التَّمْهيد

حُكومة الاتحاديين وسياستهم تِجاه البِلاد العربيّة

(١٩٠٨ ـ ١٩١٤)

التَّمْهيد :

حُكومة الإتحاديين وسياستهم تِجاه البِلاد العربيّة (١٩٠٨ ــ ١٩١٤) :

على الرغم من التوجهات الإسلاميّة المُعلنة لسياسة السلطان العُثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) ودِفاعهِ عن القضايا الإسلاميّة ، إلّا أنَّ حركات المُعارضة ضِدَّ حُكمهِ كانت نشطة وفاعِلة ، سواء أكان ذلك في الأوساط العُثمانيّة ، أم في الوِلايات العربيّة التابِعة للإدارة العُثمانيّة [١] ، بسبب سياسة الكبت والضّغط الّتي كانت تُمارِسُها أجهزة السُّلطة ، فأعلن الدستور في ٣١ آب ١٨٧٦ ، ولم تمضِ سنة واحِدة حتّى عُطِّلَ العمل بهِ ، وظلَّ كذلك حتّى قيام اِنقِلاب عام ١٩٠٨ الّذي عُرِفَ باسم " الحركة المشروطيّة " ، إذ تبنّتهُ جمعيّة الإتّحاد والترقّي المعروفة سابِقاً (بجمعيّة الإتّحاد العُثماني) ، ويرجع تاريخ تأسيسها إلى عام ١٨٩٩ ، وضمّت شخصيّات عُثمانيّة معروفة بتاريخها العسكري والسياسي أمثال جمال باشا ، وطلعت باشا ، وأنور باشا [٢] .

استبشرت الشُّعوب العربيّة خيراً ، وعبّرت عن تفاؤلها بالإنقِلاب الّذي حدث عام ١٩٠٨ ، بعد أنْ اطّلعوا على طروحات حُكومة الإنقِلاب وبرامجها الّتي دعت إلى الحُريّات وضمان الحُقوق ، وأنَّ جمعيّة الإتّحاد والترقّي مُطالبة بتنفيذ ما قدّمتهُ من برامج ، وعلى هذا الأساس انبثقت أول جمعيّة هدفُها التّعاون بينَ العرب والأتراك العُثمانيين ، فأُعلِنَ تأسيس جمعيّة الإخاء العربي العُثماني عام ١٩٠٨ [٣] .

ــ جمعيّة الإخاء العربي العُثماني عام ١٩٠٨ :

تأسّست هذهِ الجمعيّة في ١٢ أيلول ١٩٠٨ في إسطنبول ، على أثر إجراء الإنتِخابات البرلمانيّة وإعلان برنامج إعادة العمل بالدستور المُعطّل ، ومن أهدافها المُعلنة في برنامجها السّياسي الآتية [٤]:

١. تعزيز أواصر الصّداقة العربيّة العُثمانيّة .
٢. صِيانة الدّستور والحث على تطبيقهِ في الوِلايات العُثمانيّة .
٣. رَفع مُستوى الحياة السّياسيّة والإقتِصاديّة والإجتِماعيّة لِكُل الوِلايات العُثمانيّة بِما فيها الولايات العربيّة .
٤. نشر التعليم وزِيادة الإهتِمام بهِ لا سِيّما في الوِلايات العربيّة .
٥. المُحافظة على التقاليد العربيّة والتُّراث الإسلامي .
٦. العمل على تأسيس فروع للجمعيّة في الوِلايات العربيّة بِهدف نشر أفكارها وطروحاتها .

حظيت هذهِ الجمعيّة بإهتِمام وإسناد الشُّبّان العرب لا سِيَّما المُتواجِدون في إسطنبول ، بعد أنْ أصدرت رِئاسة الجمعيّة جريدة بإسمها ، أخذت على عاتِقها نشر أعمال ونشاطات أعضاء الجمعيّة ، كما أُسنِدت فعّاليّات الجمعيّة إلى عدد من الشّخصيّات العربيّة المؤثِّرة في مُحيطها الإجتِماعي : عبد الله الخليل وعبد الحميد الزهراوي ، ورفيق العظم ، ورشدي الشمعة ، وغيرهم كثير [٥] .

واصلت الجمعيّة أنشِطتها المُختلِفة ، وتمَّ إفتِتاح فروعٍ لها في العراق وسوريا ، وتزايدت الرغبة في مُطالعة جريدة الجمعيّة ، لا سِيَّما المقالات الّتي حثّت الشّباب في موضوعاتها العربية على تبنّي فِكرة التحرُّر والمُطالبة بتأسيس الكِيانات المُستقِلّة ، ويُظهر أنَّ هذا التوجُّه اصطدم بنوايا الإتِّحاديّين الّذينَ أظهروا مواقِفهم المُضادّة الّتي تحمل الأضغان والحقد تِجاه العرب ، بل عَمِلت على تنفيذ سياستها المركزيّة المُقيتة ، ثُمَّ تبنّت سياستها المعروفة (التتريك) ، وتجميد النعرة الطّورانيّة ، وأداتهم في ذلك استعمال أساليب الترهيب والعُنف [٦] ، وتوّجتها بإصدار أمر إغلاق الجمعيّة ، إذ لم تستمر سِوى سنةٍ واحِدة فقط (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩) ، وكانت ذريعة الإتحاديين في إصدار أمر الإغلاق ؛ إكتِشافها بأنَّ عدداً من أعضاء الجمعيّة كانوا على صِلات بأعوان السُّلطان عبد الحميد الثاني [٧] ، إلّا أنَّ هذا الأمر لم تسنِده المصادِر والأسانيد التاريخيّة .

أولاً : الحركة العربيّة وأنْشِطتها السّياسيّة والفِكريّة في مواجهة حُكومة الإتِّحاديين :

لم تؤثِّر إجراءات حُكومة الإتِّحاديين وقرارها بإلغاء جمعيَّة الإخاء العربي العُثماني من عزيمة النُّخبة الفِكريّة العربيّة آنذاك ، والّتي رفعت شِعار تنْشيط الحركة القوميّة العربيّة المُتصاعِدة ، وعَمِلت على التثقيف بأنْ لا يدبَّ اليأس والقنوط لدى أعضاء الجمعيّة وصفوف الشّباب العربي الّذي أُسّسَ لوضع برامج مُتواصِلة هدفُها تحْقيق الكيان السّياسي العربي المُستقل ، وخلُصت إلى أنَّ هُناكَ سُبُل يُلزم إتِّباعها لِمُواجهة سياسة حُكومة الإتِّحاديين هي الآتية :

ـ تأسيس جمعيّات علنيّة للقِوى والتجمُّعات العربيّة ، تُعلِن عن نفسها بأنّها جمعيّات ثقافيّة وأدبيّة بحتة ، ولا عِلاقة لها بالنَّشاط السّياسي ، وهي في واقع الأمر جمعيّات سرّيَّة تعمل بالخفاء ، لتجنُّب مُراقبة عيون السُّلطة الحاكِمة .

ـ العمل على تأسيس جمعيّات سرّيَّة سياسية ، تحت غِطاء التّمويه والسّرّيّة ، وتجنُّب أعمال المُلاحقة من قِبل السُّلطات الحُكوميّة [٨] .

هذهِ الأساليب والخُطط أسهمت بتأسيس العديد من الجمعيّات والأحزاب الّتي تبنّت فِكرة القوميّة العربيّة ، وهي الآتية :

١. جمعيّة المُنتدى الأدبي ١٩٠٩ :

أُسّست هذهِ الجمعيّة في إسطنبول عام ١٩٠٩ ، وأسّسها عدد من الموظّفين والأُدباء والنّوّاب العرب في مجلس المبعوثان العُثماني ، فضلاً عن الطّلبة العرب الدارسين في إسطنبول ، وقد أخذت أعدادهُم بالتزايد [٩] ، وأُفتُتِحت لها فروع في العراق والشّام ، وأصدرت مجلّة أدبيّة (لِسان العرب) ، ونشطت هذهِ الجمعيّة في إقامة النّشاطات الثقافيّة والأدبيّة في إسطنبول ، وأسست كذلك مُنتدى ثقافياً ، وكانت تُعقد نشاطاتها بصورةٍ مُنظّمة ، تطرح فيه أنْشِطة ثقافيّة وفِكريّة عديدة ، وأغلب المُشارِكين فيهِ من طلبة الكليّات الإنسانيّة الدارسين هناك ومن الوِلايات العربيّة المُختلفة ، واِستطاعت هذهِ الجمعيّة بلورة فِكرة القوميّة العربيّة بالرُغم من أنّ إطارها العام هو الإطار الفِكري والثقافي ، وواصلت أعمالها حتّى عام ١٩١٥ ، وأُغلِقت على أثر أوامر جمال باشا بإعدام مؤسّس الجمعيّة عبد الله الخليل [١٠] .

٢. الجمعيّة القحطانيّة ١٩٠٩ :

وهي من الجمعيّات السرّيّة ، أسّسها عدد من المُثقّفين المدنيين والضُبّاط العرب في إسطنبول ، وصِفت بِدقّة التّنظيم والسرّيّة التامّة ، إذ كانت لها إشارات ورموز خاصّة لا يعرِفُها إلّا الأعضاء المُشارِكون فيها ، ومن أبرز أعضائها الضّابط عزيز علي المصري ، الّذي يُعد من أكثر الضُبّاط نشاطاً وحيويّة ، وأشارَ قسم من المؤرّخين إلى أنّ نشاط هذهِ الجمعيّة وفاعليّتها اِستمرّت حتّى الحرب العالميّة الأولى ، والقسم الآخر يرى أنّها اِنتهت فِعلياً بعد سنة واحِدة من تأسيسها [١١] .

٣. الجمعيّة العربيّة الفتاة ١٩١١ :

أسّسها في ١٤ تشرين الأول ١٩١١ ، مجموعة من الطّلبة والمُثقّفين العرب في باريس أمثال ؛ عوني عبد الهادي ، وجميل مردم ، ومحمد المحمصاني ، ورستم حيدر ، وعبد الغني العريش ، وتوفيق السويدي ، وعُرِفت بسرّيّة عملها ودِقّتها ، لِذلك اِستمرّت حتّى قيام الثورة العربيّة الكُبرى عام ١٩١٦ ، بقيادة الشريف حسين ، وانتقلت الجمعيّة بعد ذلك من باريس إلى بيروت عام ١٩١٣ ، ومِنها إلى دمشق [١٢] . **ومن أهم مطالِبها هي الآتية :**

١. المُطالبة بحقوق العرب القوميّة .
٢. إجراء إصلاحات شامِلة في البِلاد العربيّة وهي تحت الإدارة العُثمانيّة .
٣. المُطالبة بالإستِقلال التام من الدّولة العُثمانيّة والتّخلّص من أيّة سيطرة أجنبيّة .
٤. التّخطيط للمُشاركة في الفعّاليّات الّتي من شأنها تحْقيق الإستِقلال وفي مُقدّمتها الثورة العربيّة .

٤. جمعيّة الجامِعة العربيّة ١٩١٠ :

أسّسها المُفكّر والكاتب محمد رشيد رضا صاحب مجلّة المنار ، عام ١٩١٠ ، مُستغِلاً خِبرته في العمل الصّحفي والسّياسي في إسطنبول ، كان من بين أهدافها التفكير في إيجاد السُّبُل المُساعِدة للعرب في الحُصول على إستِقلالهم ، وشَعَرَ محمد رضا بأنَّ أُمراء الجزيرة العربيّة لهم ثُقل كبير في هذا الإتّجاه ، لِذا سعى إلى إقامة حلف بينهم إرتكز على الأُمور الآتية :

١. نبذ الشّقاق والخِلاف بينهم .
٢. إيجاد صور ووسائِل للإنتِقال والتّواصل .
٣. توحيد الجُهود من أجل المُطالبة بالإستِقلال .
٤. إطّلاع الجمعيّات على مناهج بعضها البعض .

ولذلك حُظيت الجمعيّة بدعم أُمراء الجزيرة ومنهم ؛ الإمام يحيى حميد الدين إمام اليمن ، وعبد العزيز آل سعود ، ومحمد علي الأدريسي أمير منطقة عسير [١٣] .

٥. جمعيّة العَلَم الأخضر ١٩١٢ [١٤] :

أسّسها عدد من الطّلبة العرب الدّارسين في إسطنبول عام ١٩١٢ ، واغلبهم من العراقيين والفلسطينيين والسوريين ، أصدرت مجلّة باسم (لِسان العرب) ، **ومن أهدافها ما يأتي :**

١. تقوية الرّابِطة القوميّة العربيّة بين الطّلبة العرب .
٢. توحيد الإتّجاهات ضِدّ الدولة العُثمانيّة بِهدف تحْقيق مطالبهم بالإستِقلال .
٣. الإشارة إلى دَور الجزيرة العربيّة في توحيد كلمة العرب ، ولِذلك فأنَّ إسمها العَلَم الأخضر إشارةً إلى عَلَم سلْطنة نجد .
٤. دعم الوعي القومي العربي بِكُل اتّجاهاته وبِما فيها الدّفاع عن اللُّغة العربيّة ، عن طريق المقالات المنْشورة في مجلّة الجمعيّة .

٦. حِزب اللّا مركزيّة الإداريّة العُثمانيّة ١٩١٢ :

أُسّسَ هذا الحِزب في القاهرة أواخر عام ١٩١٢ ، وهدفه واضح من مدلولات اِسمه وهو تطبيق اللّا مركزيّة في الإدارة العُثمانيّة في الوِلايات العربيّة ، وهو أشبه بالاِستِقلال الذّاتي ، **وكانت من أهم مطالبه هي الآتية :**

١. إصلاح أوضاع الوِلايات العربيّة في جميع الميادين .
٢. اِعتِماد اللُّغة العربيّة اللُّغة الرَّسميّة في الوِلايات العربيّة .
٣. إسناد الوظائِف إلى العناصر العربيّة .
٤. تكون الخِدمة الإلزاميّة داخل الوِلايات العربيّة بالنسبة إلى السُّكّان العرب .
٥. تخصيص وارِدات إلى الإدارات المحلّيّة في الوِلايات العربيّة .

نَشِطَ الحِزب وحظيَ بِدعمٍ كبير وأسّسَ لهُ فروعاً في مُختلف الوِلايات وعزَّزَ الاتّصال مع العديد من الجمعيّات السرّيّة ذات الأهداف المُشتركة ، وبذلك اعتلى موقع الصّدارة في توجُّهاتهِ القوميّة [١٥] ، عن طريق توحيده للمطالب العربيّة الّتي تدعو فيها كُل الجمعيّات والأحزاب السياسيّة العربيّة ، إلى تبنّي الإصلاح بجميع أشكاله ، وفي المُقدّمة منهُ الإصلاح السياسي ، ولعلّ ما يؤشّر تأثيرهُ ما تمَّ عرضه في البرنامج السياسي لحِزب الحرية والائتلاف والّذي انضمّ إلى عضويته بعض من الأعضاء العرب الّذينَ كانوا يدعون إلى اللّا مركزيّة ومعارضة جمعيّة الاتحاد والترقي [١٦] ، وهذا الأمر انعكس على طبيعة الصّراع بين الاتحاديين والائتلافيين في مُناقشات مجلس المبعوثان ، والّذي أفضى إلى حلّهِ ، وإجراء انتخاباتٍ جديدة ، فاز على أثرها جماعة الاتحاديين ، الّذين تبنّوا اتجاهات اللّا مركزيّة في الإدارة العُثمانيّة ولا سيّما في الولايات العربيّة [١٧] .

٧. حركة الإصلاح البيروتيّة ١٩١٢ :

تأسّست هذهِ الحركة في بيروت أواخر عام ١٩١٢ ، إذ شكّلت في البداية هيئة سياسيّة سُميّت باسم (لجنة الإصلاح) ، مؤلّفة من (٨٦) عُضواً ، وكانت في توجُّهاتها العامّة مُناصرة لبرنامج اللّا مركزيّة العُثمانيّة ، والسّعي الحثيث لتحقيق الاستقلال التام للعرب ، ونظراً لتصاعُد نشاطها في بيروت ، عملت السُّلطات العُثمانيّة على مواجهتها وإصدار الأوامر بإغلاقها ، وتسبّب ذلك في هياجٍ عام ومُظاهرات صاخِبة في الولاية ، اضطرّت السُّلطات العُثمانيّة إلى استعمال القوّة في قمعها ، ثُمَّ تراجعت وقدّمت الوعود للمتظاهرين وهدّأت الموقف العام [١٨] .

٨. جمعيّة العهد العربيّة ١٩١٢ :

على الرُّغم من أنشِطة وفعاليّات الأحزاب والجمعيّات الّتي أُسّست من أجل مطالب العرب ، إلّا أنَّ حالة اليأس والقنوط بدأت تظهر في نفوس الشّباب العربي لا سِيَّما أنَّ استجابة الاتحاديين كانت ضعيفة ، من ثُمَّ فأنَّ المُمارسات الثقافية والفِكريّة والأنشِطة الأدبيّة بدت قاصرة في تحقيق المطالب ، وبالنتيجة انتزاع الحق العربي بدأت تظهر بقوة بين أوساط الضبّاط العرب في الجيش العُثماني فأسّست ؛ صحيفة اليد السوداء السرّيّة ، ثُمَّ أسست جمعيّة العهد بخبرة الضابط المصري عزيز علي ، وسُميّت بالعهد ، وكانت بمثابة عهد بين الأعضاء وبين الله سبحانه وتعالى ، لِخدمة الوطن ، **وحدّدت أهدافها بالآتي :**

١. الحُصول على الاستقلال الداخلي للولايات العربيّة .
٢. الدعوة إلى التعاون مع العناصر العُثمانيّة في إدارة الولايات العربيّة ، إذا كان ذلك من مصلحة الدولة العامّة .
٣. اختصر الانتماء فيها على الضبّاط العسكريين وبعض العناصر المدنيّة الموثوق بنزاهتها .
٤. كانَ لوجود الضبّاط العراقيين وقعهم المؤثّر في الجمعيّة .
٥. تأسيس فروع لها في الولايات العربيّة ومِنها : بغداد ، الموصل ، البصرة ، بيروت ، حلب ودمشق .

واصلت جمعيّة العهد أنشِطتها السياسيّة والعسكريّة ، إلّا أنّها تعرضت لمحاصرة ومُراقبة السُّلطات العُثمانيّة ، وتمَّ اعتقال مؤسّسها عزيز علي المصري في ٩ شباط ١٩١٤ ، ووجّهت لهُ التهم المُلفّقة ، وأعقب ذلك إجراءات أُخرى مِنها ؛ إبعاد الضبّاط العرب والاستغناء عن خدماتهم ، وهذا الأمر أدّى إلى تطوّر مواقف قادة الحركة العربيّة آنذاك من إجراءات حُكومة الاتحاديين [١٩] .

ثانياً : المؤتمر العربي الأول في باريس (١٩١٣) :

تصاعدت أعمال العُنف والتعسُّف لحكومة الاتحاديين واضطهادهم لحركة القوميّة العربيّة ، الأمر الّذي دَفَعَ قادة هذهِ الحركة في نقل نشاطهم خارج حُدود الدّولة العُثمانيّة ، للتخلُّص من ضغوط المُراقبة أولاً ، والعمل بحريّة ثانياً ، واستغلال الرأي العام الدولي لنُصرة قضيّتهم ثالثاً ، وتعدُّد ومُرونة استعمال وسائِل الإعلام من الصُّحف والمجلّات رابعاً .

لذلك قدحت فِكرة النُّخبة العربيّة من الطّلبة الدّارسين في باريس بالتفكير في عقد مؤتمر تنظيمي لحركتهم ، وليكون بوّابة ضغط على حُكومة الاتحاديين لتنفيذ مطالبهم ، لذلك شكّلت لجنة تحضيريّة وجّهت خِطاباتها إلى قادة الحركة العربيّة ودعتهم لحضور المؤتمر ، ووضع جدول أعمال قائِم على مُناقشة حقوق العرب في الدّولة العُثمانيّة والقيام بالإصلاحات الشّامِلة في ولاياتهم [٢٠] .

عقد المؤتمر في المُدّة ١٨ ـ ٢٣ حزيران ١٩١٣ ، أُلقيت فيه كلماتٍ وخُطب ، عبّرت بصدقٍ عن مدى نضج قادة الحركة العربيّة آنذاك ، مُطالبين بأنّ العرب يُشكّلون أُمّة ، وعليه ، فهم يريدون لها أنْ تتمتّع بحُقوقها السّياسيّة والاعتباريّة ، ولذلك فأنّ الأساس هي الرابِطة هي القوميّة لا الرابطة الدينيّة ، وإنّ القوميّة العربيّة تسمو عن كُل الخِلافات الدّينيّة والمذهبيّة ، وفي الوقت ذاته ؛ دعا المؤتمرون إلى فضح أساليب الاتحاديين تِجاههم ، ومواصلة العمل وبكُل الوسائل المشروعة بِما فيها طريق الكِفاح المُسلّح ، وإعلان الثورة [٢١] ، وفي أثناء ذلك ، عقد المؤتمر أربع جلسات رسميّة في قاعة الجمعيّة الجغرافيّة الفرنسيّة ، وأُنتُخِبَ عبد الحميد الزهراوي رئيساً للمؤتمر ، وحضره أكثر من (٢٥٠) مندوباً عن الولايات العربيّة ، **وخرجَ بالمُقرّرات الآتية :**

١. الاعتراف بحقوق العرب السّياسيّة الكامِلة .
٢. تكون اللُّغة العربيّة هي اللُّغة الرسميّة في الولايات العربيّة .
٣. تكون الخِدمة الإلزاميّة للعناصر العربيّة في ولاياتهم ، إلّا في الظروف الاستثنائيّة .
٤. مُناقشة مستقبل الولايات العربيّة في ظِل الإدارة العُثمانيّة .
٥. امتناع أعضاء الجمعيّات العربيّة في شغل أيّ منصبٍ حُكومي ، إلّا بعد مُوافقة جمعيّاتهم [٢٢] .

قُدّمت هذهِ المُقرّرات في مُذكّرة باسم المؤتمر إلى السفير العُثماني في باريس ، وإبلاغهِ بتسليمها إلى حُكومة الاتحاديين الّتي حاولت بكل جُهدها إفشال المؤتمر ، واستعمال الأساليب المُضادّة لعدم نجاحه إلّا أنّها فشلت في ذلك ، وتظاهرت بقبول المُقرّرات ، ولكن كان ذلك مُجرّد مُراوغة والتِفاف [٢٣] ، الهدف منه كسب الوقت ، ومن ثُمَّ توجيه الضّربة القاسية إلى تِلكَ القيادات العربيّة ، وهذا ما حصل واقِعاً ، فقد عَمِلَ الاتحاديّون على توجيه تُهمة الخيانة إلى القيادات العربيّة ، ومُحاربة الجمعيّات العربيّة وإبعاد الضبّاط العرب الّذين بلغَ عددهم أكثر من (٥٠٠) ضابط ، وإبدالهم بضبّاط من الأتراك ، ثُمَّ الإسراع بتنفيذ خطوات سياسة التتريك بأفظع صورها [٢٤] ، وهكذا كانت أوضاع الولايات العربيّة في ظِل الإدارة العُثمانيّة حتّى إعلان الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٤ ، وكانت لها آثارها وتداعياتها على الولايات العربيّة .

الفصل الأوَّل

الأوضاع العامّة في البِلاد العربيّة في أثناء الحرب العالميّة الأولى وما بعدها (١٩١٤ ـ ١٩٢٠)

الفصل الأوّل :

الأوضاع العامّة في البِلاد العربيّة في أثناء الحرب العالميّة الأولى وما بعدها (١٩١٤ ـ ١٩٢٠)

أولاً : البِلاد العربيّة في سنوات الحرب العالميّة الأولى وما بعدها (١٩١٤ ـ ١٩١٨) :

بعد أنْ أعلنت الدولة العُثمانيّة موقفها من تكتُّلات الحرب العالميّة الأولى ، حسمت موقفها مع دول الوسط (ألمانيا ، والنمسا والمجر) ، فدخلت الحرب في الخامس من تشرين الأول ١٩١٤ ، ويبدو أنَّ هذا القرار لم يكن بعيداً عن تصوّرات الحُكومة البريطانيّة ، ولذلك اتخذت الإجراءات اللّازِمة لِحماية مصالحها في المنطقة والمرتبطة بمنطقتين هُما قناة السويس والخليج العربي ، إذ إنَّ الأولى تعدُّ ممراً مائياً مهماً ورئيساً لِحركة التجارة ومرور السفن ، والثانية احتوائها على آبار ومنابع نفط الّتي تُشرِف على عمليّات الكشف فيها شركة النفط الأنكلو فارسية [١] .

تصاعد القلق البريطاني على مصالحها في المنطقة بعد بدء العمليّات العسكريّة بثلاثة أشهر ، لذا قامت بالتشاور مع حُكومة الهند بخصوص إرسال حملة عسكريّة لحماية رأس الخليج العربي ، ومراكز إنتاج النفط ، ثُمَّ عزّزت موقع حاكم الكويت ومنحته الاعتراف بالاستقلال الذاتي في الثالث من تشرين الثاني ١٩١٤ ، ولكن في ظِل الحِماية البريطانيّة ، ثُمَّ التقدُّم باتجاه عبادان ومِنها البصرة [٢] ، ثُمَّ استكملت مشروع احتلال العراق حتّى عام ١٩١٨ ، إذ وصلت قوّاتها إلى الشرقاط جنوب مدينة الموصل (٧٠ كم) ، وقد شهد العراق ظروفاً ومُتغيّرات عسكريّة واقتصاديّة واجتماعيّة عديدة في ظِل سُلطة الاحتلال ، وتراجع وانسحاب الإدارة العُثمانيّة .

أمّا مصر فكانت أساساً تحت الإدارة البريطانيّة منذ احتلالها عام ١٨٨٢ ، وتحسباً لموقفها فيها ، أوعز قائد القوّات البريطانيّة بضَرورَة إرسال حملة عسكريّة إلى لِواء الإسكندرونة للحيلولة دون مُهاجمة العُثمانيين لمصر ، وأمّا الفرنسيون فقد وجدوا أنَّ الحرب العالميّة الأولى منذُ اللحظات الأولى بأنّها الفُرصة المُلائِمة لتحقيق حُلمها القديم ، وهو فرض السّيطرة على سوريا ، ومناطق بلاد الشام الأُخرى ، ووجدت الحُكومة الفرنسيّة أنَّ الحكومة البريطانيّة تنظر بعين العطف إلى مصالها في المنطقة وأكّدَ ذلك السير أدورد غراي (Sir Edward Grey) وزير خارجيّة بريطانيا عن التسليم بالمطالب الفرنسيّة في المنطقة [٣] .

في أوائِل عام ١٩١٥ ، ظهرت بوادر التنسيق بين السياستين البريطانيّة والفرنسيّة بالنسبة لمُستقبل المناطق العُثمانيّة ، لا سِيَّما أنَّ روسيا بدأت تطالب بالقسطنطينيّة ، ومناطق مضيقي البسفور والدردنيل ، لذلك جاءت المطالب الفرنسيّة بإعلانها في ١٤ آذار ١٩١٥ بأنَّها تريد ضم سوريا مع خليج الإسكندرونة وكلكيا حتى طرطوس إلى ممتلكاتها ، وأمَّا بريطانيا فلم تظهر في البِداية سقف مطالبها ، بل أكَّدت أنَّهُ من الضّروري أنْ تكون مناطق الحجاز وشبه الجزيرة العربيّة (مناطق الأماكن المُقدّسة) تحت حُكم إقليم إسلامي مُستقل [٤] .

كانت إستراتيجيّة دول الوفاق الوذي وعلى رأسها بريطانيا تعمل على إضعاف الدولة العُثمانيّة بكل الوسائل والاتجاهات ولا سِيَّما التشجيع على الانقِسامات الدّاخليّة ، وتحديداً القيام بالثورة ضِدَّ العُثمانيين ولذلك بدأت الاقتراب من الشريف حسين [٥] ، وحثّه على الوقوف معهم مقابل التعهُّد له بمُستقبل مزدهر بقيام الدولة العربية الكُبرى [٦] ، فلوّحوا له بالخلافة ، مِمّا جعله يعتقد أنَّ ذلك سيُساعِده على تكوين دولة عربيّة إسلاميّة واسعة تنضم تحت سُلطته البلاد العربيّة من الهلال الخصيب والجزيرة العربيّة ، ويتوّج ملكاً للعرب .

استغلَّ البريطانيون علاقة الشريف حسين السيّئة بحكومة الاتحاديين الّذينَ عملوا ما بوسعهم من أجل الحد من نفوذِهِ في الجزيرة العربيّة ، وهو بالمُقابل ناصبهم العداء ، ولكن في قرارة نفسه لا يستطيع مُجابهتهم لوحدهِ ما لم تكُن هُناكَ قوّة كبيرة داعِمة لهُ ، لذلك فأنَّ فتح المُشاورات بين الشريف حسين وبريطانيا ، بدأت منذ عام ١٩١٢ ، ولكن بصورة غير مُعلنة ، إلّا أنَّ حقيقة التوجُّهات بدأت من سلْسِلة المُراسلات بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون .

حاول الشريف حسين من جانبه معرفة موقف الزعامات العربيّة في المشرق العربي في حالة قيامهِ بتحرُّك ضِدَّ الدولة العُثمانيّة ، فقد أرسل ولده الأمير فيصل إلى بلاد الشام لِمعرِفة مُستوى الاستعدادات في ذلك ، وقام الأمير فيصل بدوره بلقاء عدد من زعامات الجمعيّة العربيّة الفتاة وجمعيّة العهد السرّيتين ، وعرض عليهم الموقف ، وكانَ الرأي والموقف هو عقد العزم على انطلاق الثورة العربيّة ، على أنْ يكون مركزها الأساس الحجاز ، ثُمَّ طرحوا على الأمير مشروع التفاوض بين والده الشريف حسين والبريطانيين ، عُرِفَ باسم (بروتوكول دمشق) ، ومضمونه أنْ تعترف بريطانيا باستقلال العرب ، وإلغاء كُل الامتيازات الأجنبيّة [٧] .

أ. مُراسلات حسين ـ مكماهون :

أجرى الشريف حسين بن علي سِلْسِلة من المُراسلات مع السير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وكانَ استناد الشريف في مُراسلاتهِ تِلك على أساس ما وضع في ميثاق دمشق ، فكانت رِسالته الأولى في تموز ١٩١٥ وتضمّنت شروط العرب في الاتفاق مع بريطانيا وهي الآتية [٨] :

١. تعترف بريطانيا العُظمى باستقلال البلاد العربيّة بحدودها من الشمال (خط مرسين ـ أضنة حتّى خط ٣٧°) ، وشرقاً (حدود فارس إلى الخليج العربي) ، وجنوباً (المحيط الهندي) ، وغرباً (البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين) ، وموافقة بريطانيا على إعلان الخلافة العربيّة .
٢. تعترف حُكومة الشريف العربيّة بأفضليّة بريطانيا في جميع المشاريع الاقتصاديّة في البلاد العربيّة .
٣. يقوم الفريقان المُتعاقِدان بمُعاونة بعضهما البعض إلى أقصى حد لِمُجابهة أي قوّة أجنبيّة يُمكِن أنْ تُهاجِم أحد الفريقين ، ولا يعقد الصلح من دون مُوافقة الفريقين .
٤. يتشاور الفريقان إذا دخل أحدهُما في نِزاعٍ مُسلّح مع طرفٍ ثالث .
٥. تعترف حُكومة الشريف حسين في الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتصديق ذلك التعهُّد .

فكانَ جواب مكماهون على رسالة الشريف حسين يكتنفه الغموض ، ولم يبح بما كانَ يدور في ذِهن بريطانيا ، وأشارَ إلى أنَّ مسائِل الحُدود لا يُمكِن بحثها في هذا الوقت في ظِل ظروف الحرب ، وردّ الشريق حسين برسالة أُخرى في ١٩ أيلول ١٩١٥ ، بيّن فيها دهشته لتهرُّب مكماهون من مسألة إجابته على الحُدود ، وذكر لهُ بأنَّ المطالب هي مطالب الشعب العربي لا اقتراح من أحد [٩] .

رفض الشريف حسين في مُذكّرته الثالثة المؤرَّخة في ٥ تشرين الثاني ١٩١٥ ، فصل أي جُزء من العراق ، ولكنه عرض على مكماهون الاعتراف بترك ولاية البصرة الّتي كانت تحت الاحتلال البريطاني لِمُدّة مُعيّنة ، على أنْ يدفع للدولة العربيّة المنشودة في مُدّة الاحتلال مقداراً مُناسباً من المال ، وردّ مكماهون برسالتهِ الرابعة المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦ ، بأنَّ حكومة بلاده غير مستعدّة لعمل كُل ما من شأنه الإساءة إلى حليفتها فرنسا ، فقد أبدى الشريف حسين موافقته في رسالته الرابعة في كانون الثاني ١٩١٦ ، على أنْ يُعاد النظر بعد انتهاء العمليّات العسكريّة ، وفي المُذكّرة الأخيرة إلى مكماهون ؛ بيّن فيها التزام بريطانيا بعهودها إلى الشريف حسين ، وعلى هذا الأساس جاءَ إعلان الشريف حسين لثورتهِ في ١٠ حزيران ١٩١٦ [١٠] .

ب. الثورة العربيّة الكُبرى ١٩١٦ :

في يوم السبت الموافق ١٠ حزيران ١٩١٦ ، أعلنَ الشريف حسين الثورة من مكّة ، وانطلاق المواجهة مع العُثمانيين ، هدفها الاستقلال ، وحكم العرب بأنفسهم ، وأعلنَ فور انطلاق العمليّات بياناً جاءَ فيه :

" أنَّ الاتحاديين خرجوا على العهد الأخوي بين الشعبين ، رغم الجهود الصادقة الّتي بذلها العرب في ظِل الخِلافة ، وخرجوا على الشريعة ، فبدّلوا الأحكام ، وشنقوا الأحرار العرب جماعات وفُرادى ، وشرّدوا أُسرهم ونفوها من أرضها وصادروا الأموال ، وقد نصحنا ولم ينفع النصح ، وقد وفّقنا الله لأخذ الاستقلال ، فضربنا على أيدي الاتحاديين ، وانفصلت بلادنا عن السُلطة العُثمانيّة انفصالاً تامّاً ، وأعلنّا استقلالاً لا تشوبه شائِبة مداخله أجنبيّة ولا تحكُّم خارجي ، جاعلين الغاية نصر دين الإسلام ، وإعلاء شأن المُسلمين ، مُستندين في كُل أعمالنا على الأحكام وأُصول القضاء " [١١] .

وهكذا بدأت العمليّات العسكريّة لقوّات الشريف حسين ضِدَّ القوّات العُثمانيّة ، واستمرّت تِلكَ العمليّات قُرابة العامين ، اكتسحت القوّات العربيّة قوّات الأتراك العُثمانيين وبِمُساندة بريطانيا مُعظم مواقع الجيش العُثماني في الحجاز ، وأسهمت إلى حدٍ كبير في تحرير بلاد الشام والدخول إلى دمشق [١٢] .

وفي تشرين الأوّل عام ١٩١٦ ، تألفت أوّل وِزارة عربيّة برئاسة الشيخ عبد الله السرّاج ، وفي اليوم التالي بُويع الحسين ملكاً على العرب ، وبعد مُفاوضاتٍ ومُراسلات مع دول الوفاق الودّي استغرقت أكثر من شهرين ، اعترفوا بالشريف حسين ملكاً على الحجاز في ٣ كانون الثاني ١٩١٧ [١٣] ، ثُمَّ واصلت نجاحات القوّات العربيّة في تحقيق الانتصارات المُتلاحِقة بقيادة الأمير فيصل بن الحسين الّذي قادَ العمليّات في بلاد الشام ، ودخلت قوّاته دمشق ، ثُمَّ واصلت قوّاته تُحرِّر مُدن الشام الأُخرى ؛ حمص وحماة وحلب ، كما دخلت قوّات أُخرى بيروت ، ورُفِعَ علم الثورة العربيّة الكُبرى فيها على دار الحُكومة [١٤] .

وعلى الرغم من جسامة التضحيات الّتي قدّمتها القوّات العربيّة بقيادة الشريف حسين ، والانتصارات الّتي حققتها في ميادين القتال ، إلّا أنَّ دول الوفاق كانوا يضمرون في أروقتهم السريّة ما لا يُحمد عُقباه تِجاه الشريف حسين والعرب ، فكانت مؤامرة اتفاقيّة سايكس ـ بيكو .

ج. اتفاقيّة سايكس ـ بيكو ١٩١٦ :

استغلّت الدول الأوربيّة ضُعف الدولة العُثمانيّة وتراجُعها الّتي كانت تُعرف باسم دولة الرجل المريض ، ولا سِيَّما في الولايات العربيّة ، لذلك بدأت مرحلة من الاتفاقات بين هذه الدول ، وفي مُقدمتها بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ، ففي آذار ١٩١٥ ، بدأت المُفاوضات السريّة بين بريطانيا وفرنسا ، ومثّل كُل من مارك سايكس الجانب البريطاني ، والمسيو جورج بيكو الجانب الفرنسي ، وتمّ التوقيع رسمياً على الاتفاقيّة في ١٦ آيار ١٩١٦ [١٥] .

قسّمت الاتفاقيّة البلاد العربيّة على أربعة أقسام وهي الآتية :

١. **المنطقة الزرقاء** : وتضم الساحل السوري من رأس النافورة إلى قلب الأناضول ، ولوّنت باللّون الأزرق على الخريطة المُرفقة بالاتفاق ، وتُعطى هذهِ المنطقة إلى فرنسا ، ولها أنْ تُقيم فيها شكل الحُكم الّذي ترغب فيه .

٢. **المنطقة الحمراء** : وتشمل ولايتين البصرة وبغداد ، ولوّنت باللّون الأحمر ، وتُركَ لبريطانيا شكل الحُكم الّذي تشاء .

٣. **المنطقة السمراء** : وتشمل فلسطين ، وجعلت مِنها منطقة دوليّة ، يُعيّن شكلها دول الوفاق الودّي .

٤. **المنطقة الداخلية** : تُركت بلا لون ، وقُسّمت إلى منطقتين ؛ (أ) و (ب) ، على أنْ تؤلّف مِنها دولة عربيّة مُستقِلّة أو اتّحاد دول عربيّة على أنْ يكون لفرنسا في منطقة (أ) داخل سوريا الشماليّة والموصل ، والمنطقة (ب) بقيّة العراق وشرق الأُردُن ، وأصبح لها حق الأولويّة في المشاريع الاقتصاديّة والقروض وحق الانفراد في تقديم المُستشارين والموظّفين الأجانب [١٦] ، وتدخل الإسكندرونة في منطقة النفوذ الفرنسي ، على أنْ يكون ميناؤها حُر لتجارة بريطانيا ، وفي الوقت ذاته تدخل حيفا في منطقة النفوذ البريطاني على أنْ يكون ميناؤها حُرّاً للتجارة الفرنسيّة ، ويتعهّد الطّرفان بأنْ لا يتنازل كُل طرف عن حقوقهِ في المنطقة المُخصّصة له ، ولا يُعطيها إلى أيّة دولة أُخرى سِوى البُلدان العربيّة .

عُموماً ، فأنّ اتفاقيّة سايكس ـ بيكو ، هي خُدعة ومؤامرة استعماريّة لتقسيم المنطقة العربيّة ، وهي نقض للمواثيق والعُهود الدوليّة ، ولا سِيَّما تِلكَ الوعود الّتي قطعتها بريطانيا للشريف حسين ، ولم تُعلن هذهِ الاتفاقيّة إلّا بعد (١٨) شهر من توقيعها ، وقد تمَّ فضح بنود هذهِ الاتفاقيّة وأهدافها بعد قيام ثورة أكتوبر / تشرين الأول في روسيا عام ١٩١٧ [١٧] .

استمرّت المؤامرات الاستعماريّة على البلاد العربيّة بهدف تجزِئتها والسّيطرة عليها ، وكانت هذهِ المرّة فلسطين ، إذ جاءَ وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، وبموجبه تعهّدت بريطانيا إلى زُعماء الحركة الصهيونيّة العالميّة بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وقد جاء هذا الوعد على شاكِلة خِطاب موجّه من اللّورد رونشيلد زعيم الحركة الصهيونيّة ، وقد كلفت بريطانيا عن دول الوفاق ، وحظي بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ، وحاولت بريطانيا بشتّى الأساليب تُقدّم المُبرّرات للشريف حسين بأنَّ هذا الإجراء لا يتعارض مع ما وعدت به ، وأنَّ الاستيطان الصهيوني في فلسطين سيكون معزولاً عن السكّان العرب من الناحيتين السياسيّة والاقتصاديّة ، إلّا أنَّ الحقيقة بخلاف ذلك تماماً فقد أقرَّ باستيطان الصهاينة في أرض فلسطين ، وإنشاء دولتهم فيها [١٨] .

ثانياً : البلاد العربيّة في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ :

بعد إعلان هُدنة موندروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ ، وإيقاف العمليّات العسكريّة ، خطّطت دول الوفاق الودّي على عقد مؤتمر للصلح في باريس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ ، وذلك لإقرار مُستقبل الدولة العُثمانيّة ، وفرض العقوبات والتعويضات على الدول الخاسِرة في الحرب وفي مُقدّمتها ألمانيا .

وفيما له صِلة بالبلاد العربيّة ، فقد حضر وفد عربي برئاسة الأمير فيصل بن الحسين [١٩] ، الّذي ألقى خِطاباً أكَّدَ فيه حق الشعب العربي في الاستقلال والوِحدة ، ونددَ باتفاقيّة سايكس ـ بيكو ، واقترح إرسال لجنة للتحقيق في رغبات السُكّان وحقهم في تقرير المصير ، غير أنَّ الوفد العربي واجه مُضايقاتٍ عديدة من الوفدين الفرنسي والبريطاني ، فضلاً عن ذلك دَور الصّهاينة الّذينَ كانوا يتمتّعون بمركزٍ قويٍ جداً في المؤتمر ، وهو ما أهّلهم في الحصول على ما كانوا يريدونه ، لذلك فأنَّ الجهود العربيّة لم تُسفِر عن شيء ، بل الأقسى والأمَر أنَّ المؤتمر أقرَّ نِظام الانتداب ، وأضحت البِلاد العربيّة تحت وِصاية بريطانيا وفرنسا ، وعُرِف باسم صك الانتداب .

ثالثاً : البلاد العربيّة وانعكاسات الحرب العالميّة الأولى على أوضاعها الاقتصاديّة والاجتماعيّة :

تأثرت البلاد العربيّة بمُجريات الحرب العالميّة الأولى ، بعد أنْ كانت أجزاء من مناطقها ساحة للمواجهات بين دول الوفاق الودّي ودول الوسط ، ولا سِيَّما الولايات العربيّة الّتي كانت تحت الإدارة العُثمانيّة ، مثل ولايات العراق (البصرة وبغداد والموصل) ، وولايات بلاد الشام ، فضلاً عن عدد من ولايات شبه الجزيرة العربيّة ، أمّا بقيّة الولايات العربيّة الأُخرى في المغرب العربي فأنها كانت أصلاً تحت السّيطرة الاستعماريّة الفرنسيّة والإيطاليّة والألمانيّة ، وبالنتيجة فأنَّ الواقع الاجتماعي والاقتصادي العربي تأثَّر بانعكاسات الحرب والّتي يُمكن تحديدها بالأُمور الآتية :

١. استغلال إمكانيّات البلاد العربيّة الاقتصاديّة ومواردِها ، لخِدمة قطعات قوّات الوفاق الودّي العسْكريّة الداخِلة في حرب مع دول الوسط ولا سِيَّما الدولة العُثمانيّة .
٢. عانت البلاد العربيّة سطوة قوانين دول الوفاق وتشريعاتها في سنوات الحرب ، ولا سِيَّما تِلك القوانين ذات الصّلة بالضرائب والغرامات الماديّة .
٣. شهدت البلاد العربيّة حالة من الركود والبطالة في جميع مناحي الحياة بسبب ظروف الحرب ، وإلزام السُّكّان لا سِيَّما الشباب منهم المُشاركة في جبهات القتال وتحديداً الواقِعة تحت الإدارة العُثمانيّة .
٤. انتشار الأمراض وسوء انعِدام الأوضاع الصحيّة ، فضلاً عن المجاعة ، كانت تِلكَ هي مُعاناة الشعوب العربيّة في سنوات الحرب وما بعدها حتى في ظِل ظروف الانتداب .
٥. عزَّزت الدّول الاستعماريّة من عمليّات الكشف والتنقيب على مصادر الثروة في البلاد العربيّة ، لا سِيَّما أنَّ هُناكَ مناطق غنيّة بمكامن النفط في العراق والخليج العربي ، وقد استغلتها بريطانيا فيما بعد ، لا سِيَّما في إرسال الشركات المتخصّصة في الكشف واستخراج النفط ، ثُم عزَّزت ذلك الشركات الأمريكيّة فيما بعد ، وكُلّ ذلك على حِساب شعوب البلاد العربيّة .
٦. عانت الشعوب العربيّة سوء المُعاملة من القوّات المُحتلّة ، وفرضت شروطها على تِلكَ الشعوب ، وأرغمتهم على تنفيذها بقسوة ووحشيّة .
٧. تأثّرت الأنشِطة الاقتصاديّة ولا سِيَّما النشاط الزراعي ، وهو الغالب في العمليّات العسْكريّة ، فضلاً عن سوء نقل البضائع والسّلع ، الأمر الّذي انعكس على عدم استقرار الأسعار وتراجُع مُستوى معيشة المواطن العربي .

رابعاً : البلاد العربيّة في مواجهة الأطماع الفرنسيّة والبريطانيّة :

عاد الأمير فيصل بن الحسين من مؤتمر الصُلح ، ولم يُحقّق أيّاً من طموحات العرب فيه ، وتوجّه إلى سوريا ، وعبّر عن موقفه بأنّ دول الوفاق لم تُحسِم أمر العرب ، وهذا الأمر قد فهمه قادة الحركة الوطنيّة بأنّ المطالب يجب أنْ تأُخذ ولا تُعطى ، وشكّلت الأحزاب والجمعيّات تياراً موحّداً للمُطالبة بحقوق العرب ، وعُقِد مؤتمر عام أُطلِقَ عليه اسم (المؤتمر السوري العام) في دمشق في ٢ تموز ١٩١٩ ، والّذي استهدف إصدار مجموعة قرارات ذات أبعاد قوميّة لها صِلة بسوريا وفلسطين والعراق **ومن هذهِ القرارات هي الآتية** [٢٠] :

١. الاعتراف باستقلال سوريا بِما في ذلك فلسطين كدولة ذات سيادة ، وعلى رأسها الأمير فيصل بصفته ملكاً عليها ، والاعتراف باستقلال العراق .
٢. إلغاء اتفاقيّة سايكس ـ بيكو ، ووعد بلفور ، وأي مشروعٍ لتقسيم سوريا ، وإنشاء الدولة اليهوديّة في فلسطين .
٣. رفض الوِصاية السياسيّة الّتي تفرضها الأنظِمة الانتدابيّة ، وقبول المعونة الأجنبيّة لمُدّة محدودة على شرط أنْ لا تتعارض مع الاستقلال الوطني والوِحدة القوميّة ، وتكون المعونة الأمريكيّة ، ومن ثُمَّ المعونة البريطانيّة .
٤. رفض المعونة الفرنسيّة بأيّ شكلٍ كانت .

أمّا دول الوِفاق ، وفي بادرة منهم لكسب العرب ، فقد شُكّلت لجنة لمعرِفة موقف البُلدان العربيّة من توجُّهاتهم أعقاب مؤتمر الصُلح ، ولا سِيّما ما له صِلة بموضوع الانتداب المُزمع تطبيقه ، فتألّفت اللّجنة من الدكتور (هنري كنج) رئيس كُلية أوبرك الأمريكيّة ، والمستر (تشارلس كرين) ، أمّا الحُكومة البريطانيّة فقد عيّنت السير (هنري مكماهون) ، والقائد (د.ج. هوغارت) ، وهُما من كبار المسؤولين البريطانيين في القاهرة في مُدّة الحرب العالميّة الأولى ، أمّا الجانب الفرنسي فلم يُبدِ أيّ تأييد للمُبادرة لاختيار ممثليه ، ثُمَّ أنَّ الجانب البريطاني تراجع هو الآخر عن عضويّة اللّجنة ، ولذلك اقتصرت فقط على الأعضاء الأمريكان ، ومن هُنا جاءت التسْمية (لجنة كنج كرين) [٢١] .

وصلت اللّجنة إلى سوريا في ١٠ حزيران ١٩١٩ ، وأعدّت تقريراً مُفصّلاً عن المنطقة ، وسلّمته إلى سكرتاريّة وفد الولايات المتحدة الأمريكيّة في باريس في ٢٨ آب ١٩١٩ ، ونُسخة منه إلى الرئيس ولسن ، وقد أشارَ التقرير إلى الأُمور الآتية [٢٢] :

١. أنَّ اللّجنة مع نظام الانتداب ، على شرط أنْ يكون مُحدّداً بمُدّة زمنيّة ، وأنْ يوصل البُلدان الخاضِعة لهُ إلى مرحلة الاستقلال .
٢. عبّرت اللّجنة في تقريرها أنْ يكون العراق بلداً واحداً ، وسوريا معها فلسطين .
٣. منح لبنان الحُكم الذاتي داخل إطار الوِحدة السوريّة .
٤. يكون الحُكم في كل من سوريا والعراق حكماً ملكيّاً ، فيكون فيصل ملكاً على سوريا ، وينتدب ملك أو سُلطان عربي عن طريق الاستفتاء لِحُكم العراق .
٥. عبّرت اللّجنة في تقريرها أنَّ الرأي العام السوري يرفض بالإجماع وضع البلاد تحت الحِماية (الانتداب) .
٦. الإشارة إلى موضوع الإعانات على أنْ تكون مقبولة من الولايات المتحدة الأمريكيّة بالدرجة الأولى ، وبريطانيا بالدرجة الثانية ، ومرفوضة جُملةً وتفصيلاً من فرنسا .
٧. أشارَ تقرير اللّجنة إلى موضوع فلسطين ، ووجد أنَّ الصهاينة يُحاولون انتزاع الملكيّة انتزاعاً من أيدي السُكّان ، وهذا مُخالِف للمبادِئ الّتي نادى بِها الرئيس الأمريكي ولسن الأربعة عشر ، ولذلك كانت توصية اللّجنة اختصار البرنامج الصهيوني ، وأنْ تُحدّد الهِجرة اليهوديّة ، وطرح فِكرة جعل فلسطين دولةً يهوديّة .

ومِمّا يُشكل على هذهِ الجُهود الّتي قامت بها لجنة كنج كرين ، أنَّ ها بقيت حبيسة الأدراج ، ولم يؤخذ بِها ، واحتوتها المخططات البريطانيّة الفرنسيّة ، ولكن مع ذلك يبقى تقرير اللّجنة وثيقة مُهِمّة في سجل تاريخ البلاد العربيّة المُعاصِرة .

خامساً : نِظام الانتداب وآثاره على البلاد العربيّة :

نصّت قرارات مؤتمر سان ريمو في ١٨ ـ ٢٦ نيسان ١٩٢٠ بشأنْ تطبيق نِظام الانتداب [٢٣] ، وبموجبهِ انتدبت بريطانيا على العراق وفلسطين ، وانتدبت فرنسا على سوريا ولبنان ، وهذا التوزيع جاء على وفق خُطّة اتفاقيّة سايكس ـ بيكو ، مع التعديل الّذي حصل في ١٠ آب ١٩٢٠ [٢٤] .

حصلت اتفاقات رسميّة ثُنائيّة بريطانيّة ـ فرنسيّة بشأنْ النفط ولا سِيَّما ولاية الموصل [٢٥] ، إذ حصلت فرنسا بموجبهِ على نِسبة (٢٥ %) من نفط العراق ، وتعهّدت بالسماح لأنابيب النفط بالمُرور عِبر الأراضي السوريّة واللبنانيّة إلى البحر المتوسط ، وبذلك تمَّ توزيع المصالح النفطيّة في العراق بين بريطانيا (٧٥ %) ، وفرنسا (٢٥ %) [٢٦] ، أمّا فيما يتعلّق بالنفط في مناطق الخليج العربي ، فقد ظلَّ مثار التنافس بين الشركات الأجنبيّة المُتخصّصة باستثمار النفط وفي مُقدّمتها البريطانيّة والأمريكيّة والفرنسيّة .

وفي بُلدان المشرق العربي وتحديداً بلاد الشام (سوريا ولبنان وفلسطين وإمارة شرق الأُردُن) شهدت بوادِر الانتفاضة الوطنيّة ، والدّعوة إلى المواجهة مع القوّات الاستعماريّة الّتي فرضتها نتائج سان ريمو ، ما جعل الحُكومة الفرنسيّة تستعمل القوّة في المواجهة ، وعيّنت الجنرال (غورو) قائداً للقوّات الفرنسيّة في لبنان الّذي وجّه إنذاراً إلى ملك سوريا فيصل بن الحسين (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) ودعاه إلى الامتثال للشروط الفرنسيّة في مُدّة أربعة أيّام ، وبخلافهِ سيكون تطبيق الحل العسكري هو الفصل ، وكانت الشروط هي الآتية [٢٧] :

١. تسليم سِكّة حديد رياق ـ حلب إلى السلطة العسكريّة الفرنسيّة .
٢. إلغاء التجنيد الإلزامي ، وتخفيض أعداد الجيش العربي .
٣. قبول الانتداب الفرنسي قبولاً غير مشروط .
٤. تداول العُملة الّتي فرضتها السُّلطات الفرنسيّة .
٥. مُعاقبة الأشخاص الّذينَ عُرِفوا بالتورُّط في الأعمال العدوانيّة ضِدَّ القوّات الفرنسيّة .

وحقيقة الأمر ، أنَّ الحُكومة الفرنسيّة كانت عازِمة على إسقاط حُكومة فيصل في سوريا ، فوجّهت حملتها العسكريّة لاحتلال دمشق في ٢٤ تموز عام ١٩٢٠ ، ودارت رحى المعركة المعروفة باسم معركة ميسلون ، الّتي سقط فيها وزير الدفاع السوري يوسف العظمة شهيداً ، وانتهت بدخول القوّات الفرنسيّة دمشق ، بسبب تباين الإمكانيّات الدفاعيّة للقوّات العربيّة ، وأُجبِرَ الملك فيصل على مُغادرة سوريا في ٢٨ تموز عام ١٩٢٠ ، متوجّهاً إلى أوربّا [٢٨] ، ومن هُناكَ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ البُلدان العربيّة المُعاصِرة .

الفصل الثَّاني

التطوّرات السّياسيّة والاقتصاديّة في سوريا ولُبنان وإمارة شرق الأُردُن

(١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)

الفصل الثّاني :

التطوّرات السّياسيّة والاقتصاديّة في سوريا ولُبنان وإمارة شرق الأُردُن

(١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)

لا شكّ أنَّ قرارات دول الوفاق الودّي كانت مُخيّبة لآمال العرب في تحقيق طموحاتهم السّياسيّة ، وأظهرت نيّاتها الاستعماريّة المُبيّتة تِجاه البُلدان العربيّة ، وذلك في ضوء القرارات الّتي خرج بِها مؤتمر سان ريمو ، وبالنتيجة شعر العرب بأنّهم خُدِعوا بمؤامرة خُطِّطت ضِدَّهم ، ولا سِيَّما بريطانيا الّتي وعدت الشريف حسين بن علي بآمالٍ وطموحاتٍ واسِعة ، ولذلك بدأت مرحلة المواجهة والصّراع مع تِلكَ القِوى الاستعماريّة ، وبأشكال مُتعدّدة ، إلّا أنَّ الثورات والمواجهة المُباشرة كانت هي الطريق الأمثل رغم أنَّ هُناكَ فارقاً في الإمكانيّات من حيث التسليح والتجهيز ، والخُطط العسكريّة والتعبويّة ، وعلى هذا الأساس سيتم تناول الموقف العربي وبحسب طبيعة المواجهة مع القِوى الغربيّة على النحو الآتي :

ـ المواجهة الاستعماريّة في المشرق العربي وظروف تحقيق الاستقلال السّياسي :

أولاً : سوريا :

أ. سوريا بعد الحرب العالميّة الأولى :

في أعقاب اجتياح القوّات الفرنسيّة دمشق ، وإسقاط حُكومة الملك فيصل بن الحسين للمُدّة (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) بدأت فرنسا انتهاج سياسة انتدابيّة قائِمة على فرض الأحكام العسكريّة في سوريا ولُبنان ، مُستعملة أساليب العُنف والقسوة والترهيب ، لِذلك أنشأت محكمة عسكريّة في دمشق لِمُحاكمة رِجال الحركة الوطنيّة ، وأصدرت العديد من الأحكام بِما فيها الإعدام والاعتقال والسّجن ، كما أجرت حملاتٍ مُتواصِلة لِمُطاردة رِجالات الحركة الوطنيّة في سوريا [١] ، وفي الوقت ذاته ، أضعفت قوّات الجيش العربي ، وصادرت أسلحته ، وقلّصت مهامه في الدّفاع عن الأمن الدّاخلي ، وفرضت غرامات على المُدن السوريّة ، ومنح المندوب السامي الفرنسي صلاحيّات واسِعة تشريعيّة وتنفيذيّة ، وتعيين مُستشارين له في الوِزارات المُختلِفة [٢] ، وبذلك كرّست الإدارة الفرنسيّة في البِلاد بأجلى صورها .

عملت الإدارة الفرنسيّة على تفكيك سوريا وتجزِئتها ، إذ تمَّ تقسيمها على أربعة كيانات بمسمّيات ألوية هي دمشق ، وحلب ، والعلويين ، وجبل الدروز [٣] ، كما وضعت نظاماً خاصاً لإدارة لواء

الإسكندرونة ، ويظهر أنَّ الهدف الفرنسي من ذلك إضعاف المُقاومة الوطنيّة ، إلّا أنَّ الشعب العربي السوري واصل نِضاله في مواجهة القوّات الفرنسيّة ، ولذا حصلت ثوراتٍ عديدة مِنها ثورة الشيخ صالح العلي في جبال اللّاذقيّة (١٩١٩ ـ ١٩٢١) ، وثورة إبراهيم هنانو في حلب (١٩١٩ ـ ١٩٢١) ، وعدد من الثورات في المناطق المُحاذية للفُرات [٤] .

حاولت الإدارة الفرنسيّة امتصاص غضب الشّارع السوري ، فقد أُعلِنَ في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ قيام اتحاد يُمثّل حُكومات دمشق وحلب واللّاذقيّة ، وأُختير صبحي بركات لرئاسة الاتحاد ، إلّا أنَّ السوريين رفضوا هذا الاتحاد ، وتمسّكوا بالاستقلال السياسي التام في إطار حُدود سوريا الطبيعيّة ، وفي هذهِ الأثناء أصدرت الحُكومة الفرنسيّة قرارها بتعيين المندوب السامي (ويغان) ، الّذي حاولَ إجراء تعديل في النّظام الّذي أقامه سلفه ، وذلك بإلغاء الاتحاد في ٥ كانون الأوّل ١٩٢٤ ، وإعلان تشكيل الدولة السوريّة من لِوائي (دمشق وحلب) ، وأعادَ تكليف صبحي بركات بإدارتها يُعاونه مجلس وزراء ومجلس تشريعي مُنتخب ، ولكن حقيقة الأمر أنَّ السُّلطة الفعليّة كانت بيد المندوب السامي الفرنسي ، وظلّت دولة العلويين خارج نِطاق هذا الكيان [٥] ، وبقاء لواء الإسكندرونة تحت وضعٍ خاص .

لم تُرضِ حُلول وإجراءات المندوب الفرنسي الجديد رغبات وآمال وطموحات السوريين ، ورأوا أنّها إجراءات شِكليّة ، إذ أنَّ الأمر الفصل كُلّه بيده ، وعلى هذا الأساس أصرّت الحركة الوطنيّة في سوريا على مواصلة المُواجهة مع الفرنسيين فكانت الثورة السوريّة الكُبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) .

ب. الثورة السوريّة الكُبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) :

اندلعت الثورة السوريّة الكُبرى بعد سِلْسِلة مواجهات ومُصادمات مع القوّات الفرنسيّة في المُدن المُختلِفة ، ففي آب عام ١٩٢٥ ؛ بدأت تحرُّكات قادة الحركة الوطنيّة ، وتحْديداً في جبل حوران بقيادة سلطان باشا الأطرش ، وكانت هذهِ المنطقة من أكثر المُدن السوريّة ارتِباطاً بفِكرة الثورة العربيّة [٦] ، وحُدّدت مطالب الثوّار بالمطالب الآتية [٧] :

١. الاعتراف بالاستقلال التام .
٢. إلغاء الانتداب .
٣. تشكيل جمعيّة تأسيسيّة ، تضع للبلاد دستوراً ديمقراطيّاً .
٤. إنهاء مرحلة الحُكم العسْكري .

حظيت الثورة السوريّة الكُبرى الّتي استمرّت نحو عامين (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) بدعمٍ شعبي كبير إذ امتدّت إلى لبنان ، وانضوت تحتَ لِوائها الجمعيّات العامّة في ذلك الوقت ، مثل جمعيّة العهد ، والجمعيّة العربيّة الفتاة ، كما حظيت بمُساندة الشعوب العربيّة في إمارة شرق الأُردُن ، والعراق ، ومصر وفلسطين [٨] .

استعمل الفرنسيّون منتهى القسوة والوحشيّة لمواجهة الثورة ، بهدف إخمادها ، إلّا أنّ روح التحدّي والمواصلة ظلّت قائِمة في نفوس الشعب السوري ، ولعلّ شعورهم في ذلك بأنّهُ لا بديل غير الكِفاح المُسلّح والمواجهة المُباشرة من أجل نيل الاستقلال السياسي التام .

ومِمّا يُشار إليه ، أنّ من أسباب الثورة المُباشرة هي الإساءة الّتي وجّهها المندوب السامي الفرنسي (ساراي) إلى وفد عربي سوري ذهب إلى مُقابلته في بيروت ، بهدف عرض تظلّماتهم من جرّاء تصرُّفات السُّلطات الفرنسيّة في المناطق السوريّة ، ومُطالبتهم بحقوقهم المشروعة [٩] ، فضلاً عن سوء تصرُّفات الإدارة الفرنسيّة في التعامُل مع الشعب العربي السوري ، فقد انطلقت الثورة ، ولم تتوقّف إلّا بعد عامين من اندِلاعها كما أشرنا إلى ذلك .

كلّفت هذهِ الثورة فرنسا ثمناً باهِضاً بالأموال ، وحطّت من سُمعتها وكرامتها ، وزادتها قلقاً تِجاه الوضع في سوريا ولِذا قامت إدارتها في سوريا باتخاذ الإجراءات الآتية [١٠] :

١. إصدار قرار بإنهاء تكليف الجنرال ساراي بمهام المندوب السامي ، وعدّته هو السّبب في عدم القُدرة في التعامُل مع الوضع السوري ، واستبداله بالجنرال هنري دو جوفينيل (Henry de Jouvenel) عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ، وقد عُرِفَ عنه المُناورة .
٢. حاول المندوب الجديد احتواء الثورة من جِهة ، وإحداث شرخ الانقسامات داخل قيادات الحركة الوطنيّة وقياداتها .
٣. إعادة تنظيم القوّات العسْكريّة الفرنسيّة في سوريا .
٤. أيّدَ المندوب الجديد الدعوة إلى انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة ، والشروع بوضع دستور للبِلاد .
٥. أشرف على تشكيل حُكومة وطنيّة برئاسة الداماد أحمد نامي ، وقد أشركَ فيها عدداً من الشخصيّات الوطنيّة مِنها (فارس الخوري ولطفي الحفار وحسين البرازي) ، ووضعت هذهِ الحُكومة برنامجاً لها ركّزت فيه على الأُمور الآتية :

أ. تعديل مضمون العلاقة مع فرنسا من انتداب إلى عقد مُعاهدة لِمُدّة ثلاثين عاماً .

ب. تحْقيق الوِحدة السوريّة .

ج. توحيد النظام القضائي .

د. تأسيس جيش وطني .

هـ. قبول سوريا عضواً في عُصبة الأُمم في شؤون التمثيل الخارجي ، والنظر في إصلاح النظام المالي والنقدي في سوريا .

و. إعلان العفو العام ، وإلغاء الغرامات ، والعمل على تقديم تعويضات للمُتضرّرين جرّاء العمليّات العسْكريّة في أثناء مُدّة قيام الثورة (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) [١١] .

يظهر فيما تمَّ عرضه في سياق إجراءات الوِزارة السوريّة ، أنّها لم ولن تتوافق مع إستراتيجيّة فرنسا في سوريا ، وقد أظهر المندوب السامي هنري دو جوفينيل (Henry de Jouvenel) ، عدم ارتياحه من هذهِ المطالب الّتي عرضها على حُكومته ، وأبدت الأخيرة موقفها بأنَّ المندوب السامي لم يكن باستطاعتهِ استكمال مُهِمّة عملهِ في سوريا ، لذلك عملت على إجراء تغيير للمندوب السامي والعمل برؤية جديدة في سوريا ، لا سِيَّما أنَّ المُعطيات أشارت إلى أنَّ فاعليّة الثورة السوريّة تراجعت بسبب ضُعف التمويل ، والانقسام بين القيادات الميدانيّة ، وقسوة تعامُل القوّات الفرنسيّة ، وزيادة زخمها بإسنادها بقواتٍ عسْكريّة إضافيّة ، جعلت الأُمور تأخُذ اتجاهاً سياسيّاً جديداً قائِماً على أساس النشاط السياسي في حل المسألة السوريّة .

ج. الحِراك السّياسي السوري ـ الفرنسي (١٩٢٨ ـ ١٩٤٥) :

في أعقاب نهاية الثورة السوريّة الكُبرى عام ١٩٢٧ ، وضعت فرنسا خُططاً جديدة لاحتواء الوضع السياسي في سوريا ، فأوعزت بإجراء انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة ، ومن ثُمَّ الشروع بوضع دستور جديد للبلاد ، فقد بدأت الخطوة الأولى بإجراء انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة ، وفازت على أثرها الكُتلة الوطنيّة الّتي يرأسها هاشم الأتاسي ، وسعد الله الجابري ، وهي الكُتلة المعروفة بمُعارضتها لنظام الانتداب ، وافتتحت أعمال الجمعيّة التأسيسيّة في ٩ حزيران ١٩٢٨ ، وحضر حفل الافتتاح المندوب الفرنسي الجديد هنري بونسو (Henri Ponsot) ، الّذي ألقى كلمة في الحفل جاءَ في مضمونها ؛ أنَّ الجمعيّة مسؤولة في وضع دستور للبلاد ، يضمن الحقوق والواجِبات ، وقد شُكّلت لجنة برئاسة إبراهيم هنانو ، لوضع مسودّة الدستور ، وأنجزته وعرضته على الجمعيّة التأسيسيّة ، وحظي بموافقتها ، إلّا أنَّ المندوب السامي رفضه بحجّة أنّه احتوى في بعض مواده أحكاماً تتعارض مع حُقوق الدولة المُنتدبة [١٢] .

فشلت كُل جهود الجمعيّة التأسيسيّة في إقناع المندوب السامي في تمرير مشروع الدستور ، واضطر الأخير إلى حل الجمعيّة التأسيسيّة عام ١٩٣٠ ، وإعادة الأُمور إلى ما قبل عام ١٩٢٨ ، وإجراء انتخاباتٍ جديدة ، وإصدار دستور جديد في ٢٢ آيار ١٩٢٨ ، تضمّن مواد جديدة تضمن حُقوق وامتيازات إضافيّة لفرنسا بوصفها الدولة المُنتدبة على سوريا [١٣] ، وذلك بموجب المادّة (١١٦) على وفق ما جاءَ في صك الانتداب وبذلك فأنَّ الدستور فرضه على سوريا المندوب السامي الفرنسي هنري بونسو [١٤] .

أثارَ نشر الدستور وموافقة فرنسا عليه ، موجة من الغضب والاحتجاجات في المُدن السوريّة ، والّتي طالبت بإلغاء الدستور والانتداب ، ثُمَّ رفعت العديد من برقيّات الاستنكار إلى الحُكومة الفرنسيّة وعُصبة الأُمم .

جرت انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة عام ١٩٣٢ ، وجاءت النتيجة بأنَّها بخلاف الانتخابات السابقة ، فقد فاز فيها قِلّة من الوطنيين ، الأمر الّذي زادَ من غضب الشارع السوري ، إذ لم تمضِ سِوى سنة واحدة ، حتّى اضطرّت الحُكومة الفرنسيّة بتعليق العمل بالدستور عام ١٩٣٣ ، واستمرّت كذلك حتّى عام ١٩٣٦ [١٥] .

بعد وصول حُكومة الجبهة الشعبيّة في فرنسا إلى إدارة الدولة ، عملت على إعادة النظر في سياستها تِجاه شعوب المُستعمرات ومِنها سوريا ، إذ شرّعت بتنظيم العلاقة بينهُما عن طريق عقد مُعاهدة ثُنائيّة في ٩ أيلول ١٩٣٦ ، وقّعها عن الجانب السوري جماعة من الوطنيين في باريس ، وتضمّنت أنْ تكون سوريا دولة مُستقِلّة في مُدّة أقصاها ثلاث سنوات ما بعد توقيع المُعاهدة ، وتعمل فرنسا من جانبها على تسهيل خطوات إنضِمام سوريا إلى عُصبة الأُمم ، شريطة أنْ تحتفظ فرنسا بقاعدتين جوّيتين في سوريا ، فضلاً عن ذلك ، بقاء عدد من القوّات الفرنسيّة في منطقتي العلويين والدروز لِمُدّة خمس سنوات ويتولّى المدرّبون العسكريون الفرنسيون تدريب الجيش السوري ، إذ إنَّ مُهِمّة فرنسا تزويد هذا الجيش بالأسلِحة والمُعِدّات اللّازِمة لهُ ، أمّا في حالة الحرب فيُلزِم على سوريا أنْ تُقدّم العون إلى فرنسا ، وذلك عن طريق المُحافظة على القواعد العسكريّة الفرنسيّة في البلاد ، أو تقديم التسهيلات المطلوبة في ميدان المواصلات [١٦] ، ولكن يظهر أنَّ الظّروف الدوليّة لا تُشجّع فرنسا على ترك مصالحها في المنطقة ، وفعلاً لم تُصادِق الحُكومة الفرنسيّة على المُعاهدة حتّى عام ١٩٣٨ [١٧] .

في ٣ أيلول ١٩٣٩ ، دخلت فرنسا طرفاً في الحرب العالميّة الثانية إلى جانب دول الحُلفاء ، وبذلك تعطّلت كُل الجُهود الهادِفة إلى الاستقلال السوري ، وتـمَّ إخضاع سوريا إلى السطلة الفرنسيّة العسْكريّة المُباشِرة ، وقد أمر المندوب السامي الفرنسي غابرييل بيو (Gabriel Bio) بحل المجلس النيابي السوري [١٨] .

شدّدَ بيو إجراءاته في سوريا ، فقد أعطى لرئيس الجمهوريّة صلاحيّاتٍ محدودة وشكليّة ، وأمر بتشكيل ما يُعرف باسم مجلس المديرين وإعلان الأحكام العُرفيّة وحل الأحزاب والجمعيّات السياسيّة والثقافيّة ، وأصدر تعليمات بعدم التجمهر والقيام بالتظاهُرات ، فضلاً عن تشديد الرقابة على الصُّحُف ، وحّدَ الحُرّيات الشخصيّة [١٩] ، لذلك اضطرّت الكثير من الشخصيّات السوريّة مُغادرة البلاد [٢٠] .

تأثّرت سوريا بمُجريات الحرب العالميّة الثانية ، إذ بعد مُضي عشرة أشهُر على بداية الحرب ، انهارت الجبهة العسْكريّة الفرنسيّة بدخول القوّات الألمانيّة باريس في ١٨ حزيران ١٩٤٠ ، وإرغام فرنسا على توقيع الهُدنة مع الألمان ، وشكّل المارشال فيليب بيتان (Philippe Pétain) حُكومة تعاونت مع الألمان عُرِفت باسم حُكومة فيشي ، وأرسل الجنرال هنري فيرناند دينتز (Henri Fernand Dentz) في ١٩ كانون الأوّل ١٩٤٠ ليكون مندوباً سامياً وقائِداً أعلى للقوّات الفرنسيّة في بلاد الشام (سوريا ولبنان) حول إيجاد نِظام إداري في المنطقة ، إلّا أنّهُ واجه مشاعر القلق والتوتُّر الوطني ولا سِيّما أنَّ المنطقة تمر بضائِقة ماليّة واقتصاديّة كبيرة [٢١] .

أمّا الحركة الوطنيّة السوريّة فكانت رافضة لكُل سياسات فرنسا حتّى بعد ظروف التغيير في عام ١٩٤١ ، لذلك انطلقت الاضطرابات وعُقِدت التجمُّعات ، وشكّلت هيئة المؤتمر التنسيقي العام برِئاسة شكري القوتلي ، وقد حظي بتأييد الشعب السوري ، فضلاً على مؤثّرات الحركة الوطنيّة في العراق وقيام انتفاضة نيسان ـ آيار ١٩٤١ في العراق [٢٢] ، وتشكيل قوّات نُصرة العراق .

أمّا حُكومة فرنسا الحُرّة الّتي شكّلها الجنرال ديغول في المنفى ، فقد عملت من جانبها على إعادة التنسيق بشأنْ الوضع في سوريا ، فتم تعيين الجنرال جورج كاترو (Georges Catroux) بمنصب المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان ، وأصدر الأخير بياناً جاءَ فيه : " **أنَّهُ يعمل من أجل وضع حد لِنظام الانتداب ، والوعد بتحقيق الاستقلال ، وتفعيل إجراء مُعاهدة بين الطرفين لتنظيم العلاقات بينهُما** " ، وتزامن ذلك مع فشل استمرار حُكومة فيشي وسقوطها في ١٤ تموز ١٩٤١ [٢٣] .

لم تُقدّم الإدارة الفرنسيّة الجديدة في سوريا ما هو مُتوقّع ، بل على العكس ، إذ طُبّقت الإجراءات والقوانين الصّارِمة في أثناء مُدّة الحرب ، كما وجّهت اقتصاد سوريا ولبنان لخِدمة أهداف دول الحُلفاء ، فضلاً عن جعل مسؤوليّة الأمن والدفاع الداخلي والخارجي تحت تصرُّف الإدارة الفرنسيّة [٢٤] .

لم تظهر حُكومة فرنسا الحُرّة رغبتها في إنهاء الانتداب ، وتحقيق الاستقلال السياسي في سوريا ولذلك استعملت أساليب المُراوغة والتسويف في ذلك ، إلّا أنّ تصاعُد نشاط الحركة الوطنيّة السوريّة وعرض قضيّتها على المحافِل الدوليّة ، قد جعل الحُكومة الفرنسيّة تغيّر من إستراتيجيتها في سوريا ، إذ صرّحَ بهذا الخصوص الجنرال كاترو في ٢٥ آذار ١٩٤٣ بأنّ حُكومته عازِمة على إجراء تغيير سياسي في سوريا عن طريق إجراء الانتخابات ، وتشكيل مجلس نيابي مُنتخب ، وإعادة العمل بالدستور وتشكيل حُكومة وطنيّة سوريّة [٢٥] .

في عام ١٩٤٣ ، أُجريت انتخابات المجلس النيابي السوري ، وأُعلِن فوز الكُتلة الوطنيّة ، وتمّ انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهوريّة ، وسعد الله الجابري رئيساً للوزراء ، وفارس الخوري رئيساً لمجلس النواب [٢٦] ، وأخذ هذا المجلس على عاتقه تحْقيق استقلال سوريا ، وهذا ما حصل في الاتفاق مع الجنرال كاترو في ٢٢ كانون الأوّل ١٩٤٣ ، بخصوص نقل الصلاحيّات إلى الجانب السوري ، وفي ٥ تموز ١٩٤٤ ، أبلغت سوريا الدول المُعتمدة في دمشق استلامها بشكلٍ نهائي الصلاحيّات الّتي كانت تقوم بها فرنسا بصفتها دولة مُنتدبة على سوريا ، وبذلك أضحت سوريا رسمياً دولةً مُستقِلّة [٢٧] ، ثُمّ تزايدت الضغوط بعد ذلك لإجبار فرنسا على سحب قوّاتها من سوريا عام ١٩٤٦ [٢٨] .

ثانياً : لبنان :

أ. الانتداب الفرنسي وإعلان دولة لبنان الكبير :

أقرَّ مجلس الحُلفاء الأعلى الّذي عقد اجتماعه في سان ريمو في ٢٨ نيسان ١٩٢٠ الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، وعيّنت الإدارة الفرنسيّة الجنرال غورو لتنظيم الأوضاع السّياسيّة والإداريّة في المنطقة ، ففيما يتعلّق بلبنان ؛ فقد أُصدِرَ المرسوم ذو العدد (٢٢) في ٧ آب ١٩٢٠ ، المُتضمّن فصل مناطق بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا عن سوريا وإلحاقها بجبل لبنان ، وأُطلِقَ عليها تسْمية دولة لبنان الكبير [٢٩] .

رشّح الجنرال غورو الكابتن (ترابو) للإشراف على الإدارة في لبنان ، وتولّى المُهِمّة من ١٠ أيلول ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٢٣ [٣٠] ، وحرصت الإدارة الفرنسيّة على استقطاب العناصِر اللبنانيّة الموالية إليهم والمُلتفّة حولهم في إشغال بعض الوظائِف الحُكوميّة ، كما عيّنت إلى جانب الحاكم السياسي مجلساً إداريّاً مُكوّناً من (١٦) عضواً ، ثُمَّ حلّ محلّه مجلس تمثيلي مُنتخب ، ويظهر أنَّ هذهِ الإجراءات كانت لأهداف وأغراض استشاريّة ، إلّا أنَّ الأمر الأساسي هو بيد المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان [٣١] .

واجهت الإدارة الفرنسيّة في لبنان ردّة فعل غاضِبة من الشعب اللبناني ، فحصلت انتفاضات عديدة في المُدن اللبنانيّة ، وفي مُقدّمتها انتفاضة جبل عامل الّتي اندلعت فور إعلان الانتداب عام ١٩٢٠ ، كما تأثرت مناطق لبنان الأُخرى في مسار الانتفاضات المُجاوِرة في سوريا ، ولا سِيَّما ما حصل في الثورة السوريّة الكُبرى عام ١٩٢٥ ، إلّا أنَّ الفرنسيين تواصلوا في ترسيخ إجراءاتهم في تطبيق نِظام الانتداب في لبنان .

تعاقب على منصب حاكم لبنان السياسي والإداري عدد من الحُكّام الفرنسيين ومنهم السير (بريفا أبوار) من عام (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤) [٣٢] ، وفي هذهِ المُدّة أُستُبدِلَ غورو بالمندوب السامي الفرنسي الجديد (مكسيم ويغاند) ، الّذي طرح اسم الجنرال (فاند فيزغ) لتولّي مُهِمّة الحاكم السياسي ، فقد استمر من عام (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥) ، ثُمَّ استبدلت الحُكومة الفرنسيّة ويغاند وعيّنت بدلاً عنه (موريس ساراي) ، الّذي أصدر أمراً بتعيين (ليون دي كايلا) حاكِماً على دولة لبنان الكبير [٣٣] ، وكان هذا هو آخر الحُكّام المُباشرين الفرنسيين الّذينَ أوكِلت لهم مُهِمّة الإدارة ما بعد الانتداب الفرنسي حتّى انتخاب أوّل رئيس للجمهوريّة [٣٤] .

ب. الدستور اللبناني وإعلان الجمهوريّة :

في أعقاب أحداث الثورة السوريّة الكُبرى ، قرَّرَ المندوب السامي الفرنسي جوفينيل ضَرورَة تشكيل الجمعيّة التأسيسيّة في لبنان ، والشروع بانتخابات مجلس نيابي تمثيلي في ٢٢ آيار ١٩٢٦ ، وقد أقرَّ هذا المجلس مشروع لائِحة الدستور ، وبموجبهِ تمَّ تحويل تسْمية جبل لبنان الكبير إلى اسم الجمهوريّة اللبنانيّة ، ثُمَّ تشكّل بعد ذلك البرلمان اللبناني المؤلّف من مجلسي النوّاب والشيوخ ، فكان أعضاء المجلس التمثيلي هم أعضاء مجلس النوّاب ، أمّا مجلس الشيوخ فقد عيّنَ أعضاءه المندوب السامي ، وفي ٢٦ آيار ١٩٢٦ ، عُقِدت جلسة مُشتركة تمَّ فيها انتخاب شارل الدباس رئيساً للجمهوريّة ، ثُمَّ شُكّلت حُكومة وطنيّة ضمّت الطوائِف الدينيّة والعِرقيّة المُختلِفة [٣٥] .

بدأت مرحلة الحُكم المُشترك الفرنسي ـ اللبناني ، ولكن في حقيقة الأمر ، أنَّ الدستور اللبناني أبقى كثيراً من صلاحيّات دولة الانتداب ، وكذلك المندوب السامي ظلَّ يتمتّع بصلاحيّاتٍ واسِعة مِنها اعتراضه على قرارات البرلمان ، ولا سِيَّما في الشؤون العسْكريّة والدفاع والعِلاقات الخارجيّة [٣٦] .

اعترض قادة الحركة الوطنيّة اللبنانيّة على الدستور ، وأعدّته شِكليّاً لا يُلبّي طموحات الشعب اللبناني ، ولذلك أُجريت تعديلات عليه في المُدّة من عام (١٩٢٧ ـ ١٩٢٩) ، مِنها توسُّع صلاحيّات رئيس الجمهوريّة ، وتوحيد المجلسين النوّاب والشيوخ بمجلسٍ واحد أُطلِقَ عليه اسم (المجلس التمثيلي) على أنْ يقوم رئيس الجمهوريّة بتعيين ثلث أعضائِه ، ولرئيس الجمهوريّة صلاحيّة تعيين رئيس الحُكومة (رئيس الوزراء) [٣٧] .

عانت لبنان في ظِل سيطرة السلطات الفرنسيّة تراجُعاً كبيراً في الجانب الاقتصادي ، ولا سِيَّما في ظروف الأزمة الاقتصاديّة العالميّة الكُبرى الّتي تداعت آثارها على الاقتصاد اللبناني ، إذ كانت الإجراءات الفرنسيّة إجراءاتٍ شكليّة ، وعملت على ربط عُملة البلاد النقديّة بالفرنك الفرنسي طيلة المُدّة (١٩٣١ ـ ١٩٣٢) ، لذلك شهدت المُدن اللبنانيّة البطالة ونُدرة فُرص العمل ، فاندلعت الاضطرابات في كُل مكان ، الأمر الّذي دعا المندوب السامي إلى إصدار أوامره بشأنْ إيقاف العمل بالدستور ، وتشكيل حُكومة انتقاليّة [٣٨] ، وبذلك أعادَ الوضع اللبناني إلى سياسة الحُكم المُباشر ، واستمرَّ بسياسته هذهِ حتّى عام ١٩٣٤ [٣٩] .

عُيّنَ الكونت (دي مارتيل) المندوب السامي الفرنسي على لبنان في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٣ والّذي أصدر أمراً بتعيين شارل الدباس رئيساً للجمهوريّة وهو من المسيحيين الأرثوذكس ، كما خوّلَ لنفسهِ تعيين رئيس الجمهوريّة سنة بسنة ، إلى حين عودة الحياة النيابيّة إلى مجراها الطبيعي ، وبذلك عيّنَ حبيب باشا السعد رئيساً للجمهوريّة عام ١٩٣٤ ، وجدّدَ لهُ المنصب ثانية [٤٠] .

اعترض قادة الحركة الوطنيّة اللبنانيّة على هذهِ الأساليب الفرنسيّة في إدارة بلادهم ، وشعروا أنَّ في ذلك إهانةً واستهتاراً بكرامتهم الوطنيّة ، ولذلك تحرّكَ زُعماء الطوائِف الدينية ومنهم البطرياك عويضة والشيخ محمد توفيق الخالد مُفتي المُسلمين في لبنان ، وقدّم الأخير مُذكّرة إلى المندوب السامي في ٤ آب ١٩٣٦ ، تضمّنت ثلاثة مطالب وهي الآتية [٤١] :

١. السيادة القوميّة .
٢. الاستقلال الشامل .
٣. الوِحدة السوريّة عن طريق الاستفتاء .

هذهِ المطالب ، وتصاعُد الحركة الوطنيّة في لبنان ، أسهمت في نُضوج الوعي السياسي ، ما أدّى إلى إلزام الحُكومة الفرنسيّة على تنظيم مُعاهدة بين الطرفين ، وقد نفذ ذلك بتوصُّل الجانبين إلى عقد مُعاهدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ ، وقّعها عن الجانب الفرنسي مندوبها السامي دي مارتيل ، وعن الجانب اللبناني أميل أدّة ، ويظهر أنّها كانت مُشابِهة للمُعاهدة السوريّة ـ الفرنسيّة في أغلب مضامينها [٤٢] .

تضمّنت بنود المُعاهدة الّتي حُدّدت مُدّتها الزمنيّة بـ (٢٥) عاماً ، تعترف بمقتضاها فرنسا باستقلال لبنان ، كما تتعهد بالعمل على ترشيح لبنان دولة مُستقلّة لتصبح عضواً في عُصبة الأُمم ، مع الإشارة إلى أنَّ الأُمور العسكريّة والسياسة الخارجيّة تكون تحت إشراف المندوب الفرنسي [٤٣] ، تضمّنت المُعاهدة أيضاً بقاء قوّات فرنسيّة في المُدن اللبنانيّة طوال مُدّة المُعاهدة ، والجدير بالإشارة أنَّ المُعاهدة قد ولّدت ردود فعل مقبولة في الشارع اللبناني ، وكذلك السوري ، وعُدَّ هذا الاتجاه البداية السلميّة لتحْقيق الاستقلال [٤٤] .

وفي خطوةٍ جديدة ، أقدمت الإدارة الفرنسيّة في لبنان على إصدار توجيهٍ بإعادة العمل بالدستور المُعطّل وذلك عام ١٩٣٧ ، وتشكيل مجلس يُنتخب ثلثا أعضائِه على الأُسس الطائفيّة ، أمّا الثلث الآخر فيكون بصيغة الانتخاب عن طريق الترشيح ، وبذلك جرت انتخابات عام ١٩٣٧ ، وشُكّلت بعد ثلاث حُكومات ، انشغلت بقضايا داخليّة في مُقدّمتها تعديل الدستور ، ومُستقبل العلاقات الفرنسيّة ـ اللبنانيّة [٤٥] ، وظلّ هذا الوضع مُتأرجحاً مع المندوب السامي الفرنسي ، إذ لم يُعدّل الدستور ولم يتم المُصادقة على المُعاهدة ، حتّى أُعلِنَ قيام الحرب العالميّة الثانية .

ج. لبنان في سنوات الحرب العالميّة الثانية وإعلان الاستقلال السياسي :

بعد إعلان الحرب العالميّة الثانية في الأوّل من أيلول ١٩٣٩ ، دخلت فرنسا في جبهة دول الحُلفاء ، وعدّت لبنان بأنّها قد تكون ساحة من ساحاتها العسْكريّة ، وتمّ تعيين المُفوّض السامي الفرنسي الجديد غابرييل بيو (Gabriel Bio) في التاسع من أيلول ١٩٣٩ ، وقام بسلْسِلة من الإجراءات بدأت بإعلان الأحكام العُرفيّة ، وتعليق الدستور ، وحل المجلس النيابي ، مع تقييد سُلطات رئيس الجمهوريّة [٤٦] ، وبهذهِ الإجراءات أُعيدت البلاد إلى مضامين السياسة الاستعماريّة السّابِقة القائِمة على الإدارة المُباشِرة ، إذ لم يبقَ للحُكم الوطني سِوى رِئاسة الجمهوريّة وهي شكليّة جِدّاً [٤٧] .

وعلى أثر التطوّرات العسْكريّة الّتي شهِدتها الساحة الأوربيّة ، واحتلال قوّات الألمان العاصِمة الفرنسيّة باريس ، وتشكيل حُكومة الجنرال بيتان ، أو ما تُعرف باسم حُكومة (فيشي) ، إلّا أنّ هذهِ الحُكومة لم تصمد كثيراً أمام مُقاومة الشعب الفرنسي الّذي أعلنَ حرب التحرير الّتي قادها الجنرال شارل ديغول ، ثُمّ وقعت الهُدنة مع الألمان ، وانعكست على الأوضاع الداخليّة في لبنان [٤٨] .

في ٢٧ حزيران ١٩٤٠ ، عُيّنَ الجنرال (مكسيم ويغاند) بمنصب المندوب المفوض الفرنسي في سوريا ولبنان ، وبيّنَ أنّ خط سياسة فرنسا تِجاه لبنان لا تشهد تغييرات جوهريّة بعيدة عن فحوى الانتداب ، وتابع أنّ حُكومة بلاده ستواصل مُهِمّتها في الشرق الأوسط [٤٩] .

خضعت سوريا ولبنان لتوجُّهات الإدارة العسْكريّة البريطانيّة والفرنسيّة بخصوص تنسيق العمليّات العسْكريّة في المنطقة ، وانسحبت على التوافقات السياسيّة بينهُما ، إذ جرت اجتماعات عديدة بين الجنرال ديغول قائد قوّات فرنسا الحُرّة ، ووزير الدولة لشؤون المُستعمرات البريطاني أوليفر ليتلون ، ومع رئيس الوزراء ونستون تشرشل ، أفصحت هذهِ اللّقاءات عن ضمان أفضليّة فرنسا في سوريا ولبنان

وبذلك فأنَّ حُكومة فرنسا الحرة قدّمت تطمينات للشعب اللبناني بأنّها تسعى إلى تحْقيق مُستقبل أفضل لهما ، وقد جاءَ ذلك على لِسان الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول ١٩٤١ ، وتضمّنت الأُمور الآتية [٥٠] :

١. حق لبنان في التمتُّع بحقوق الدولة ذات السيادة .
٢. حقّها في تعيين الممثلين الدبلوماسيين .
٣. تشكيل القوّات الوطنيّة .
٤. تطبيق هذهِ التوجُّهات مرتبط بمسار الحرب ونتائجها .
٥. على حُلفاء فرنسا تقديم التسهيلات اللّازِمة للقوّات الفرنسيّة أثناء الحرب في دعم العمليّات العسْكريّة .
٦. يمكن استبدال مسار إدارة الدولة الفرنسيّة في لبنان بعقد مُعاهدة تضم شؤون الطرفين وهي تضمن استقلال البلاد .

تصاعدت العمليّات العسْكريّة المُشتركة البريطانيّة ـ الفرنسيّة في طرد قوّات حُكومة فيشي المتواجِدة في لبنان وسوريا بعد أنْ تقدَّمت عليها بمحورين ؛ الأوّل من فلسطين ، والثاني من إمارة شرق الأُردُن ، وأُضيفَ لها محور ثالث من العراق بعد أنْ استطاع البريطانيّون من إخماد انتفاضة نيسان مايس ١٩٤١ في العراق [٥١] .

نجحت القوّات المُشتركة البريطانيّة ـ الفرنسيّة من إرغام قوّات حُكومة فيشي الانسحاب من سوريا ولبنان ، واستقرّت الأوضاع العامّة فيهُما ، وأعلنت بريطانيا من جانبها وعلى لِسان الجنرال سبيرز بأنّها تعترف بالجمهوريّة السوريّة واللبنانيّة وذلك في شباط ١٩٤٢ ، إلّا أنَّ الجانب الفرنسي لم يظهر رغبته الصادِقة في ذلك ، وظلّ يُمارس عمليّات الخِداع والمُراوغة ، مُعلّلاً ذلك بسبب ظروف الحرب ومُتغيّراتها [٥٢] .

إلّا أنَّ غضب الشارع العربي في سوريا ولبنان ، ألزمَ الحُكومة الفرنسيّة على أنْ تعمل في إيجاد سُبل للتفاهم في وضع آليّات للعمل السياسي ، من أجل تحْقيق الاستقرار في لبنان ، فجاءَ تصريح الجنرال كاترو في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٣ ، الّذي أكّدَ ضَرورَة إجراء انتخاباتٍ حُرّة في سوريا ولبنان ، وقد أصدر تعليماتٍ جديدة في ٢٥ آذار ١٩٤٣ تضمّنت ، إعادة العمل بالدستورين اللبناني والسوري ، وتشكيل حُكومات وطنيّة ، وإجراء انتخابات نيابيّة ، وهذا ما جرى فعلاً ، وشكّلت تِلكَ المجالس ، وقد تصدّر في عضويتها أعضاء من القِوى الوطنيّة [٥٣] ، التي طالبت بتحْقيق الاستقلال .

د. الميثاق الوطني ١٩٤٣ :

صعّدت القِوى الوطنيّة في لبنان سقف مطالبها من الإدارة الفرنسيّة ، إذ اتفقَ بشارة الخوري ورياض الصلح ، على إيصال وثيقة مدوّنة تحت مُسمّى (الميثاق الوطني) ، وأصدرا بياناً عُرِفَ باسم بيان الاستقلال في ٧ تشرين الأوّل ١٩٤٣ ، وكانَ هذا البيان هو دليل عمل ، وخُطّة مُستقبليّة لإدارة الدولة بعد تحْقيق الاستقلال [٥٤] ، وبمُشاركة كُل الأطراف اللبنانيّة ، ثُـمَّ أقدم مجلس النوّاب على تعديل الدستور ، ولا سِيَّما المواد الخاصّة بسياسة الانتداب الفرنسيّة ، وهذا الأمر لا شكّ أغاضَ فرنسا ، فعمِلت على اتخاذ إجراءات قسريّة رادِعة نفّذها المندوب السامي الفرنسي الجنرال (هيللو) فأمر باعتقال بشارة الخوري رئيس الجمهوريّة ، ومعه الوزراء وعدد من النوّاب ، وعيّن أميل أدّة رئيساً للجمهوريّة ، وأعلنَ الأحكام العُرفيّة ، وتعطيل المجلس النيابي ، وبذلك ولّدت هذهِ الإجراءات ردود فعل غاضِبة ، واندلعت المُظاهرات في بيروت وبقيّة المُدن اللبنانيّة الأُخرى ، ووجّهت ضغوطاً على حُكومة ديغول الّذي أسرع باحتواء الموقف بإبدال المندوب السامي ، وإعادة كاترو إلى منصبه السابق ، الّذي استطاع أنْ يدخل بتفاهُماتٍ جديدة مع الحُكومة اللبنانيّة [٥٥] ، ومن ضمنها تسليم الصلاحيّات التشريعيّة والإداريّة إلى الحُكومة اللبنانيّة وذلك في كانون الثاني ١٩٤٤ ، على شرط أنْ تكون هذهِ التفاهمات على وفق اتفاقات خاصّة مع الجانب الفرنسي ، وبذلك تحقّقت خطوة مُهِمّة هي الاعتراف الفرنسي باستقلال دولة لبنان ، إذ تـمَّ تسليم سُلطة الكمارك والأمن العام والشركات ذات الامتيازات ورِقابة المطبوعات وغيرها إلى السُلطات اللبنانيّة ، كما سلّمت في الوقت ذاته عدداً من فِرق الجيش اللبناني الّتي كانت تابِعة للإدارة العسْكريّة الفرنسيّة إلى السُلطة اللبنانيّة وذلك في الأوّل من آب ١٩٤٥ ، وحتّى صدور قرار جلاء القوّات الفرنسيّة من لبنان في ٣١ كانون الأوّل ١٩٤٦ ، وبذلك أصبحت لبنان مُستقلّة سياسيّاً ، ودولة ذات سيادة كامِلة على أراضيها ومواردِها [٥٦] ، ثُـمَّ انضمّت بعد ذلك إلى جامعة الدول العربيّة ، وعضواً في عدد من الهيئات والمُنظّمات الدوليّة ومِنها الأُمم المتحدة .

ثالِثاً : إمارة شرق الأُردُن (١٩٢١ ـ ١٩٤٦) :

أ. إمارة شرق الأُردُن بعد الحرب العالميّة الأولى :

تقع شرق الأُردُن ضمن الحُدود الطبيعيّة لسوريا في عهد الحُكومة الفيصليّة (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) ولكن بعد سقوط حُكومة فيصل في أعقاب معركة ميسلون ٢٤ تموز ١٩٢٠ ، وإصدار قرار مجلس الحُلفاء بعد مؤتمر سان ريمو بفرض صكّ الانتداب على المنطقة ، إذ كانت من حُصّة بريطانيا الانتداب على فلسطين وشرق الأُردُن ، وعِند وصول المندوب السامي البريطاني أكَّدَ على أنَّ الحُكومة البريطانيّة عازِمة على فصل شرق الأُردُن عن فلسطين ومنحها الحكم الذاتي ، وتُمارس سلطاتها بإرشاد المُستشارين البريطانيين ، وتعيين مجالس محلّيّة وجماعيّة في المُدن الأُردُنيّة الكُبرى [٥٧] .

في ١١ نيسان ١٩٢١ ، كُلّفَ الأمير عبد الله بن الحسين بتشكيل أوّل حُكومة أُردُنيّة ، وكانَ يطلق على رئيسها اسم (الكاتب الإداري) ، وشغل (جوليوس آرامسين) مهام المعتمد السامي في الإمارة ، مع سبعة مُستشارين سياسيين لِمُساعدة الأمير في الإشراف على تنظيم عمل الحُكومة ، وكانت أغلبيّة موظّفي الإدارة الأُردُنيّة الأولى هم من أعضاء حزب الاستقلال السوري الّذينَ تركوا سوريا وطردوا منها بأوامر السُّلطات الفرنسيّة [٥٨] .

قدّمت الحُكومة البريطانيّة طلباً إلى عُصبة الأُمم في ١٦ أيلول ١٩٢٢ مفاده ؛ استثناء إمارة شرق الأُردُن من جميع أحكام صكّ الانتداب الصّادِر في ٢٣ تموز ١٩٢٢ ، والخاص بتنفيذ وعد بلفور حول إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وبعدها أعلنت بريطانيا اعترافها الرسمي بحُكومة الأمير عبد الله على إمارة شرق الأُردُن ، على شرط أنْ تكون الحُكومة دستوريّة وترتبط فيما بعد بمُعاهدة لتنظيم العلاقات مع بريطانيا [٥٩] .

صادقت عُصبة الأُمم على المُذكّرة البريطانيّة في ١٦ أيلول ١٩٢٢ ، وبعدها وجّه تشرشل وزير المُستعمرات ، رِسالةً يدعو فيها الأمير عبد الله بن الحسين لزيارة لندن ، بهدف إجراء المُباحثات بشأنْ القضيّة الخاصّة بشرق الأُردُن [٦٠] ، ووصل الأمير عبد الله إلى لندن في تشرين الأوّل ١٩٢٢ ، ورافقه في الزيارة المُستشاران علي رضا الركابي ، ومحمد الأنشي ، والمُعتمد البريطاني جون فلبي في عمّان ، وقد تولّى المُفاوضات عن الجانب البريطاني جلبرت كلايتون ، وهو من كبار الموظّفين في وزارة المُستعمرات ، وقد لخّصَ الأمير مطالبه بالاستقلال التام لإمارة شرق الأُردُن ، ومن ثُمَّ الحصول

على منفذ على البحر [٦١] ، هذا الطلب واجهته بريطانيا بالرفض ، ثُمَّ أرسلت رسالة إلى حُكومة الأمير عبد الله في ١٨ كانون الأوّل ١٩٢٢ ، مضمونها ؛ أنَّ الحُكومة البريطانيّة ترى أنَّ الوقت ليس مُناسِباً لمنح الإمارة الاستقلال [٦٢] .

اشترطت الحُكومة البريطانيّة على حُكومة شرق الأُردُن شروطاً مُحدّدة كأساس لعقد اتفاقيّة معهم وهذهِ الشروط هي الآتية [٦٣] :

١. تأجيل الاعتراف البريطاني بحُكومة مستقِلّة في شرق الأُردُن حتّى انتهاء أعمال مؤتمر لوزان .
٢. تأجيل موضوع البحث في عقد اتفاقيّة بين بريطانيا وشرق الأُردُن إلى موعدٍ لاحِق .
٣. وَعَدَ وزير المُستعمرات تشرشل برفع المطالب الأُردُنيّة إلى الحُكومة البريطانيّة للنظر في الموضوع .

لم يتوصّل الجانبان الأُردُني والبريطاني إلى صيغة اتفاق بينهُما ، ففي ٢٥ آيار ١٩٢٣ ، وَصَلَ هربرت صموئيل إلى عمّان ، وأدلى بتصريحٍ سياسي أوضح فيه ؛ " **أنَّ الحُكومة البريطانيّة سوف تعترف بوجود حُكومة مُستقِلّة في شرق الأُردُن تحت حُكم سمو الأمير عبد الله بن الحسين ، شرط موافقة مجلس العُصبة أوّلاً ، وأن تكون الحُكومة دستوريّة وتفي بالتزاماتها تِجاه الحُكومة البريطانيّة وذلك عن طريق إبرام مُعاهدة معها ثانياً** " [٦٤] .

في ضوء تطوّرات الموقف السياسي البريطاني في الإمارة ، شكّلَ الأمير عبد الله لجنة مُنتخبة من ممثلي الإمارة ، مُهِمّتها وضع قانون انتخابي ليكون الأساس في تشكيل المجلس النيابي للإمارة ، وواجه هذا الإجراء رفض من الحُكومة البريطانيّة ، إلّا أنَّ تواصل الضغط الشعبي على تحْقيق هذا المطلب ، جعل الحُكومة البريطانيّة توافق على وضع قانون أساسي (دستور) ولكن تحت إشرافها ، وحصلت على موافقة الأمير على ذلك ، وقد حصر هذا القانون السُّلطات التشريعيّة والإداريّة بالمجلس ، على شرط إسناده من مجلسين تنفيذه وتشريعي [٦٥] .

جديرٌ بالإشارة أنَّ طبيعة إدارة الأُمور الماليّة والإداريّة والعسْكريّة والعِلاقات الخارجيّة كان يديرها من الناحية الفعليّة المندوب السامي البريطاني في عمّان ، إذ إنَّها تُقدّم المُساعدات الماليّة للإمارة ، بسبب ضُعف مواردها الاقتصاديّة ، كما أنَّ أغلب موظّفي الجِهاز الإداري هم من البريطانيين ، والجدول رقم (١) يوضّح ذلك [٦٦] .

جدول رقم (١)

المُساعدات البريطانيّة المُقدّمة إلى حُكومة إمارة شرق الأُردُن [٦٧] .

السنة الماليّة	المبلغ بالجنيه الإسترليني
١٩٢١ ـ ١٩٢٢	١٨٩,٠٠٠
١٩٢٢ ـ ١٩٢٣	٩٠,٠٠٠
١٩٢٣ ـ ١٩٢٤	١٥٠,٠٠٠
١٩٢٤ ـ ١٩٢٥	١٧٧,٥٧١
١٩٢٥ ـ ١٩٢٦	١٠٣,٩٥٧
١٩٢٦ ـ ١٩٢٧	٦٦,٠٠٠
١٩٢٧ ـ ١٩٢٨	٤٥,٠٠٠
١٩٢٨ ـ ١٩٢٩	٤٠,٠٠٠

وفي إطار تنظيم الجيش والقوّات المُسلّحة في الإمارة ، لم تخوّله بهذا الإجراء بل سمحت بتشكيل ما يُعرف باسم (القوة السيارة) ، إذ وفّرت لها الآليّات العسكريّة ودُعِمت بالإسناد البريطاني المُباشر ، وكانت هذهِ القوّة هي الأساس في تشكيل الجيش الأُردُني الّذي عُرِف باسم (الجيش العربي) ، إذ احتوى على عناصر من الضبّاط والجنود من فلسطين وسوريا والعراق فضلاً عن أفراده من إمارة شرق الأُردُن ، أمّا بِشأنْ علاقاتها الخارجيّة مع بُلدان جوارها الجغرافي فقد أخذت بريطانيا على عاتقها تسوية مُشكِلاتها مع فلسطين وسوريا وسلطنة نجد والحجاز بعد عقد سِلْسِلة من الاتفاقيّات بهذا الخُصوص [٦٨] .

ب. اتفاقيّة عام ١٩٢٨ الأُردُنيّة ـ البريطانيّة :

بعد تسويف ومُماطلة بريطانيا تِجاه الأمير عبد الله بشأنّ موضوع الاستقلال والحُكم الذاتي لشرق الأُردُن ، والّذي تزامن مع غضب شعب إمارة شرق الأُردُني ومقته للإجراءات البريطانيّة والّتي عدّها إجراءات شِكليّة لا تُلبّي طموحاته في الاستقلال الفِعلي ، وبعد مُفاوضاتٍ عِدّة ، توصّل الطرفان الأُردُني والبريطاني إلى توقيع اتفاقيّة في ٢٠ شباط ١٩٢٨ في القدس ، وقّعها عن الجانب الأُردُني حسن أبو الهدى رئيس المجلس التنفيذي ، وعن الجانب البريطاني الفيلد مارشال لورد بلومر

(المندوب السامي للإمارة) [٦٩] ، ومِمّا يُشار إليه أنَّ هذه الاتفاقيّة قيّدت إمارة شرق الأُردُن بقيودٍ ثقيلة إذ نصّت على احتفاظ بريطانيا بإدارة الشؤون الخارجيّة والقضائيّة والرقابة الاقتصاديّة ، كما أعطت لبريطانيا الحق بإنشاء قواعد عسْكريّة دونَ تحْديد المُدن الأُردُنيّة ، وربطت قوانين البِلاد وتشريعاتها بنظام الانتداب [٧٠] .

ولغرض تطبيق بنود هذهِ الاتفاقيّة وإدخالها حيّز التنفيذ ، لا بُد من أنْ تأخذ الإطار الدستوري ، ولِذا لَزِمَ بتشريع القانون الأساسي (الدستور) الّذي صدرَ في ١٦ نيسان ١٩٢٨ ، والّذي حدّدَ الهويّة السياسيّة للإمارة ، وأنَّ السُّلطة التشريعيّة مُخوّلة للأمير عبد الله وإلى ورثته من الذكور من بعده ، يعاونه مجلسان تنفيذي من (٥) أعضاء ، وتشريعي من (١٦) عضواً ، يُنتخبون على أساس التمثيل النسبي لسكّان الإمارة بما فيهم الأقليّات الدينيّة والعِرقيّة ، وعلى هذا الأساس تمّت المُصادقة على الاتفاقيّة في ٤ حزيران ١٩٢٩ [٧١] .

رفضت الأوساط الشعبيّة والوطنيّة في إمارة شرق الأُردُن هذهِ الاتفاقيّة ، وعدّتها شِكلاً آخر من أشكال السيطرة الاستعماريّة ، ولذلك بدأت أساليب المواجهة ، فكانت البداية تشكيل الأحزاب السياسيّة لتكون ممهّدة في تنظيم العمل السياسي والتأسيس لقيام سُلطة تشريعيّة قائِمة على أساس الانتخابات ، بعد تشكيل مجلس نيابي يمثّل الشعب ، فكانت الأحزاب الّتي وافق الأمير عبد الله على تشكيلها حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني ، وحزب الحر المعتدل ، وحزب التضامن الأُردُني [٧٢] .

ج. إمارة شرق الأُردُن حتى إعلان تأسيس المملكة الأُردُنيّة الهاشميّة :

توالت انعقاد المؤتمرات الوطنيّة ، إذ انعقد المؤتمر الوطني الثاني في ١١ آذار ١٩٢٩ ، والثالث في ٢٥ آيار ١٩٣٠ ، والرابع في ١٥ آذار ١٩٣٢ ، وتلاه المؤتمر الوطني الخامس المنعقد في ٥ حزيران ١٩٣٣ ، وكل مطالب هذهِ المؤتمرات إلغاء جميع القوانين والتشريعات ذات الصّلة بالمصالح البريطانيّة في إمارة شرق الأُردُن والّتي صادقت عليها الحُكومة [٧٣] .

إلّا أنَّ الحُكومة البريطانيّة لم تأخذ بهذهِ المطالب ، وظلّت ملتزمة بحرفيّة بنود المُعاهدة ، ولم تجرِ عليها سِوى تعديلاتٍ طفيفة عام ١٩٣٩ ، بِما فيها تعديل بعض فقرات القانون الأساسي (الدستور) ، وفي ضوء هذا التعديل شُكّلت أوّل حُكومة أُردُنيّة برئاسة توفيق أبو الهدى [٧٤] .

وبعد إعلان الحرب العالميّة الثانية في أيلول ١٩٣٩ ، قدّمَ الأمير عبد الله الدعم لبريطانيا الّتي انضمّت إلى جانب دول الحُلفاء في الحرب ، موظّفاً أرض الإمارة وجيشها تحت تصرُّف الحُكومة البريطانيّة ، ويذكر مؤرّخ تاريخ الأُردُن المعاصر الدكتور علي محافظة ، أنّ هذا الولاء الّذي قدّمه الأمير عبد الله إلى بريطانيا مبعثه القناعة بأنّ بريطانيا ستُنفّذ الوعود الّتي قطعتها لوالده ، إلّا أنّ الأمر تأجّل بسبب إبرام مُعاهداتِ الصلح ما بعد الحرب العالميّة الأولى [٧٥] .

ولكن يظهر أنّ هذا فيه مُغالطة مع واقع الأمر ، إذ إنّ بريطانيا تحكم مصالحها في المنطقة قبل كُلّ شيء ، وخالفت العديد من الاتفاقيّات والشروط الّتي كان يلزمها تطبيقها تِجاه العرب ، بل هي المُسبّب الأساسي في ضياع فلسطين واغتصابها وتأسيس الكيان الصهيوني على أراضيها .

على العُموم ، قدّمت الإمارة ما باستطاعتها من دعم إلى بريطانيا وفي حُدود إمكانيّاتها لا سِيَّما أنّ أعداد جيشها محدود ، والإمكانات الماليّة قاصرة ، ومع ذلك أظهرت موقفها في الوقوف بوجه قادة انتفاضة نيسان مايس ١٩٤١ في العراق ، وأرسلت قوّة إلى مناطق الحدود العراقيّة ـ الأُردُنيّة في مدينة الرطبة ومُحاصرة مدينة الحبّانيّة [٧٦] .

وعلى صعيد مُقاومة قوّات حُكومة فيشي ، استطاعت القوّات الأُردُنيّة أنْ تدخل في مواجهاتٍ مُتعدّدة معها في سوريا ولا سِيَّما في تدمر ودير الزور ، وهذهِ المواقف الأُردُنيّة حظيت بتقدير الحُكومة البريطانيّة ، ولذلك عزّزت قوّات الجيش الأُردُني بالمُعدّات ، وزادت من نسبة أعداده ، فضلاً عن سعيها الجاد في رَسم مُستوى العِلاقات السياسيّة مع إمارة شرق الأُردُن [٧٧] ، والّتي توّجت بعقد مُعاهدة في لندن في ٢٢ آذار ١٩٤٦ ، وبموجبها أُلغيَ نِظام الانتداب ، وأُعلِنَ تأسيس المملكة الأُردُنيّة الهاشميّة .

ثانياً : لبنان :

أ. التطوّرات السياسيّة في لبنان (١٩٤٦ ــ ١٩٦٤) :

جرت الانتخابات النيابيّة اللبنانيّة في ٢٦ آيار ١٩٤٧ ، في عهد الرئيس بشارة الخوري [٣٤] ، وسادها التزوير ، وشِراء الأصوات ، كي يضمن أكثريّة نيابيّة تُجدّد له الرئاسة عام ١٩٤٩ [٣٥] ، ولذلك تقرّب من القِوى الوطنيّة والوحدويّة في لبنان ، لمُساندة القضيّة الفلسطينيّة ، ودعا الشعب اللبناني إلى فتح البيوت والمدارس والمساجد والكنائس ، لاستقبال اللّاجِئين الفلسطينيين [٣٦] .

في ٢٢ آيار ١٩٤٨ ، صدر تعديل للدستور اللبناني بموجب المرسوم ذي الرقم (١١٨٠٩) ، والّذي نصّ على تعديل الدستور بجواز انتخاب رئيس الجمهوريّة الحالي إلى مُدّة ثانية ، ولا يجوز انتخابه مرّةً ثالثة إلّا بعد مرور ست سنوات من انتِهاء مُدّة ولايته الثانية ، وأنْ يكون التجديد بعد انتهاء ولايته الثانية [٣٧] ، وبموجب هذا التعديل الّذي انعكس على الوضع الداخلي اللبناني ، أصبح بالغ التعقيد وسادت شُبهات الفساد والرشوة والمحسوبيّة واستغلال المال العام ، والإثراء غير الشرعي ولا سِيَّما من أفراد الأُسرة الحاكِمة من آل الخوري [٣٨] .

تصاعدت الأزمات الحُكوميّة ضِدَّ حُكومة الرئيس بشارة الخوري عندما أجرى تنظيم العصيان المُسلّح الّذي أعلنه أنطوان سعادة زعيم الحزب القومي السوري الاجتماعي في ٣ تموز عام ١٩٤٩ ، وذلك عن طريق دعوته إلى القوميين المُنخرطين في صفوف الجيش والشرطة والدرك ، للانفصال عن قياداتهم وتلقّي الأوامر من الحزب ، وذلك تمهيداً إلى إعلان الثورة القوميّة الاجتماعيّة [٣٩] ، إلّا أنّ هذهِ المُحاولة أجهضت لتدخُّل قائد الجيش فؤاد شهاب ، مِمّا اضطرَّ أنطوان سعادة الهروب مع جماعته إلى سوريا طالباً حِماية حسني الزعيم ، الّذي ألقى القبض عليه ، وأعاده إلى الحُكومة اللبنانيّة في ٧ تموز ١٩٤٩ ، وحدّدَ حُكم الإعدام فيه عُقبَ محكمة شِكليّة [٤٠] .

على أثر فشل حركة أنطوان سعادة وإعدامه ، أُتخذت سِلْسلة من الإجراءات منها ؛ حل تنظيمات الحزب القومي السوري الاجتماعي ومنظّمتي الكتائب والنجادة ، على أساس أنّها تنظيمات شُبه عسْكريّة وردّاً على هذهِ الإجراءات ، تصاعدت حِدّة المُعارَضة الّتي نظّمها عناصر الحزب القومي السوري ، وخطّطوا للقيام بمُحاولة اغتيال رئيس الوزراء رياض الصلح [٤١] ، في ١٩ آذار ١٩٥٠ في وسط بيروت وشهدت البلاد حالة من الانفلات الأمني ، وانتشار السلاح غير المُرخّص ، وإجراءات الحُكومة كانت ضعيفة ومُرتبِكة [٤٢] ، لِذا شهدت الحُكومة سِلْسلة من الاستقالات بدأت من الوزراء رياض الصلح

ورئيس مجلس النواب صبري حمادة ، ووزير الدفاع الوطني مجيد أرسلان [٤٣] ، وبالنتيجة أصبح الأمر يوجب إجراء انتخابات برلمانيّة جديدة ، وتشكيل حُكومة أُخرى قادِرة على مُواجهة التحدّيات في لبنان .

في أواخر نيسان عام ١٩٥١ ، جرت الانتخابات البرلمانيّة ، وسادها التزوير وشِراء الأصوات حالها حال الانتخابات السابِقة ، وأُعلِنت نتائجها عن فوز ثمانية فقط من المُعارضة منهم كمال جنبلاط ، وكميل شمعون ، واستطاعوا تكوين نواة للمُعارضة وقيادتها في داخل المجلس النيابي ، وهؤلاء أخذوا على عاتقهم تحريك مشاعر الشعب اللبناني ، وحثّه على الخلاص من نِظام حُكم بشارة الخوري ، لا سِيَّما أنَّهُ نادى بوضع استقلال لبنان تحت الضمانات الدوليّة ، والّذي تزامن مع دعوة الدول الغربيّة الكُبرى في إقامة أحلافٍ غربيّة عسْكريّة في الشرق الأوسط [٤٤] ، استغلَّ بشارة الخوري الدعم البريطاني والأمريكي له ، بهدف البقاء على كُرسي الرئاسة [٤٥] .

كلّفَ بشارة الخوري ، عبد الله اليافي بتشكيل الحُكومة في ٧ حزيران ١٩٥١ ، وأطلق على هذهِ الحُكومة تسْمية حُكومة (وليدة الدولار الأمريكي) إشارةً إلى الدعم الأمريكي لها ، الأمر الّذي صعّدَ من نشاط المُعارَضة الداخليّة ، وحصلت اشتباكات مُسلّحة بينَ قوّات الدرك والمُتظاهرين [٤٦] ، فضلاً عمّا قامَ به جماعة ناشِطة من الحزب القومي السوري باغتيال رياض الصلح في عمّان في ١٣ آذار ١٩٥١ وذلك ثأراً لإعدام زعيمهم أنطوان سعادة [٤٧] .

في بداية عام ١٩٥٢ ، تدهورت الأوضاع الداخليّة في لبنان على أثر اغتيال رياض الصلح ، وانعكست على الواقعين السياسي والاقتصادي ، حتّى أنَّ الخِلافات حصلت داخل مجلس النواب ، إذ شكّلت الجبهة الاشتراكيّة الوطنيّة الّتي انضمَّ إليها النائب ريمون أدّه ، والنائب حميد فرنجية ، وبالنتيجة تأثّر الشارع اللبناني ، وحصلت سِلْسلة من الاضرابات مِنها إضراب المُحامين الّذي استمرَّ ثلاثة أشهر ، والإضراب الشعبي العام بسبب الاحتِجاج على شركة الكهرباء ، وإضراب عُمّال السكك الحديديّة [٤٨] ، ولِذا قدّمَ رئيس الحُكومة عبد الله اليافي استقالته في ١١ شباط ١٩٥٢ ، وشكّلَ سامي الصلح الوزارة في ١٢ شباط ١٩٥٢ ، فصعّدت المُعارِضة من نشاطها واحتجاجاتها ، لا سِيَّما أنَّها تزامنت مع أحداث ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ في مصر [٤٩] ، فطالبت باستقالة بشارة الخوري ، متهمته بأنَّ ما وصلت إليه البلاد من فساد ومحسوبيّة وتراجع الواقع الاجتماعي بسببه ، كما نددت بالدستور اللبناني الّذي كرّسَ الأبعاد الطائفيّة [٥٠] .

تصاعد نشاط المُعارَضة في لبنان ضِدَّ سياسة رئيس الجمهوريّة بشارة الخوري ، ونظَّمت مؤتمراتٍ حاشِدة لذلك ، ففي ١٧ آب ١٩٥٢ ، نُظِّمَ مهرجان شعبي كبير في منطقة دير القمر ، لم يعترض عليه رئيس الحُكومة سامي الصلح ، بشرط أنْ لا يعترض المهرجان شخص رئيس الجمهوريّة وأنْ تكون الكلمات والأشعار موجَّهة لإثارة موضوعات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وحضر المهرجان جمهورٌ غفير زاد عدد حاضريه الـ (٥٠) ألف ، ووجّهت الخِطابات والكلمات بطعن رئيس الجمهوريّة ، وطالبته بتقديم استقالته ، لضُعف قُدرته في إدارة الدولة [٥١] .

حاول بشارة الخوري امتصاص زخم المُعارَضة ، ووجّه مجلس الوزراء لإصدار حُزمة من القرارات بهدف إجراء الإصلاحات الإداريّة والخدميّة ، ومُحاسبة الموظّفين المُقصّرين ، والدعوة إلى الإنماء الاقتصادي ، إلّا أنَّ المُعارَضة أصرّت على استقالته ، وأنَّ البيان الختامي الّذي صُدِر بعد انتهاء مهرجان دير القمر أصرَّ على استقالته [٥٢] ، وتصاعدت الأُمور المُضطربة ولا سِيَّما الخِلافات بين رئيس الجمهوريّة بشارة الخوري ورئيس الحُكومة سامي الصلح ، إذ اتَّهم الأوّل الثاني بأنَّهُ يدعم ويُشجّع المُعارضة ضِدّه ، ولذلك حاولَ إحراجه بإقالة العديد من الوزراء ، ومن ثُمَّ إجباره على الاستقالة ، ثُمَّ فكّرَ الخوري كذلك بتشكيل حُكومة عسْكريّة تستطيع تهدِئة الأُمور [٥٣] .

عقد مجلس النواب جلسةً استثنائيّة في ٩ أيلول ١٩٥٢ ، بهدف احتواء الأزمة بين رئيس الجمهوريّة ورئيس الحُكومة ، إلّا أنَّ سامي الصلح رئيس الحُكومة وفي أثناء استضافته في المجلس ، أعرب في كلمته عن أنَّ الأوضاع المُزرية والتراجع الخطير الّذي شهدته البلاد ، هو بسبب سياسات رئيس الجمهوريّة ، وعليه يجب إجراء تغيير شامل لكُل تِلكَ الهيكليّة الإداريّة ، وأعلنَ تقديم استقالته أمام المجلس [٥٤] .

تواصلت الإضرابات ضِدَّ سياسة بشارة الخوري ، وازداد نشاط الحركة الوطنيّة على الرغم من تبديل المواقع في رِئاسة الحُكومة من ناظم العكاري ، الّذي تولّى الموقع خمسة أيّام فقط (٩ ـ ١٤) أيلول ١٩٥٢ ، ثُمَّ كلّفَ صائب سلام الّذي عجز عن مواجهة حركة المُعارَضة المُتصاعدة الّتي اكسبت الشارع اللبناني إلى جانبها ، وتدخُّل الجيش بقيادة فؤاد شهاب ، للسيطرة على الأوضاع الداخليّة ، والّذي حُظي بدعم المُتظاهرين الّذين خوّلوه برئاسة الحُكومة وإجبار بشارة الخوري على الاستقالة ، وحصل ذلك فِعلاً ؛ إذ قدّم الخوري استقالته إلى رئيس مجلس النواب في ليلة ١٨ أيلول ١٩٥٢ [٥٥] ،

وتسلّمَ فؤاد شهاب مهام الحُكم ، ومن ثُمَّ إعطاء فُرصة إلى مجلس النواب كي ينتخب رئيس جمهوريّة جديد ، ودعا في بيانٍ له الشعب اللبناني الخُلود إلى السكينة والتآخي والاتحاد [٥٦] .

وفي ٢٣ أيلول ١٩٥٢ أجتمع المجلس النيابي ، وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهوريّة بالإجماع ، لعدم وجود مُنافس لهُ ، بعد أنْ تنازل مُنافسه الوحيد حميد فرنجية عن الترشيح لصالحه ، وذلك بسبب ضغوط المُعارَضة وتدخُّلها للتوقيف بين الاتجاهين [٥٧] .

استثمر رئيس الجمهوريّة كميل شمعون قانون الانتخاب الّذي لم يلغِ بدورهِ نِسبة التمثيل الطائفي بل منحه دوراً أكبر للتأثير على النواب ، كما منحه في الوقت ذاته فُرصة استثنائيّة لتأكيد سيطرته الشخصيّة ، ومن ثُمَّ التنكُّر لحلفائِه في الجبهة ، وبذلك تدنّت علاقته مع جنبلاط في انتخابات عام ١٩٥٣ ، واتهم جنبلاط رئيس الجمهوريّة بالتآمر ضِدَّ مُرشّحي حزبه ، إذ لم يفز أحد منهم وحتّى جنبلاط نفسه ، ولذلك فأنَّ حقيقة أمر عهد كميل شمعون لم يختلف عن عهد سلفه ، ولم تشهد البلاد أي إصلاحات جوهريّة [٥٨] .

وفي إطار سياسة لبنان الخارجيّة على المستويين العربي والدولي ، أعلنت الحُكومة اللبنانيّة موقفها باتخاذ الحياد وعدم الدخول في التكتُّلات العربيّة ، ولكن مع ذلك ؛ تواصل الرئيس كميل شمعون في توطيد علاقات بلاده مع البُلدان العربيّة فخصّها بزياراتٍ رسميّة لكل من مصر والعراق وسوريا والأُردُن والمملكة العربيّة السعوديّة ، فضلاً عن ذلك مُساندته لمقررات جامعة الدول العربيّة ولا سِيَّما في رفض الضغوط الصهيونيّة المُتكرّرة ، ودعم مشاريع العمل العربي المُشترك والتعاون الاقتصادي [٥٩] .

تغيّر موقف الحُكومة اللبنانيّة بعد الإعلان عن التمهيدات الغربيّة في إبرام تحالفات دوليّة ، وإعلان قيام تحالف عسكري دولي باسم حلف بغداد بدأ بالتوقيع على الاتفاق التركي ــ العراقي ، وأظهرت الحُكومة اللبنانيّة ميلها لهذا الاتجاه [٦٠] ، إلّا أنَّ أوساط الرأي العام اللبناني كانت على النقيض من ذلك تماماً ، وأعلنت الأوساط المُعارضة في آذار ١٩٥٥ رفضها لهذا الاتفاق ، وحذّرت الحُكومة من مغبّة ذلك [٦١] ، والبقاء على سياسة الحياد الّتي أعلنتها ، إلّا أنَّ الأوساط الحُكوميّة اللبنانيّة وفي مقدمتها رئيس الجمهوريّة عزّز تقاربه مع تُركيا وأطراف الميثاق ، وبالنتيجة فأنَّ الوضع اللبناني انقسم إلى قسمين ، من هو مؤيّد الإجراءات الحُكومة في التعاون مع دول ميثاق بغداد ، ومنها ما هو مُعارض لهذا

التوجُّه الّذي قادته المُعارضة ، ولا سِيَّما أنَّها مدعومة من الأوساط العربيّة الرافضة للميثاق وفي مقدّمتها مصر وسوريا والمملكة العربيّة السعوديّة [٦٢] ، ومن جانبها ساندت دول ميثاق بغداد موقف الحُكومة اللبنانيّة وقدّمت الدعم لها ، حتّى أنَّ الرئيس كميل شمعون رفض قطع علاقات بلاده مع فرنسا وبريطانيا على خلفيّة العدوان الثلاثي على مصر ٢٩ تشرين الأوّل ١٩٥٦ [٦٣] ، وانعكس هذا الموقف السياسي لرئيس الجمهوريّة على الوضع الداخلي ، فسُرعان ما قدّمَ رئيس الحُكومة عبد الله اليافي ، ووزير الدولة صائب سلام ، استقالتهُما في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، ثُمَّ دخلت البلاد بعد ذلك في حالة طوارِئ في آذار ١٩٥٧ [٦٤] ، ثُمَّ قبول الحُكومة اللبنانيّة وعلى لِسان وزير خارجيتها شارل مالك بمشروع الرئيس دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower) الّذي عُرِف باسم مشروع أيزنهاور [٦٥] ، وحُظي قبول الحُكومة بهذا المشروع بتأييد مجلس النواب اللبناني في ١٦ آذار ١٩٥٧ ، إذ أيّد المشروع ثلاثون نائباً ، وعارضه نائب واحد ، واستقال سبعة نواب من المُعارَضة ، وظلّت الحُكومة اللبنانيّة على صِلات مع الدول الغربيّة وأطراف ميثاق بغداد ولا سِيَّما تركيا [٦٦] .

ب. التطوّرات السياسيّة الداخليّة في لبنان (١٩٥٨ ــ ١٩٧٠) :

ازداد الموقف تعقيداً بين حُكومة كميل شمعون والمُعارَضة ، لا سِيَّما بعد اقتراب نِهاية المُدّة الدستوريّة لرئاسة شمعون ، وضَرورَة انتخاب رئيس جديد ، فوقعت اصطدامات بين الجانبين ، في المُدّة من ٢٨ آذار ونهاية ٢ نيسان ١٩٥٨ ، فحصلت مواجهات في طرابلس وبيروت ، وبيَّن أنصار الرئيس شمعون ، عزمهم على تعديل الدستور ، ومن ثُمَّ إعطاء الرئيس فُرصة رئاسيّة ثانية [٦٧] .

في ضوء هذهِ المُتغيّرات ، سادت البلاد حالة من التوتُّر ، وأصبحت على حافّة الانفجار ، وكانَ لحادث اغتيال الصحفي نسيب المتني [٦٨] ، رئيس تحرير جريدة تلغراف بيروت المُعارَضة ، أمام داره في بيروت في ٨ آيار ١٩٥٨ أثر كبير في تفاقم الأزمة ، ومِمّا يذكر أنَّهُ وجِدَ في جيبه أربع رسائل خالية من التوقيع ، فيها تهديد له بالقتل إذا لم يتراجع عن خُطّته في سياسة المُعارَضة ، وكانت آخر رسالة تهديد وصلته في ١٩ نيسان ١٩٥٨ ، لا سِيَّما أنَّهُ نشر مقالاً في جريدته دعا فيه كميل شمعون للتنازل عن الرئاسة في سبيل المصلحة العامّة [٦٩] .

استنكرت نقابة الصحفيين حادِثة الاغتيال في ٩ آيار ١٩٥٨ ، ودعت إلى الإضراب العام لِمُدّة ثلاثة أيّام اعتباراً من ١٠ آيار ١٩٥٨ ، وحصلت على مُساندة المُعارَضة ، ولذلك عُقِدَ في مدينة طرابلس تجمُّع جماهيري حاشِد أيّد الإضراب ، وعلى أثره تدخّلت الحُكومة وحاولت فض المُحتجّين ، بعد أنْ تصدّت لهم قوّات الشرطة نتج عنه سقوط عدد من القتلى والجرحى من الطرفين [٧٠] .

تطوّرت الأحداث في لبنان وشاركت أحياء العاصِمة بيروت والمُدن اللبنانيّة الأُخرى الاحتجاج ، لذلك شُلّت مرافق الحياة فيها ، فأُقفِلت الحوانيت والمتاجر ، وخلت الشوارع والأسواق من المواطنين تضامناً مع الحركة الوطنيّة ، وواصلت الأحزاب اللبنانيّة المُعارِضة مُساندتها ومواصلتها على الإضراب حتّى تستجيب الحُكومة لمطالبهم [٧١] ، وعلى هذا الأساس أعلنت الجبهة الوطنيّة الانتفاضة المُسلّحة في ١٢ آيار ١٩٥٨ ، والّتي بدأت من قرية المختارة في الشوف بقيادة كمال جنبلاط ، وتبعتها مناطق طرابلس وعكار بقيادة رشيد كرامي ، وفي بيروت بقيادة صائب سلام ، وفي مناطق صيدا وصور والنبطيّة بقيادة أحمد الأسعد ، ثُمَّ منطقة البقاع بقيادة صبري حمادة [٧٢] .

اتسع نِطاق الانتفاضة وأظهرت الحُكومة اللبنانيّة عدم مقدرتها على مواجهتها ، لذلك عقد وزير الخارجيّة اللبناني شارل مالك مؤتمراً صُحفياً في ١٣ آيار ١٩٥٨ ، اتّهم فيه الجمهوريّة العربيّة المتحدة بتدخّلها بالشأن الداخلي اللبناني وإسناد المُعارَضة بالمال والسلاح ، ودعمهم في مُعارَضة الحُكومة [٧٣] .

قدّمت الحُكومة اللبنانيّة شكوى ضِدَّ الجمهوريّة العربيّة المتحدة لدى جامعة الدول العربيّة في ٢٢ آيار ١٩٥٨ ، متّهِمة إيّاها بالتدخُّل بالشأنْ الداخلي اللبناني ، ثُمَّ قدّمت شكوى مُماثِلة إلى مجلس الأمن الدولي بذلك ، وأشارت المصادر إلى أنَّ موضوع الشكوى المقدّمة إلى مجلس الأمن ، جاءت بتوجيه من السفير الأمريكي إلى الرئيس كميل شمعون ، وقد يكون ذلك فُرصة مُناسِبة للتدخُّل الأمريكي في لبنان [٧٤] .

في ١١ حزيران ١٩٥٨ ، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً ، بتشكيل قوّات طوارِئ دوليّة ، ترابط على الحُدود بين سوريا ولبنان ، مع مُتابعة الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld) ، تطوّرات الأوضاع ما بين لبنان والجمهوريّة العربيّة المتحدة ، وأكّدَ بأنَّهُ لا يوجد تدخُّل كما ادّعت الحُكومة اللبنانيّة ، واعتبار أنَّ ما يحصل في لبنان هو شأنْ داخلي ، وعلى النقيض من ذلك ؛ فأنَّ كميل شمعون بدأ بطلب المُساعدة الخارجيّة من الغرب لا سِيَّما أنَّهُ كان

من المؤيّدين والمُساندين لمشروع أيزنهاور ، والتصريح البريطاني ـ الفرنسي ـ الأمريكي الصادر في ٢٥ آيار ١٩٥٠ ، وميثاق الضمان الجماعي العربي [٧٥] .

أمّا دول ميثاق حلف بغداد فقد انتابها القلق تِجاه تطوّر أحداث الانتفاضة اللبنانيّة ، ولا سِيَّما أنَّ العراق ساند حُكومة كميل شمعون ، وطرح عليه فِكرة تقديم المُساعدة الماليّة والعسكريّة [٧٦] ، ولكن ظروف قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أوقف هذا التوجُّه .

طلب الرئيس اللبناني كميل شمعون مُساعدة الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وكانَ ذلك الأمر تنتظره الأخيرة كي تتدخّل بهدف إيقاف تأثيرات المد الشيوعي إلى دول الشرق الأوسط ، ولذلك أصدرت القيادة العسكريّة الأمريكيّة أوامرها إلى قطعاتها المُرابِطة في الساحل اللبناني بالنزول إلى الأراضي اللبنانيّة ، وكان تبريرها هو حِماية الرعايا الأمريكان واستجابةً للرئيس شمعون [٧٧] .

أسهمت هذهِ التطوّرات في إرباك الأوضاع العامّة في لبنان ، وأجبر شمعون عن التخلّي بإعادة تولّيه منصب رِئاسة الجمهوريّة ، وكُلِّفَ قائد الجيش فؤاد شهاب بتولّي مهام رئيس الجمهوريّة في ٣١ تموز ١٩٥٨ ، بعد أنْ صوّت عليه مجلس النواب في جلسته المنعقدة في يوم التنصيب وبأغلبيّة (٤٨) صوتاً ، والمُعارَضة (٧) أصوات ، وامتناع واحد فقط عن التصويت ، إذ كان عدد النواب الحاضرين (٥٦) نائباً من مجموع (٦٦) نائباً [٧٨] .

ألقى فؤاد شهاب خِطاباً موجّهاً إلى الشعب اللبناني في ١٤ آب ١٩٥٨ ، جاءَ فيه : " **لنعد إلى الطمأنينة والاستقرار ، فغايتنا انسحاب القوّات الأجنبيّة ، ولنعد إلى الميثاق ففيه سياستنا الوطنيّة الخالصة والعربيّة الناصعة والخارجيّة الحُرّة ، وسيكون رائدنا المُساواة بين اللبنانيين والإخلاص والصداقة مع العرب ، والصداقة والكرامة مع الأجانب ، سنبني الدولة بالنزاهة والعدل والتجدد والعِلم والمُساواة والمسؤوليّة ، سأكون بارّاً للجميع دونَ تميّز أو تفريق ، وبارّاً بأرض الوطن وتاريخه ومُستقبله** " [٧٩] .

وعلى هذا النحو كانَ برنامج الرئيس فؤاد شهاب في قيادة الدولة قائِماً على إعلان حالة التهدِئة ما بين الحُكومة والمُعارَضة ، وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد ، وإيقاف القتال بين الفِئات المُتصارِعة وإقامة علاقات طيّبة على المُستويين العربي والدولي ، فضلاً عن ذلك الدعوة إلى الإسراع بخروج القوّات الأمريكيّة من الأراضي اللبنانيّة [٨٠] .

تسلّم فؤاد شهاب مهامه الدستوريّة لرِئاسة الجمهوريّة في ٢٤ أيلول ١٩٥٨ ، وبدوره كلّفَ رشيد كرّامي بتشكيل الحُكومة ، إلّا أنّ هذا التكليف لم يُرضِ أطراف المُعارَضة ، فحصلت إضرابات ومُطالبات عِدّة ، وعليه استقالت حُكومة كرّامي في ١٥ تشرين الأوّل ١٩٥٨ ، وشُكّلت حُكومة رباعيّة وضعت نِهاية للانتفاضة اللبنانيّة الّتي بدأت في ٩ آيار ١٩٥٨ ، والّتي استمرّت قُرابة خمسة أشهر على التوالي [٨١] .

نجح الرئيس فؤاد شهاب باحتواء أزمات البلاد ، إذ تمّ جلاء القوّات الأمريكيّة من لبنان ، وتعزيز مُستوى العلاقات الأخويّة مع الجمهوريّة العربيّة المتحدة على أثر اللقاء مع رئيسها جمال عبد الناصر في آذار ١٩٥٩ على الحدود السوريّة ـ اللبنانيّة، وتسوية القضايا العالِقة بينهُما، فضلاً عن برنامجه الإصلاحي الشامل في السياسة الداخليّة ، ومُحاولة إزالة كُل مُخلّفات الحُقبة السابقة ، ولذلك عُرِفت مُدّة رئاسته في لبنان (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) باسم الجمهوريّة الشهابيّة [٨٢] ، حتّى قدّمَ استقالته إلّا أنّ هذا القرار جوبِهَ رفضه مجلس النواب اللبناني وأقنعوه بالعدول عن هذا القرار ، فاستمرّ في إدارة الدولة حتى ٢٢ أيلول ١٩٦٤ ، وقدّمَ إصلاحاتٍ إداريّة واجتماعيّة وإعادة بِناء المؤسّسة العسكريّة اللبنانيّة ، ولذلك وصِفت مُدّة رِئاسته بالاعتدال والتوازن في كل مرافق الدولة ، وأسّسَ لنظام انتخابي أكثر قبولاً بينَ الأوساط السياسيّة اللبنانيّة [٨٣] .

رفض الرئيس فؤاد شهاب ترشيح نفسه للرئاسة مرةً ثانية ، وقُدّم شارل الحلو مُرشّحاً للرئاسة وحُظي بقبول مجلس النواب ، وبعد انتخابات عام ١٩٦٤ فاز بالترشيح للرئاسة لمُدّة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) وقدّم برنامجاً رئاسيّاً واسعاً فيه مُعالجات لمُشكِلات البلاد الداخليّة ، وعلاقاتها الخارجيّة ، فعلي الصعيد الداخلي تبنّى طروحات التعايش السلمي وإشاعة روح الحوار بين كل مكوّنات الشعب اللبناني ، بعيداً عن الطائفيّة والعِرقيّة ، وقدّم برنامج إصلاح مُتكاملاً في تعزيز الحُريّات ، وتنمية الاتجاهات الديمقراطيّة ، ولا سِيّما في ميدان الإعلام والصحافة ، فضلاً عن تبنّي المشاريع الإصلاحيّة والبُنى التحتيّة ، فقد أنجز مشاريع صناعيّة وخدميّة عديدة كمشاريع الماء والكهرباء [٨٤] ، وعلى الصعيد الإداري ، اعتمد في بداية عهده على ذات الجهاز الإداري في عهد الرئيس السابق فؤاد شهاب ، إلّا أنّه بمرور الزمن سارعَ في إجراء تعديلات عديدة عليه بِما يتوافق وطبيعة المرحلة الّتي مرّت بها البلاد ، وشملت تِلك التعديلات مُعظم القيادات الإداريّة في الدولة [٨٥] ، أمّا على صعيد السياسة الخارجيّة ، فقد أعلن الرئيس شارل الحلو بأنّ بلاده قادمة باتجاه إقامة عِلاقات متوازِنة ، وفتح آفاق للتعاون الخارجي مع الدول العربيّة

والإقليميّة والدوليّة ، والسعي لحل كُل تِلك المُشكِلات القائِمة معها بلُغة الحوار والتفاهم ، على الرغم من كل ما قام به الرئيس شارل الحلو من إجراءات تنظيميّة وسياسيّة ، إلّا أنّهُ واجهَ مُشكِلاتٍ عِدة على المُستويين الداخلي والخارجي في مُقدّمتها تراجع الواقع الاقتصادي ، وأزمة بنك إنترا عام ١٩٦٦ وآثاره على الجوانب الماليّة في لبنان ، ومن ثُمَّ تأسيس مصرف لبنان ، وكذلك تداعيات خسارة حرب حزيران ١٩٦٧ (نكسة حزيران) إذ تضرّرت لبنان بنتائجها وتداعياتها [٨٦] ، فضلاً عن ذلك لجوء العديد من فصائل المقاومة الفلسطينيّة إلى لبنان ومنظّمة فتح برئاسة ياسر عرفات ، إذ إنَّ هذهِ الفصائل نفذت عمليّات من داخل الأراضي اللبنانيّة ضِدَّ القوّات " الإسرائيليّة " ، ففي ٢٨ كانون الأوّل ١٩٦٨ دُمّرت مجموعة من الطائرات اللبنانيّة في مطار بيروت على أثر هجوم " إسرائيلي " ردّاً على عمليّة نفّذتها مجاميع تابعة للفصائل الفلسطينيّة بمهاجمة طائرة " إسرائيليّة " في مطار أثينا في اليونان [٨٧] ، وظلّت هذهِ الأوضاع مُقلِقة للشأن اللُّبناني ، وإجمالاً أنَّ عهد الرئيس شارل الحلو تمتّع بنوع من الاستقرار الحذر طيلة مُدّة حُكمه (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) ، ثُمَّ جرت الانتخابات النيابيّة في عام ١٩٧٠ وتـمَّ تكليف الرئيس سليمان فرنجيّة بالمُهِمّة الرئاسيّة الجديدة .

حاول الرئيس الجديد فرنجيّة مُعالجة أزمات لبنان السياسيّة والاقتصاديّة ، والدعوة إلى تبنّي حركة إصلاحيّة في جميع الميادين [٨٨] ، حتّى أنّه رفع شِعار (الثورة من الفوق) ، واختيار حُكومة الشباب ، وكان هدفه تنشيط الاقتصاد الوطني ، وتفعيل مرسوم عام ١٩٤٣ للحد من الاستيراد الخارجي [٨٩] ، كما دعا إلى ضَرورَة فتح العديد من الملفّات السياسيّة والاقتصاديّة والمِهنيّة والاجتماعيّة ، فكانت لديه طموحات واسعة في الإصلاح ، إلّا أنَّ الواقع الّذي كانت عليه لبنان آنذاك جعلته مُحبطاً في تحْقيق الإصلاح الّذي دعا إليه بسبب العديد من المُعرقِلات على المُستويين الداخلي والخارجي ، فعلى المُستوى الخارجي ؛ بدأت أزمة المُقاومة الفلسطينيّة الّتي خرجت من الأُردُن واتجهت إلى لبنان ، وكان لذلك تداعيات مُهِمّة ، فبدأت محطّة الخلافات بين الفصائل الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة اللبنانيّة ، وأدّى ذلك إلى قيام الحرب الأهليّة اللبنانيّة [٩٠] .

أمّا على الصعيد الداخلي ، فشهد عهد الرئيس سليمان فرنجيّة استقطابات سياسيّة عديدة ، مُعظمها أُسّسَ على بُنى ومُرتكزات طائفيّة ومذهبيّة ، فهناك الاستقطاب اليساري والديمُقراطي الحاد ، ومقابله استقطاب يميني ، فضلاً عن ذلك ؛ إقامة أحزاب وتكتّلات وتجمّعات طائفيّة بحتة ، سواء أكانت مسيحيّة أو مُسلِمة ، امتلك البعض منها قدرات وإمكانيّات تسليحيّة ، فشكّلت ميليشيات عسْكريّة ، أصبح لها تأثير في الساحة السياسيّة اللبنانيّة ، وفي المُقدّمة منها حزب الكتائب اللبنانيّة [٩١] .

وعلى المُستوى الاقتصادي ، شهدت لبنان تراجعاً خطيراً وعلى جميع الأنشِطة والفعّاليّات الاقتصاديّة سواء في الميدان الزراعي أو الإنتاج الصناعي وعرقلة التجارة الخارجيّة ، ووقفت الحُكومات المُتعاقِبة الّتي شكّلها الرئيس سليمان فرنجيّة وهي حُكومات (صائب سلام [مرتين] ، وأمين حافظ ، وتقي الدين الصلح ، ورشيد الصلح ، ونور الدين الرفاعي ، ورشيد كرامي) عاجِزة عن مُعالجة هذه الأزمة ، واضطرّت إلى فرض الضرائب الّتي اثقلت كامل الشعب اللبناني [٩٢] ، وبدأت المُعاناة في مواجهة الفقر والبطالة ، الأمر الّذي مهّد للقيام بالعديد من المُظاهرات والاحتجاجات ، استغلّتها بعض الأطراف الإقليميّة والدوليّة ، فحطّت بتداعيّاتها على الوضع الداخلي اللبناني ، والّذي أفضى باشتعال أزمة الحرب الأهليّة اللُّبنانيّة .

ج. الحرب الأهليّة اللُّبنانيّة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٩) :

لا شكّ أنّ الوجود الفلسطيني في لبنان كان واحداً من الأسباب الفاعلة في تفجير الوضع الداخلي في لبنان ، فقد ترتّب على العمل الفدائي الفلسطيني داخل الأراضي اللبنانيّة ، من قيام " إسرائيل " بالعديد من الغارات والتعرُّضات على المدن اللبنانيّة بهدف إيجاد شرخ في العلاقات اللبنانيّة ـ الفلسطينيّة وبالفعل نجحت في ذلك عندما أخذت بعض الفِئات المسيحيّة تعترض على الوجود الفلسطيني في لبنان ، ونظرت على أنّ وجوده غريب ومُهدّد لإحداث خلل في التوازن الطائفي لصالح المُسلمين [٩٣] ، فضلا عن ذلك ؛ ضعف الاقتصاد اللبناني قد لا يتحمّل وجود هذه الفصائل من جهة ، أو مُقاومة الاعتداءات " الإسرائيليّة " من جِهةٍ أُخرى [٩٤] ، وبذلك يمكن إجمال أسباب الحرب الأهليّة بأسباب مُباشرة وغير مُباشِرة .

١. الأسباب المُباشرة :

ارتبط السبب المُباشر في اندلاع أزمة الحرب الأهليّة اللُّبنانيّة فيما حصل في مُظاهرات صيّادي الأسماك في ٢٦ شباط ١٩٧٥ عندما خرجوا ضِدّ احتكار شركة بروتين الّتي يرأسها كميل شمعون [٩٥] ، وأُصيب في هذه المُظاهرة النائب معروف سعد ، وتوفّيَ من جرّائِها في ٦ آذار ١٩٧٥ ، فكانت بداية اشتعال المواجهات وقيام المُظاهرات ، والصّدام بين المُتظاهرين والسُّلطة الحاكِمة ، وسُرعان ما انتشرت في المدن اللبنانيّة الأُخرى ، وطالبت بإسقاط النظام السياسي [٩٦] ، وتعزّزت هذه الأحداث بما حصل في يوم الأحد ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، عندما وقع حادث اغتيال زعيم حزب الكتائب بيار الجميّل في أحد الأحياء المسيحيّة في بيروت ، عندما كان يفتتح إحدى الكنائس بمُناسبة عيد الفصح ، وما إنْ بدأ الاحتفال الديني ، انطلقت سيّارة مُسرِعة باتجاه مكان الاحتفال ، وأطلق مُسلّحون النار على الجمهور المحتفل ، فلقي أربعة أشخاص مصرعهم في الحال ومن بينهم أحد مرافقي بيّار الجميّل [٩٧] .

وردّاً على هذه الحادثة ، هاجم عدد من المسيحيين من حزب الكتائب حافلة ركّاب تقل عدداً من عناصر الكفاح المُسلّح الفلسطيني ، كانوا عائدين من مخيّم تل الزعتر ، بعد مُشاركتهم في مهرجان جماهيري للمُقاومة هناك ، وفتحت النار عليهم ، وأدّت إلى مقتل سبعة وعشرين شخصاً ، وسقوط عدد من الجرحى ، وقع هذا الحادث في منطقة عين الرمّانة في بيروت [٩٨] .

كان لهذا الحادث تداعياته الخطيرة على الوضع الداخلي اللبناني ، إذ شهدت العاصمة بيروت وعدد من المُدن اللبنانيّة حالات من الانفلات الأمني والفوضى ، وسيطرة مجاميع الميليشيات المُسلّحة من كل الطوائف على الشارع اللبناني ، أمام عجز حُكومي ، وعدم قدرته على احتواء الموقف الّذي تصاعد يوماً بعد آخر [٩٩] .

٢. الأسباب غير المُباشِرة :

اتسعت وتائر الحرب والصّراع الداخلي على وفق اتجاهات سياسيّة ودينيّة وطائفيّة ، وزّعت على المسيحيين ، والمسلمين من السنة والشيعة والدروز ، ومُنظّمة التحرير الفلسطينيّة ، فضلاً عن تدخُّل أطرافٍ خارجيّة أسهمت بدورٍ كبير في تأجيج هذه الحرب ، بل سعت إلى مواصلتها ، وكان الواقع الاقتصادي المتراجع وضعف القدرة الشرائيّة للمواطن اللبنانيّة ، وانهيار الاقتصاد ، وتراجع سعر الليرة اللبنانيّة ، وشيوع البطالة ، وزيادة حالات الفقر ، وتردّي الواقع الصحّي ، كُل تِلكَ العوامل أسهمت إلى حدٍ كبير في استمراريّة هذه الحرب الّتي حطّت بتداعياتها على البلاد طيلة خمسة عشر عاماً من الخراب والدمار والتضحيات الجسيمة بالأرواح والبُنى التحْتيّة المُدمّرة بالكامل . وتوزّعت أطراف الحرب على النحو الآتي :

- الجيش اللبناني .
- حزب الكتائب اللبنانيّة .
- حزب الوطنيين الأحرار .
- الحزب التقدمي الاشتراكي .
- الحركة الوطنيّة اللبنانيّة .
- حركة أمل .
- مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة .

فضلاً عن ذلك ؛ تدخُّلات الأطراف الخارجيّة وفي المُقدّمة منها " إسرائيل " ، والّتي وجدتها فرصة ثمينة في إيقاع الخسائر بالمُقاومة الفلسطينيّة في لبنان ولا سِيَّما في مناطق الجنوب اللبناني ، وتشديد حِدّة الخلاف بين الفصائل الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة اللبنانيّة ، وكذلك حزب كتائب اللبناني ، فضلاً عن تدخُّلات بعض الأطراف الإقليميّة وفي مُقدّمتها تدخُّلات الجيش السوري ، إلى جانب الموقف الدولي الّذي مثّلته الولايات المتحدة الأمريكيّة .

وزّعت جبهات الحرب الأهليّة على ثلاثة تشكيلات وهي الآتية [١٠٠] :

١. **الجبهة اللبنانيّة** : بزعامة كميل شمعون ، وقد فرض المسيحيّون الموارنة السيطرة عليها ، وهؤلاء حصلوا على دعم سوريا وتأييدها [١٠١] ، على المُستوى الداخلي .
٢. **مجموعة الحركة الوطنيّة اللبنانيّة** : بقيادة كمال جنبلاط ، وهو السياسي الدرزي البارز .
٣. **فصائل مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة** : تحالفت مع الحركة الوطنيّة اللبنانيّة .

ويُمكن توزيع محطّات الحرب الأهليّة اللبنانيّة على المراحل الآتية :

ــ المرحلة الأولى (١٩٧٥ ــ ١٩٧٧) :

عُرِفت هذه المرحلة باسم مرحلة المجازر والاقتتال الطائفي ، ففي ٦ كانون الأوّل ١٩٧٥ ، عُثِرَ على أربعة جثامين لأعضاء حزب الكتائب ، فقامت ميليشيا الحزب بوضع نقاط تفتيش في منطقة مرفأ بيروت ، وقتلت المِئات من الفلسطينيين واللبنانيين المُسلمين ، بناءاً على بطاقات الهويّة ، وعُرِفَ هذا اليوم في بعض المصادر باسم يوم السبت الأسود [١٠٢] ، ثُمَّ توسّعت بعد ذلك العمليّات الانتقاميّة ، بعد أنْ قسمّت بيروت على قسمين ؛ المنطقة الشرقيّة وأغلبها من المسيحيين ، والمنطقة الغربيّة وأكثرها من المُسلمين ، فكانت المنطقة الشرقيّة مُحاطة بعدد من المحميّات الفلسطينيّة مثل مخيّمي تل الزعتر والكرنتينا ، لذلك تعرّض مُخيّم الكرنتينا إلى هجوم ميليشيات حزب الكتائب اللبناني وقتل من السوريين والفلسطينيين بما لا يقلّ عن (١٥٠٠) شخص ، وردّت الفصائل الفلسطينيّة على هذه الأعمال بالهجوم على بلدة الدامور المسيحيّة وقتلت العشرات منهم [١٠٣] .

لا شكّ أنّ هذه الأعمال من قتل الطرفين أدّت إلى هِجرة أعداد كبيرة من السُكّان ، ومن كُلّ الأطراف ، وفي حزيران ١٩٧٦ ؛ طالب الرئيس اللبناني سليمان فرنجيّة تدخُّل الجانب السوري ، لأنّ ميناء بيروت تعرّض للهجوم ، وهو مُهدّد بالإغلاق ، وبالنتيجة ستُهدّد المُنتجات والبضائع السوريّة بعدم دخولها إلى لبنان ، فبدأ التدخُّل السوري بدعم الطائفة المارونيّة ، إذ استطاع الجيش السوري الوصول إلى طرابلس وسهل البقاع [١٠٤] ، وعند ذاك تغيّرت موازين المواجهات ، وأجبرت الحركة الوطنيّة والقوّات الفلسطينيّة على التراجع .

وهكذا كان لبنان حتّى نهاية عام ١٩٧٦ مُقسّمة إلى جنوب وغرب بيروت تحت سيطرة مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة ، والقِسم المسيحي من جبل لبنان تحت سيطرة الميليشيات المسيحيّة بقيادة حزب الكتائب اللبنانيّة ، وكان الخط الفاصل بينهُما يُعرف باسم الخط الأخضر [١٠٥] .

ـــ المرحلة الثانية (١٩٧٧ ـــ ١٩٨٢) :

شهدت هذه المُدّة من أحداث ووقائع الحرب الأهليّة اللبنانيّة ، مُتغيّراتٍ عِدّة ، على مُستوى المواجهات الداخليّة من جِهة ، وتدخُّل الأطراف الخارجيّة من جِهةٍ ثانية ، فعلى مُستوى المواجهات الداخليّة ؛ تصاعدت حِدّة المواجهات بين قوّات الجيش السوري والميليشيات المسيحيّة في منطقة بيروت الشرقيّة ، وبشكلٍ خاص في الأشرفيّة ، وبعد ذلك انسحبت القوّات السوريّة في ١٤ آذار ١٩٧٨ ، وعلى أثره قامت " إسرائيل " بغزو الجنوب اللبناني ، ردّاً على عمليّات الفصائل الفلسطينيّة هناك [١٠٦] ، وهنا تدخّلت مُنظّمة الأُمم المتحدة وأرسلت قوّاتها (اليونيفيل) إلى منطقة الحدود اللبنانيّة ـ " الإسرائيليّة " بعد أنْ انسحبت القوّات " الإسرائيليّة " من الأراضي اللبنانيّة الّتي احتلّتها .

وفي حزيران ١٩٧٥ ، وعلى أثر المواجهات بين حزب الكتائب وقوّات المردّة ، قُتِلَ عضو بارز من حزب الكتائب ، فأرسل بشير الجميّل (سمير جعجع) الّذي يُعد من أبرز قادة الكتائب آنذاك ، إلى مدينة إهْدن [١٠٧] ، فتمّ اختطاف طوني إفرنجيّة ابن الرئيس السابق سليمان فرنجيّة ، وانتهت العمليّة بقتله ، ثُمّ تكرّرت العمليّات العسْكريّة للميليشيات المُسلّحة في عام ١٩٨٠ ، إذ حصلت مواجهة بين داني شمعون قائد ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار ، وحزب الكتائب ، وذهب ضحيّة هذه المواجهات أعداد كبيرة من السكّان في منطقة الصفرا ، عُرِفت باسم مجزرة الصفرا ، ومن ثُمّ فرض بشير الجميّل سيطرته الكاملة على القوّات اللبنانيّة [١٠٨] .

واصل الجيش السوري في عمليّاته العسكريّة في بيروت الشرقيّة ، واستمرّت تِلكَ العمليّات قرابة المئة يوم ، ولذلك عُرِفت بهذا الاسم (عمليّات المئة يوم) ، إذ تمَّ مُحاصرة العاصمة بيروت ، وقصفت مواقع حزب الكتائب بالمدفعيّة الثقيلة والصواريخ ، وبعدها تجدّدت المواجهات في مدينة زحلة عام ١٩٨١ ، فاضطرَّ بشير الجميّل طلب مُساعدة " إسرائيل " ، وعلى الفور تدخّلت القوّات الجويّة " الإسرائيليّة " ، وقصفت مواقع الجيش السوري ، وأسقطت كذلك طائرتين مقاتلتين سوريتين ، وفي الوقت ذاته غارت الطائرات " الإسرائيليّة " على المواقع الفلسطينيّة ، بهدف إضعافها وإنهاء فعاليّاتها [١٠٩] ، والّتي استمرّت بضراوة في المرحلة التالية من الحرب الأهليّة اللبنانيّة .

ـ المرحلة الثالثة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) :

تعرّض السفير " الإسرائيلي " في لندن يوم ٣ حزيران ١٩٨٢، إلى محاولة اغتيال ، نفّذتها إحدى الفصائل الفلسطينيّة (مُنظّمة أبو نضال) ، ونجا من الحادث ، فاستغلّت ذلك " إسرائيل " ، وأصدر كُل من مناحيم بيغين رئيس الحُكومة ، وأيرييل شارون وزير الدفاع ، أوامر باجتياح مناطق الجنوب اللبناني في ٦ حزيران ١٩٨٢ [١١٠] ، فتقدّمت القوّات " الإسرائيليّة " واحتلّت مدينتي صور وصيدا ، ووصلت إلى أطراف بيروت الشرقيّة بمُساندة الميليشيات المارونيّة ، وبعدها فرضت القوّات " الإسرائيليّة " الحصار على بيروت لِمُدّة سبعة أسابيع متواصِلة بقطع الماء والكهرباء وجميع الخدمات ، فضلاً عن استمرار عمليّات القصف على المدينة والّتي راحَ ضحيّتها العشرات من المواطنين الأبرياء [١١١] ، وكانت مطالب " الإسرائيليين " لفك الحصار هو خروج فصائل المقاومة الفلسطينيّة من لبنان .

في ظِل هذه الظروف المتأزّمة ، أُنتُخِبَ بشير الجميّل لرئاسة الجمهوريّة في ٢٣ آب ١٩٨٢ ، وكان ذلك بدعم وإسناد " إسرائيلي " وأمريكي واضح ، إلّا أنّه سُرعان ما أُغتيل من قِبل أحد أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي في ١٤ أيلول ١٩٨٢ ، وردّا على ذلك ؛ شنَّ حزب الكتائب هجوماً عنيفاً في ١٦ أيلول ١٩٨٢ على مُخيّمات صبرا وشاتيلا ، وقتلت أكثر من (٣,٥٠٠) فلسطيني ، بمُساعدة الجيش " الإسرائيلي " [١١٢] .

أمّا البرلمان اللبناني ، فانتخب أمين الجميّل ، بديلاً عن أخيه بشير [١١٣]، وفي ١٧ آيار ١٩٨٣ وقع أمين الجميّل على اتفاقيّة مع الحُكومة " الإسرائيليّة " والولايات المتحدة الأمريكيّة ، تنص على انسحاب القوّات " الإسرائيليّة " ، بشرط انسحاب القوّات السوريّة كذلك ، فرفضت سوريا من جانبها هذا الاتفاق ، ووصفت أمين الجميّل بالخائِن [١١٤] .

وعلى أثر ذلك ؛ أُستُهدِفت المصالح الأمريكيّة في لبنان للمُدّة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤) ، إذ تعرّضت السفارة الأمريكيّة إلى حادث انفجار في نيسان ١٩٨٣ قتل على أثره (٦٣) شخصاً من موظّفي السفارة ، وفي عمليّة أُخرى نُفّذت ضِدَّ القوّات الأمريكيّة قتل منهم (٢٤١) جندياً [١١٥] ، وهكذا تعقّدت الأوضاع الداخليّة في لبنان ، ومهّدت إلى المرحلة اللّاحِقة من الحرب .

ـ المرحلة الرابعة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩) :

شهدت هذه المرحلة مُتغيّرات ومُنعطفات مُهِمّة منها ؛ بروز نشاط حركة أمل على الساحة اللبنانيّة ، إذ سيطرت على مناطق بيروت الغربيّة ، بدعمٍ وإسناد من سوريا والحزب التقدمي الاشتراكي ، فشنّت هجمات عِدّة على المُرابطين في المُخيّمات الفلسطينيّة في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ، واستمرّت هذه العمليّات العسكريّة طيلة المُدّة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦) باسم حرب المُخيّمات [١١٦] .

أمّا على الصعيد السياسي الداخلي في لبنان ، فحصلت أزمة في نهاية مُدّة حُكم الرئيس أمين الجميّل ، بعد فشل النواب في اختيار رئيس الجمهوريّة ، لِذا كلّف الرئيس المُنتهية ولايته قائد الجيش العماد ميشيل عون ، بمُهِمّة رئاسة الجمهوريّة بصورةٍ مؤقّتة وحسب الدستور اللبناني [١١٧] ، إلّا أنّ بعض الكتل الإسلاميّة اعترضت على هذا الإجراء ، وبيّنت أنّ رئيس الحُكومة (رئيس الوزراء) هو الّذي يكلّف بمهام رئيس الجمهوريّة ، واستمرّ الخِلاف ، وأصبحت البلاد تُدار من حُكومتين ، الأولى عسكريّة مؤقّتة برئاسة العماد ميشال عون ، وحُكومة مسلمة في بيروت .

أمّا قائد الجيش ميشال عون ، فأعلن بأنّهُ سيشنُّ حرباً على الجيش السوري ، والعمل على إخراجه من البلاد ، وأطلق عليها اسم حرب التحرير [١١٨] ، وبدعوى إعادة الاستقلال والسيادة اللبنانيّة ، مع الإشارة إلى أنّ عون قد حصل على دعم وإسناد بعض الدول الإقليميّة في المنطقة ومنها العراق [١١٩] ، فضلاً عن دعم الفصائل المُسلّحة الفلسطينيّة ضِدَّ قوّات الجيش السوري ، وحركة أمل ، والحزب التقدمي الاشتراكي المدعوم من حكومة سليم الحص [١٢٠] ، وبذلك واجهت البلاد مُنزلقاً خطيراً ، أدت إلى هِجرة أعداد كبيرة من سكّان بيروت الشرقيّة ، ولا سِيمّا من المُهاجرين المسيحيين ، فضلاً عن تدمير البُنى التحْتيّة لمُعظم المدن اللبنانيّة ، وفي المُقدّمة منها العاصمة بيروت ، وشهدت هذه المرحلة توقيع اتفاق الطائف .

ـ اتفاق الطائف ١٩٨٩ [١٢١] ، وانتهاء الحرب الأهليّة اللّبنانيّة :

أنهكت الحرب كُلّ الفصائل المُتحارِبة في لبنان ، ووصلوا إلى حقيقة مفادها ؛ أنْ لا منتصر فيها ، بل الخاسر الوحيد هو الشعب اللبناني بكل أطيافه ومكوّناته الطائفيّة والعرقيّة .

ففي ٣٠ أيلول ١٩٨٩ ، تقدّمت المملكة العربيّة السعوديّة بمبادرة توسّط بين الأطراف اللبنانيّة المُتحارِبة ، على توقيع اتفاق بينهما ، لإنهاء تِلكَ الحرب الضروس الّتي استمرّت أكثر من خمسة عشر عاماً ، لذلك وجّهت الدعوة إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب اللبناني ، للاجتماع في مدينة الطائف السعوديّة ، فحضر اثنان وستّون نائباً من أصل المجموع الكلّي ثلاثة وسبعين نائباً [١٢٢] ، ويظهر أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة كان لها دورها في ذلك ، ولكن بصورة غير مُعلنة ، ودارت مناقشات عقيمة ، وخلافات حادّة بين الكُتل ، واستمرّت إلى عِدّة جلسات ، كادت أنْ تُفشِل المُبادرة لولا إصرار حُكومة المملكة السعوديّة على ضَرورَة المواصلة حتّى تحْقيق الاتفاق ، وحصل ذلك بعد مخاضٍ عسير ، وتوصلوا إلى سِلْسلة من الاتفاقات منها ؛ ضَرورَة إجراء إصلاح سياسي شامل في لبنان ، قائِم على إنهاء الحرب الأهليّة ، والانسحاب السوري من الأراضي اللبنانيّة ، وإقامة علاقات متوازنة معها ، والدعوة إلى التعايش السلمي بين الطوائف اللبنانيّة المُختلفة العِرقيّة والدينيّة ، فضلاً عن نزع سلاح الميليشيات [١٢٣] ، باستثناء حزب الله يبقى على سلاحه ، بوصفه قوّة مقاومة " لإسرائيل " في مناطق الجنوب اللبناني ، ولعلّ واحداً من أهم مقرّرات مؤتمر الطائف ، إلغاء الطائفيّة السياسيّة كواجهة مُهِمّة من واجهات الوحدة الوطنيّة ، ولذلك تمّ زيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٢٨) عضو ، وبذلك تساوت المقاعد بين المكوّنات الإسلاميّة في لبنان [١٢٤] ، وهذا الأمر ولّدَ حالة اطمِئنان واستقرار في داخل المؤسّسة التشريعيّة اللبنانيّة فيما بعد .

وفي عَودة إلى بنود الاتفاق الرئيس والمكوّنة من أربع مواد أساسيّة هي الآتية [١٢٥] :

ـ **المادّة الأولى :** المبادِئ العامّة والإصلاحات ، نصّت هذه المادّة على المبادِئ العامّة القائِمة على استقلال لبنان التام في هويّته العربيّة وشكله السياسي ، كدولة جمهوريّة برلمانيّة ديمُقراطيّة ، وإجراء إصلاحات منها ؛ إعادة توزيع مقاعد مجلس النواب مُناصِفة بين المُسلمين والمسيحيين ، فضلاً عن ذلك إصلاحاتٍ أُخرى شملت الإدارة والتعليم والمحاكم .

ـ **المادّة الثانية :** بَسْط سيادة الدولة اللبنانيّة على جميع أراضيها ، وحل جميع الميليشيات اللبنانيّة الداخليّة والخارجيّة ، ومن ثُمّ تعزيز قِوى الأمن الداخلي والقوّات المُسلّحة وحل مُشكِلة المُهجّرين ، وتأكيد حقّهم في العَودة إلى أماكنهم الأصليّة .

ـ **المادّة الثالثة** : تحرير لبنان من الاحتلال " الإسرائيلي " ، وتنفيذ مضمون قرار مجلس الأمن الدولي ذي العدد (٤٢٥) في ١١ آذار ١٩٧٨ ، القاضي بانسحاب القوّات " الإسرائيليّة " من الحُدود اللبنانيّة وإحلال قوّات (اليونيفيل) في المنطقة بدلاً عنها .

ـ **المادّة الرابعة** : تضمّنت بيان العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة ، مؤكّدة بضَرورَة إعادة العلاقات المتميّزة بينهما ، مع تأكيد أنَّ لبنان لا يسمح أنْ يكون ممرّاً أو مركزاً لأيّ نشاط يستهدف الأمن السوري ، وفي ذات الوقت تلتزم سوريا بأنْ تكون حريصة هي الأُخرى على استقرار أمن لبنان .

تمّت المُصادقة على اتفاق الطائف من قِبل مجلس النواب اللبناني في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، وبعدها جرت عمليّة انتخاب رئيس الجمهوريّة رينيه معوّض ، إلّا أنّه أُغتيل بعد سبعة عشر يوماً من انتخابه في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ [١٢٦] ، على أثر انفجار سيارة مُفخّخة اعترضت موكبه لحضور احتفالات لبنان بذكرى الاستقلال ، وبعدها عقد مجلس النواب جلسة لانتخاب رئيس جديد فكان الرئيس إلياس الهراوي ، الّذي بقي في منصبه رئيساً للجمهورية حتّى عام ١٩٩٨ .

أمّا بخصوص أهم نتائج الحرب الأهليّة اللبنانيّة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) ، فيمكن إجمالها بالآتي [١٢٧] :

١. تركت هذه الحرب أكثر من (١٥٠) ألف قتيل ، وأكثر من (٣٠٠) ألف جريح ومعوّق ، وبحدود (١٧) ألف جريح .
٢. هِجرة أكثر من مليون شخص من مجموع السكّان البالغ ثلاثة ملايين نسمة ، ونزوح (٥٠٠) ألف شخص من (١٨٩) بلدة وقرية مُسلِمة ومسيحيّة .
٣. قُدّرت خسائر الحرب الماديّة المُباشِرة الّتي دمّرت البُنى التحْتيّة ورأس المال الإنشائي والتجهيزي في القطاعين العام والخاص بنحو (٢٥) مليار دولار .

هكذا هي نتائج الحروب الطائفيّة المقيتة ، في إشاعة الخرب والدمار ، وخلق شرخ عميق في الوِحدة الوطنيّة ، تغذّيها أطراف خارجيّة ، إلّا أنَّ المُحصّلة النهائيّة بالخسارة الجسيمة هو الشعب ، وعليه فأنَّ أهم مُعطيات ما تمَّ عرضه في سياق الحرب الأهليّة اللبنانيّة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) ، هو أنَّ وضع الحلول للمُشكِلات يجب أنْ يكون بإرادة داخليّة وطنيّة بعيدة عن التدخُّلات الخارجيّة سواء كانت إقليميّة أو دوليّة ، والغاية هي العِصمة ومعرِفة أخطاء الآخرين وتجنُّب الوقوع فيها .

ثالِثاً : الأُردُن :

أ. التطوّرات السياسيّة في المملكة الأُردُنيّة الهاشميّة (١٩٤٦ ــ ١٩٧٠) :

كان لقرار الأمير عبد الله بن الحسين الوقوف إلى جانب بريطانيا ودول الحلفاء في الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) ، آثاره في تغيير وجهة نظر الحُكومة البريطانيّة تِجاه إمارة شرق الأُردُن ، وأعلنت رغبتها في منحها الاستقلال ، وصرّح وزير الخارجيّة البريطانيّة إرنست بيڤن (Ernest Bevin) بذلك في الجمعيّة العامّة للأُمم المتحدة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦ ، مبيّناً : **" أنَّ حُكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعتزم في المُستقبل القريب اتخاذ خطوات سريعة للاعتراف بالبلاد كدولة مستقلّة ذات سيادة بصرف النظر عن وضع إمارة شرق الأُردُن تحت أيّة وصاية دوليّة "** [١٢٨] .

وتمهيداً لتحقيق ذلك ، بدأت الخطوات الأولى بشأنْ عقد اتفاقيّة بين الطرفين ، فوصل الأمير عبد الله برفقته رئيس حُكومته إبراهيم هاشم إلى لندن في ٢٠ شباط ١٩٤٦ ، ودارت المُفاوضات بين الطرفين [١٢٩] ، أنتجت عقد مُعاهدة بينهُما في ٢٢ آذار ١٩٤٦ ، احتوت أربع عشرة مادّة ، ومُلحقاً إضافياً ، وبموجب المادّة الأولى منها ؛ اعترفت بريطانيا بإمارة شرق الأُردُن دولة تامّة الاستقلال وبالأمير عبد الله ملكاً عليها ، ثُمَّ ألغت بموجب المادّة الثانية منها الانتداب [١٣٠] .

وبعد عودة الأمير عبد الله من لندن في أواخر شهر آذار عام ١٩٤٦ ، وتوقيع المُعاهدة مع بريطانيا ، عمّت البلاد الفرحة بالاستقلال ، ورفعت المجالس البلديّة التهاني ، وعبّر الأهالي عن رغبتهم في شكل نِظام الحُكم الّذي يريدونه إلى الأمير عبد الله ، ومن ثُمَّ اتخاذ الخطوات المُناسِبة لإعلان الاستقلال التام للبلاد [١٣١] .

وعلى الرغم من إعلان المُعاهدة بين الطرفين وتحقيق الاستقلال السياسي ، غير أنَّ الإمارة ظلّت مُرتبطة ببريطانيا ، ومن ثُمَّ فأنَّ معالم السيادة بقيت ناقِصة ، ولم تبدّل الأوضاع العامّة بصورة جوهريّة [١٣٢] ، ولكن بالمُقابل أنَّ المُعاهدة أحدثت تغيُّرات على الصعيد السياسي الداخلي ، فقد اجتمع المجلس التشريعي الأُردُني ، واتخذ قرارات عِدّة منها الآتي [١٣٣] :

١. إعلان البلاد الأُردُنيّة دولة مستقلّة استقلالاً تامّاً ، وحُكومة وراثيّة ملكيّة نيابيّة .
٢. مُبايعة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً على البلاد .
٣. قرار بتعديل القانون الأساسي (الدستور) .
٤. يُرفع هذا القرار إلى سيد البلاد ليوقّع بالإرادة الشعبيّة .

وفي اليوم ذاته تـمَّ تتويج الملك عبد الله ملكاً على الأُردُن ، وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، أُقِرَّ الدستور الأُردُني الجديد الّذي المتوافق مع الحالة السياسيّة في البلاد ، ورغم أهميّة المُعاهدة البريطانيّة ـ الأُردُنيّة عام ١٩٤٦ لكنها لم تلقَ رِضا وقبول الأوساط الثقافيّة والرأي العام الأُردُني [١٣٤].

وفي خُطوة سياسيّة مُتقدّمة ، أُعلِنَ انتخاب أوّل مجلس نيابي في المملكة الأُردُنيّة الهاشميّة في ٢ تشرين الأوّل ١٩٤٧ ، وتـمَّ اختيار الملك عبد الله وأعضاء مجلس الأعيان على أنْ لا يتعدّى عددهم نصف عدد أعضاء مجلس النواب المنتخبين ، إذ كانَ عدد أعضاء مجلس النواب (٢٠) عضواً ، ومجلس الأعيان (١٠) ، وحُدّدت مُدّة دَورة المجلس بأربع سنوات ، في حين حُدّدت دَورة مجلس الأعيان بثماني سنوات ، وجُدّدَ نصفهم كُلّ أربع سنوات بالاقتِراع [١٣٥] .

وضع المجلس أولى مهامهِ في تعديل المُعاهدة البريطانيّة ـ الأُردُنيّة لعام ١٩٤٦ ، بسبب أنَّ هذهِ المُعاهدة لم تؤهّل الأُردُن للحصول على عضويّة هيئة الأُمم المتحدة ، فضلاً عن مُستجدّات إقليميّة مُهِمّة في مُقدّمتها تدهور الأوضاع في فلسطين ، وعزم الحُكومة البريطانيّة الانسحاب منها في آب ١٩٤٨ ولذلك ، أُبرِمت مُعاهدة جديدة مع الأُردُن في ١٥ آذار ١٩٤٨ [١٣٦] ، حُدّدت مُدّتها بعشرين عاماً قابلة للتجديد ، وهي مؤلّفة من سبع مواد أساسيّة ومُلحق يتضمّن سبع مواد كذلك ، انتقصت المُعاهدة من بعض امتيازات بريطانيا في الأُردُن ، إلّا أنَّ المهام والمسؤوليّات الماليّة والعسكريّة ظلّت طاغية عليها ، إذ التزمت بريطانيا بتقديم المُساعدات الماليّة للأُردُن ، مُقابل احتفاظها بالعديد من التسهيلات العسكريّة لقوّاتها ومنها ؛ الاحتفاظ بقاعدتين في عمّان والمفرق ، ومن ثُـمَّ تشكيل لجنة دفاع بريطانيّة ـ أُردُنيّة مُشتركة [١٣٧] .

بعد شهرين من توقيع المُعاهدة ، أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين ، فسارع اليهود إلى إعلان قيام دولة " إسرائيل " ، فحصلت الحرب العربيّة مع الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ [١٣٨] ، ويظهر أنَّ موقف الملك عبد الله كانَ توافقيّاً ، يكاد يكون مُنسجماً مع مواقف الدول العربيّة أحياناً ، ومع اتباع ما أسماه بالسياسة الواقعيّة ، وعلّلَ ذلك بضعف الإمكانيّات للدول الّتي خاضت غِمار

الحرب ، وحاول الملك الإفادة من حالة الترقُّب وما ستؤول إليه الأوضاع ما بعد الحرب [١٣٩] ، ولكن حقائق التاريخ أشارت إلى أنَّ مُشاركة الجيش الأُردُني كانت فاعِلة في حُدود المسؤوليّات الموكلة إليه ، على الرغم من أنَّ بعض قياداته كانت مؤتمرة بإمرة قائد القوّة الأُردُنيّة آنذاك گلوب باشا ، فضلاً عن مُستوى التأثيرات البريطانيّة بهذا الخُصوص [١٤٠] .

انتهت الحرب ، ثُـمَّ أعلنَ الملك عبد الله ضم الضفة الغربيّة من فلسطين إلى الضفة الشرقيّة لنهر الأُردُن ، وسط احتجاج وعدم قبول مُعظم الدول العربيّة ، فضلاً عن ذلك مُعارَضة جامعة الدول العربيّة لذلك القرار ، إلّا أنَّ مجلس الأُمّة الأُردُني وافق على توحيد الضفتين [١٤١] .

وفي ٣ نيسان ١٩٤٩ ، وقّعَ الأُردُن اتفاقيّة الهُدنة الّتي عيّنت خطوط الحدود في القدس والخليل والبحر الميت ، وحلّت القوّات الأُردُنيّة محل القوّات العراقيّة الّتي صدرت لها الأوامر بالانسحاب ، وبهذا تكون المملكة الأُردُنيّة أمسكت بالضفة الغربيّة ، وتولّت إدارة شؤونها من الناحية العملية [١٤٢] .

أيّدت بريطانيا إجراءات الملك عبد الله بشأنْ ضم الضفة الغربيّة ، وفي الوقت ذاته اعترفت بالكيان الصهيوني الجديد على أرض فلسطين ، أمّا آثار هذا القرار على الفلسطينيين فكانت له تداعياته الاجتماعيّة والاقتصاديّة الخطيرة ، ولذلك بدأت مرحلة تشكيل التجمُّعات والتكتُّلات السياسيّة الفلسطينيّة لمواجهة سياسة الاحتواء هذه [١٤٣] ، ويبدو أنَّ هذهِ الخطوات الّتي اتخذها الملك عبد الله هي الّتي عجّلت في اغتياله في تموز ١٩٥٠ ، وخُلاصة الحادثة ، عندما ذهب الملك عبد الله وبرفقته حفيده الأمير الحسين للصلاة في المسجد الأقصى في القدس ، تعرّضَ لحادث الاغتيال والّذي أودى بحياته ، وأُصيب حفيده بجراحٍ طفيفة [١٤٤] ، أمّا الفاعل فقد أطلق الرصاص على نفسه ، وانتحر بعد إحكام الطوق عليه ، وقد وصفت الحُكومة الأُردُنيّة العمليّة بأنّها مؤامرة مُدبّرة ، إذ وجّهت أصابع الاتهام إلى مجموعة فلسطينيّة فِدائيّة تطلق على نفسها اسم (جمعيّة الجهاد المقدّس) ، وبعد التحقيق والمُحاكمة ، نفّذت حُكم الإعدام في أربعة مُتّهمين بينهم الدكتور موسى الحسيني ابن عم مفتي القدس محمد أمين الحسيني ، ونجا من الإعدام اثنان لغيابهما ، أحدهما العقيد عبد الله التل حاكم القدس الأُردُني الأسبق ، والّذي غادرَ إلى القاهرة قبل حادث الاغتيال [١٤٥] .

أقلقَ حادث الاغتيال بريطانيا ، وفكّرت في موضوع الفراغ السياسي ، إلّا أنَّ مجلس النواب الأُردُني عالج الموقف في ٢٠ تموز ١٩٥١ ، بتكليف نجله الأمير طلال بن عبد الله بمهام الملك ، وتشكيل الحُكومة برئاسة توفيق أبو الهدى [١٤٦] .

سار الملك طلال بن عبد الله على نهج مُختلف عن سياسة والده ، فأقدم على خُطوة مُهِمّة بإصدار الدستور عام ١٩٥١ ، وقد اشتمل في أهم مواده على التعديلات في بعض الأُسس الديمقراطيّة ، وتحديد مسؤوليّات السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة ، فضلاً عن ذلك أظهر الملك الجديد خطوات سياسيّة مُعارِضة للتوجُّهات البريطانيّة في الأُردُن ، وفي الوقت ذاته أعلنَ عزمه بالانفتاح على الدول العربيّة وتحْديداً مصر وسوريا والسعوديّة [١٤٧] .

ولكن سُرعان ما أُوقِفت كُل مشاريعه بعد اكتشاف مرضه العقلي ، وعدم قُدرته على إدارة البلاد لا سِيَّما أنَّ الملك قد حُظيَ بشعبيّة كبيرة في الأوساط الأُردُنيّة ، وعلى كُل حال ، فقد ألزم مجلس النواب الملك على التنازل لولده الأمير الحسين بن طلال في ١١ آب ١٩٥١ ، وأصبح الحسين ملكاً ، على الرغم من صُغر سنّه الّذي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، فشُكّلَ مجلس وِصاية عليه في المُدّة من ١١ آب ١٩٥١ ولغاية ٢ آيار ١٩٥٣ ، إذ تولّى مسؤوليّاته الدستوريّة والقانونيّة ملكاً للأُردُن [١٤٨] ، وفي عهد شهدت بلاده تحوّلاتٍ سياسيّة عديدة .

ب. التطوّرات السياسيّة في الأُردُن في المُدّة (١٩٥٣ ــ ١٩٥٧) :

بموجب التقاليد الدستوريّة ، قدّمت حُكومة توفيق أبو الهدى [١٤٩] ، استقالتها للملك حسين بن طلال في ٥ آيار ١٩٥٣ ، وبعدها كلّفَ الملك حسين السيّد فوزي الملقي بتشكيل الوزارة الجديدة ، وبعد ذلك ؛ طرح رئيس الحُكومة برنامجه الوزاري القائِم على الإصلاحات والإجراءات الآتية [١٥٠] :

١. دعم الاقتصاد الوطني ، وتبنّي مشاريع استثماريّة عديدة .
٢. إعادة تنظيم الجهاز الإداري في المملكة .
٣. إعادة النظر في موضوع علاقات الأُردُن الخارجيّة ولا سِيَّما مع الدول العربيّة وفي مقدّمتها العراق .
٤. أجراء بعض التعديلات على القوانين الاستثنائيّة ومِنها ؛ قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ، وقانون العفو لسنة ١٩٥٣ [١٥١] .
٥. استقلال القضاء الأُردُني وعدم التدخل في كل مفاصله .
٦. إصدار العفو عن المسجونين باستثناء مجموعة منهم .
٧. السماح للعمل الحزبي والنقابي بأُطرٍ قانونيّة واعية .
٨. مُراعاة تطبيق مبادِئ الحريّة في الرأي والعمل والاجتماع والنشر .
٩. أيّد الحُكومة قرار مجلس الأُمّة لسنة ١٩٥٣ في مُحاربة الترويج للأفكار الشيوعيّة .
١٠. إقرار قانون الأحزاب في ١ كانون الأوّل ١٩٥٣ [١٥٢] .
١١. إقرار قانون المطبوعات رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٣ ، وقانون الجنسية الأُردُنيّة .

نفّذت حُكومة الملقي مجموعة من فقرات البرنامج الحُكومي ، وبيّنت مُستوى توجُّهها في تبنّي الأُطر الديمُقراطيّة [١٥٣] ، ولكن مع ذلك واجهت مُشكِلات ومصاعب عِدّة ، وفي مُقدّمتها أنَّ المُعارَضة تنامت بالتوافق مع ما كان يُنشر في الصحف على وفق حُرّيّة الرأي والتعبير ، فضلاً عن نشاط الأحزاب السياسيّة المُتنامية في البلاد ، ولذلك اضطرَّ الملقي إلى تقديم استقالته في ٢ آيار ١٩٥٤ [١٥٤] .

أولىَ الملك الحسين اهتمامه بالجيش الأُردُني ، الّذي يعتمد بالدرجة الأساس على التمويل والإعداد البريطاني ، ولذلك كانَ دائِماً تحت المُراقبة البريطانيّة ، لا سِيَّما أنَّ قيادة أركانه كانت برئاسة گلوب باشا والملقّب (أبو حنيك) ، هذا وقد بلغت قيمة المُساعدات البريطانيّة للجيش الأُردُني في المُدّة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) بحدود عشرين مليون جنيه أسترليني [١٥٥] ، ومع ذلك وضع الملك خُطّة لإعادة بناء الجيش الأُردُني عن طريق فسح المجال أمام الضبّاط الأُردُنيين الشباب لأخذ مواقعهم القياديّة فيه ، لا سِيَّما أنَّ كثيراً منهم يمتلك الخِبرة الأكاديميّة ، وأنَّ دراستهم مُعظمها كانت في المؤسّسات الأكاديميّة البريطانيّة [١٥٦] ، ولا شكّ أنَّ هذا التوجُّه أشعلَ الخِلاف مع رئيس الأركان گلوب ، إذ أمر مجلس الوزراء في الأول من آذار ١٩٥٦ بإصدار أمر بإعفاء الفريق گلوب ، وثلاثة من كبار الضبّاط البريطانيين في القيادة العامّة في الجيش من مناصبهم وعَهِدَ إلى الزعيم راضي عتاب بتولّي رئاسة أركان الجيش [١٥٧] ، واتّبعَ هذهِ الخطوة خطوات مُهِمّة لاحِقة قائِمة على مبدأ تعريب الجيش الأُردُني ، والاعتماد على القيادات الوطنيّة لقيادته .

تركت هذهِ الإجراءات أصداء وردود فعل إيجابيّة على المُستويين الداخلي والعربي تِجاه الأُردُن ، ففي ١٢ آذار ١٩٥٦ ، أصدرت حُكومات مصر وسوريا والسعوديّة بياناً مُشتركاً في القاهرة ، أكّدوا فيه تقديم المُساعدة والمعونة إلى الأُردُن ، وضَرورَة تحْقيق الضغوط البريطانيّة بقطع المُساعدات إلى الأُردُن [١٥٨] .

أمّا بخصوص موقف الأُردُن من موضوع التحالفات الغربيّة ومنها حلف بغداد ، فقد وجدت نفسها أمامَ تحدّياتٍ سياسيّة داخليّة ، فقسم يرفض انضِمام الأُردُن إلى حلف بغداد ، والقسم الآخر يجد أنَّ البلاد بحاجة إلى الإسناد من قِوى دوليّة كُبرى ، لا سِيَّما أنَّ هناك اتجاهين ، الأوّل نحو بريطانيا ، والثاني نحو الولايات المتحدة الأمريكيّة [١٥٩] ، فضلاً عن المواقف العربيّة بعضها ضاغط بعدم الانضِمام إلى الحلف وفي مُقدّمتها ؛ مصر وسوريا والسعوديّة ، وبعضها مؤيّد وفي مُقدّمتها العراق ، وأمامَ هذهِ الخيارات صدر في تشرين الأوّل ١٩٥٥ بيان من حُكومة سعيد المفتي جاءَ فيه : " **أنَّ المملكة لا تنحاز**

إلى أيّ من تِلكَ الأطراف " [١٦٠] ، ولكن مُتغيّرات الأُمور أشارت إلى أنّ الأُردُن يسير باتجاه تأييد حلف بغداد ، وبذلك واجهت حُكومة سعيد المفتي مُشكِلاتٍ عِدّة ، اضطرّت على أثرها تقديم الاستقالة ، وخرجت مُظاهرات تستنكر موقف الحُكومة الأُردُنيّة من حلف بغداد ، وضَرورَة أنْ تكون الأُردُن بعيدة عن سياسة الأحلاف والتكتُّلات الغربيّة [١٦١] .

تصاعد النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وعلى حِساب الوجود البريطاني فيه ، وتأثّرت منطقة المشرق العربي بذلك ، وفي أوائل آيار عام ١٩٥٧ ، قامت الولايات المتحدة الأمريكيّة بتزويد الأُردُن بمعونة ماليّة بلغت عشرة ملايين دولار ، واقتصرت على مواد وتجهيزات عسْكريّة وذلك بموجب مبدأ أيزنهاور ، وفي حزيران من العام ذاته ، أُبرِمت اتفاقيّة التعاون الأُردُني ـ الأمريكي ، ولا سِيَّما في إطار التعاون الفنّي والاقتصادي [١٦٢] .

وجرت سِلْسِلة من المُفاوضات بين الحُكومة الأُردُنيّة والحُكومة البريطانيّة بخصوص مُعاهدة عام ١٩٤٨ بِشأن إلغائها ، وتصفية القواعد البريطانيّة في الأُردُن ، وسحب جميع القوّات البريطانيّة من أراضيها ، وبذلك وقّع اتفاق ١٣ آذار ١٩٥٧ والّذي أقرّه مجلس النواب الأُردُني بالإجماع ، والّذي ألغى مُعاهدة عام ١٩٤٨ وكُل تبعاتها في الأُردُن ، وصدر قانون عُرِف باسم قانون إلغاء مُعاهدات التحالف الأُردُنيّة ـ البريطانيّة لعام ١٩٤٨ [١٦٣] ، على أنْ يكون نافذاً من تاريخ ١٤ آذار ١٩٥٧ ، وقد استقبل الشعب الأُردُني هذا القرار بحماسٍ وتأييد مُنقطع النظير وبذلك انتهت التوجُّهات البريطانيّة تجاه الأُردُن بحسب توصيف مراحلها من الهيمنة المُباشرة إبّان الانتداب إلى التدخُّل المُباشر في عهد الاستقلال ، وبذلك أصبحت الأُردُن تقود مسيرتها بنفسها تجاه وحدتها وحُرّيّة بلدها ورسم مُستقبلها [١٦٤] .

ج. التطوّرات السياسيّة في الأُردُن في المُدّة (١٩٥٧ ـ ١٩٧٠) :

عزّزت الأُردُن علاقاتها مع الدول العربيّة ، وأعلنت موقفها المؤيّد لقرار الحُكومة المصريّة في إعلان تأميم قناة السويس ، إذ خرجت المُظاهرات والاحتفالات الشعبيّة وشهدت العاصمة عمّان في ١٤ آب ١٩٥٦ مهرجاناً شعبياً كبيراً حضره رئيس الحُكومة سليمان النابلسي [١٦٥] ، ثُمَّ اتخذت الحُكومة سِلْسلة من القرارات بهذا الخصوص منها ؛ التأييد الكامل لقرار الرئيس المصري جمال عبد الناصر بشأنْ التأميم ، وشجب كُل المواقف الصادِرة عن الدول الغربيّة ضِدَّ هذا القرار ، وتوجيه دعوة إلى العراق والسعوديّة بضَرورَة تعديل مواقفهما تِجاه مصر ، وإلغاء كُل المُعاهدات والامتيازات المعقودة بين بعض

الدول العربيّة والدول الاستعماريّة ، وبذات الموقف المُساند ، كان موقف الأحزاب السياسيّة في الأُردُن مُسانداً لقرار التأميم [١٦٦] ، وفي ذات الاتجاه كان موقف الأُردُن حُكومةً وشعباً رفض العُدوان الثلاثي الّذي تعرّضت له مصر في ٢٩ تشرين الأوّل ١٩٥٦ ، وعبّرَ مجلس النواب عن ذلك الرفض [١٦٧] .

تراجع الموقف الأُردُني تجاه سياسته العربيّة والإقليميّة بعد قراره بشأنْ إنهاء الوجود البريطاني في الأُردُن ، والتوجُّه نحو الولايات المتحدة الأمريكيّة ، والإفادة من مشروع الرئيس الأمريكي أيزنهاور ، وبالنتيجة تصاعد هذا الموقف على أثر إعلان مشروع الوحدة بين مصر وسوريا ، وتشكيل الجمهوريّة العربيّة المتحدة في شباط ١٩٥٨ ، وعلى أثر ذلك ؛ توجّه الملك حسين بن طلال إلى العراق وطرح فِكرة مشروع إقامة اتحاد بين الأُردُن والعراق عُرِف باسم (الاتحاد العربي الهاشمي) في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، وجاءَ في مشروع الاتحاد بأنّهُ سيكون مفتوحاً للدول العربيّة الأُخرى الّتي ترغب بالانضِمام إليه ، وأنْ تحتفظ كُل دولة بشخصيتها المُستقِلّة وسيادتها على أراضيها وبنظام الحُكم فيها ، وتبقى المُعاهدات والمواثيق القديمة على حالها ، وتوحيد الإجراءات بين الدولتين في أُمور السياسة الخارجيّة والجيش وتوحيد مناهج التعليم وتقويم السياسة الماليّة والاقتصاديّة [١٦٨] ، ويكون علم الاتحاد هو عَلَم الثورة العربيّة ، مع إقامة حُكومة اتحاديّة مؤلّفة من مجلس تشريعي وسُلطة تنفيذيّة ، ويكون ملك العراق فيصل الثاني هو رئيس حُكومة الاتحاد ، وفي حالة غيابه يكون ملك الأُردُن رئيس الحُكومة بدلاً عنه ، ويكون مقر الحُكومة بصورة دَوريّة في بغداد ستة أشهر من السنة ، وفي عمّان مُدّة ستة أشهر أُخرى ، وضع دَستوراً للبلاد [١٦٩] ، إلّا أنّ هذا المشروع أُجهِضَ بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق .

انعكست تِلكَ الأوضاع على علاقات الأُردُن مع مُحيطها العربي ، ولا سِيَّما مع سوريا ، بعد أنْ أعلنت الأخيرة موقفها بشأنْ التوجُّهات الاشتراكيّة في سياستها الداخليّة ، ما أدّى إلى قيام الحركة الانفصاليّة عام ١٩٦١ ، وبذلك تقاربت الحُكومتان الأُردُنيّة مع حُكومة الانفصاليين في سوريا [١٧٠] ، وعزّزت علاقتها معهم ، كما كانَ لها موقف حذر من مشروع ميثاق الوحدة الثلاثيّة في ١٧ نيسان ١٩٦٣ [١٧١]، أمّا على الصعيد الداخلي ؛ فتعاقبت حُكومات عديدة استهدفت النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي ، وقدّمت برامج عِدّة ، طبّق قسم منها ولم يُنفذ القسم الآخر ، وكان من الشخصيّات الّتي أتت مثل هذا الدور وصفي التل ، عندما طرحَ برنامجه الحُكومي القائم على تشجيع رؤوس الأموال وإنشاء المشاريع الصناعيّة ، وإفساح الحُرّيّات للتعبير عن الرأي ولا سِيَّما الصحافة الأُردُنيّة [١٧٢] .

أمّا على الصعيد الخارجي ، شاركت الأُردُن في مؤتمرات القمّة العربيّة وشجّعت التعاون العربي المُشترك [١٧٣] ، وفي أوائل عام ١٩٦٧ ، وبناءً على طلب من الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأسّس حلف دفاعي مُشترك ، ورحّب الملك حسين بذلك ، وكان مضمون المُعاهدة سحب القوّات الدوليّة من الحُدود المصريّة ـ " الإسرائيليّة " ، والتصالح مع مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة ، إلّا أنّ تسارع الأحداث ومُباغتة القوّات " الإسرائيليّة " هجومها في حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ، أوقف تنفيذ هذا التحالف وشاركت قوّات من الجيش الأُردُني في المعركة إلى جانب الجيوش العربيّة الأُخرى المُشارِكة وفي مُقدّمتها ؛ مصر وسوريا والعراق [١٧٤] .

في ١٠ نيسان ١٩٦٩ ، زارَ الملك حسين بن طلال الولايات المتحدة الأمريكيّة واقترح في مُحاضرةٍ لهُ أمامَ أعضاء نادي الصحافة الوطني في واشنطن ، مشروعاً مؤلّفاً من ست نقاط ، عُرِف باسم مشروع (النقاط الست) ، مُشيراً إلى أنّ هذهِ النقاط لا تُطرح باسمه فقط ، وإنّما باسم الرئيس المصري جمال عبد الناصر وبتفويضٍ منه ، بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الصادر في ٢٢ / ١١ / ١٩٦٧ ، بهدف إقامة سلام دائم وعادل مع " إسرائيل " ، وعلى أساس انسحابها من الأراضي الّتي احتلّتها في حزيران ١٩٦٧ ، ومن ثُمّ تنفيذ كُل بنود قرار مجلس الأمن الأُخرى [١٧٥] .

إلّا أنّ هذا المشروع رفضته رئيسة وزراء " إسرائيل " كولدا مائير ، كما أنّ الفصائل الفلسطينيّة رفضته هي الأُخرى ، وأصدرت بياناً مُشتركاً في ١٥ نيسان ١٩٦٩ ، أعلنت فيه رفض المشروع ، الأمر الّذي أدّى إلى حصول مُصادمات ما بين تِلكَ الفصائل والجيش الأُردُني ، لا سِيّما أنّ تِلكَ الفصائل كانت قواعدها في الأُردُن ، وعبّرت الفصائِل عن تِلكَ الأحداث باسم أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠ ، في حين عدّتها الحُكومة الأُردُنيّة أحداثاً داخليّة مؤسِفة ، وكانت من نتائج ذلك هو خروج كُل الفصائل الفلسطينيّة من الأُردُن ، واستقرارها في لبنان [١٧٦] ، ثُمّ بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الأُردُن المُعاصر في واجهتها حرب تشرين الأوّل عام ١٩٧٣ ، وإعلان الحرب العربيّة مع الكيان الصهيوني .

هوامِش الفصل الثالث ومصادِره :

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المصدر السَّابِق ، ص٢٩٩ .

(٢) نجلاء عز الدين ، العالم العربي ، ترجمة : محمد عوض وآخرون ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص٢٢٣ .

(٣) لمزيد من التفصيل عن نكبة عام ١٩٤٨ ، يُنظر : صالح صائب الجبوري ، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص١٧٦ .

(٤) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٧٣ .

(٥) باتريك سيل ، الصراع على سورية : دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨ ، ترجمة : سمير عبده ومحمود فلاحه ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٤٩ .

(٦) يُنظر : مُلحق رقم (١) ، قائمة بأسماء رؤساء سوريا (١٩١٨ ـ ٢٠٠٠) .

(٧) العدل وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٧٤ .

(٨) صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٦٧ .

(٩) المصدر نفسه ، ص٦٩ .

(١٠) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المصدر السَّابِق ، ص٢٩٨ .

(١١) جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ج٢ ، ترجمة : جعفر الخياط ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص٨٢ .

(١٢) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المصدر السَّابِق ، ص٣٠٠ .

(١٣) العقاد ، المصدر السَّابِق ، ص٨٥ .

(١٤) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٨٢ .

(١٥) باتريك سيل ، المصدر السَّابِق ، ص١٨٤ .

(١٦) جورج لنشوفكسي ، المصدر السَّابِق ، ص٨٩ ؛ نزار كريم جواد الربيعي ، دراسات في تاريخ سوريا المعاصر ، دار ضفاف للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٢١٣ .

(١٧) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٨٣ .

(١٨) لمزيد من التفصيل عن ظروف انبثاق حلف بغداد ، يُنظر : جهاد مجيد محي الدين ، حلف بغداد ١٩٥٥ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٠ .

(١٩) يوسف خوري ، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ ـ ١٩٨٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٤٠ ؛ نزار الربيعي ، المصدر السَّابِق ، ص٢١٧ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص٢١٨ .

(٢١) المصدر نفسه .

(٢٢) المصدر نفسه .

(23) M. Khalil , the Arab states and the Arab League , A Documentary Record , vol. (1) , Beirut , 1962 , pp. 4 - 7 .

(٢٤) نزار الربيعي ، المصدر السَّابِق ، ص٢٢١ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص٢٢٢ .

(٢٦) باتريك سيل ، المصدر السّابِق ، ص١٨٠ ؛ نزار الربيعي ، المصدر السّابِق ، ص٢٢٣ .

(٢٧) العقاد ، المصدر السّابِق ، ص١٢٤ .

(٢٨) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٦٧٢ .

(٢٩) **صلاح العقاد** : مؤرخ مصري ، ولد في القاهرة عام ١٩٢٩ ، لديه مؤلفات عديدة ومقالات كثيرة نشرت في الصحف والدوريات العربية . لمزيد من التفصيل عن سيرته ومنهجه التاريخي ومؤلفاته ، يُنظر : معاذ فاضل فارس ، صلاح العقاد ومنهجه في التاريخ والمعاصر ١٩٢٩ ـ ١٩٩٤ ، كلية التربية ، الجامعة العراقية ، ٢٠١٩ .

(٣٠) العقاد ، المصدر السّابِق ، ص١١٥ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص١١٦ .

(٣٢) العدول وآخرون ، المصدر السّابِق ، ص١٨٧ .

(٣٣) العقاد ، المصدر السّابِق ، ص١٢٤ .

(٣٤) يُنظر : مُلحق رقم (٢) ، قائِمة بأسماء رؤساء لبنان .

(٣٥) صادق حسن السوداني ، نظام كميل شمعون ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العدد الثاني ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٢٦٣ .

(٣٦) بكر عبد الحق رشيد الراوي ، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ ، ط١ ، مكتب أميل الجديدة ، دمشق ، ٢٠١٥ ، ص٨٧ .

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) نديم أبو أسماعيل ، بشارة الخوري طاغية آخر يزول ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ ، بيروت ، د.ت. ، ص٢٤ .

(٣٩) بكر الراوي ، المصدر السّابِق ، ص٨٩ .

(٤٠) سامي الصلح ، احتكم إلى التاريخ ، دار النهار للنشر والتوزيع ، د.م. ، ١٩٧٥ ، ص٩٥ .

(٤١) بكر الراوي ، المصدر السّابِق ، ص٩١ .

(٤٢) جوزيف صدقي ، لبنان الحضارة والتاريخ والجمال ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص١٥٣ .

(٤٣) بكر الراوي ، المصدر السّابِق ، ص٩٢ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص٩٤ .

(٤٥) صلاح عبوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٧٢ .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) عزة النص ، الوطن العربي الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية ، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر والترجمة ، دمشق ، ١٩٥٩ ، ص٢٥٠ .

(٤٨) فواز طرابلسي ، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف ، ط٢ ، دار رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢١٠ .

(٤٩) بكر الراوي ، المصدر السّابِق ، ص١٣٨ .

(٥٠) العقاد ، المصدر السّابِق ، ص١٣٨ .

(٥١) حسين محمد صولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٠ ، ص ص٩٠ ـ ٩١ .

(٥٢) جريدة القبس ، العدد (٤٦٦٥) ، ٢٣ آب ١٩٥٢ .

(٥٣) جريدة الزمان ، العدد (٦) ، ٧ أيلول ١٩٥٢ .

(٥٤) صولاغ ، المصدر السَّابِق ، ص٩٣ .

(55) the Middle East , 1975 , London , staples Printers Limited , p. 247 .

(٥٦) بكر الراوي ، المصدر السَّابِق ، ص ص١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٥٧) صولاغ ، المصدر السَّابِق ، ص٩٦ .

(٥٨) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٩٢ .

(٥٩) أسكندر الرياشي ، رؤساء لبنان كما عرفتهم ، ط١ ، منشورات المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص١٧١ .

(٦٠) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٩٣ .

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) جهاد مجيد محي الدين ، العراق والسياسة العربية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٠، ص٤٠٨ .

(٦٣) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٩٣ .

(٦٤) بكر الراوي ، المصدر السَّابِق ، ص١١٨ .

(٦٥) **مشروع أيزنهاور** : مشروع قدّمه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور إلى الكونغرس الأمريكي في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ ، ومضمونه ؛ استعداد الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدة العسكرية إلى أي دولة من دول الشرق الأوسط لحمايتها من أي عدوان يكون مصدره دولة أُخرى خاضِعة لتأثيرات الشيوعية ، فضلاً عن المُساعدات الاقتصادية ، وتفويض الرئيس الأمريكي بصرف مبلغ قدره (٢٠٠) مليون دولار لذلك . لمزيد من التفصيل ، يُنظر : بونداريفسكي ، سياسات إزاء العالم العربي ، ترجمة : خيري الضامن ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص٢١٢ .

(٦٦) محمد رفعت ، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٢٠٣ ؛ العقاد ، المصدر السَّابِق ، ص١٦٢ .

(٦٧) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٩٥ .

(٦٨) **نسيب المتني** : صُحفي وإعلامي صاحب جريدة التلغراف ، كان مُعارِضاً لسياسيات الرئيس كميل شمعون ، أُنتخب نقيباً للصحفيين عام ١٩٤٧ في عهد حكم الرئيس بشارة الخوري ، كما أصدر قبل ذلك صحيفة عام ١٩٤٥ وكتب فيها كبار الساسة اللبنانيين ومنهم : أحمد الأسعد ، وكمال جنبلاط ، وصائب سلام ، وحميد فرنجية ، أُغتيل في ٨ آيار ١٩٥٨ ، وكانت أصابع الاتهام موجّهة إلى أنصار الرئيس شمعون ، ولكن تأكّد فيما بعد أنَّ مجموعة من رجال الاستخبارات التابعة إلى عبد الحميد السراج ، هي الّتي كانت وراء تِلكَ الحادِثة والّتي أشعلت الانتفاضة في لبنان . لمزيد من التفصيل ، يُنظر : مرصد شهداء حرية الرأي ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (١٣ / ٣ / ٢٠٢٠) .

http://marsdcom.net

(٦٩) صولاغ ، المصدر السَّابِق ، ص١٧٥ .

(٧٠) جوزيف مغيزل ، لبنان والقضية الفلسطينية ، ط١ ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص٥٦ .

(٧١) صولاغ ، المصدر السّابِق ، ص١٧٦ .

(٧٢) فوزي أبو دياب ، لبنان والأمم المتحدة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص١٣٨ .

(٧٣) ميشيل كامل ، أمريكا والشرق العربي ، مطبعة التأميم ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص١١٥ .

(٧٤) العدول وآخرون ، المصدر السّابِق ، ص١٩٦ .

(٧٥) المصدر نفسه .

(٧٦) لمزيد من التفصيل عن موقف العراق ، يُنظر : علاء حسين عبد الأمير الرهيمي ، موقف العراق من الانتفاضة اللبنانية عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ .

(٧٧) حكمت شبر ، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٢٦١ .

(٧٨) ريتشارد بارنت ، حروب التدخل الأمريكي في العالم ، ترجمة : منعم النعمان ، ط١ ، دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص١٣٣ .

(٧٩) بكر الراوي ، المصدر السّابِق ، ص١٤١ .

(٨٠) العدول وآخرون ، المصدر السّابِق ، ص١٩٨ .

(٨١) مغيزل ، المصدر السّابِق ، ص٥٩ ؛ العدول وآخرون ، المصدر السّابِق ، ص١٩٩ ؛ صولاغ ، المصدر السّابِق ، ص١٨٥ .

(٨٢) بكر الراوي ، المصدر السّابِق ، ص١٤٩ .

(٨٣) باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥) ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٢١٩ ؛ إسكندر الرياشي ، المصدر السّابِق ، ص٢١٠ ؛ بكر الراوي ، المصدر السّابِق ، ص١٤٨ .

(٨٤) جومانا نصر ، شارل الحلو ، إصلاحات وإخفاقات وسلام هش ، مقال منشور في مجلة المسيرة ، العدد (١٧٠١) ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (١٩ / ٣ / ٢٠٢٠) .

https://www.lebanese-forces.com

(٨٥) المصدر نفسه .

(٨٦) المصدر نفسه .

(٨٧) المصدر نفسه .

(٨٨) إلياس البديري ، من يصنع الرئيس ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص١٥٧ .

(٨٩) يُنظر : أرشيف موقع جريدة اللواء الالكترونية ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (١٩ / ٣ / ٢٠٢٠) .

http://aliwaa.com.lb/

(٩٠) ناظم خليل حسن ، الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠١١ ، ص٥٧ .

(٩١) إيغور تيموفيف ، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة ، ترجمة : خيري الضامن ، ط٨ ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٣٥٨ .

(٩٢) يُنظر : أرشيف موقع جريدة اللواء الالكترونية ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (١٩ / ٣ / ٢٠٢٠) .
http://aliwaa.com.lb/

(٩٣) محمود مراد ، ماذا يجري في لبنان ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٧٤ .

(٩٤) عبد المنعم المشاط ، الفلسطينيون والحرب في لبنان ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٤٣) ، ١٩٧٦ ، ص٤١ .

(٩٥) شفيق الريس ، التحدي اللبناني ، ج١ ، دار القضايا ، بيروت ، د.ت. ، ص٧٦ .

(٩٦) ناظم خليل ، المصدر السّابِق ، ص٥٩ .

(٩٧) باسم ريحان مغامس ، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣ ، ص٤٠ .

(٩٨) أنطوان خويري ، حوادث في لبنان ١٩٧٥ ، ج١ ، دار الأبجدية للنشر ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص١٤ .

(٩٩) ناظم خليل ، المصدر السّابِق ، ص٦٠ .

(١٠٠) موسوعة المعرفة ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (٢٠ / ٣ / ٢٠٢٠) .
https://www.marefa.org

(١٠١) قاسم جبار لطيف المرشدي ، الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٢ ، ص٥٧ .

(١٠٢) سامي منصور ، مذبحة لبنان الكبرى : حرب الاستنزاف العربية الجديدة ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص١٢٨ .

(١٠٣) الموسوعة الحرة (الويكيبيديا) ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (٢٠ / ٣ / ٢٠٢٠) .
https://ar.wikipedia.org

(١٠٤) أنطوان خيري ، المصدر السّابِق ، ج٢ ، ص٢٦٦ .

(١٠٥) ناظم خليل ، المصدر السّابِق ، ص٧٣ .

(١٠٦) محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: ٥٠ عاماً من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات العلمية، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص١٠ .

(١٠٧) ناظم المعموري ، المصدر السّابِق ، ص١٠٤ .

(١٠٨) سليم الحص ، زمن الامل و الخيبة : تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٤٠٣ .

(١٠٩) جون بويكن ، ملعون هو صانع السلام ، فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون ، ترجمة : غسان فحص ، ط٢ ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٨٥ .

(١١٠) هيثم الكيلاني ، الإستراتيجيات العسكرية في الحروب العربية ـ الإسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٤٩٨ .

(١١١) زئيف شيف واهود يعاري ، الحرب المضللة .. حرب إسرائيل في لبنان ، ترجمة : حسان يوسف ، دار المروج ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٩٨ .

(١١٢) ناظم المعموري ، المصدر السّابِق ، ص١٤١ .

(١١٣) سمير الصباغ ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل ، المؤسسة الجامعية ،

(١١٤) الموسوعة الحرة (الويكيبيديا) ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (٢٠ / ٣ / ٢٠٢٠) .

https://ar.wikipedia.org

(١١٥) جوردان توماس ، جواسيس في رمال التاريخ السري للموساد ، ترجمة : إبراهيم بغدادي ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص١٢٠ ؛ باتريك سيل الأسد والصراع على الشرق الأوسط ، ط١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٦٧٥ .

(١١٦) وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦ ، يوميات وصور ووثائق ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٢٩٢ .

(١١٧) أيلي سالم ، الخيارات الصعبة ودبلوماسية البحث عن المخرج ، ترجمة: ميخائيل خوري ، مراجعة: أحمد حاطوم ، ط٤ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٥١٥ .

(١١٨) باسم ريحان ، المصدر السَّابِق ، ص١٨٨ .

(١١٩) حسان حلاق ، دراسات في العلاقات العربية ـ العربية في تاريخ الوطني العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٢٠٧ .

(١٢٠) وفيق صالح ناصر ، دور جامعة الدول العربية من أبرز قضايا العرب السياسية : من حرب تشرين ١٩٧٣ إلى مشروع إصلاح الجامعة ، ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص١٦٢ .

(١٢١) لمزيد من التفصيل عن مؤتمر الطائف ، يُنظر : باسم ريحان ، المصدر السَّابِق ، ص ص١٨٢ ـ ١٩٠ .

(١٢٢) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) تفكيك الدولة وتصدع المجتمع ، المجلد الأول ، الدار العربية للعوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٧٦٢ .

(١٢٣) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٦٥٧ .

(١٢٤) الموسوعة الحرة (الويكيبيديا) ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (٢٠ / ٣ / ٢٠٢٠) .

https://ar.wikipedia.org

(١٢٥) المصدر نفسه .

(١٢٦) باسم ريحان ، المصدر السَّابِق ، ص١٩٩ .

(١٢٧) موقع الجزيرة نت ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (٢٠ / ٣ / ٢٠٢٠) .

https://www.aljazeera.net

(128) M.A. Fitzsimons , the foreign policy of the British Labour party (1945 – 1951) , London , 1975 , p. 69 .

(129) Gorge Kirk , the middle East (1945 - 1950) , London , 1954 , p. 208 .

(١٣٠) سرمد عكيدي فتحي ، الحركة الديمقراطية في الأردن ١٩٢٨ ـ ١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٩٤ .

(١٣١) وليد ناصر إبراهيم أبو القاسم ، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦ ـ ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٩٣ ، ص٣٦ .

(١٣٢) عزة النص ، المصدر السَّابِق ، ص٢٥٢ .

(١٣٣) سرمد عكيدي فتحي ، المصدر السَّابِق ، ص٩٤ .

(١٣٤) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص١٧ .

(١٣٥) ليلى عادل عبد القادر ، الانتخابات في الأردن ١٩٨٩ ـ ١٩٩٧ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٩ ، ص١١ .

(١٣٦) لنشوفسكي ، المصدر السَّابِق ، ج٢ ، ص١٧٨ .

(١٣٧) علي محافظة ، العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ ـ ١٩٥٧ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١٧١ .

(١٣٨) عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السَّابِق ، ص٣١٤ .

(١٣٩) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص٢١٩ .

(١٤٠) محافظة ، المصدر السَّابِق ، ص١٨٧ .

(١٤١) عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السَّابِق ، ص٣١٤ .

(١٤٢) المصدر نفسه .

(١٤٣) لنشوفسكي ، المصدر السَّابِق ، ص١٧٩ .

(١٤٤) ليلى عادل ، المصدر السَّابِق ، ص١٣ .

(١٤٥) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص٢٢٢ .

(١٤٦) المصدر نفسه ، ص٢٢٣ .

(١٤٧) المصدر نفسه .

(١٤٨) محافظة ، المصدر السَّابِق ، ص٢٤٧ .

(١٤٩) مُلحق رقم (٣) ، قائمة بأسماء رؤساء الأُردُن ؛ ومُلحق رقم (٤) قائمة رؤساء الحُكومات الأُردُنية .

(١٥٠) سرمد عكيدي ، المصدر السَّابِق ، ص١٢٦ .

(١٥١) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد (١١٥٧) ، ١٦ أيلول ١٩٥٣ .

(١٥٢) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ، العدد (١١٦٣) ، ٣ نيسان ١٩٥٤ .

(١٥٣) سرمد عكيدي ، المصدر السَّابِق ، ص١٣٣ .

(١٥٤) محافظة ، المصدر السَّابِق ، ص٢٤٤ .

(١٥٥) العدول وآخرون ، المصدر السَّابِق ، ص٢٢٤ .

(١٥٦) محافظة ، المصدر السَّابِق ، ص٢٤٥ .

(١٥٧) المصدر نفسه ، ص٢٤٧ .

(١٥٨) المصدر نفسه ، ص٢٤٩ .

(١٥٩) عزة النص ، الوطن العربي الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية ، دار اليقظة العربية للترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٥٩ ، ص٢٥٩ .

(١٦٠) المصدر نفسه ، ص٢٦٠ .

(١٦١) ليلى عادل ، المصدر السَّابِق ، ص١٧ .

(١٦٢) محافظة ، المصدر السّابِق ، ص٢٧٢ .

(١٦٣) عزة النص ، الوطن العربي الاتجاه ... ، ص٢٦٢ .

(١٦٤) محافظة ، المصدر السّابِق ، ص٢٧٠ .

(١٦٥) صلاح الدين إسماعيل الشيخلي ، العلاقات العراقية المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٢٢٤ .

(١٦٦) سرمد عكيدي ، المصدر السّابِق ، ص ص٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

(١٦٧) المصدر نفسه ، ص٢٥٩ .

(١٦٨) فاضل حسين وآخرون ، المصدر السّابِق ، ص١٧٧ .

(١٦٩) المصدر نفسه .

(١٧٠) العدول وآخرون ، المصدر السّابِق ، ص٢٣١ .

(١٧١) المصدر نفسه .

(١٧٢) حوراء وارد جايد الزركاني ، وصفي التل سيرته ودوره السياسي في الأردن ١٩١٩ ـ ١٩٧١ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٤ ، ص٣٧ .

(١٧٣) عباس مراد ، المصدر السّابِق ، ص١٠٧ .

(١٧٤) فيصل عودة رفوع ، العلاقات الأردنية ـ المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٧ ، دار مجدلاوي ، عمّان ، ١٩٩٩ ، ص١٥٠؛ العدول وآخرون ، المصدر السّابِق ، ص٢٣٣ .

(١٧٥) الحسين بن طلال .. ٤٧ عاماً في قلب الحدث ، موقع الجزيرة نت ، على الرابط الآتي : تاريخ الاطلاع (٢٢ / ٣ / ٢٠٢٠) .

https://www.aljazeera.net

(١٧٦) المصدر نفسه .

الفصل الرّابع :

التطوّرات السّياسيّة في البلاد العربيّة

(مصر ـ السودان) (١٩١٤ ـ ١٩٧١)

أوّلاً : مصر :

أ. التطوّرات السياسيّة الداخليّة في مصر (١٩١٤ ـ ١٩٣٦) :

نفّذت بريطانيا سياستها الاستعماريّة في مصر أثناء الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) عن طريق سِلْسلة من الإجراءات ومنها ؛ فرض الأحكام العُرفيّة ، واعتقال مُعظم رموز الحركة الوطنيّة وتشديد المُراقبة على أنشِطة القِسم الآخر منهم ، كما أنّها استغلّت المُجتمع المصري أبشع استغلال [١] ، وفرضت قيودها بالقوّة ومنها الرقابة على الصُّحُف ومنع الاجتماعات العامّة ، كما زجت أعداد كبيرة من رموز المُعارَضة في السجون ونفي البعض الآخر منهم من دون إجراء مُحاكمات ، فضلاً عن ذلك ؛ إشاعة أعمال السُّخرة إذ امرت العديد من العُمّال المصريين للعمل في خدمتهم من دون أجر ، وأدّعت أنّهُم متطوعون ، فتعرّض القسم منهم إلى الأمراض وتوفّي القسم الآخر [٢] .

استغلّت الإدارة البريطانيّة في مصر موارِد البلاد الاقتصاديّة ، فسيطرت على المحاصيل الزراعيّة والثروة الحيوانيّة ، وأخذتها بأسعار رخيصة ، فضلاً عن اتّباعها أساليب الابتِزاز في الاستحواذ على أموال من المصريين ، بحجّة تقديم التبرُّعات إلى الصليب الأحمر وبصورة غير شرعيّة [٣] .

لا شكّ أنّ هذهِ الإجراءات زادت من النقمة الشعبيّة لأبناء مصر [٤] ، لذلك كانت الخطوة الأولى تمثّلت بتحرُّك قادة الحركة الوطنيّة في ١٣ تشرين الأوّل ١٩١٨ ، بأنْ توجّه وفد مصري لمقابلة المندوب السامي البريطاني ريجنالد ونگيت (Reginald Wingate) ، وطالب زعيم الوفد سعد زغلول منه إلغاء الأحكام العُرفيّة ، والتعامل بمبدأ الصداقة والتعاون ، والمُطالبة باستقلال مصر التام [٥] ، وأشارَ كذلك إلى أنّه مطلوب من الحُكومة البريطانيّة الالتزام بتعهّداتها الماليّة وطالب الوفد من المندوب السامي السماح لوفد مصر الذهاب إلى باريس ، لعرض قضيّة بلادهم على الوفود المُشارِكة في المؤتمر المزمع عقده هناك (مؤتمر السلام أو مؤتمر الصلح) ، ولم يظهر المندوب السامي اعتراضه على الطلب

إلّا أنّهُ أشار بإحالته إلى دار الاعتماد البريطانيّة وهي الّتي تبيّن الرأي فيه ، وكانت النتيجة أنْ رُفِض الطلب ، ولم تحصل الموافقة على السفر [٦] ، بل أصدرت الأوامر باعتقال سعد زغلول ، ومحمد محمود وإسماعيل صدقي ، وحمد الباسل ، ونفوا في اليوم التالي إلى جزيرة مالطا في ٨ آذار ١٩١٩ [٧] .

تحرّكَ قادة حزب الوفد ، واعترضوا على ما تعرّضت له شخصيّات الحزب ، وعقدوا اجتماعاً طارِئاً ، قرّروا فيه إرسال مُذكّرات إلى السلطان فؤاد الأوّل ، بيّنوا فيها احتجاجهم على نفي قيادتهم ، وناشدوه بأنْ يقف مع الشعب المصري في هذهِ الأزمة ، وفي الوقت ذاته بعثوا برقيّة مُماثِلة إلى الحُكومة البريطانيّة ، احتجّوا بها على الاعتقال وأوامر النفي ، مؤكّدين أنّهم ماضون في ذات الاتجاه في سبيل الدفاع عن قضيّتهم ومُستقبل بلدهم بكل الطرق المشروعة ، فضلاً عن ذلك ، أُرسِلت برقيّات أُخرى إلى عدد من رؤساء البعثات الأجنبيّة العامِلة في مصر [٨] .

ومن هُنا كانت بِداية انطلاق ثورة آذار عام ١٩١٩ ، الّتي مثّلت البداية في إطارها السلمي عن طريق القيام بالمُظاهرات والاحتجاجات ، إلّا أنّ الأمر تطوّر بسبب تدخُّل السلطات البريطانيّة واستعمالها القوّة والعُنف في فض تِلكَ التجمُّعات ، وهذا الأمر لا شكّ فجّر روح الاستياء والتذمُّر الّتي كانت مكبوتة في صدور المصريين ، والّذي تحوّل إلى ثورة عارِمة شاركت فيها كُل شرائح المُجتمع المصري من العُمّال والفلّاحين والطبقة المثقّفة (الأنتليجنسيا) ، ولذلك أطلقت بعض المصادر على هذهِ الثورة اسم ثورة الأفنديّة ، تقديراً لدور هذهِ الطبقة في كُل المُدُن المصريّة [٩] .

اشتدّت فعّاليّات الثوّار ، وقاموا بأعمالٍ واسِعة استهدفت المصالح البريطانيّة وتعطيل فعّاليّاتها ومنها ؛ التعرُّض لخطوط سكك الحديد ، والهجوم على عدد من مراكز الشرطة ، وقطع أسلاك الهاتف ، وشل حركة عدد من المُدُن المصريّة كالإسكندريّة وطنطا [١٠] ، وأمام تصاعُد الموقف المصري ، قرّرت الحُكومة البريطانيّة إصدار أمر إنهاء تكليف المندوب ونجت ، وتعيين الجنرال اللنبي مندوباً سامياً فوق العادة في مصر في ٢١ كانون الثاني ١٩١٩ ، مُعتمدة على إمكانيّاتهِ العسكريّة ، وقدرته على تصفية الثورة في مصر [١١] ، وأنّ فحوى مسؤوليّته تعتمد على تطبيق الحِماية البريطانيّة على مصر ، وإنهاء أعمال الثورة الّتي وصفها بالتمرُّد ، والدعوة إلى تشكيل حُكومة مصريّة قوامها عناصر أقلُّ عِدائيّة تِجاه بريطانيا ، فضلاً عن ذلك رفع الحظر عن سفر الزعماء المصريين إلى أوربّا ، وكان الهدف منه التهدِئة واستيعاب مطالب الثوّار [١٢] ، والّذي توّجَ بقرار المندوب السامي اللنبي بإطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه ، والسماح لهم بالسفر إلى باريس في ٧ نيسان ١٩١٩ ، فأبحر الوفد من مالطا إلى باريس ،

وفي الوقت ذاته شكّلت مصر لجنة مركزيّة هدفها جمع التبرُّعات لإسناد حركة الوفد المصري الّذي يروم المُشاركة في مؤتمر الصلح في باريس ، وشاركت المرأة في هذا النشاط وكانَ للسيّدة هدى الشعراوي الدور المتميّز في ذلك [١٣] .

وبعد وصول الوفد المصري إلى باريس برئاسة سعد زغلول ، فوجِئَ باعتراف الرئيس الأمريكي وودرو ولسن (Woodrow Wilson) بالحماية البريطانيّة على مصر ، وهُنا أُصيبَ أعضاء الوفد باليأس والإحباط كما هو حال الشعب المصري ، وفي الوقت ذاته ؛ أرسلت الحُكومة البريطانيّة في ٢٢ أيلول ١٩١٩ لجنة برئاسة اللورد ألفرد ملنر (Alfred Milner) وزير المُستعمرات ، للوقوف على أسباب الثورة ، إلّا أنَّ قيادة الحركة الوطنيّة في مصر ألّبت الشارع المصري ، وحثّته على الخروج في مُظاهرات مُنددّة بزيارة هذهِ اللجنة ، وشاركت الصُحف المصريّة ردّة فِعل الجماهير ونشرت الأخبار والمقالات لمقاطعتها [١٤] ، وعند وصول اللجنة إلى القاهرة في أوائل كانون الأوّل ١٩١٩ ، ازدادت حِدّة المُظاهرات الّتي عمّت المُدن المصريّة ، ومع ذلك واصلت اللجنة أعمالها قرابة ثلاثة أشهر ، درست كُل أوضاع البلاد ، ومن ثُـمَّ غادرت في ١٨ آذار ١٩٢٠ ، وقدّمت تقريراً موسّعاً بيّنت فيه خطورة الوضع في مصر ، وأنَّ الشعب المصري لم يقتنع بتصريحات الحُكومة البريطانيّة من أنَّ وجودها في مصر سيكون مؤقّتاً [١٥] ، كما أوضح التقرير أنَّ سعد زغلول يُشكّل واجهة مُهِمّة يمكن التفاوض معه لا سِيَّما أنَّهُ يحظى بشعبيّة كبيرة لدى أبناء مصر [١٦] .

تدارست الحُكومة البريطانيّة تقرير لجنة ملنر بعناية ، ووصلت إلى فِكرة موضوع تغيير نظام الحِماية ، واستبداله بنظام جديد ينظّم العلاقات بين الطرفين ، وأبلغت السُلطان فؤاد الأوّل بذلك في ٢٦ شباط ١٩٢١ [١٧] ، فعهد السلطان فؤاد إلى عدلي يكن بتشكيل هيئة وزاريّة ، بهدف إجراء المُفاوضات مع الحُكومة البريطانيّة ، على أنْ يكون سعد زغلول من ضمن أعضاء الوفد الّذي وصل من باريس في ٤ نيسان ١٩٢١ ، وسُرعان ما ظهر الخِلاف بين عدلي يكن وسعد زغلول بشأنْ من يترأس الوفد المُفاوض ، ولكل واحد منهم له مُبرّراته ، فعدلي يكن يرى أنَّهُ مُكلّف من السلطان نفسه ، في حين يرى سعد زغلول أنَّهُ يُمثّل الرأي الشعبي الجماهيري المصري ، وعندما انتهى الأمر بأنْ أدار المُفاوضات عدلي يكن مع اللورد كيزرون ، ردَّ سعد زغلول مُتهكّماً وقال عبارته الشهيرة : " **أنَّ مُفاوضاً تعينه الحُكومة المصريّة لمفاوضة إنكلترا بيساوي جورج الخامس يفاوض جورج الخامس** " [١٨] ، ومن هذا

يتّضح أنَّ سعد زغلول يرى أنَّ عدلي يكن قد يكون متأثّراً ومتجاوباً مع الضغوط البريطانيّة ، ومع ذلك جرت أوّل مُفاوضات رسميّة مصريّة ـ بريطانيّة ، وحاول كيرزن بخبرته المعهودة ، أنْ يعمل على زيادة حِدّة الخِلاف بين رئيس الوفد عدلي يكن وسعد زغلول ، لكنّه فشل في ذلك ، لأنَّ عدلي يكن رفض الضغوط البريطانيّة وقاطع سَير المُفاوضات ، وعاد إلى مصر ، ومن ثُمَّ قدّمَ استقالته ، إلّا أنَّ الحُكومة البريطانيّة لم تفقد الأمل والحلول في التواصل مع مصر بهدف تنظيم العلاقات معها ، لا سِيَّما أنّها تبحث عن عناصر مُعتدلة ، ومن ثُمَّ إبعاد سعد زغلول عن الحياة السياسيّة [١٩] ، بإقامة نِظام ملكي دستوري ، وأنَّ هذا النظام لا يُمكن أنْ يتم ما لم يتم الاعتراف بمصر دولة مُستقِلّة ، مع احتفاظ بريطانيا بمسائل أربع هي [٢٠] :

١. **تأمين مواصلات الإمبراطوريّة البريطانيّة في مصر .**
٢. **الدفاع عن مصر من كُل اعتداء أو تدخُّل أجنبي بالذات أو بالواسطة .**
٣. **حِماية المصالح الأجنبيّة في مصر ، وحِماية الاقليّات .**
٤. **موضوع السودان .**

اعترض سعد زغلول على هذا المشروع ، ووجّه نِداء إلى الشعب المصري في ٧ كانون الأوّل ١٩٢١ حثّهم فيه على مواصلة النضال في مواجهة السياسة البريطانيّة ، فاستغلّت ذلك الإدارة البريطانيّة ونفت سعد زغلول وعدد من رفاقه إلى جزيرة سيشل ، وعلى أثر ذلك تجدّدت المُظاهرات والاحتجاجات في المُدن المصريّة ، وطالبت بتصعيد الموقف مع القوّات البريطانيّة العاملة في مصر ، وحاولت الإدارة البريطانيّة احتواء الموقف ، فأجْرت اتصالات ما بين اللنبي وعبد الخالق ثروت المُرشّح لرئاسة الحُكومة وذلك في بداية عام ١٩٢٢ [٢١] ، وكان مضمون هذهِ الاتصالات قائِماً على أنَّ بريطانيا من جانبها ستلغي الحماية على مصر وتعترف باستقلالها ، وبعد ذلك ، أصدرت الحُكومة البريطانيّة من جانبها تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ ، وجاءَ في نصّ التصريح : " **بما إنَّ حُكومة جلالة الملك ، وعملاً بنواياها الّتي جاهدت من أجلها ، ترغب في الحال الاعتراف بمصر دولة مُستقلّة ذات سيادة ، وبما أنَّ للعلاقات بين حُكومة جلالة الملك ومصر أهمّيَّة جوهريّة للإمبراطوريّة ، فبموجب ذلك نعلن** المبادِئ الآتية " [٢٢] :

١. إنهاء الحماية على مصر وتصبح دولة مُستقلّة ذات سيادة .

٢. تلغى الأحكام العُرفيّة بعد إصدار الأوامر بذلك من السلطان فؤاد الأوّل .

٣. تجري مُفاوضات ودّيّة بين الطرفين البريطاني والمصري إلى حين تنظيم عقد مُعاهدة بينهُما ، وتبقى الأُمور على ما هي عليه لحين تحقيق ذلك .

اختلفت ردود فعل الرأي العام المصري تِجاه هذا التصريح ، القسم أعدّها أنّها مُجرّد تطمينات ولم تنفّذ بدقّة ، بسبب ما اتخذته بريطانيا من تحفُّظاتٍ عليه ، والقسم الآخر عدّه بداية لتحقيق خطوات الاستقلال ولكن الأمر مُرتبط بمدى جدّية السلطات والحُكومة المصريّة في تطبيقها ، وقد بدأت الخطوات الإجرائيّة في التنفيذ من حيث التكليف الحُكومي برئاسة عبد الخالق ثروت ، وتغيّر المسمّيات ، إذ تحوّلت مصر من سلطته إلى ملكيّة ، وإعلان السلطان فؤاد الأوّل ملك مصر في ١٥ آذار ١٩٢٢ ، والاعتراف بمصر دولة مُستقلّة ذات سيادة [٢٣] .

لم يحدث تصريح شباط ١٩٢٢ نقلات نوعيّة في مُستوى الوضع السياسي الداخلي في البلاد ، بل عزّزت من سلطات (القصر) أي التابعون للملك فؤاد الأوّل ومن ذوي الميول والاتجاهات البريطانيّة ، وبين ساسة المُعارَضة الوطنيّة ، وظلّ سِجال هذا الأمر قائِماً طيلة مُدّة الحكم الملكي في مصر ، ولذلك شهدت البلاد سُرعة في تبديل الحُكومة وتشكيل الوزارات [٢٤] .

وجّه الملك فؤاد الأوّل بتشكيل لجنة موسّعة لإصدار دستور للبلاد يمثّله مُختلف اتجاهات الشعب المصري من القانونيين والمتخصصين ، فعُقدت سِلْسلة من الاجتماعات تبلور عنها إصدار دستور للبلاد في ١٩ نيسان ١٩٢٣ [٢٥] .

تضمّن الدستور أبواباً ومواد عديدة ، تشير إلى ما ورد في بعض مواده ومنها ؛ أنّ من حق الملك حل مجلس النواب أو تأجيل انعقاده ، وإمكانيّة إصدار مراسيم في حالة عطلة المجلس أو إجازته ، فضلاً عن تعيين الوزراء أو إقالتهم ، كما عُيّنَ إلى جانب مجلس النواب مجلس الشيوخ ويعيّن الملك خُمْسهم وينتخب الباقون من التجار والملّاكين ووجوه المجتمع المصري ، ثُمَّ صُدر بعد ذلك قانون الانتخاب في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ، وبعد عودة سعد زغلول من منفاه ، شاركَ في انتخابات شهر كانون الثاني عام ٩٢٤ ، ونظراً لشعبيّته الكبيرة ومسيرته الوطنيّة الرائدة ، حصل على أعلى نسبة من التصويت ، فكُلّفَ بتشكيل الوزارة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ ، وعُرِفت تِلكَ الوزارة باسم وزارة الشعب ، وكانت هي الأولى والأخيرة [٢٦] .

شهدت الساحة السياسيّة المصريّة في المُدّة (١٩٢٤ ـ ١٩٣٦) مزيداً من الصراعات ما بين الأحزاب الّتي تمثّل (القصر) وبين الأحزاب الّتي تمثّل الحركة الوطنيّة وفي مُقدّمتها حزب الوفد [٢٧] ، كما انعكست على مسيرة الانتخابات البرلمانيّة الّتي شابها كثير من التدخُّل الحُكومي ، فضلاً عن إصدار العديد من القوانين الّتي تقيّد الحُريّات ، ناهيك عن واجهات التدخُّل البريطاني في شؤون السياسة الداخليّة ، والفراغ الّذي تركته وفاة الزعيم سعد زغلول على مسار الحركة الوطنيّة المصريّة بعد عام ١٩٢٧ [٢٨] ، وتولّى مصطفى النحّاس مهام مسؤوليّاته في قيادة حزب الوفد الّذي دخل في مُساجلاتٍ ومُفاوضات عديدة مع الجانب البريطاني ، فضلاً عن أنشِطة الأحزاب الأُخرى الّتي شكّلت مع بعضها جبهة وطنيّة عُرِفت باسم أحزاب الجبهة الوطنيّة في مصر أواخر عام ١٩٣٥ ، ولم يدخل حزب الوفد فيها [٢٩] ، وهذه التطوّرات في مواقف الأحزاب السياسيّة ، أنتجت مُعاهدة عام ١٩٣٦ .

في أواخر عهد حُكم الملك فؤاد الأوّل ، جرت المُفاوضات البريطانيّة ـ المصريّة بين المندوب السامي البريطاني اللورد بارون كيلرن (Baron Killearn) ، ورئيس هيئة التفاوض المصريّة مصطفى النحاس ، وبدأت المُفاوضات في ٢ آذار ١٩٣٦ في قصر الزعفران بالقاهرة ، ودامت حتّى ٢٦ آب ١٩٣٦ ، إذ وقعها الطرفان في قاعة (لوكارنو) في وزارة الخارجيّة البريطانيّة [٣٠] ، وكانت بريطانيا تهدف من عقد المُعاهدة إعطاء الصّفة الشرعيّة لوضعها في مصر ، وضمان مصالحها المُستقبليّة فيه ، أمّا الجانب المصري فتطلّع في الحصول على المزيد من فرص تعزيز الاستقلال الكامل على أنّ هذا الاستقلال لا يتعارض مع طبيعة المصالح البريطانيّة في مصر ، ومع ذلك قدّم الجانب المصري تنازلات عِدّة إلى الجانب البريطاني ومنها ؛ وضع القوّات البريطانيّة في منطقة القنال ، فضلاً عن وضع الموانئ والمطارات الّتي أصبحت تحت تصرّف بريطانيا في حالة وقوع الحرب ، مقابل انسحاب بريطانيا من المدن المصريّة الكُبرى مثل القاهرة والإسكندريّة [٣١] ، مع الإشارة إلى بعض ما ورد فيها من مواد ، إذ أكّدت المادّة الأولى أنّ مصر دولة مُستقلّة غير مُحتلّة عسْكريّاً ، جاء في المادّة الثامنة حق تواجد القوّات البريطانيّة في قناة السويس ، وفيما يتعلّق بشأنْ السودان ، فقد أعدّت السودان بمثابة مُستعمرة بريطانيّة يحرسها الجيش المصري تحت إمرة الحاكم العام البريطاني ، والمادّة الحادية عشرة تنص على الاتفاق على الإدارة المُشتركة البريطانيّة ـ المصريّة للسودان ، والمادّة السادسة عشرة حدّدت ظروف تعديل المُعاهدة وتحديدها بمُدّة عشرين عام [٣٢] .

ب. التطوّرات السياسيّة الداخليّة في مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٥٢) :

بعد إعلان وفاة الملك فؤاد الأوّل في ٢٨ نيسان ١٩٣٦ ، وبموجب النظام الدستوري الملكي ، يكون أكبر الأبناء (ولي العهد) هو الملك ، وبما أنّ ولي العهد فاروق كان عمره آنذاك ستة عشر عاماً ، وكان يواصل دراسته في لندن ، دُعي للعودة إلى مصر لاستلام مهامه ، ولكن تحت الوصاية ، حتّى يبلغ السن القانوني ثمانية عشر عاماً ، وشُكّل مجلس الوصاية من ثلاثة أشخاص هم كُل من الأمير محمد علي توفيق ، وعزيز عزت ، وشريف صبري ، وواصل المجلس مهامه حتّى ٢٦ تموز ١٩٣٧ ، حينما توّج الملك فاروق بوصفه ملكاً على مصر [٣٣] .

واجه الملك الجديد التناقضات السياسيّة الداخليّة ، لا سيّما أنّ هُناكَ طرفين من الأحزاب ؛ الأولى وهي الأقليّة وتحاول التقرّب من القصر ، والثانية أحزاب المُعارَضة وفي مُقدّمتها حزب الوفد ، ولكن بمرور الوقت وبنضوج خِبرة الملك وتنامي شعبيّته ، تجاوز هذهِ المسارات ، وشهدت مُدّة حكمه أحداث عِدّة ألزمت مصر الوقوف إلى جانب بريطانيا في حالة دخولها في حرب ، وهذا ما حصل بعد إعلان الحرب العالميّة الثانية في الأوّل من أيلول ١٩٣٩ [٣٤] ، عندما أعلن رئيس الحُكومة علي ماهر [٣٥] ، قطع علاقات مصر السياسيّة مع ألمانيا ، وإعلان الأحكام العُرفيّة ، ووضع الموانِئ المصريّة تحت رِقابة القيادة البحريّة البريطانيّة ، وفرض الرقابة على البريد والبرق والصحف ، ولم تكتفِ بريطانيا بذلك ، بل أرادت وقوف مصر إلى جانبها بالمُشاركة الفعليّة في الحرب ، إلّا أنّ الحُكومة المصريّة رفضت ذلك بحجّة عدم جر البلاد في ويلات الحرب وآثارِها على البلاد [٣٦] .

بدأت الحرب وشهدت العمليّات العسكريّة في أوربّا تقدّم قوّات المحور ، وحقّق الجيش الألماني انتصارات عِدّة كان لها تأثيرها في الأوساط المصريّة ، فضلاً عن ذلك مؤثّرات الدعاية الألمانيّة في مصر ، الأمر الّذي حفّز على ظهور مُطالبات موجّهة إلى الحُكومة المصريّة بأنْ تعيد علاقاتها مع بريطانيا ، ومحاولة إجراء تعديلات على بنود مُعاهدة عام ١٩٣٦ ، كما ظهرت مطالبات برحيل البعثة البريطانيّة من البلاد ، وإتاحة فرص أوسع لمصر في إدارة السودان ، واقترح فريق آخر انقاص مُدّة بقاء القوّات البريطانيّة بموجب المُعاهدة من عشرين سنة إلى عشر سنوات فقط ، وإلغاء المحاكم المُختلطة قبل موعدها المُحدّد ، وهكذا تنامت الروح القوميّة في مصر [٣٧] .

زادت هذه المُتغيّرات من حِدّة القلق البريطاني تِجاه مصر ، ولذلك ألزمت رئيس الحُكومة علي ماهر بوضع حد لهذه التوجُّهات ، وأجرى رئيس الحُكومة سِلْسلة من التغييرات لا سِيَّما في رِئاسة أركان الجيش ، أمَّا السير مايلز لامبسون ، فقد أكّدَ أنَّ بريطانيا لن تسمح بأنْ تخرج مصر من يدها ، وأنَّها ستتدخّل لمُعالجة الوضع الداخلي والالتزام بنصوص مُعاهدة عام ١٩٣٦ [٣٨] ، وبعد ذلك تعرّضت البلاد إلى أزماتٍ اقتصاديّة عديدة منها ؛ أزمة التموين وشُح الغِذاء ، وحصلت مُظاهرات مُطالبة بسقوط بريطانيا ، الأمر الّذي دعا الملك فاروق الطلب من حُكومة حسين سرّي تقديم استقالتها في ٢ شباط ١٩٤٢ ، والمُطالبات بحُكومة قادِرة على مُعالجة وضع البلاد ، وبذلك وجّه الملك فاروق تشكيل وزارة ائتلافيّة ، تضم مُعظم الأحزاب قدر المُستطاع ، ولكن مصطفى النحاس رفض الاشتراك بهذهِ الحُكومة ، وعندما عَلِم السير مايلز لامبسون بالأمر تدخّل وطلب من رئيس الديوان الملكي بضرورَة تكليف مصطفى النحاس ، وهنا عبّر الملك فاروق عن امتعاضه من تدخُّل السفير البريطاني وعدّه تجاوزاً على صلاحيّاته الدستوريّة ، وهو اعتداء على سيادة الدولة كذلك ، وتطوّر الموقف بين الملك والسفير البريطاني ، إذ وجّه الأخير إنذاراً إلى الملك جاءَ فيه : " **إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساءً أنَّ النحاس باشا قد كُلّف بالوزارة فأنَّ جلالة الملك يجب أنْ يتحمّل ما يترتّب على ذلك من نتائج** " [٣٩] .

لم يرد القصر على إنذار السفير ، تحرّكت القوّات البريطانيّة في الساعة التاسعة مساءً يوم ٤ شباط ١٩٤٢ ، وحاصرت قصر عابدين بعدد من الجنود والدبابات ، واندفع عدد من الجنود البريطانيين داخل القصر رافعين أسلحتهم ، ثُمَّ دخل السفير البريطاني إلى القصر وتوجّه إلى مكتب الملك حاملاً معه ورقة بالتنازل عن العرش ، وأراد التوقيع عن التنازل لولا تدخّل رئيس الديوان أحمد حسنين ، الّذي أظهر استعداد الملك لقبول الإنذار وتسوية الأُمور ، وتمَّ تكليف مصطفى النحاس برئاسة الحُكومة ، وعُرِفت هذه الحادثة في تاريخ مصر باسم حادثة ٤ فبراير / شباط ١٩٤٢ [٤٠] ، وبذلك شكّل مصطفى النحاس باشا الوزارة رقم (٥٥) [٤١] ، ونجحت الحُكومة البريطانيّة بعد حادثة فبراير / شباط ١٩٤٢ بالعمل على إيجاد حُكومة مُتعاونة معها في ظل تعقيدات الحرب العالميّة الثانية ، وجبهتها الحرجة في الصحراء المغربيّة [٤٢] .

لا شكّ أنّ آثار الحرب العالميّة الثانية وتداعياتها ، انعكست على الشعب المصري ، لا سيّما الأوضاع الاقتصاديّة ، وتسخير الاقتصاد المصري لخِدمة قوّات التحالف (البريطانيّة والأستراليّة والنيوزلنديّة) العامِلة في مصر ، كما تراجعت نِسب تصدير إنتاج القطن المصري وبقيّة الغلّات الزراعيّة الأُخرى ، وتكدّست معُظمها في موانِئ محدودة الحركة بسبب العمليّات العسكريّة لقوّات الحُلفاء وانعكس ذلك على واقع الحياة الاجتماعيّة فارتفعت الأسعار وزادت نِسبة البطالة ، ولم تستطع الحُكومات المُتعاقِبة حل تِلكَ الأزمات طيلة مُدّة الحرب العالميّة الثانية ، رافق ذلك حدوث مشاكل وقلاقل داخليّة منها ما حصل في شباط ١٩٤٥ ، عندما تقدّم شاب يُدعى محمود العيسوي ، بمهاجمة مبنى مجلس النواب الّذي استضاف رئيس الحُكومة أحمد ماهر ، فتقدّم باتجاهه ، وأطلق عليه أربع رصاصات من مُسدّسه ، وأرداه قتيلاً في الحال ، مُدّعياً أنّهُ أي أحمد ماهر هو الّذي أقحم مصر بدخولها في الحرب إلى جانب الحُلفاء ، والشعب المصري يعيش المُعاناة بسبب ذلك [٤٣] .

شهدت البلاد حالة عدم استقرار سياسي أعقب الحرب العالميّة الثانية ، ولا سيّما بعد تشكيل مُنظّمة هيئة الأُمم المتحدة ، والّتي كانت من أهدافها مُراعاة حقوق الشعوب والدفاع عنها ، ولذلك خرجت المُظاهرات ، وأُعلِنت الإضرابات ، في ٢١ شباط ١٩٤٦ المُطالِبة بإلغاء مُعاهدة عام ١٩٣٦ ، وبجلاء القوّات البريطانيّة عن مصر ، والاعتراف بوحدة وادي النيل ، وعلى أثرها جابهت بريطانيا ذلك بالقوّة واستخدمت السلاح ضِدّ المُتظاهرين ، كما أنّها وجدت أنّ هذا الأُسلوب لا يُحقّق النتائج الّتي تبغي الوصول إليها ، لِذا تراجعت وقدّمت مجموعة من التنازلات حدّدتها بموجب اتفاق جرى بين إسماعيل صدقي وإرنست بيفن (Ernest Bevin) ، في ٢٦ تشرين الأوّل ١٩٤٦ ، نصّ على قيام تحالُف عسْكري بين مصر وبريطانيا ، وفي الوقت ذاته تعهّدت بريطانيا من جانبها بأنّها ستقوم بجلاء قوّاتها في موعدٍ أقصاه الأوّل من أيلول ١٩٤٩ [٤٤] .

إلّا إنّ هذا الاتفاق لم ينفّذ بسبب موضوع السودان والدفاع المُشترك ، وانتهى الأمر بقتل الاتفاق واستقالة حُكومة صدقي [٤٥] ، كما حاولت كل الحُكومات اللّاحِقة فتح ملفّات العلاقات مع بريطانيا ، إلّا أنّها لم تصل إلى نتائج إيجابيّة ، وأنّ بريطانيا هي من تقرّر متى وكيف تنفّذ ماذا تريد في مصر وليست تِلكَ الحُكومات ؟ ، إلّا أنّها مُرتبطة بها وبمصالحها ، حتّى جاءت الحرب العربيّة مع الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ ، وأعلنَ رئيس الحُكومة محمود فهمي النقراشي بأنّ بلاده غير مُستعدّة

لدخول الحرب ، مُعلّلاً ذلك بأنَّ كبار قادة الجيش المصري أكّدوا افتقار الجيش إلى الأعتدة والذخيرة الّتي تمكّنه من الدخول فيها ، ولكن حقيقة الأمر ليست هكذا ، بل خشية الحُكومة المصريّة من مواجهة الجانب البريطاني ، ولكن الضغوط الشعبيّة وردود الفعل العربيّة ألزمت الملك فاروق أنْ يُعيد النظر في ذلك ، وبدوره دعا رئيس الحُكومة النقراشي في ١٤ مايس / آيار ١٩٤٨ بإصدار أوامره إلى الجيش المصري باجتياز الحُدود ، وذلك بإمرة القائد العام للقوّات المسلّحة الملك فاروق الأوّل ، وقد جاء في بيان الحُكومة أنَّ مُشاركة الجيش المصري بهدف تأديب العصابات الصهيونيّة [٤٦] .

كانت المُشاركة متواضعة مكوّنة من لواء مشاة معزز بمجموعة من المدرعات ، وكان تجمّعها في منطقة العريش ، ولا توجد خُطط واضحة للعمليّات الحربيّة المزمع القيام بها ، ويظهر أنّها مُجرّد دوافع سياسيّة بحتة ، وليست بدوافع عسْكريّة ، ومع ذلك قدّمت القطعات المصريّة صفحات بطوليّة رائعة في مناطق عوجة الحفير والعسلوج ، ودخلت مدينة بئر السبع في فلسطين [٤٧] ، إلّا أنَّ التدخل الدولي أسْرَعَ في عقد الهدنة في ١٩ تموز ١٩٤٨ ، وتوقفت العمليّات العسْكريّة وانسحاب الجيش المصري كبقيّة الجيوش العربيّة الأُخرى ، لا شكّ أنَّ هناك من عدَّ أنَّ الجيش المصري تعرّض إلى هزيمة عسْكريّة في حرب عام ١٩٤٨ ، انعكست على الواقع السياسي والاجتماعي فيما بعد [٤٨] .

أعلنت حُكومة مصطفى النحاس في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٠ ، بأنَّ مُعاهدة عام ١٩٣٦ مع بريطانيا ، فقدت مُسوّغات استمرارها كأساس في العلاقات المصريّة ـ البريطانيّة ، وسيتم إصدار أمر بإلغائها في ١٨ تشرين الأوّل ١٩٥١ بجميع بنودها وملاحقها ، وحُظي هذا التوجُّه بالتأييد والإسناد الشعبي الجماهيري الواسع ، وصدر قرار الإلغاء ، وترتّب عليه إلغاء الامتيازات الّتي كانت تتمتّع بها القوّات البريطانيّة المتواجدة في مصر ، فضلاً عن ذلك إلغاء عدد من الإعفاءات الماليّة المُرتبِطة بالرسوم الكمركيّة ، والمهمّات العسْكريّة والأسلحة والاعتدة والموانئ ، والرسوم المستحقّة على السفن الّتي تمر بالمياه المصريّة لخدمة القوّات البريطانيّة ، كما مُنع دخول الرعايا البريطانيين إلى مصر ما لم يكن هؤلاء حاصلين على تأشيرات دخول رسميّة من القنصليّة المصريّة [٤٩] .

لا شكّ أنَّ هذه الإجراءات أعادت بالضرر المُباشر على المصالح البريطانيّة في مصر ، وتكبّدت خسائر كبيرة ، لذلك حاولت الحُكومة البريطانيّة اتخاذ إجراءات عِدّة من أجل إلغاء هذا القرار ، أو عدم تطبيقه أو إلزام الحُكومة المصريّة بالتراجع عنه ، ووضعت خُططاً لمواجهة الموقف ؛ منها [٥٠] ،

١. وضع خُطّة لاحتواء هذا الإجراء على الصعيدين السياسي والدبلوماسي .
٢. وضع خُطّة عسكريّة لإحداث انقلاب عسكري يقوده الملك فاروق الأوّل ، ومن ثُـمَّ السيطرة على القاهرة مُستغلّة الخِلاف ما بين الملك والنحاس .
٣. وضع خُطّة تخريبيّة للقاهرة .

استمرّت بريطانيا في افتعال الحوادث ودخلت في مُصادماتٍ عديدة مع قوّات الشرطة ، لا سِيَّما في مُحاولات تفريق مُظاهرات الطلبة ، ووجّهت بإغلاق المدارس والجامِعات [٥١] ، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ ، بعد أنْ شعرت بريطانيا أنَّ قُدرة الملك فاروق غير مؤثرة في مواجهة حُكومة حزب الوفد برئاسة النحاس .

تصاعدت الأوضاع الداخليّة بعدم الاستقرار ، وتزامن ذلك مع حادث اندلاع حريق ضخم في القاهرة في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ [٥٢] ، إذ اشتعلت نيران الحرائق في أكثر من (٧٠٠) مُنشأة ومحل تجاري ومقهى كانت مُعظمها مملوكة للأجانب ، وأسفرت الحرائق عن مقتل (٢٦) شخصاً ، وإصابة آخرين بجروحٍ بلغ عددهم أكثر من (٥٥٢) شخصاً في حين كان الموقف الأمني والسياسي مشغولاً بالمصالح الشخصيّة ، ولا سِيَّما أنَّ هذا الحادث تزامن مع استعداد الملك فاروق للاحتفال بمناسبة وِلادة ولي العهد الّذي رُزِق به من زوجته الثانية نريمان ، إذ لم يمضِ على وِلادته سِوى عشرة أيّام فقط [٥٣] .

أشارت بعض المصادر إلى أنَّ الحادث كان مُدبّراً ومفتعلاً ، وأنَّ المجموعات الّتي نفذت الحريق كانت على مُستوى عالٍ من التدريب والخِبرة في وسائِل إشعال الحرائق ، كما أنَّ اختيار التوقيت بعد ظهر يوم السبت وهو نهاية العطلة الأسبوعيّة ، ومع ذلك فأنَّ هناك اختلاف في الآراء بخصوص تحديد الجهة المُنفّذة ، فثمّة من يُرجّح أنَّ الملك فاروق بالتعاون مع البريطانيين ، والهدف التخلّص من حُكومة حزب الوفد برئاسة مصطفى النحاس ، وهذا رأي مُستبعد ، ولا يتوافق مع طبيعة مواقف الملك السابقة وحصوله على شعبية جيّدة لدى أوساط المصريين ، والقسم يرجعه إلى الإدارة البريطانيّة ذاتها ، وهو الرأي المُرجّح في ذلك لكون أنَّ حُكومة النحاس اختلفت مع بريطانيا ، وألغت مُعاهدة عام ١٩٣٦ ، وسبّب لها خسارة كبيرة ، وهناك آراء تقول إنَّ حزب مصر الفتاة ، أو الإخوان المسلمين ، كانت لهم أهدف في ذلك [٥٤] ، ولكن كل هذه تقع في خانة التوقعات ، ولم تستند إلى وثائق مؤكّدة في ذلك ، وأمّا الكاتب والصحفي محمد حسنين هيكل ، فيُرجّح أنَّ حادث الحريق ليس مُفتعل ، بل هو طبيعي في حوادث الحرائق ، ولم يتهم أيّ جِهة بذلك [٥٥] .

ظلّ حادث حريق القاهرة مثار الصحافة والإعلام في متابعة حيثياته ومُحاولة الوصول إلى الجهة المُنفذة والأسباب ، ففي الذكرى الرابعة والستين لحريق القاهرة ، انفردت جريدة المصري اليوم وعلى موقعها في الإنترنت [٥٦] ، وبالإشارة إلى الحصول على الوثائق غير المنشورة ، تؤكّد بأنَّ الحادث مُدبّر ، وهدفه إسقاط آخر حُكومات حزب الوفد ، وأشارت إلى أنَّ هُناك خيوطاً للتعاون بين الملك فاروق والبريطانيين في هذا الموضوع ، ومع ذلك لم يأتِ المقال بما هو جديد ، وظلّ حبيس الشكوك والفرضيّات إلى اليوم .

أعقب هذا الحادث اتخاذ إجراءات حُكوميّة منها ؛ إصدار الأحكام العُرفيّة وتطبيقها في جميع المُدن المصريّة ، وإيقاف الدراسة في المدارس والجامِعات إلى إشعارٍ آخر ، ثُمَّ تولّى رئيس الحُكومة مصطفى النحاس أمر مسؤوليّة الحاكم العسْكري [٥٧] ، وهكذا فأنَّ هذهِ المُتغيّرات كانت ولا شكّ مُقدّمات لقيام ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ .

ج. ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ وانعكاساتها في مصر حتّى عام ١٩٧٠ :

بلا شكّ ، أنَّ ما حصل في يوليو / تموز عام ١٩٥٢ ، لم يأتِ طفرة واحدة ، ولم يحدث بصورة مُفاجِئة ، بل هي نتيجة طبيعيّة لسِلسلة من التراكُمات والأخطاء الّتي ارتكبتها الحُكومات المصريّة السابقة في العهد الملكي سواء كان ذلك في عهد الملك فؤاد الأوّل (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦) ، أو في عهد الملك فاروق (١٩٣٧ ـ ١٩٥٢) ، ومدى ارتباطها بأُسس تنظيم العلاقات مع بريطانيا [٥٨] ، فضلاً عن ذلك ، أنَّ الجيش المصري واجه انكسارات كانت غير متوقّعة ، ولا سِيَّما في حرب عام ١٩٤٨ ، وقد شعر بها كبار ضبّاط الجيش ، والّذين كانوا هم أداة الثورة ، وأغلبهم مِمّن لديهم أسبقيّة في تنظيم الضبّاط الأحرار في مصر ، وتمَّ التوافق على تحديد ساعة التنفيذ في يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، تحرّكت الوحدات العسْكريّة وطوّقت القصر ، ومن ثُمَّ فرضت السيطرة على المطارات ، ومحطّة سكك الحديد ، والبرق والهاتف ، وعلى الجسور المُهِمّة المؤدّية إلى القاهرة ، وتمَّ احتجاز كبار المسؤولين من المدنيين والعسْكريين ، وفي هذا الوقت كان الملك في رِحلة سياحيّة في مدينة الإسكندريّة ومعه الحُكومة الجديدة برئاسة نجيب الهلالي [٥٩] ، الّذي لم يمضِ سِوى ساعات على تكليفها ، وفي صباح ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، أُذيعَ البيان الأوّل للثورة ، وفي ٢٦ منه ، وجّه قادة الثورة الإنذار إلى الملك بضرورَة التنازل ومُغادرة الأراضي المصريّة [٦٠] ، وجاءَ في الأمر الملكي ذي العدد (٦٥) في تموز ١٩٥٢ الآتي :

" نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان ، لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقيها ، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة ونزولاً عند إرادة الشعب ، قررنا التنازل عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه " ، صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١هـ ، الموافق ٢٦ تموز ١٩٥٢ [٦١] ، وبعدها غادر الملك فاروق على ظهر الباخرة (المحروسة) ميناء الإسكندريّة ، وودّع بتتويجٍ رسمي ، وأطلقت المدفعيّة إطلاقات التوديع ، ومن ثُمَّ توجّه إلى منفاه في مدينة نابولي في إيطاليا ، وظلّ هُناك حتّى وفاته في ١٨ آذار ١٩٦٥ في مدينة كابري في إيطاليا [٦٢] .

في ٢ آب ١٩٥٢ ، قرّر مجلس الوزراء تشكيل مجلس وصاية مؤقّتة على العرش ، وتعدلت تشكيلة الوزارة في ٦ أيلول ١٩٥٢ ، إلّا أنَّ هذا التعديل لم ينفذ بسبب أنَّ الوزارة استقالت بأكملها في ٧ أيلول ١٩٥٢ ، ثُمَّ أُسنِدت الوزارة إلى اللواء محمد نجيب ، وصدر مرسوم بذلك ذي العدد (٧١) لسنة ١٩٥٢ [٦٣] .

هكذا جاءت حركة الجيش المصري وقاد انقلابه العسكري في ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ ، ليُنهي سلطة العهد الملكي ووراثة الأُسرة الخديويّة في مصر ، إعلان تغيير النظام السياسي من الملكي إلى النظام الجمهوري ، وقد جاءَ في مسار الخطوة الأولى لثورة الضبّاط الأحرار في مصر هو إلغاء دستور عام ١٩٢٣ في ١٠ كانون الأوّل ١٩٥٢ ، ثُمَّ تألّفت لجنة لوضع الدستور الجديد في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٢ ، وفي ١٨ حزيران ١٩٥٣ أُعلنَ قيام الجمهوريّة ، وتعيين اللواء محمد نجيب لرئاسة الجمهوريّة ، وعُدّ هذا اليوم هو اليوم الوطني لمصر ، واتخذ من قصر عابدين ليكون مقراً للرئاسة وأُطلِق عليه اسم القصر الجمهوري [٦٤] .

حصل خِلاف داخلي ما بين الضبّاط الأحرار والرئيس المُكلّف محمد نجيب ، بسبب أنَّ الأخير كانت دوافعه تميل إلى ضرورَة مُراعاة التطبيقات الديمُقراطيّة في إدارة الدولة ، وإبعاد الجيش عن الإدارة المدنيّة ، وهذا لا يتوافق مع إرادات الضبّاط الأحرار ، وفي مُقدّمتهم جمال عبد الناصر ، ولذلك أضفى هذا الخِلاف إلى عزل محمد نجيب ، وقد أشارَ إلى ذلك في كلمة له في ١٨ حزيران ١٩٥٤ ، وبمُناسبة الاحتفال بعيد الجمهوريّة : " أنَّ الحُكم الجمهوري هو حُكم الشعب للشعب ولصالحه ،

وأنّهُ تطوّر طبيعي نحو تحقيق العدل والمُساواة بين الناس " ، وأوضح بأنّ مصر قبل إعلان الجمهوريّة كانت سلعة يرثها الأبناء عن آبائهم مهما كان الأب خاملاً أو جاهلاً أو كان الابن ظالماً أو مستبداً [٦٥]، وأتهم اللواء محمد نجيب بأنّ لديه ارتباطات مع جماعة الإخوان المُسلمين ، ويدعوهم إلى القيام بانقلاب على الثورة ، لذلك تمّ إعفاؤه من جميع المناصب الّتي تولّاها ، وكُلّف جمال عبد الناصر برئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهوريّة فيما بعد ٢٢ حزيران ١٩٥٦ ، وفي عهده شهدت مصر سِلْسلة من المتغيّرات السياسيّة على المُستويين الداخلي والخارجي .

وضعت ثورة يوليو / تموز ، برنامجاً شاملاً لإدارة الدولة ، قائِماً على الأُسس الستّة الآتية [٦٦] :

أولاً : القضاء على الاستعمار وأعوانه .

ثانياً : القضاء على الإقطاع وسيطرة على رأس المال .

ثالثاً : القضاء على الاحتكار .

رابعاً : إقامة عدالة اجتماعيّة .

خامساً : إقامة جيش وطني قوي .

سادساً : إقامة حياة ديمُقراطيّة .

كما وضعت قيادة ثورة يوليو / تموز خُططاً واسعة بهدف إجراء التغييرات في البلاد ، ولذلك يُمكن بيان تِلك الخُطط على المُستوى السياسي الداخلي والخارجي على النحو الآتي :

- إعلان قرار إلغاء الملكيّة وإعلان النظام الجمهوري .
- تحديد السلطات التشريعيّة بمجلس الأُمّة والّذي يعقد لمُدّة خمس سنوات ، من مهامه ؛ إصدار القوانين والتشريعات ، وإقرار الميزانيّة العامّة للدولة ، ويُرشّح رئيس الجمهوريّة ويعرضه على الاستفتاء الشعبي العام ، وحُدّدت مُدّة ولايته ست سنوات ، ورئيس الجمهوريّة هو الّذي يختار رئيس الوزراء والوزراء بعد موافقة المجلس ، وهذا المجلس هو الّذي يُحدّد أُطر السياسة العامّة للدولة (الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والإداريّة) ، كما أعطى المجلس لرئيس الجمهوريّة الصّلاحيّة في حل مجلس الأُمّة [٦٧] .
- فك الارتباط السياسي والإداري للسودان عن مصر ، وترك فُرصة للسودانيين من تحقيق مُستقبلهم ، وقد جاءَ ذلك في مُذكّرة الحُكومة المصريّة في ٢ كانون الأوّل ١٩٥٢ ، وبيّن أنّها تؤمن بحقوق

السودانيين في تحقيق مصيرهم لتقرير السودان ، تبدأ بالحُكم الذاتي وتنتهي بتقرير الاستقلال ، وحصل ذلك فعلاً في الأوّل من كانون الثاني ١٩٥٦ [٦٨] .

- عقد اتفاقيّة الجلاء في ١٩ تشرين الأوّل ١٩٥٤ ، بين الحُكومة المصريّة وبريطانيا ، وتضمّنت جلاء القوّات البريطانيّة جلاءً تامّاً عن الأراضي المصريّة في مُدّة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق ، وإنهاء كُل متعلّقات مُعاهدة ٢٦ آب ١٩٣٦ السابقة ، وبقاء قاعدة السويس مُهيّأة للاستخدام ، وغيرها من البنود الأُخرى [٦٩] ، وبذلك أنهت هذهِ الاتفاقيّة التبعات البريطانيّة في مصر .
- أعلنت الحُكومة المصريّة من جانبها اتباع سياسة الحياد وعدم الدخول في طرفي الصّراع بين المُعسْكرين الشرقي أو الغربي .
- في ٢٦ تموز أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس ، وكان هذا القرار بمثابة فتح الأبواب لمصر لدخولها إلى بوّابات التحديث والانفتاح على العالم [٧٠] ، إلّا أنّ القِوى الغربيّة رصدت هذا التوجّه وحاولت جاهِدة إيقاف قدراته ، فأُعلِنَ العُدوان الثلاثي على مصر [٧١] ، في ٢٩ تشرين الأوّل ١٩٥٦ ، شاركت فيه بريطانيا وفرنسا و " إسرائيل " ، وتُسمّى تاريخيّاً باسم (أزمة السويس) أو حرب سيناء ، وعُدّت واحدة من أهم الأحداث العالميّة الّتي حدّدت توجُّهات مُستقبل التوازن الدولي بعد الحرب العالميّة الثانية ، كما أنّها جاءت لرفض الحُكومة المصريّة الدخول في سياسة الأحلاف الغربيّة ومنها حلف بغداد ، وتعزيز مصر لأواصر وِحدة الصف العربي ومع كل ذلك ؛ استطاعت مصر أنْ تحقق نجاحاً دبلوماسيّاً وتكشف مؤامرة العدوان وشجبها [٧٢] ، على الرغم من جسامة آثار العدوان التخريبيّة على المُستوى العسْكري [٧٣] ، ومع ذلك فأنّ هذهِ الضغوط والمُتغيّرات لم تُثنِ الحُكومة المصريّة من تعزيز روابطها وصِلاتها العربيّة ، ولذلك أُعلِنَ مشروع الوحدة مع سوريا (دولة الوحدة) الاندماجيّة ، وقيام الجمهوريّة العربيّة المتحدة ، ردّاً على بعض المُخطّطات الغربيّة الّتي كانت تهدف مُستقبل العرب وهويّتهم القوميّة ، لذلك أُعلِن هذا المشروع في الأوّل من شباط ١٩٥٨ ، وكان هدفه الشروع بتحقيق الوحدة العربيّة الشاملة ، وفي ٢٠ شباط ١٩٥٨ ، وافق مجلسا النواب في سوريا ومصر على قيام الجمهوريّة العربيّة المتحدة كدولة ديمُقراطيّة مُستقلّة ذات سيادة ، تكون من إقليمين السوري والمصري ، ويكون لهما عَلَم واحد ، ويتولّى السُّلطة التنفيذيّة فيها رئيس الجمهوريّة ويعاونه وزراء يكونون مسؤولين أمامه ، كما يتولّى السطلة التشريعيّة مجلس واحد يطلق عليه مجلس الأُمّة ، وتكون القاهرة هي عاصمة الدولة [٧٤] .

حظيت الوحدة الاندماجيّة المصريّة ـ السوريّة بأصداء واسعة من حيث التأييد على مُستوى الرأي العام الشعبي في كِلا البلدين والعالم العربي ، إذ أعدّت الخُطّة الأولى في القرار السياسي المصري باتجاه قيام وحدة مُشتركة ، فضلاً عن توحيد الاتجاهات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة ، كما أنَّهُ واجه مشاريع التجزِئة والقطريّة [٧٥] ، لذا فأنَّ المشروع جاءَ ردّاً مُباشِراً على المُخطّطات التآمريّة الّتي استهدفت منطقة الشرق الأوسط ، إذ بدأت بانعكاسات الحرب الباردة ، وسياسة الأحلاف الغربيّة ، وتوقيع ميثاق بغداد ، وحرب السويس ، وإعلان مبدأ أيزنهاور [٧٦] ، لذلك فأنَّ مشروع الوحدة واجه تحدّياتٍ جسيمة وحركة مُعارَضة باتجاهاتٍ مُختلفة داخليّة وإقليميّة ودوليّة ، لذلك كان يلزم دراسة المشروع والتخطيط له برؤية موضوعيّة مُتكامِلة بما فيها الإمكانات الاقتصاديّة والاجتماعيّة لكِلا الدولتين لذلك ظهرت حالة عدم التوازن في موضوع القِوى العاملة ، وحركة الانتقال إلى الإقليم السوري وهي غير مدروسة ، وشكّلت ضغطاً على السكان هناك ، فضلاً عن تدخُّلات الأجهزة الأمنيّة المصريّة والاستخبارات في شؤون الإقليم السوري ، الأمر الّذي أزّم الأوضاع ، وهيّأ الظروف لمجموعة من قيادات الجيش السوري من أنْ تعد للانفصال في ٢٨ أيلول ١٩٦١ [٧٧] ، ونفّذ فِعلاً ، وانتهى ذلك المشروع ، إلّا أنَّ عبد الناصر أقدم على تنفيذ أكثر من عمليّة عسكريّة لإعادة موضوعَ الوحدة مع سوريا ، كانت الأولى ما بعد الانفصال مُباشرةً ، والثانية في ١٨ تموز ١٩٦٣ ، والثالثة في ٢٧ حزيران ١٩٦٤ ، إلّا أنَّ كُل تلك المُحاولات فشلت ، بسبب عدم توافر الظروف الموضوعيّة لإنجاحها من جهة ، واكتشاف أمرها ومُراقبتها من أطرافٍ دوليّة من جهةٍ أُخرى [٧٨] ، وهكذا كان هذا المشروع محطّة مُهِمّة في التاريخ المصري المُعاصر .

حاول الرئيس جمال عبد الناصر تجاوز أزمة الانفصال وتداعيات الانقلاب العسكري الّذي جرى في الإقليم السوري ، فأعاد تجربة جديدة في مشروع آخر هو توقيع اتفاقيّة الوحدة الثلاثيّة بين العراق وسوريا ومصر الّتي بدأت بالاجتماعات في يوم ٦ نيسان ١٩٦٣ ، وصدر البيان في ١٧ نيسان ١٩٦٣ وتضمّن إعلان الوحدة الثلاثيّة على أساس العمل القومي ، وبناء الدولة ، وتعزيز المقوّمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بينهما ، فضلاً عن ذلك وضع أُسس الدولة الاتحاديّة والتعريف بخصائِصها ، كما حدّدت المؤسّسات والهيكليّة الدستوريّة لها [٧٩] ، ولم يكن لهذا المشروع نصيب من النجاح ، وفشل هو الآخر بسبب الخلافات المُتصاعدة ما بين جمال عبد الناصر وقيادات البعث في العراق [٨٠] .

ولعلّ واحدة من الإشكاليّات الّتي واجهت جمال عبد الناصر ، دخوله في حرب اليمن في المُدّة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) [٨١] ، بهدف إسناد ودعم النظام الجمهوري الّذي فجّر ثورة أيلول ١٩٦٢ بقيادة عبد الله السلّال [٨٢] ، مُدّعياً أنّ حماية الثورة ودعم استمرارها سيوقف التدخُّل الاستعماري ، ولا شكّ أنّ مصر كانت داعِمة لكل تفاصيل الثورة من حيث التخطيط والتنفيذ [٨٣] ، وبخصوص تقويم الحدث بشأن التدخل العسكري المصري في اليمن ، نُشير إلى المقال الّذي أوردته جريدة اليوم السابع [٨٤] ، تحت عُنوان (اليمن فيتنام التي غرق فيها جمال عبد الناصر) ، جاءَ فيه : " **أنّ واحداً من أسوأ قرارات قيادة ثورة يوليو / تموز في مصر عام ١٩٥٢ هو دخولها طرفاً في الصراع الملكي ـ الجمهوري في اليمن أعقاب ثورة أيلول ١٩٦٢ في اليمن ، إذ تعرّضت القوات المصرية إلى خسائر مادية وبشرية وتضحيات جسيمة انعكست آثارها على الشعب المصري ، وعلى سمعة القوات المصرية كذلك** " ، فكان تدخل الجيش المصري بناءً على طلب من عبد الله السلّال من الرئيس جمال عبد الناصر ، واستجاب إلى ذلك ، وأرسل في البداية قوّة صغيرة لا تتعدّى لواءين مُشاة وكتيبة دبابات ، متوقعاً أنّ المُهِمّة يسيرة ولا تستغرق وقتاً ، إلّا أنّ الأُمور جاءت على عكس كُل التوقعات ، فطال أمد الحرب ، وازدادت التعزيزات المصريّة إلى اليمن بصورة غير متوقعة من آلاف الجنود والعشرات من قطعات القوات البرية والمدرعة والإسناد الجوي ، واستمرّت العمليّات حتّى إعلان إيقاف الحرب ، وصدور قرار رسمي بسحب القوّات المصريّة من اليمن في ٩ آب ١٩٦٧ [٨٥] ، وكانت نتائج هذهِ المُغامرة كبيرة من حيث الخسائر البشريّة من القتلى والمعوّقين ، فضلاً عن ملايين الجنيهات ، وكذلك الخسائر في اليمن هي الأُخرى كانت فادحة ، كما شُلّ الاقتصاد المصري ، وشابت البلاد أزمات عديدة ، انعكس ذلك بوضوح على أداء الجيش المصري في حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

نجحت " إسرائيل " في ٥ حزيران ١٩٦٧ من توجيه ضربة مُفاجِئة دمّرت فيها مُعظم الطائرات المصريّة الجاثِمة على الأرض ، فضلاً عن حالة الانهيار والتراجع الّذي حصل للقوّات المصريّة في سيناء ، وصدور أوامر من المُشير عبد الحكيم عامر بالانسحاب في ٦ حزيران ١٩٦٧ ، من دون وضع خُطط تكتيكيّة مُنظّمة [٨٦] ، كما أنّ العدو " الإسرائيلي " حصل على مواقع مُهِمّة أُخرى في هضبة الجولان السوريّة وسيطرته على القدس العربيّة والضفة الغربيّة لنهر الأُردُن ، وتزامن ذلك مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٤) في ٧ حزيران ١٩٦٧ بوقف إطلاق النار ، ثُمّ أرفق ذلك بقرار جديد لوضع حل لمُشكِلة الصراع العربي ـ الصهيوني بالرقم (٢٤٢) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ،

والّذي يقضي بانسحاب " إسرائيل " من الأراضي الّتي احتلّتها وإنهاء الحرب [٨٧] ، وعُموماً انتهت حرب حزيران بنكسة أصابت مصر وكُل العرب بخيبة أمل في مواجهة أعدائهم .

تدارست الحُكومة المصريّة انعكاسات نكسة حزيران ١٩٦٧ على المؤسّسة العسْكريّة المصريّة ، وأعدّت خُططاً تكتيكيّة وإستراتيجيّة ، قائِمة على تشخيص سلبيّات المرحلة السابقة ، وتصاعد حرب الاستنزاف بين مصر و " إسرائيل " للمُدّة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) إذ كبّدت مصر " إسرائيل " خسائر جسيمة على وفق تطبيقات الخُطّة العسْكريّة المعروفة بـ (جرانيت ١) ، وهي الخُطّة القائِمة على عبور القوّات المصريّة من خمسة محاور ، لِذا فأنَّ العدو كثّف نشاطه الجوّي فقصف بعمق الأهداف المصريّة [٨٨] .

تقدّمت الولايات المتحدة الأمريكيّة عن طريق وزير خارجيتها وليم روجرز (William Rogers) في ٥ حزيران ١٩٧٠ ، بخُطّة استهدفت وقف حرب الاستنزاف ، والبحث عن حلول للسلام بين الطرفين وقبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالمُبادرة وبدأت بعد ذلك مرحلة (اللّا سلم واللّا حرب) تسود المنطقة [٨٩] ، وفي ٢٨ أيلول ١٩٧٠ ، أعلنت عن وفاة الرئيس جمال عبد الناصر بنوبةٍ قلبيّة حادّة ، وبعض المصادر أشارت إلى أنَّ وفاته كانت بالسُّم [٩٠] ، وهكذا انتهت مرحلة حُكم الرئيس جمال عبد الناصر لمصر ، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخها في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١) .

ثانياً : السودان :

أ. التطوّرات الداخليّة في السودان حتى عام ١٩٢٤ :

خضع السودان للحكم الثنائي البريطاني ـ المصري ، مُنذ عام ١٨٩٦ ، إذ دخلت بريطانيا في صراع مع الدولة المهديّة ، وخاضت معها معارك عِدّة من أبرزها (معركة كرري) في ٢ أيلول ١٨٩٨ [٩١] ، وقاد صفوف المقاومة الخليفة عبد الله التعايشي الّذي خلف الإمام محمد المهدي [٩٢] ، وبعد توقيع اتفاقيّة الحُكم الثنائي في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ الّتي وقعها عن الجانب البريطاني اللورد كرومر (Lord Cromer) ، وعن الجانب المصري وزير خارجيتها بطرس غالي [٩٣] ، ومُنذ ذلك التاريخ سعت بريطانيا من أجل فصل السودان عن مصر وخلق حالة من التنافر والشقاق بينهُما ، ومن ثُمَّ فكّرت بأهم الأدوات في ذلك ، وهم الأشخاص الّذين يدينون لها بالولاء والتأييد في السودان ، ولذلك تحرّكت تجاه زعامات الطرق الصوفيّة ، لِما لهم من حظوة شعبيّة وفي مُقدّمتهم السيّد علي الميرغني زعيم الطريقة الختميّة ، والسيّد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار [٩٤] ، وعليه شكّلت الإدارة البريطانيّة في عام ١٩٠٢ مجلساً عُرِف باسم (مجلس العلماء) ، ومقرّه جامع أم درمان ، من أجل تقديم النصح والمشورة للحُكومة في الشؤون الدينيّة [٩٥] .

لم تكتفِ بريطانيا في مُحاولة فصل السودان عن مصر فقط ، بل عملت على تعزيز وجودها هُناك لاعتبارات اقتصاديّة وإستراتيجيّة ، فالسودان هو منتج كبير للقطن الّذي تحتاجه الصناعة البريطانيّة فضلاً عن أخشاب الغابات ، أمّا إستراتيجيّة موقعه الجغرافي فهو مركز قيادة التحكّم في خريطة الطيران عبر القارّة الإفريقيّة ، وفوق كُل ذلك فأنَّ بريطانيا أرادت أنْ تجعل من السودان دولة ضغط على مصر كي لا تجعلها تنفرد في السيطرة على حوض نهر النيل [٩٦] ، إلّا أنَّ كُل تِلكَ المُخطّطات لم تستطع أنْ تحقق أهدافها بسبب طبيعة الروابط الأخويّة بين الشعبين المصري والسوداني ، وعلى هذا الأساس واجهت الإدارة البريطانيّة سِلْسلة من الانتفاضات والحركات والثورات في السودان ، منها حركة محمد أمين البرناوي [٩٧] ، في عام ١٩٠٣ ، وانتفاضة الحلاوين بقيادة عبد القادر ود حبوبة عام ١٩٠٨ ، الّتي تُعد أقوى حركة بعد الثورة المهديّة [٩٨] ، وبعدها انفجرت انتفاضة (مهدية دنقلا) في العام ذاته ، فضلاً عن ذلك استمرار انتفاضة تلودي منذ عام ١٩٠٦ ، ثُمَّ استمرّت تِلكَ الحركات والانتفاضات حتّى سنوات الحرب العالميّة الأولى ، فكانت انتفاضة السلطان علي بن دينار عام ١٩١٦ في دارفور ، وكان هدفه طرد البريطانيين من السودان ، ويتولّى دفّة الحُكم ويخلف الحُكومة المهديّة ثُمَّ يقيم حُكومة

إسلاميّة ولكن طموحاته تِلك فشلت في تحقيق ما كان يهدف إليه بسبب ضعف الإمكانات المادّية [٩٩] ، من جهة ، وعدم وقوف مجموعة من السودانيين معه لميله إلى الحُكم الثنائي وطموحهم تحقيق الاستقرار الاجتماعي لهم من جِهةٍ أُخرى ، وفي عام ١٩١٧ اندلعت انتفاضات في منطقة جبال النوبة في مدينة الدَلَنْج برئاسة (عجبنا بن أروجا بن سبا) ، الّذي فرض سيطرته على جبال الشمال وأعلن عصيانه هناك على السُّلطة ، إلّا أنّه لم يستمر بسبب مُداهمة القوّات البريطانيّة له وإفشال عصيانه [١٠٠] ، وبعد ذلك خفّت حِدّة المُقاومة الّتي كانت توجّهها الزعامات الدينيّة [١٠١] ، وفرضت قبضة إدارة الحُكم الثنائي البريطاني ـ المصري على السودان ، ولم تتجدّد إلّا في عام ١٩٢٤ .

أسهمت النوادي والجمعيّات الوطنيّة في السودان في بلْورة الاتجاه الفِكري التحرّري لأبنائها ، ففي المُدّة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٤) تأسّست مجموعة من الجمعيّات ، وكان سبب ذلك هو انتشار التعليم العلماني الحديث ، ولا سِيَّما في مطلع عقد العشرينيات من القرن الماضي ، وأنّ نُخبة من الشباب السوداني انظمّت للدراسة في بعض المؤسّسات التعليميّة ، ومنها كلية غوردون ، ومَدْرَسة الخرطوم العسْكريّة ، الأولى عام ١٩٢٠ ، والثانية عام ١٩٠٥ ، وأسهمت هاتان المؤسّستان بصورة غير مباشرة في نمو الشعور الوطني ، لأنّ كثيراً من الشباب السودانيين من أُصول اجتماعيّة مُختلفة ، كان بإمكانهم التفكير والعمل كجماعة ، وكانت هذهِ الكُلّيّات أرضيّة للقاء الأنصار ، نقلت الروابط التقليديّة إلى الولاءات الجديدة [١٠٢] .

من هنا ، انطلقت بداية النشاط تأسيس الجمعيّات والنوادي الفِكريّة والسياسيّة في السودان ، ففي أوائل عام ١٩٢٠ ، تأسّست جمعيّة الاتحاد السوداني ، الّتي ارتبطت بجمعيّة نادي الخريجين من المدارس المصريّة في أُم درمان الّذي تأسّس في صيف عام ١٩١٨ ، إذ كان شباب نادي الخريجين ينادون بتحرير الفِكر والعقل ويسعون إلى العمل في الميدان السياسي ، وتنْحية الزعماء الدينيين بعد أنْ أظهر قسم منهم التعاون مع البريطانيين ، أمّا أهداف جمعيّة الاتحاد السوداني ، فكانت تحقيق الاستقلال والتعاون بين مصر والسودان ، وطرد الاستعمار البريطاني من وادي النيل ، وجاءَ في أحد منشورات الجمعيّة الموجّهة إلى أبناء السودان : " **اتحدوا مع إخوانكم المصريين حتى تصلوا إلى أغراضكم لأنّهم يجاهدون من أجلكم ، ولذا مالهم مالكم وعليهم ما عليكم** " [١٠٣] ، ولذلك بدأ أعضاء هذه الجمعيّة

يثقفون على أهمّيّة إدامة الروابط القوميّة مع مصر ، ولا سِيَّما رئيس الجمعيّة عبيد حاج الأمين ، الّذي أرسل العديد من المنشورات فضلاً عن نشره موضوعات تدعو إلى ذلك في جريدة الحضارة [١٠٤] .

أثّرت ثورة عام ١٩١٩ في مصر ، في تنامي الوعي التحرّري لدى أبناء السودان ، وقد جاء ذلك عل لسان حال السُّلطات البريطانيّة من أنّ صغار الموظّفين والطّلبة تأثّروا بالأحداث القائِمة في مصر ، وأنّ اهتمام السودانيين بشكل عام ازداد لارتباطهم عمّا يجري فيها ، ولذلك تطلّب الأمر الحيطة والحذر [١٠٥] ، وتواصلت الجمعيّة في نشر الوعي للتنديد بالسياسات البريطانيّة في السودان ، ولا سِيَّما بعض المشروعات الاستثماريّة ومنها مشروع الجزيرة ، وفضح الشكوك الّتي أُثيرت حوله ، كما استغلّت حنق السودانيين على الإدارة البريطانيّة عندما رفعت أُجور السفر بالقطارات في كانون الثاني ١٩٢٠ ، وفسّر أبناء السودان تِلك الإجراءات بأنّها أعمال لنهبهم وسلب مواردهم [١٠٦] ، ولذلك تعاضدت الجهود الوطنيّة في فضح هذه الممارسات ، فقد ألقى الضابط السوداني المتقاعد محمد أمين هديب ، خطبة في حفل ديني أُقيم في جامع أم درمان في ٣٠ آيار ١٩١٩ ، دعا فيها السودانيين إلى توحيد جهودهم مع إخوانهم المصريين في طرد البريطانيين ، وقد قوبل الخطاب بالتأييد من الحاضرين ، إلّا أنّ السُّلطات البريطانيّة أوقفته في الحال ، وأصدرت حكماً بالسجن لمُدّة ثلاث سنوات بحقّه ، ثُمَّ واصلت الإدارة البريطانيّة مواجهة أنشِطة وفعاليّات الحركة الوطنيّة السودانيّة ، وسلكت مُختلف الوسائِل والأساليب بما فيها العنف والقسوة لكل مواطن سوداني يظهر حماسة في تنامي وِحدة وادي النيل ، أو يروّج لها ، كما عمدت إلى مُحاولة التأثير على الرأي العام في السودان لمصلحتها ، وذلك للاستعانة بزعماء القبائل وكبار رجال الدين ، إذ إنّها وجّهت دعوة لهم لزيارة لندن في حزيران عام ١٩١٩ ، بغية استمالتهم إلى جانبها ، كما استغلّتهم كذلك في طريقة رفع العرائض الّتي تدعو الحاكم البريطاني في السودان البقاء بعيداً عن الأحداث والمُجريات القائمة في مصر آنذاك [١٠٧] .

لكن كُل تِلك الأعمال البريطانيّة لم تغيّر من توجُّهات أبناء السودان في مواصلة مواقفهم المُنديّدة بالسياسة البريطانيّة ، وعليه أسست مُنظّمات سرّية منها ؛ جمعيّة الأعمال المُسلّحة ، وجمعيّة اليد البيضاء ، وجمعيّة اليد السوداء ، وجمعيّة الخلاص الوطني ، وأخذت هذهِ الجمعيّات تنشر المنشورات الّتي تدعو إلى تحريض الشعب على الثورة والمواصلة في الحُصول على الاستقلال [١٠٨] .

وفي نيسان عام ١٩٢٣ ، أسّس علي عبد اللطيف جمعيّة باسم جمعيّة اللواء الأبيض ، وهي على غِرار جمعيّة الاتحاد السوداني ، فقد أنضمّ إليها عدد من ضُبّاط الجيش ، وموظّفي الحُكومة والفنيين والتجار ، ونجحت الجمعيّة في تأسيس فروعٍ لها في عدد من المُدن السودانيّة [١٠٩] ، وفي مُقدّمة أهدافها خِدمة الأهداف الوطنيّة ، ومُناهضة كُل المُحاولات الرامية إلى فصل مصر عن السودان ، وكان شعار الجمعيّة هو عَلَم أبيض في وسطه خريطة نهر النيل ، وفي ركن منها عَلَم مصر الأخضر وعبارة إلى الأمام [١١٠] ، قامت هذهِ الجمعيّة بسِلْسِلة من الفعاليّات الوطنيّة وفي مُقدّمتها تنظيم الإضرابات ، والحث على العمل النقابي ، إلّا أنَّ هذا الأُسلوب لم يكن ناجعاً ، بسبب أنَّ الوضع الاقتصادي كان مُزرياً وانتشار البطالة ، وتعرّض الموظّفين إلى التهديد والتشريد وطردهم من أعمالهم ، ولكن مع ذلك واصلت الجمعيّة نشاطها ، واتجهت إلى المناطق القرويّة والريفيّة ، على أساس أنَّ هذهِ المناطق هي الأكثر تعرّضاً إلى سياسيات الإهمال والتعسّف من الإدارة البريطانيّة في السودان ولا سِيَّما قبائل شرق السودان ، إذ بدأت هذهِ القبائل تطالب بحقوقها المشروعة وفي مُقدّمتها إلغاء احتكار السكر ، وتخفيض الضرائب ، والسماح للسودانيين الدخول إلى مقر الحاكم العام ، وتحْسين مشروع ري الجزيرة ، ورفع المُستوى المعاشي للمواطنين [١١١] ، رافق ذلك تصعيد في موقف الحركة الوطنيّة السودانيّة سواء على مُستوى المُظاهرات ، أو الاحتجاجات ، أو كلمات وخُطب الجمعة الّتي تندد بسياسة الإدارة البريطانيّة الّتي تحاول فصل السودان عن مصر ، ولذلك زادت القوّات البريطانيّة شراسةً في التعامل مع عناصر وقيادات الحركة الوطنيّة ، لا سِيَّما مع الضابط علي عبد اللطيف الّذي أُعتقل في ٢٤ تموز ١٩٢٤ بسجنه ثلاث سنوات ، ومُداهمة مقر جمعيّة اللواء الأبيض في ٣٠ تموز ١٩٢٤ ، واعتقلت مُعظم قادتها وأعضائها الّذين تجاوزوا الـ (١٠٠) معتقل [١١٢] .

ب. ثورة (آب ١٩٢٤) في السودان وانعكاساتها على الأوضاع الداخليّة حتّى نهاية الحرب العالميّة الثانية :

هذه الأحداث مهّدت إلى انفجار الوضع وإشعال ثورة آب ١٩٢٤ ، إذ خرج في ١٩ آب ١٩٢٤ طلبة المَدْرَسة الحربية في الخرطوم بمظاهرة صاخِبة حاملين صور ملك مصر فؤاد الأوّل وسعد زغلول ، والعَلَم المصري ، واتجهوا إلى سراي الحُكومة (مقر الحُكومة) ، وهتفوا بصوت عالٍ (يحيا الملك ويسقط الاستعمار البريطاني) [١١٣] ، بعدها اتجهت المُظاهرات إلى السجن الّذي أُحتجز فيه الضابط علي عبد اللطيف وهتفوا باسمه ، ثُمَّ تواصلت الاحتجاجات حتّى في عدد من الوحدات العسكريّة ومنها

كتيبة سكة الحديد المصرية في منطقة عطبرة ، انضمّ إليها العديد من المدنيين السودانيين ، ودمّروا سكة الحديد وورش الصيانة التابعة لها ، وتصاعدت الأعمال في اليوم التالي ، واضطرّت القوّات البريطانيّة استعمال القوّة ، واعتقال قادة الاحتجاج ، وإطلاق النار الّذي أدّى إلى مقتل أربعة من المتظاهرين ، وإصابة أحد عشر آخرين [١١٤] ، بعدها خرجت مُظاهرات واسعة في عدد من المُدن السودانيّة منها ؛ أُم درمان والأبيض ودنقلا وملكال [١١٥] ، ولذلك عزّزت الإدارة البريطانيّة من قوّاتها في السودان لاحتواء الموقف ، فشرعت في إجراء سريع لإخماد الثورة في هذه المُدن ، فبدأت بسِلْسِلة اعتقالات مُنظّمة لقادة الحركة الوطنيّة في الخرطوم وأُم درمان ، وصلت ذروتها في أيلول عام ١٩٢٤ ، وأصدرت المحاكم سِلْسلة من الأحكام الجائِرة بحقهم منها ؛ السجن ودفع الغرامات ، وفي الوقت ذاته أصدرت حُكم السجن لمُدّة خمس سنوات على عدد من طلبة الكلية الحربيّة الذين شاركوا بتأجيج الوضع في السودان [١١٦] ، والجدير بالذكر أنّ ثورة السودان حظيت بردود فعل كبيرة في الأوساط المصريّة ، إذ قدّم سعد زغلول مُذكّرة إلى الحاكم البريطاني ، أكّد فيها تجاوزات القوّات البريطانيّة على أبناء السودان ، وضَرورَة إيقاف كُل الانتهاكات الموجّهة لهم [١١٧] .

وعلى صعيدٍ آخر ، كان لحادثة اغتيال الحاكم العسكري البريطاني لي ستاك (Lee Stack) في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ في القاهرة ، والّتي ألقت بظلالها على الحُكومة المصريّة وانعكاساتها كذلك على السودان ، فصدرت الأوامر بإعادة كُل القوّات المصريّة في السودان إلى مصر في ٢٤ ساعة ، وتشكيل قوّات سودانيّة خاضِعة لتوجيه الإدارة العسْكريّة البريطانيّة مُباشرةً [١١٨] ، إلّا أنّ القوّات المصريّة رفضت الانسحاب ، وتضامنت معها القوّات السودانيّة ، فشنّت القوّات السودانيّة هجوماً على القوّات البريطانيّة المُتحصّنة في كلية غوردون ، وحاصرتها ليومين مُتتاليين ، إلّا أنّ القوّات البريطانيّة عزّزت من قوّاتها المُحاصرة ، ودخلت في مواجهات مُباشرة سقط فيها عدد من القتلى من الجانبين ، حتّى أنّ أحد القادة السودانيين أُستشهد في المواجهة وهو عبد الفضيل الماظ [١١٩] ، كما أصدرت الإدارة البريطانيّة قراراً بإعدام عدد من الضبّاط الآخرين من القوّات السودانيّة ومنهم حسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم وسليمان محمد رمياً بالرصاص [١٢٠] ، ثُمّ جُدّد الحُكم على علي عبد اللطيف إلى سبع سنوات أُخرى ، ونقله إلى سجن آخر ، وبذلك تمّ احتواء الموقف في السودان الّذي تزامن مع قرار الحُكومة المصريّة برِئاسة أحمد زيور الّذي أخلف استقالة سعد زغلول ، وأصدر أوامر بانسحاب القوّات المصريّة من السودان ، وبذلك عادت الأُمور إلى ما كانت عليه ، ولكن تبقى الحقيقة التاريخيّة شاخصة أنّهُ رغم فشل

الثورة من الناحية العسكريّة ، إلّا أنّها أكّدت للجانب البريطاني ، أنّ الشعوب العربيّة حيّة وقادِرة على المواصلة (تمرض إلّا أنّها لا تموت) .

بدأت مرحلة جديدة من الصّراع بين الإدارة البريطانيّة والحركة الوطنيّة في السودان ما بعد ثورة آب ١٩٢٤ ، إذ صعدت أجيال جديدة عملت على استمرار المواجهة ، ولكن بأساليب أُخرى ، ومن جانبها فأنّ الحُكومة حاولت امتصاص هذا التيار الوطني عن طريق العمل على ترسيخ الروح القبليّة في المُجتمع السوداني ، وتكون الإدارة المحليّة على أُسس قبليّة ، وللعمل بهذا الاتجاه أصدرت الحُكومة في عام ١٩٢٨ قانون سُلطات المشايخ ، والّذي شُكّل في كُل مُديريّة ويرأسه شيخ القبيلة ، ويتعاون مع الوجهاء وكبار السن ، وحدّدت سلطاته بتنفيذ الأوامر الإداريّة الصادرة عنه [١٢١] ، ورحّب عدد من السودانيين بالنظام الجديد ، إلّا أنّه في الوقت ذاته أعطى المشايخ النفوذ السياسي ، وكانت الإدارة البريطانيّة تهدف من وراء ذلك إضعاف الحركة الوطنيّة ، وتحقيق سيطرتها على القبائل ورؤسائها ، وجعلت من ذلك وسيلة قانونيّة لتنفيذ أوامرها [١٢٢] ، ومع ذلك فأنّ أنشِطة وفعاليّات الحركة الوطنيّة ظلّت متواصلة في إطار النشاط السري أوّلاً ودعم التوجُّهات الفِكريّة التنظيميّة ثانياً ، فأسّست العديد من المدارس بهذا الخصوص ومنها مَدْرستا أبي روف والفجر ، اللتان دعتا إلى مُناهضة الاستعمار البريطاني والدعوة إلى وحدة مع وادي النيل بين مصر والسودان ، وكان مسرح نشاط هاتين المَدْرَستين في نادي الخريجين في أُم درمان ، ثُمّ تحوّلتا بعد ذلك إلى مركز صحفي ناشط ، وأصدر صحيفة حضارة السودان التي نشرت المقالات والقصائد الشعريّة الّتي تثير الحماسة والاندِفاع الوطني [١٢٣] .

اتّصف العمل الوطني في السودان إبّان عقد الثلاثينيّات ، بالتوجّه نحو تشكيل النوادي الثقافيّة والاجتماعيّة في أُم درمان ، كواحد من النوادي الّتي مارست دَوراً كبيراً في إعداد طليعة الحركة الوطنيّة ، ومِمّا ساعد في ذلك أنّ بعض البعثات السودانيّة الّتي تلقت تعليمها في مصر ولبنان عادت إلى البلاد وهي تحمل في جوانبها فِكراً قوميّاً وحماساً لتحقيق الاستقلال السياسي المطلوب [١٢٤] ، وكان هذا النادي بمنزلة مُلتقى المثقفين من طلائع الحركة الوطنيّة ، ومنه نظّمت الحركة الوطنيّة فعّاليّاتها الفِكريّة والسياسيّة ، وأصبح معقلاً وطنياً مؤثراً ، كان لنادي الخريجين موقف تِجاه عقد مُعاهدة عام ١٩٣٦ ، مع الإشارة إلى أنّ هذه المُعاهدة لم تتناول قضيّة السودان بصورةٍ فاعِلة ، وإنّما عالجتها باتجاهاتٍ

سطحيّة ، وأشار إلى هذا المعنى وزير الخارجيّة البريطاني أنطوني إيدن (Anthony Eden) عند مُناقشة المُعاهدة في مجلس العموم البريطاني ، فسأل : هل استشير السودانيين بصدد مصيرهم ؟ ، فأجاب : ليس للسودانيين هيئة تستطيع التعبير عن هذه الآراء [١٢٥] ، لذلك توحّدت الاتجاهات الوطنيّة في السودان من أجل أنْ تكون لهم هيئة تمثلهم في ذلك .

ازداد تعلّق الخريجين بفكرة تأسيس تنظيم لهم في عام ١٩٣٧ ، ولأجل ذلك ، عُقِد في ١٢ شباط ١٩٣٨ مؤتمراً موسّعاً للطلبة حضره أكثر من (١١٨٠) خريجاً ، وكانت نتائج هذا المؤتمر ، تأسيس تنظيم باسم مؤتمر الخريجين ، له دستور مقترح ، وأهداف وآليّات عمل ، مع شروط تحديد العضويّة فيه ، ثُمَّ انتخاب لجنة تنفيذيّة مؤلّفة من (١٥) عضواً ، وقدّم طلباً رسميّاً للإدارة البريطانيّة لغرض الاعتراف به بصورة رسميّة ، ركّز التنظيم في بداياته على القضايا التنظيميّة والإداريّة ، وتأسيس فروع له في مُختلف المُدن السودانيّة [١٢٦] .

في ٢ آيار ١٩٣٨ ، بعث السيّد إسماعيل الأزهري ، برسالة إلى السكرتير الإداري البريطاني دوغلاس نيوبولد (Douglas Newbold) ذكر فيها ما جاء في المؤتمر ، وبيّن أنَّ أهداف المؤتمر تتلخّص في نقطتين رئيسيتين هُما [١٢٧] :

١. رفع المُستوى الاجتماعي للشعب السوداني ، وتنظيم وسائل التعاون بين طبقاته ، بهدف الوصول إلى المعيشة الراضية .

٢. الاشتراك مع الحُكومة في مُناقشة المسائل الّتي تخص البلاد ولا تدخل في اختصاص الحُكومة .

كان ردّ الحُكومة البريطانيّة على الرسالة إيجابيّاً ، ولا تمانع من ذلك ، لا سِيَّما أنَّ هُناك رغبة في التعاون مع الحُكومة ، وهي في الوقت ذاته وجدتها فرصة للتقرّب من الخريجين ، الّذين يشكّلون فِئة مؤثرة ومثقفة في الوسط السوداني [١٢٨] ، ومن ثُمَّ احتوائهم وإشاعة الهدوء والاستقرار .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، أثرت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) على الأوضاع العامّة في السودان ، إذ تأثرت مُستويات الإنتاج الزراعي ، وتراجعت القدرة الشرائيّة ، وخفضّت رواتب الموظّفين ، فاستغلّت ذلك قيادات الحركة الوطنيّة ، وبيّنت أنَّ مُسبّبات هذهِ الأزمة تعود إلى سياسات الإدارة البريطانيّة في السودان [١٢٩] .

وقفت السودان في الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) إلى جانب دول الحلفاء ومُساندة بريطانيا ، إذ شارك كثير من الجنود السودانيين في المعارك الّتي خاضتها القوّات البريطانيّة ، وعندما عقدت مُعاهدة مُنظّمة حلف شمال الأطلسي ، وأقرّت مبدأ تقرير المصير للشعوب في نهاية الحرب ، وبعد تشكيل هيئة الأُمم المتحدة ، بعث مؤتمر الخريجين في ١٣ نيسان ١٩٤٢ بمذكّرة إلى الحاكم العام في السودان ، طالبه بضَرورَة إصدار تصريح مُشترك من الحُكومتين البريطانيّة والمصريّة ، تتعهّدان بإعطاء السودان الاستقلال وحق تقرير المصير [١٣٠] ، مُستغلاً طبيعة الأوضاع المترقبة في أثناء الحرب ، هذا الإجراء الّذي اتخذه مؤتمر الخريجين ، حظي بإسناد ودعم شعبي واسع ، وفي الوقت ذاته فأنّ هذه المُذكّرة أغضبت الإدارة البريطانيّة ، وهنا بدأت محطّة جديدة من الصراع مع بريطانيا [١٣١] ، وردّاً على ذلك عملت الإدارة البريطانيّة على إصدار سِلْسلة من القوانين الّتي صادق عليها الحاكم العام السير هيوبرت هادلستون (Hubert Huddleston) ، ومنها ؛ إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان [١٣٢] ، في الأوّل من أيلول ١٩٤٣ ، كخطوة إلى شطر السودان إلى الشمال والجنوب ، ثُمّ أصدرت قانون تأسيس المجلس العام الاستشاري ١٩٤٤ لأجل تقديم المشورة للحاكم العام في كل ما يختص بالسودان الشمالي [١٣٣] .

ج. السودان في أعقاب الحرب العالميّة الثانية حتّى إعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ :

في أعقاب الحرب العالميّة الثانية ، دعا الحاكم العام في السودان إلى عقد مؤتمر إداري في السودان في ٢٢ نيسان ١٩٤٦ برئاسة السكرتير الإداري العام لحكومة السودان جيمس روبرتسون (James Robertson) ، وعضويّة ثمانية من كبار موظّفي الإدارة البريطانيّة ، وسبعة أعضاء من كبار الموظّفين السودانيين ، وحضر عدد من مندوبي الأحزاب السياسيّة السودانيّة [١٣٤] ، وبناءً على توصية المؤتمر الإداري ، شُكّل المجلس التنفيذي من الحاكم العام رئيساً ، ومن (١٢) إلى (١٨) عضواً نصفهم من السودانيين ، والنصف الآخر من البريطانيين [١٣٥] ، أمّا الجمعيّة التشريعيّة فتألفت من (٧٩) عضواً ، منهم (٦٢) عضواً ينتخبون على النحو الآتي : (٤٢) بطريقة الانتخابات غير المُباشرة يمثلون المدن السودانيّة ، و (١٠) يمثلون المدن الكبيرة بطريقة الانتخابات المُباشرة ، و (١٠) وهم آخرين يمثلون الأقلية ، وأمّا بقيّة الأعضاء الـ (١٠) فيعينهم الحاكم العام ، و (٧)

بحكم وظائفهم في المجلس التنفيذي ليس لهم حقّ التصويت ومنهم كذلك بريطانيّون ، واشترط أنْ يكون من بين أعضاء الجمعيّة (١٣) عضو من أبناء الجنوب وهم أقليّة في المجلس [١٣٦] .

جدير بالإشارة ، إلى أنَّ الأحزاب الاتحاديّة السودانيّة قاطعت الجمعيّة التأسيسيّة ، أمّا الأحزاب الاستقلاليّة فأيّدت الجمعيّة ومثلها حزب الأُمّة السوداني ، لذلك فاز بالانتخابات بأغلبيّة الأصوات ، وافتتح الجمعيّة رسميّاً حاكم السودان العام السير روبرت هاو (Robert Howe) في ٢٣ كانون الأوّل ١٩٤٨ [١٣٧] .

أمّا بخصوص تطوّرات القضيّة السودانيّة في الأُمم المتحدة ، وفي ضوء تعديل مُعاهدة صدقي – بيڤن ، فقد قرّر مجلس الوزراء المصري في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٧ رفع مسألة استقلال السودان إلى مجلس الأمن الدولي ، وأصدر المجلس قراره في ١٠ أيلول ١٩٤٧ ، والّذي تضمّن تأجيل البت فيها إلى أجلٍ غير مُسمّى [١٣٨] ، إلّا أنَّ اتساع تطوّر الأحداث ، وقيام حُكومة النحاس بإلغاء مُعاهدة عام ١٩٣٦ مع بريطانيا في ٨ تشرين الأوّل ١٩٥١ ، أثار حفيظة الجانب البريطاني وأعلن من جانبه ما له صِلة بموضوع السودان ، وهو مقترح الحُكم الذاتي ، للحد من التدخّل المصري فيها [١٣٩] ، لِذا قدّم الحاكم البريطاني مشروع الحُكم الذاتي إلى الجمعيّة التشريعيّة في ٢ نيسان ١٩٥٢ فجعل بموجبه الحُكومة مسؤولة أمام البرلمان ، واحتفظ الحاكم العام لنفسه بالأُمور المُهِمّة كالسياسة الخارجيّة وإدارة جنوب السودان وإبقاء كبار الموظّفين البريطانيين في مناصبهم بوصفهم مُستشارين [١٤٠] .

وبعد قيام ثورة يوليو / تموز ١٩٥٢ في مصر ، عُرِضت قضيّة السودان على مجلس قيادة الثورة في مُنتصف آب من العام نفسه ، وحدّد المجلس الأهداف الواجب اتباعها بشأنْ السودان حُدّدت بالأُمور الآتية [١٤١] :

١. الاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره ، ووقف سياسة التدخل البريطانيّة في أمور السودان .

٢. زوال الحُكم الثنائي المدني العسكري من السودان ، شرط لِمُمارَسة السودانيين حق تقرير مصيرهم .

٣. العمل على تعديل مشروع الدستور المُقدّم من الحاكم العام ليضمن أكبر قدر مُمكِن من السُلطات للسودانيين في مُدّة الانتقال الّتي تُمهّد إلى تقرير المصير .

وبعد سِلْسلة من الحِوارات ما بين القيادات المصريّة والزعامات الحِزبيّة في السودان ، تمَّ التوصُّل إلى اتفاق الخرطوم في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، بالتوقيع على اتفاقيّة الحُكم الذاتي وتقرير المصير ، وتضمّنت الاتفاقيّة خمسة عشر بنداً ، مع التركيز على خمس مسائل مُهِمّة هي ؛ موضوع الجنوب ، ولجنة الحاكم العام ، والسودنة ، والانتخابات ، وجلاء القوّات الأجنبيّة [١٤٢] ، ثُمَّ أشارت الاتفاقيّة في مضمونها العام إلى قيام حُكم ذاتي أساسه ديمُقراطي برلماني ، وتصفية الحُكم الثنائي ، وتهيئة البلاد لتقرير مصيرها في مُدّة ثلاث سنوات ، مع ترك رغبة مجلس النواب للحُكم الذاتي للتعبير عن إرادته سواء بالبقاء مع مصر أو الاستقلال السياسي التام [١٤٣] ، وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ ، أُجريت الانتخابات لاختيار (٩٧) نائباً ، وبلغ عدد المُرشّحين (٣٢٢) مُرشّحاً ، وعدد الناخبين (١,٦٠٠,٠٠٠) ناخب ، وهي أوّل تجربة ديمُقراطيّة شهدتها السودان [١٤٤] .

شهدت هذه الانتخابات تدخلاتٍ واضحة من جانبي مصر وبريطانيا ، فمصر ساندت الأحزاب الاتحاديّة ، في حين ساندت بريطانيا الأحزاب ذات التوجُّهات الاستقلاليّة ، وعموماً أسفرت الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ ، عن فوز الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبيّة المُطلقة في مجلس النواب والشيوخ ، وعقد الاجتماع الأوّل للبرلمان السوداني في الأوّل من كانون الثاني ١٩٥٤ وانتخب في اليوم السادس منه إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي رئيساً للوزراء بحصوله على (٥٦) صوتاً مُقابل (٣٧) صوتاً لِمُنافسة محمد محجوب الّذي ترأّس المُعارَضة في مجلس النواب [١٤٥] .

واجهت حُكومة الأزهري إشكاليّات عِدّة لا سِيَّما أنَّ مُعارَضة حزب الأمة السوداني كانت متواصلة ، وحرصت على قيام تظاهرات ضِدَّ الحُكومة ، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار في جنوب السودان إذ حاولت الإدارة البريطانيّة زرع مُشكِلة الخلاف في جنوب السودان وشماله [١٤٦] ، وفي خضم تِلْكَ الأوضاع ، عقد البرلمان اجتماعاً في ١٦ آب ١٩٥٥ ، وطالب كُلّاً من مصر وبريطانيا بضَرورَة سحب قوّاتها من السودان بحسب اتفاقيّة ١٢ شباط ١٩٥٣ ، إلّا أنَّ حالة عدم الاستقرار في الجنوب ظلّت متواصلة ، وظهر ما يُعرف بحرب العصابات ضِدّ الحُكومة السودانيّة ، واستنزفتها كثيراً ، مع الإشارة إلى أنَّ هذه العصابات كانت مموّلة من جِهاتٍ خارجيّة في مُقدّمتها الكيان الصهيوني [١٤٧] ، ولكن مع كُل هذه الإشكاليّات الّتي واجهت حُكومة الأزهري [١٤٨] ، إلّا أنَّهُ أعلنَ أمام مجلس النواب في ١٦ كانون الأوّل ١٩٥٥ ، بأنَّ المجلس سيقرر في جلسة ١٩ كانون الأوّل من العام نفسه

تشكيل جمهوريّة السودان المستقلّة ، وتمّ الاتفاق في جلسة ٣١ من الشهر ذاته على مواصفات العَلَم السوداني ، وأجاز الدستور السوداني الموقف الّذي تحكم به البلاد إلى تمكّن المجلس من وضع الدستور وإقراره والتصويت عليه بصورةٍ دائمة ، وهكذا أُعلِنَ رسميّاً على لِسان إسماعيل الأزهري في الأوّل من كانون الثاني ١٩٥٦ من داخل البرلمان ، الاستقلال السياسي للسودان [١٤٩] .

بعد إعلان الاستقلال السياسي للسودان ، جرى تعديل يسير على الدستور السابق ليصبح الدستور السوداني المؤقت ، وأشار الدستور الجديد إلى أنّ نظام الحُكم في السودان نظام جمهوري ديمُقراطي ، ونيابي بانتخاب الدولة ورئيس الوزراء ، والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات ، وسيادة حُكم القانون ، واحترام الدستور ، واستقلال القضاء [١٥٠] .

د. السودان في أعقاب الاستقلال :

شكّل إسماعيل الأزهري ، أوّل حُكومة ائتلافيّة ما بعد الاستقلال في ٢ شباط ١٩٥٦ ، ومثّلت مُختلف الأحزاب السياسيّة في السودان ، وقد وضعت هذه الحُكومة برنامجها القائم على رسم سياسة البلاد الخارجيّة وعلاقاتها الدوليّة ، ومن ثُمَّ تعزيز استقلال البلاد ، وحسم إشكاليّات مياه نهر النيل مع دول الجوار لا سِيَّما مصر ، ودراسة مُستقبل الجنوب ، فضلاً عن مُعالجة الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة [١٥١] ، لكن الوزارة لم تقدّم ما عرضه رئيس الحُكومة في برنامجه المُعلن ، وانتقدته الأحزاب السياسيّة والبرلمان ، لذلك قدّم استقالته في ٥ تموز ١٩٥٦ ، وبعد ذلك حصلت انشِقاقات حتّى في حزب الأزهري نفسه ، كما قاد جماعة الإخوان المسلمين تظاهرات عِدّة وحرّكوا الشارع السوداني ضِدَّ الحُكومة حتّى إسقاطها [١٥٢] .

وفي ٧ تموز ١٩٥٦ ، شُكّلت وزارة ائتلافيّة بين حزبي الأُمّة والشعب الديمُقراطي برئاسة عبد الله خليل ، كانت من أولى مهامها تشكيل لجنة لوضع الدستور ، ومن ثُمَّ هيكلة الدولة ورسم خططها الجديدة ، ومُناقشة أوضاع الجنوب ، موضّحاً أنّ من حق أبناء الجنوب الحصول على الاعتراف بالحق المُتساوي باللُّغة الإنكليزيّة والدين المسيحي ، إسوةً باللُّغة العربيّة والدين الإسلامي ، ومع تكوين جيش مُستقل ، فضلاً عن وضع برنامج مُستقل للتنمية الاقتصاديّة في مناطق الجنوب السوداني [١٥٣] .

لم يكتب لهذه الحُكومة النجاح وعلى حد قول محمد أحمد محجوب [١٥٤] : " **أنّ أعظم كارثة مُني بها التاريخ السياسي السوداني هو التحالف الذي حصل ما بين عبد الرحمن المهدي راعي طائفة**

الأنصار وعلي الميرغني رئيس الطائفة الختميّة ، مِمّا أدّى إلى نتائج عكسيّة في المرحلة الّتي تلت سقوط حُكومة إسماعيل الأزهري ما بعد الاستقلال ، فالحُكومة الائتلافيّة كغيرها من الحُكومات السابقة أكثر وأشد اهتماماً بالبقاء في سدة الحكم من الحلول الاقتصاديّة والسياسيّة في البلاد " ، ولعلّ من الأُمور الّتي سارعت في إفشال هذه الحُكومة هي سِلْسلة المُتغيّرات الّتي شهدتها المنطقة ومنها إعلان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، ومشروع أيزنهاور ، والنزاع على منقطة حلايب [١٥٥] .

شكّل إسماعيل الأزهري حُكومته الثانية في ٢٧ آذار ١٩٥٨ ، بعد أزمة في تشكيلها استمرّت مُدّة ثمانية أيّام ، بسبب توزيع الحقائب الوزاريّة ، فضلاً عن ذلك تصاعد نشاط أحزاب المُعارَضة ، كُل تِلك الأُمور أسرعت في تنفيذ الانقلاب العسْكري الّذي قاده الفريق إبراهيم عبود في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ [١٥٦] ، إذ كان أوّل ضربة لنظام التعدديّة في السودان ، وشكل العسْكر الحُكومة المدنيّة في المُدّة من (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) .

إنّ وقائع إحداث هذا التغيير جاءت بسبب عدم توافق الأحزاب السودانيّة الحُكوميّة والمُعارَضة على أُسس إدارة الدولة ، ولكي لا تصل أحزاب المُعارَضة إلى السُلطة ، سعى عبد الله خليل رئيس الحُكومة وزعيم حزب الأُمّة ، الاتصال بالفريق إبراهيم عبود ، طالباً منه تدخّل الجيش وتسلّم مقاليد السُلطة ، وقَبِل عبود العرض ، وتولّى الجيش إدارة أُمور البلاد فيما بعد ذلك ، وأصبح السودان تحت الحُكم العسْكري ، وفي صباح يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، أعلن القائد العام للجيش السوداني الفريق إبراهيم عبود بياناً بتولّي الجيش مقاليد السُلطة في السودان ، ودعا إلى تجميد أنْشِطة الأحزاب السياسيّة وإلغاء البرلمان [١٥٧] ، ومنح المجالس المحليّة المزيد من السُلطات في إدارة البلاد .

حظي الانقلاب العسْكري بتأييد من زعماء عدداً من الطوائف الإسلاميّة ومنهم السيّد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار ، والسيّد علي الميرغني زعيم الطائفة الختميّة ، أمّا أحزاب المُعارَضة ، وفي مُقدّمتها زعيم حزب الأُمة الصادق المهدي ، وجماعة الإخوان المسلمين برئاسة الرشيد طاهر بكر ، والحزب الشيوعي السوداني ، فظلّت على مواقفها السابقة المُعارِضة حتّى أنّ جماعة الإخوان المسلمين تحرّكوا داخل أوساط الجيش ، بهدف وضع خُطّة للتغيير ضِدّ إبراهيم عبود ، إلّا أنّها أُكتشفت ، وأُعتقل المُخطّطون لها [١٥٨] .

حاول قائد الانقلاب إبراهيم عبود السيطرة على الأوضاع السياسيّة الداخليّة باستخدام قوّة العسْكر إذ لم يمضِ أسبوع واحد على الانقلاب حتّى أصدر قانون عُرِفَ باسم قانون الدفاع عن السودان ، الّذي يقضي بعقوبة الإعدام أو السجن لكل من يعمل على تكوين أحزاب أو يدعو إلى أحزاب ، أو يسعى إلى إسقاط الحُكومة ، وتخويل وزير الداخليّة بتنفيذ مضامين هذا القانون ، لذلك فأنَّ المجلس العسْكري المكوّن من (١٢) عضواً ، ومجلس الوزراء من (٧) أعضاء من العسْكريين ، و (٥) أعضاء من المدنيين ، إلّا أنَّ السُّلطة الفعليّة كانت بيد المجلس العسْكري ، واستلم عبود بنفسه موقع القائد العام للقوّات المسلّحة ورئاسة الجمهوريّة ورئاسة الوزراء [١٥٩] .

بعد ذلك عادت الحياة إلى طبيعتها ، واُستؤنِفَ إصدار الصُّحف ، ويلحظ أنَّ الانقلاب لم يشهد مقاومة واضحة ، ولم يحصل على رِضا وقبول الشارع السوداني ، ومع ذلك فأنَّ إبراهيم عبود اتخذ موقف الرقيب تِجاه أحزاب المُعارَضة ، وأفشل أكثر من محاولة انقلاب تعرّض لها في مُدّة حُكمه (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) [١٦٠] .

أمّا بخصوص موقف حُكومة إبراهيم عبود من مُشكلة جنوب السودان ، فقد عمل على تبنّي مشروع أسلمة الجنوب وتعريبه ، لذلك اتخذ سِلْسلة من الإجراءات بهذا الصّدد منها [١٦١] :

١. **إنشاء العديد من المعاهد والمدارس الإسلاميّة في الجنوب .**
٢. **إصدار قانون عام في ١٩٦٠ ، بجعل يوم الجمعة عطلة رسميّة بدلاً من يوم الأحد الّتي كانت قائمة في الجنوب .**
٣. **إصدار قانون الجمعيّات التبشيريّة ، وتمَّ تحديد نشاطها بموجبه .**
٤. **تأسيس مجموعة من المُنظّمات السياسيّة والعسْكريّة في الجنوب .**

كان عبود يرى أنَّ مسألة الجنوب هي منطقة سودانيّة لا يحكمها القانون الأجنبي البريطاني ، وعليه يجب أنْ تكون من ضمن إطار القانون الوطني السوداني .

هذه الإجراءات ولّدت ردود فعل مُعاكسة في الجنوب ، فحصلت تمرُّدات في مُديريّات الجنوب ، فهاجم هؤلاء القرى والمُدن ، اضطرّت الحُكومة إلى مواجهتها بالقوّة ، لذلك هرب العديد من قادة هذه الحركات إلى البُلدان المُجاورة الإفريقيّة (الكونغو ، وأوغندا ، وكينيا ، وإفريقيا الوسطى) ،

وطردت الحُكومة القُساوسة العاملين في جمعيّات التبشير فانتقلوا هم كذلك إلى الدول الإفريقيّة المُجاورة وعلى هذا الأساس ، حظي أبناء الجنوب بتأييد دولي لقضيّتهم ، إذ ساندتهم كُل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربيّة ، والفاتيكان ، وحتّى " إسرائيل " الّتي أمدّتهم بالسلاح ، ومنحت قِسماً منهم فرصاً للتدريب ، كما اتصل أبناء الجنوب بعدد من المُنظّمات والهيئات الدوليّة كالأُمم المتحدة ومُنظّمة الوحدة الإفريقيّة ، مُطالبين بسلطة مستقلّة في جنوب السودان [١٦٢] .

نشط أبناء الجنوب في تشكيل أحزاب وجمعيّات تطالب بحقوقهم ، منها حزب سانو (مُنظّمة الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني) الّذي ظلّ يعمل في المنفى حتّى ثورة تشرين الأوّل عام ١٩٦٤ ، كما تمّ تشكيل مُنظّمة عسكريّة عرفت باسم (مُنظّمة الأنيانيا) [١٦٣] ، الّتي واصلت حرب العصابات مع الجيش السوداني ، وكانت قيادتها مقتنعة أنّهُ لا سبيل لتحقيق الاستقلال إلّا باستخدام القوّة ، وجاء ذلك على لِسان أحد قادتها : " **نحن مقتنعون أنّ استخدام القوّة فقط هو الّذي يحدّد المصير ، ومن اليوم وفيما بعد سوف نعمل ونتخذ إجراءاتنا .. نحن لا نريد إحساناً من أحد** " [١٦٤] .

رافق مُشكِلة الجنوب مُشكِلات عديدة أُخرى أمام حُكومة الفريق إبراهيم عبود ، منها الانهيار الاقتصادي ، وتصاعد حركة المُعارَضة الّتي قادتها أحزب المُعارَضة المعروفة الّتي قدّمت مُذكّرات عديدة تطالبه بإنهاء الحُكم العسكري ، والعودة إلى الحياة المدنيّة ، وشاركت هذه الأحزاب إلى جانب النقابات المِهنيّة وفي مُقدّمتها نقابة العمال ، وكذلك الطلبة ولا سِيّما طلبة جامعة الخرطوم ، إلى جانبهم مزارعو مشروع الجزيرة وذلك في أواخر عام١٩٦٣ ، تزامن كل ذلك مع تراجع المُستوى الاقتصادي وانخفاض مُستوى إنتاج القطن ، وتدنّي رصيد البلاد من العُملات الأجنبيّة فارتفعت الأسعار وتفشّت البطالة [١٦٥] ، لذلك توافرت مقوّمات التغيير ، وكانت السبب المُباشر في حدوث ما حصل في إطلاق النار على الطّلبة المُتجمّعين في إحدى الندوات الطلابيّة في جامعة الخرطوم بشأنْ قضيّة الجنوب في ٢١ تشرين الأوّل ١٩٦٤ ، الّذي أجّجَ الوضع العام في السودان ، وانطلقت على أثرها المُظاهرات والاحتِجاجات في مُختلف المُدن السودانيّة ، ولم يجد إبراهيم عبود وحكومته العسكريّة من حل سِوى التنازل عن الحكم ، والدعوة لتشكيل حُكومة انتقاليّة لإدارة البلاد [١٦٦] .

جرى اتفاق بين قادة الحِراك الوطني والعسكريين عُرِف باسم (الميثاق الوطني) الّذي وقع في ٣٠ تشرين الأوّل ١٩٦٤ ، وتضمّن الأُمور الآتية [١٦٧] :

١. تصفية الحُكم العسكري .

٢. إطلاق الحرّيّات العامّة للشعب .

٣. رفع حالة الطوارئ ، وإلغاء جميع القوانين المقيّدة للحُرّيّات .

٤. تأمين استقلال القضاء .

٥. إطلاق سراح المُعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في القضايا السياسيّة .

٦. تشكيل حُكومة انتقاليّة مُهمّتها انتهاج سياسة خارجيّة ضِدّ الاستعمار والأحلاف الغربيّة .

٧. تكوين محكمة استئناف مدنيّة يُديرها عدد من القضاة لا يقلّ عددهم عن خمسة أعضاء .

٨. تشكيل لجنة لوضع قوانين جديدة تتماشى مع حالة البلاد .

وفي ضوء هذه المبادِئ ، تخلّت الحُكومة العسكريّة عن مهامها إلى شكل حُكومة مدنيّة انتقاليّة وأُختير (سر الختم الخليفة الحسن) رئيساً لهذه الحُكومة ، وذلك لكونه رجلاً محايداً وأكاديمياً تربوياً ، بعيداً عن السياسة ، وذا سُمعة طيّبة ، وعنصراً وطنياً يحظى بتأييد جميع الأطراف السودانيّة (١٦٨) .

حاول رئيس الحُكومة الجديدة استيعاب القِوى الوطنيّة الديمُقراطيّة في تشكيل الحُكومة ، فدعا كُلّاً من اليساريين والأحزاب ذات التوجُّهات الديمُقراطيّة لتشكيل حُكومة تُخطّط لحل المُشكِلات في البلاد ، وفي مُقدّمتها مُعالجة الوضع الاقتصادي المتراجع ، ورفع حالة الطوارئ ، وإطلاق حُرّيّة الصحافة ، ورفع القيود عن الأحزاب ، وإلغاء العديد من القوانين الّتي سبق أنْ أصدرتها حُكومة إبراهيم عبود ، مُثل قانون الهيئة القضائيّة ، وقانون المجلس المركزي ، وقانون جامعة الخرطوم لعام ١٩٦١ ، كما أصبحت الحُكومة أمام مُهِمّة إجراء انتخابات عامّة ، وإنهاء المرحلة الانتقاليّة ، إلّا أنّ هذه الحُكومة سرعان ما دبّ الخلاف بين أعضائها من جِهة ، وتدخُّل الأحزاب السياسيّة الأُخرى من جهةٍ أُخرى ، وفي مُقدّمتها حزب الأُمّة ، والحزب الوطني برئاسة كل من صادق المهدي ومحمد أحمد محجوب ، الأمر الّذي ألزمَ رئيس الحُكومة لتقديم استقالته في ١٧ شباط ١٩٦٥ ، إلّا أنّهُ في الواقع أُجبِرَ على الاستقالة (١٦٩) .

أمّا بشأنْ موقف حُكومة سر الختم خليفة من مُشكِلة الجنوب ، فحاول وضع حلول وإجراءات قائِمة على التوافق والنقاش بهدف احتِواء ذلك ، وأشركَ اثنين من الوزراء من الجنوب ، شغل أحدهم منصباً سيادياً وهي وزارة الداخليّة ، كما أشار خليفة إلى أنّ مُعالجة قضيّة الجنوب يلزمها تفهم

كُل الأطراف مُشيراً إلى أنّه " **لا بُد من التسليم المطلق بالفوارق العنصرية والثقافية بين الشمال والجنوب** " [١٧٠] .

في ٢٣ شباط ١٩٦٥ ، أُعيد تكليف سر الختم الخليفة لرئاسة الحُكومة ، ووضع برنامجها الحُكومي القائم على تنفيذ بعض الفقرات الّتي لم تنفّذ في حُكومته السابقة ، مع تأكيد إجراء الانتخابات ، وإعادة العمل بشأن احتواء قضيّة الجنوب ، فدعا إلى عقد مؤتمر موسّع لها عُرِف باسم مؤتمر المائدة المستديرة ، الّذي طرح ثلاثة خيارات بشأنها ، وهي الفدراليّة ، والوحدة غير المشروطة مع الشمال ، أو الانفصال ، فحظي المؤتمر بردود فعل مؤيّدة في مُديريّات الجنوب ، وبخلاف ذلك رفضت أحزاب الشمال ذلك ، وقدّمت مُقترحات منها ؛ تأسيس مجلس تشريعي لإقليم الجنوب ، ومجلس وزراء محدد (مختصر) ، مُهمّته النظر في قضايا التعليم والصحة والزراعة فقط [١٧١] ، ولكن قوبِلَ بالرفض من قادة حِراك الجنوب .

فشلت حُكومة سر الختم الخليفة الثانية في احتواء المُشكِلات الداخليّة في السودان في ظِل تصاعد نشاط أحزاب المُعارَضة ، الّتي تريد الوصول إلى السُّلطة ، الأمر الّذي أتاح فُرصة عودة الأحزاب التقليديّة إلى الواجِهة السياسيّة من جديد ، في أعقاب إجراء الانتخابات البرلمانيّة في حزيران ١٩٦٥ ، إذ قدّم سر الختم خليفة استقالته في ٢ حزيران ١٩٦٥ ، وشُكّلت حُكومة ائتلافيّة في ١٤ حزيران ١٩٦٥ [١٧٢] ، وأسندت رئاسة مجلس السيادة لإسماعيل الأزهري ، وتوالى على رئاسة الحُكومة كُل من محمد أحمد محجوب تارة ، والصادق المهدي تارةً أُخرى ، إلّا أنّ هذه الحُكومات لم تقدّم ما هو جديد ، سواء في ميدان الإصلاح الداخلي ، أو على مُستوى حلول مُشكِلة الجنوب [١٧٣] .

مهّد كُل ذلك إلى تحرّك مجموعة من الضبّاط من الجيش السوداني للقيام بانقلاب عسكري قاده العقيد جعفر محمد النميري في ٢٥ آيار ١٩٦٩ ، الّذي أذاع البيان العسكري من إذاعة أُم درمان [١٧٤] ، وأشارَ فيه إلى أنّ القوّات المُسلّحة أحبطت كل إجراءات الحُكومات السابقة ، ولم تنقذ البلاد من مُشكِلاتها السياسيّة والاقتصاديّة ، وتابع أنّ هذهِ الثورة ما هي إلّا خطوة في سبيل تحرير الشعب السوداني ، ومن ثُمّ التطلّع لأنْ يأخذ هذا الشعب مكانته اللائِقة في الأُسرة الدوليّة ، والعمل على إقامة وترسيخ دعائم السلام والتعايش السلمي [١٧٥] ، وبعد ذلك أصدر سِلْسلة من القرارات منها ؛ تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسته بعد أنْ قام بترقية نفسه إلى رتبة لواء ، ومجلس الوزراء برئاسة بابكر عوض الله ،

شكّل النميري الحُكومة من الوزراء التكنوقراط ، في ميدان الإعلام والقانون والصحة وشؤون الشباب وغيرها ، وأشركَ كذلك اثنين من الوزراء من الجنوب بهدف احتوائهم وهم كُل من ؛ جوزيف قرنق ، والقاضي أبيل ألير ، وعموماً كانت لتوجُّهات الرئيس النميري توجُّهات يساريّة ، إذ ضمَّ الشيوعيين واليساريين والقوميين العرب (١٧٦) .

وضعت حُكومة النميري برنامجاً قائماً على ثلاثة أبعاد هي ؛ التنمية ، والجنوب ، والدستور ، الّذي شل سبب الصراع ما بين الأحزاب الإسلاميّة ، والأحزاب التقليديّة والعلمانيّة ، وبذلك شنّت حُكومته حرباً على الأحزاب التقليديّة ، وفي إطار العمل ولتنمية الاقتصاد السوداني فقد عملت الحُكومة على اتخاذ سِلْسلة من الإجراءات ، مِنها الآتية (١٧٧) :

١. تأمين المصارف والشركات التجاريّة الكبيرة وتحويلها إلى القطاع العام .

٢. تشييد شبكة من طرق المواصلات الداخليّة .

٣. استقدام شركة شيفرون (Chevron Corporation) الأمريكيّة للتنقيب عن النفط في ولاية جونقلي .

٤. الإصلاحات في ميدان التعليم والصحة والخدمات المدنيّة .

أمَّا بخصوص موضوع مُشكِلة جنوب السودان ، فأنَّ الرئيس النميري اعترف بالفوارق ما بين الشمال والجنوب ، وأكَّد أنَّ أبناء الجنوب من حقّهم تطوير إمكانياتهم ، ولكن في إطار السودان الاشتراكي ، على أنْ يقدّم أبناء الجنوب إرادتهم ولا تُفرض عليهم (١٧٨) ، إلّا أنَّ أحزاب الشمال أظهرت خشيتها من أنَّ الجنوب قد يكون ساحة لتدخُّل أطراف خارجيّة ولا سِيَّما التدخُّل السوفيتي ، كما دعا النميري إلى ضَرورَة الاهتمام بالمسيحيّة ، وعودة عطلة يوم الأحد بدلاً من الجمعة ، وتوطيد العلاقات مع رجال الكنيسة ، فضلاً عن ذلك تطوير العلاقات مع الدول الإفريقيّة وفي مُقدّمها أثيوبيا الّتي كانت حاضِنة لقادة الجنوب ، وتوّجت جهوده بهذا الشأن بعقد اتفاقيّة أديس أبابا في ٢٧ آذار ١٩٧٢ ، الّتي أفضت إلى إعلان قانون الحُكم الذاتي لإقليم الجنوب ، ولائِحة مُلحقة بالمسائل الماليّة ، ووقف إطلاق النار (١٧٩) ، وبذلك حصل استقرار نِسبي في جنوب السودان ، واستمرَّ النميري في إدارة الدولة حتّى ٦ نيسان ١٩٨٥ (١٨٠) .

الفصل السّابع :

التطوّرات السياسيّة المُعاصِرة في المغرب العربي :

ـ توطِئة :

يشكّل الموقع الجغرافي للمغرب العربي أهمّيّة إستراتيجيّة بالغة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ، وإشرافه على مضيق جبل طارق ، فضلاً عن مساحته الجغرافيّة الواسعة البالغة أكثر من (٦) مليون كم٢ ، وتنوّع التضاريس والمُناخ ، ووفرة موارده الاقتصاديّة والمعدنيّة ، كُلّ ذلك جعله محطّ أنظار القِوى الأوربيّة ذات النزعة الاستعماريّة ومنها ؛ البرتغال وإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا [١] .

كان وراء الاستعمار الأوربّي لمنطقة المغرب العربي دوافع مُتعدّدة منها ؛ السياسيّة والاقتصاديّة ، لا سِيَّما فرنسا الّتي احتلّت الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا ، وإيطاليا الّتي احتلّت طرابلس الغرب (ليبيا) ، ولعلّ ما يفسّر الدوافع الفرنسيّة في تكريس وجودها الاستعماري في المغرب العربي أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ؛ هو انحسار مستعمراتها في العالم كالهند ومصر وكندا [٢] ، فضلاً عن طبيعة الهزائم الّتي تعرّضت لها في أوربّا ، لذلك تطلّعت إلى آفاق جديدة ممثّلة باحتلال مناطق ضعيفة قد لا تمتلك قوّة الدفاع عن نفسها ، وقد يكون الأمر كذلك استعادة لهيبتها المفقودة ، لا سِيَّما أنّ مُنافِستها التقليديّة بريطانيا العظمى فرضت سيطرتها على الهند وبعض البلدان الآسيويّة الغنيّة بمواردها الاقتصاديّة [٣] .

أسهمت الدبلوماسيّة الأوربيّة بعد مؤتمر فِيِنّا عام ١٨١٥ [٤] ، في دعم توجُّهات فرنسا وتحفيزها على السيطرة على بُلدان المغرب العربي والهدف من ذلك إبعادها عن ساحة تنافسها في القارة الأوربيّة .

وأمّا بخصوص إيطاليا ، فكانت رغبتها قائِمة في إعادة مجد روما ، وذلك بتوسيع نفوذها في مناطق جديدة في القارة الأوربيّة ، ولا سِيَّما بعد فشلها في الاحتفاظ بمُستعمراتها في مناطق إفريقيا ، ووجدت في طرابلس الغرب (ليبيا) المكان المُناسب لتكون مُستعمرة قريبة لها ، وفعلاً بدأت أوّلاً بعمليّة الاستثمارات الماليّة ، فأنشأت مصرف بنك دي روما [٥] .

إلّا أنّ العامل الاقتصادي ظلّ في مُقدّمة العوامل الرئيسة في زيادة حِدّة التنافس الاستعماري على منطقة المغرب العربي ، لا سيّما بعد قيام الثورة الصناعيّة في أوربّا ، وكان الهدف الحصول على مواد الخام من جهة ، والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات من جِهةٍ أُخرى ، والمنطقة هذه تلبّي مثل هذه المتطلّبات ، فضلاً عن ذلك تنامي سياسة توطين الأوربيين في هذه المنطقة ، لكي تكون جِهة مُستقبِلة للأعداد المتزايدة من السكّان في أوربّا ، وهؤلاء المستوطنون الجُدد سيعملون على استثمار الاقتصاد المغاربي ، وهذا ما خطّطت له الدول الاستعماريّة لفرض سيطرتها على المغرب العربي (٦) .

استغلّت الدول الأوربيّة ذات التوجُّهات الاستعماريّة ، ضُعف الدولة العُثمانيّة ، وعقم أساليبها في إدارة الولايات العربيّة ، فضلاً عن التدهور الاقتصادي والاجتماعي الّذي كانت تُعانيه الولايات هذه ، الأمر الّذي أدّى إلى بروز ظاهرتين جديدتين في حياة العرب هُما ؛ مُحاولات الاستعمار الأوربّي الحديث التغلْغل في الولايات العربيّة ومنها فرض السيطرة عليها ، والأمر الآخر تنامي حركات المُقاومة العربيّة المُضادّة لها (٧) .

حاولت القِوى الأوربيّة الطامعة في المغرب العربي ؛ تسوية مشاكلها في القارّة الأوربيّة ، وتقديم بعض التنازلات بعضها إلى البعض الآخر ، وليست ببعيدة عن تحْقيق مصالح كُلّ دولة على حِدة ، لذلك تنازلت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا لفرنسا من أجل فرض سيطرتها على الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا ، باستثناء بعض المناطق الشماليّة الساحليّة من المغرب لتكون لإسبانيا ، كما أنّ ذات القِوى تنازلت إلى إيطاليا في مناطق نفوذها في طرابلس الغرب ، مقابل ذلك ؛ تخلّت فرنسا عن مطالبها في القارة الإفريقيّة الأخرى ومنها مصر والسودان لتكونا لبريطانيا ، وهكذا أصبحت جميع ولايات المغرب العربي قبل الحرب العالميّة الأولى تحت سيطرة القِوى الفرنسيّة والإيطاليّة والإسبانيّة ، ولا شكّ أنّ السياسة الاستعماريّة الاستيطانيّة فرضت طبيعة السيطرة المُباشِرة ، ومُحاولة خلْخلة أواصر المُجتمع العربي في المغرب ، إلّا أنّ هذه المُمارسات واجهت حركة مُقاومة شرسة قائِمة على المطاولة والاستمرار ، لتقوى وتعزّز تارة ، وتضعف وتتراجع تارةً أُخرى ، فهدف الوصول إلى تحْقيق الاستقلال وطرد القِوى الاستعماريّة ظلّ متواصلاً ، كما ستعرضه صفحات هذا الفصل ، في ضوء مسارات التطوّرات السياسيّة في بلدان المغرب العربي حتّى تحْقيق الاستقلال والسيادة الوطنيّة .

أوّلاً : تونس :

أ. التطوّرات الداخليّة في تونس حتّى نهاية مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ :

فرض العُثمانيّون إدارتهم على تونس عام ١٥٤٧م ، واستمرّت تابعة لهم بصورةٍ مُباشِرة حتّى مطلع القرن الثامن عشر ، إذ تأسّس الحُكم المحلّي عام ١٧٠٥م ، وذلك بقيام بايات الأُسرة الحُسينيّة بإدارة الإيالة [٨] ، إلّا أنّ تفاقم النزاعات القِبليّة في عهد حُكومة خير الدين باشا (١٨٧٣ ــ ١٨٧٧) ، والّذي أظهر عدم القُدرة على مواجهتها ، رغم ما عُرِف عنه تبنّيه توجُّهات الإصلاح والتحْديث ، ولذلك قدّم استقالته من رِئاسة الحُكومة في عام ١٨٧٧ [٩] ، ويظهر أنّ الإدارة الفرنسيّة في الجزائر كانت تراقب الأوضاع في تونس عن كثب ، وهي تفكّر بها منذ أنْ احتلّت الجزائر عام ١٨٣٠ ، بهدف توسيع حدود إمبراطوريّتها الاستعماريّة في المغرب العربي ، ولِذا وجدت تونس مشروعاً يُعزّز نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فضلاً عن حصولها على امتيازات مُهِمّة ، تجعلها تخفّف من أزمتها الداخليّة ، وذلك عن طريق البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها أو الحصول على المواد الأوّليّة فضلاً عن البحث عن قواعد بحريّة لأسطولها في المنطقة ، وأنّ تونس تحقّق كُلّ هذه الرغبات الفرنسيّة الطموحة [١٠] .

تزايدت أنْشِطة الجاليات الفرنسيّة في تونس ، وشرّع البايات في استقدام الخُبراء والأجانب ، وإعطائهم بعض الامتيازات للمشروعات الخدميّة مثل توسيع ميناء تونس ، وإنشاء سِكك الحديد ، وإقامة خطوط التلّغراف ، الأمر الّذي حمل القناصل الفرنسيين على التدخُّل نحو سياسة الاقتراض ولا سِيَّما من فرنسا ، ومن هنا كانت البداية الحقيقيّة للمشروع الاستعماري الفرنسي تجاه تونس [١١] ، علاوة على ذلك ؛ إنّ فرنسا حصلت على الضوء الأخضر في موضوع احتلال تونس في مُقرّرات مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ [١٢] ، ولم يكن أمام الإدارة الفرنسيّة في تنفيذ الاحتلال سِوى اختلاق الذرائع والحجج ، وكانت حجّتها في ذلك ؛ أنّ عدداً من القبائل التونسيّة (قبائل ضمير) تجاوزت الحدود الجزائريّة ، وقدّمت المُساعدات إلى ثوّار الجزائر ، وبذلك اقتحمت قوّة فرنسيّة كبيرة قدّرت بـ (٣٥) ألف جندي ، الأراضي التونسيّة في ٢٤ نيسان ١٨٨١ ، وفي الوقت ذاته ؛ هاجمت قوّاتها البحريّة طبرقة ، ثُمَّ عزّزت هذا الهجوم بهجومٍ لاحق على ميناء بنزرت ، ثُمَّ تقدّمت باتجاه العاصمة تونس [١٣] .

اجتمع كُل من القنصل الفرنسي تيودور روستان (Théodore Roustan) والجنرال جول بريار (Jules Bréart) ، مع الباي محمد الصادق في تونس في ١٢ آيار ١٨٨١ ، وأبلغوه بالمُصادقة على مُعاهدة بارود الّتي أُعدّت بنودها سلفاً في باريس ، وتضمّنت عشر مواد ، منها الآتية [١٤] :

١. أنَّ الاحتلال سيكون موقّتاً ، وأنَّ القوّات الفرنسيّة ستتركّز في المناطق الساحليّة .
٢. أنَّ القوّات الفرنسيّة ستنسحب حالما تستطيع الإدارة المحلّيّة في استتباب الأمن العام .
٣. لا يحق لباي تونس توقيع أيّ مُعاهدة مع دولة أجنبيّة من دون موافقة فرنسا .
٤. يتعهّد الباي بعدم إدخال الأسلحة وتهريبها إلى الجزائر ، وكذلك عدم إدخال الأسلحة إلى جزيرة جِرْبَة ومرسى قَابُس ، والمراسي الأُخرى في تونس .
٥. يمثّل حُكومة فرنسا في تونس مُقيم فرنسي وهو مخوّل بتنفيذ بنود المُعاهدة .
٦. تتعهّد فرنسا بحماية الباي وأُسرته .
٧. تضمن فرنسا تطبيق المُعاهدة المعقودة بين تونس والدول الأوربيّة الأُخرى .
٨. أصبح ممثّلو فرنسا وقناصلها مخوّلين برعاية المصالح التونسيّة في الدول الأجنبيّة .

لم يمهل الباي محمد الصادق سِوى ساعات فقط لبيان رأيه في قبول مُعاهدة بارودو أو ما تُعرف باسم مُعاهدة القصر [١٥] ، وفي غضون سنتين ألحقت فرنسا باي تونس بمُعاهدة جديدة عام ١٨٨٣ ، عُرِفت باسم مُعاهدة المرسى ، وهي مُكمّلة لبنود المُعاهدة السابقة بل أعطت صلاحيّات أوسع لفرنسا ، وبموجبها أكّدت فرنسا حتميّة سيطرتها على تونس وإخضاعها إلى إرادتها وفي مُختلف المجالات [١٦] .

وبذلك لم يستطع الباي علي الثالث (١٨٨٢ ـ ١٩٠٣) الحدّ من الضغوط الفرنسيّة على بلاده ، وحاصرته بنود المُعاهدة ، سواء في ميدان إجراء الإصلاحات الداخليّة ، أو إقامة علاقات خارجيّة ؛ لذلك نشطت الحركة الوطنيّة في عموم تونس ، فعمّت الثورات والانتفاضات من مُختلف المدن التونسيّة ونشير إلى عدد منها ؛ انتفاضة علي بن خليفة في قابس عام ١٨٨٤ ، وعلي بن عمار قائد أولاد عيار في منطقة الكاف ، والقائد حسين بن مسعى في القيروان ، والحاج صوات في القصرين ، وأحمد بن يوسف في قفصة ، ومحمد كمون في صفاقس [١٧] ، فضلاً عن مُقاومة الشيخ محمد بن عثمان السنوسي والمكّي بن عزوز في الزيتونة ، وصولاً إلى المُقاومة الشرسة للشيخ عبد العزيز الثعالبي [١٨] .

وإلى جانب هذه الانتفاضات والثورات ؛ عزّزت الحركة الوطنيّة التونسيّة بالتوجُّهات الثقافيّة الفِكريّة الّتي تدعو إلى تصاعد المواجهة مع الإدارة الفرنسيّة ، وأخذت على عاتقها لهذه المُهِمّة الجمعيّات والمدارس ومنها ؛ مَدْرَسة الصادقيّة ، والجمعيّة الخلدونيّة الّتي أشرفت على تأسيس عدد من المدارس ، ووجّهت الخطباء إلى إلقاء المُحاضرات الفِكريّة ، وشدّ الشباب التونسي للدفاع عن قضيّتهم الوطنيّة في التخلُّص من الحُكم الأجنبي [١٩] .

مقابل هذا ؛ فأنَّ السُّلطات الفرنسيّة عملت على إصدار العديد من القوانين ، الّتي تُكرّس وجودها في تونس ، ففي عام ١٨٩٨ ، أصدرت قانون إنشاء صندوق لشراء الأراضي وتنظيم الاستيطان في البلاد ، ثُمَّ إصدار قانون الكمارك عام ١٨٩٨ ، وفي عام ١٩٠١ أصدرت قانون ضم الأراضي المُشاعة واغتصبت حقوق مالكي الأراضي [٢٠] ، ثُمَّ واصلت سياسة الاستيلاء على الأراضي الزراعيّة ، ففي عام ١٩٠٥ ، أصدرت قانون السيطرة على الأوقاف الخيريّة (الحبوس) ، ومن ثُمَّ منحها إلى المستوطنين ، وبعدها عزّزت ذلك بإصدار قانون الإيجار الطويل الأمد مع إيقاف مُعاملات البيع والشراء الخاصّة بها [٢١] .

ولّدت هذه السياسات ردوداً غاضِبة في تونس ، لذلك تواصلت الثورات والانتفاضات في مواجهة القوّات الفرنسيّة بصورةٍ مباشرة ، ولعلَّ في مُقدّمتها انتفاضة الجلّاز ، ومقاطعة الترام ، إذ وقعت الأولى في ٧ تشرين الأوّل ١٩١١ ، حين تجمّعت الجماهير في مقبرة الجلّاز ، وحاولت منع الإدارة الفرنسيّة من مد سِكّة حديد داخل المقبرة بوصفها من الأوقاف الإسلاميّة ، وحصل اشتباك بين السكّان والقوّات المهاجمة ، أسفرت عن سقوط أربعة عشر شهيداً ، وأمّا الانتفاضة فهي ضِدَّ شركة الترام ، إذ وقعت بعد ثلاثة أيّام من الأولى ، وكان سببها الاحتجاج على شركة ترام الفرنسيّة ، وسلوكها العنصري مع العمّال التونسيين ، فأدّت إلى المواجهة مع حرّاس الشركة ، واستمرّت قرابة الشهرين [٢٢] ، بعد حادث مقتل طفل من أبناء القرية على يد سائق الشركة المتهوّر ولذلك تمّت مقاطعة الشركة وكادت أنْ تعلن إفلاسها لذلك اضطرّت إدارتها التفاوض مع قادة الحركة الوطنيّة وتوصلوا إلى اتفاقٍ تضمّن الأُمور الآتية [٢٣] :

١. طرد العمّال الأجانب وإبدالهم بالعمّال التونسيين .
٢. استعمال اللُّغة العربيّة إلى جانب الفرنسيّة .
٣. إلزام عمّال السكّة باحترام التونسيين .

أمّا على الصعيد التنظيمي والسياسي للحركة الوطنيّة ؛ فقد أسّست في عام ١٩٠٥ أولى الحلقات للتنظيمات السياسيّة التونسيّة وذلك بتشكيل (جماعة الحضرة) الّتي كانت تطالب بضَرورَة تعزيز علاقة تونس بالجامعة الإسلاميّة ، والمطالبة بوضع دستور للبلاد ، وكان في مُقدّمة قادتها ؛ علي بوشوشة (صاحب جريدة الحاضرة) ، وعبد العزيز الثعالبي ، وبشير صفر (رائد النهضة الثقافيّة في تونس) [٢٤]. وفي عام ١٩٠٨ تأسّس حزب تونس الفتاة ، الّذي نادى بمقاومة الاستعمار الفرنسي والاستقلال الوطني [٢٥] ، كما أظهر حزب التقدم ، الّذي دعا إلى مشاركة الوطنيين من أبناء تونس حكم بلادهم مع بقاء نظام الحماية ، وقد تفاعل مع أنشطة حزب تونس الفتاة فيما بعد ، وأمام نشاط الأحزاب التونسيّة ، وفي أثناء الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ، شدّدت القوّات الفرنسيّة من إحكام سطوتها على البلاد لا سِيَّما فرضها الأحكام العرفيّة [٢٦] ، ومتابعة قادة الحركة الوطنيّة ورصد تحرُّكاتهم ، على الرغم من أنَّ التونسيين وقفوا إلى جانب فرنسا في الحرب ، وشارك أكثر من (٦٥) ألف مقاتل منهم في المعارك ، فقتل منهم بما لا يقل عن (١٢) ألفاً ، وهناك أكثر من (٢٩) ألف عامل تونسي يعملون في المصانع الفرنسيّة ، لذلك كان أبناء تونس يتوقّعون أنَّ فرنسا ستكافِئهم على ذلك [٢٧] ، لكن الّذي حصل هو بخلاف ذلك ، إذ لم تعترف فرنسا بكل هذه التضحيات كما حصل في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ .

شُكِّلَ وفد تونسي برئاسة عبد العزيز الثعالبي ، وسافر إلى باريس بهدف مناشدة وفود مؤتمر الصلح بحقوق ومطالب الشعب التونسي ، الّذي وقف إلى جانب دول الوفاق الودي في الحرب ، ولكن لم يلقَ الوفد التونسي أيَّ قبول ، ورُفِضت دعوته ، الأمر الّذي ولّد حالة من الانكسار لدى الوفد ، وعاد إلى تونس ، وفي ضوء معطيات هذه المرحلة ، ألّفَ الثعالبي كتاباً تحت عنوان (تونس الشهيدة) وترجمه إلى الفرنسيّة ونشره في باريس ، أوضح فيه النقاب عن السياسية الاستعماريّة الفرنسيّة في تونس ، وبيّن أنّها لم تكن صادِقة في دعوتها ، لذلك ولّد هذا الكتاب ردود فعل غاضبة في فرنسا ، اضطرّت الإدارة الفرنسيّة إلى أصدار أمر بسحب الكتاب واعتقال مؤلّفه [٢٨] .

ب. الحركة الوطنيّة وتطوّر العمل النقابي في تونس حتّى عام ١٩٣٢ :

بعد أنْ أُفرِجَ عن عبد العزيز الثعالبي ، أكّدت الحركة الوطنيّة التونسيّة ضَرورَة تواصل كفاحها ، وعليه ؛ أُسّسَ (حزب الحر الدستوري) ، وكانت قاعدته الجماهيريّة من المثقفين والإقطاعيين والليبراليين والبرجوازيين ، وكان اتجاهه العام عربياً إسلامياً ، فضلاً عن ذلك ؛ استهدف تعزيز الروابط ما بين

المغرب العربي ومشرقه [٢٩] ، وكانت نشاطات هذا الحزب في البداية سرّيّة ، ثُمَّ أُعلِنَ تأسيسه بصورةٍ رسميّة في ٣ حزيران عام ١٩٢٠ ، وتضمّن برنامجه الأُمور الآتية [٣٠] :

١. تأسيس مجلس استشاري مؤلّف من أعضاء تونسيين وآخرين فرنسيين ، ويتم انتخابهم عن طريق التصويت العام ، على أنْ يتمتّع بسلطاتٍ واسعة فيما له خصوصيّة بالميزانيّة العامّة .
٢. الفصل بين السُّلطات الثلاث التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة .
٣. تحْقيق المساواة في الرواتب بين التونسيين والفرنسيين .
٤. ضمان حريّة الصحافة والاجتماعات .
٥. السماح للتونسيين بحقوق شراء الأراضي التابعة لإدارة الفِلاحة أو لأملاك الدولة .
٦. جعل التعليم إلزاميّاً .
٧. تكوين المجالس البلديّة المنتخبة .
٨. تشكيل حُكومة تكون مسؤولة أمام المجلس التشريعي .
٩. المُساواة بين التونسيين والفرنسيين في الحصول على الوظائف العامّة .

ومن المؤكّد أنَّ هذا البرنامج لم يلقَ تأييد الفرنسيين ، بل حاولوا جاهدين تعطيله ، أو مُحاولة إيجاد خِلافات داخل الحزب ، بهدف إضعافه ، ففي عام ١٩٢١ ، انشقّت مجموعة موالية منه إلى السياسة الفرنسيّة ، وأسّست الحزب الإصلاحي بزعامة حسن القلاتي ، إلّا أنَّ هذا الحزب لم يستمر ؛ بسبب الضغوط الشعبيّة [٣١] .

أمّا الحزب الحر الدستوري بقيادة الثعالبي ، فظلَّ متواصلاً في مطالبه الإصلاحيّة ، وتقارب مع الباي محمد الناصر ، الّذي أغاض الموقف الفرنسي كثيراً ، والّذي بدأ يلوح في موضوع عزل الباي ، وقد تسبب ذلك بخروج مُظاهرات واحتجاجات واسعة في المدن التونسيّة ، لم تهدأ إلّا بعد وفاة الباي ، وتولّى الباي محمد الحبيب العرش التونسي عام ١٩٢٢ [٣٢] ، وواصل حزب الحر في مطالبه القائِمة على الآتي :

١. المُطالبة بالدستور .
٢. تحْقيق الاستقلال الذاتي .
٣. إجراء الإصلاحات في نِطاق الحِماية .
٤. مواصلة قيادة النشاطات الوطنيّة في المُظاهرات والاحتجاجات .
٥. رفض الإجراءات الفرنسيّة على جميع الصُّعُد السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والخدميّة والدعوة إلى مُقاطعة كُل مسلم يتجنّس بالجنسيّة الفرنسيّة .

وهكذا أصبح الحزب الحر الدستوري وقادته مثار مُلاحقة ومُتابعة من القوّات الفرنسيّة في تونس إذ تعرّضَ زعيم الحزب الثعالبي للاعتقال عام ١٩٢٣ [٣٣] ، إلّا أنَّ حزب الحر الدستوري واصل نشاطه السياسي ، وسعى إلى تنفيذ برنامجه السياسي ، فأصدر جريدة أُسبوعيّة باللُّغة الفرنسيّة (جريدة الحر) إلّا أنّها توقّفت عن الصدور بعد عامٍ واحد فقط ، بسبب اتهامها بأنّها تنشر مقالات تثير الرأي العام ، ثُمَّ أصدر جريدة أُخرى وهي (اللواء) ، إلّا أنّها لم تستمر ؛ بسبب ضعف التمويل المالي لها ، كما كان للحزب وقفة وطنيّة مشهودة في عام ١٩٢٥ ، عندما أقدمت الحُكومة الفرنسيّة على نصب تمثال للكردينال شارل لافيجري (Charles Lavigerie) ، وهو من غُلاة المُبشّرين الفرنسيين في تونس ، إذ عمّت المُظاهرات الّتي كانت تريد تحطيم التمثال ، فقد تدخّلت القوّات الفرنسيّة ومنعتهم من ذلك ، وزجّت قِسماً منهم في السجون والمُعتقلات [٣٤] ، وبعدها مُباشرةً نظّم الحزب الدستوري إضراباً عامّاً في تونس شمل الموظّفين ورجال الأعمال الحُرّة ، وذلك احتجاجاً على قرار الحُكومة الفرنسيّة بتعيين قضاة فرنسيين في المحاكم التونسيّة [٣٥] .

تراجعت نشاطات حزب الحر الدستوري في المُدّة من (١٩٢٧ ـ ١٩٣٠) ، بسبب مُلاحقة عناصره القياديّة ، وغياب عنصره الفاعل عبد العزيز الثعالبي ، ولكن مع ذلك ؛ كانت له نشاطات ولا سِيَّما بنشر عناصره بعض المقالات في جريدة (الصوت التونسي) عام ١٩٢٩ ، كما نظّم الحزب مؤتمراً موسّعاً في ٣٠ تشرين الأوّل ١٩٣٠ ، دعا فيه إلى ضَرورَة تشديد النضال ضِدَّ فرنسا ، وإعادة تشكيل هيئة تحرير جريدة (الصوت التونسي) ، وكان الحبيب بورقيبة من بين أبرز أعضائها [٣٦] ، ومن هنا بدأ دور هذه الشخصيّة في قيادة مسيرة حزب الحر الدستوري في تونس .

وعلى صعيدٍ آخر من نشاطات الحركة الوطنيّة التونسيّة والّتي قادتها النقابات العمّاليّة ، وكانت تلك هي السِّمة الغالبة في عقد العشرينيات من القرن الماضي ، إذ انتشرت الحركات النقابيّة والتعاونيّات ومن ثُمَّ بلْورة الدعوة إلى الأفكار الاشتراكيّة ، وتعمّق ذلك بسبب طبيعة الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة للشعب التونسي ، ولعلَّ من أبرزها ؛ حركة طاهر حدّاد عام ١٩٢٠ ، وحركة محمد علي القابسي عام ١٩٢٤ [٣٧] ، وكانت العاصمة تونس معقل الحركة النقابيّة ، إذ شهدت تأسيس العديد من نقابات العمّال ومنها ؛ نقابة عمّال شركة سكك الحديد التونسيّة ، ومعامل الدقيق والنسيج والحرير ، وعمّال الترام وغيرها [٣٨] ، هذا التصاعد التنظيمي في العمل النقابي أسهم في تأسيس اتحاد يجمع كل هذه النقابات بمقر واحد في مدينة بنزرت ، يرأسه محمد الخميري ليخلفه من بعده الطاهر بن سالم [٣٩] .

عموماً ؛ تراجع مُستوى نشاط الحركة العمّاليّة في تونس (١٩٢٥ ـ ١٩٣٢) ، بل وصِفت بأنّها مُعطّلة ، بسبب التآمر الّذي حصل عليها من طرفي الاستعمار والسيطرة الفرنسيّة من جهة ، ودور البرجوازيّة الوطنيّة من جِهةٍ أُخرى ، إلّا أنّ التحوّل الأكثر أهمّيّة ما حصل في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، عندما اعترضت السُّلطات الفرنسيّة بمرسوم ترخيص العمل النقابي في تونس [٤٠] ، ولعلّ من المفيد ذكره أنّ الحبيب بورقيبة أدّى دَوراً مُهِمّاً في تصاعد العمل النقابي في تونس .

ج. الحركة الوطنيّة في تونس ودورها في تحْقيق الاستقلال عام ١٩٥٦ :

١. دور حزب الحر الدستوري الجديد في الحركة الوطنيّة :

نشط حزب الحر الدستوري في إطار عمله السياسي في بداية عقد الثلاثينيات ، بسبب طروحاته المتنوعة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة ، الأمر الّذي حفّز كثيراً من الطبقات الاجتماعيّة للانضمام إليه ، ولا سِيَّما من العمّال والفلّاحين والطبقات المثقفة وكبار المزارعين ، فضلاً عن وصول قيادات شابّة له [٤١] ، ولكن الّذي حصل هو أنّ الحزب انشقّ على نفسه عام ١٩٣٤ ، بسبب الاختلاف على أُسلوب النضال والمواجهة ، والتباين بين القيادات القديمة والقيادات الشابّة ، والأخيرة تدعو إلى قراءة المشهد السياسي الّذي يتطلّب إعادة التعامل مع الإدارة الفرنسيّة ، وذلك بفتح آفاق للتعاون مع فرنسا ، والاندماج التونسي معها في بيئة ديمُقراطيّة واحدة ، وعلى هذا الأساس ؛ انشقّ الحبيب بورقيبة ، وأسّس حزب الحر الدستوري الجديد ، وانتخب هو رئيساً له ، بينما بقي الحزب الحر الدستوري القديم على تشكيلته السابقة المقرونة بزعامة الثعالبي [٤٢] ، إلّا أنّ نشاط الحزبين قد توقّف في مُدّة قيام الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) .

استعملت فرنسا أساليب شتّى تجاه الشعب التونسي ، وحاولت تجنيد الآلاف منهم بالقوّة والترهيب وإرسالهم بالبواخر إلى ميادين القتال في فرنسا وبلجيكا ، وهذا الأمر ولّد ردود فعل غاضبة ، إذ أعلنت عدد من المدن التونسيّة العصيان ، ولا سِيَّما في العاصمة تونس والقيروان وقابس [٤٣] ، ومع ذلك كانت تضحيات التونسيين جسيمة في الحرب ، إذ قتل منهم أكثر من (٤٥) ألفاً ، فضلاً عن تشغيل آلاف أُخرى في المصانع والمزارع الفرنسيّة بهدف عدم الضرر بالاقتصاد الفرنسي [٤٤] ، وكان الشعب التونسي يعلّق الآمال على أنّ فرنسا سترد له جميل صنعه ، لوقوفه إلى جانبها في الحرب ، وبما يحقّق مطالبه المشروعة في الحُريّة والاستقلال لا سِيَّما أنّ المقيم الفرنسي العام شارل ماست (Charles Mast) ،

صرّح في أكثر من مناسبة بأنّ النعيم المنتظر قادم إلى الشعب التونسي ، وقد جاء في أحد خطاباته القول : " **إنّكم شاركتم فرنسا المصائب والمِحن ، وهي ستشارككم في النعيم والسرّاء ، وسيكون لكم أوفر نصيب من انتصارها** " (٤٥) ، ولكن مع ذلك ؛ كانت مجرّد وعود وتطمينات لا طائل من ورائها ، بل على العكس بعد هزيمة قوّات المحور ، وعودة قوّات فرنسا الحرة بقيادة ديغول في ٨ آيار ١٩٤٣ ، اتخذت الإدارة الفرنسيّة مواقف سلبيّة تجاه باي تونس والحركة الوطنيّة بل ضِدّ شعب تونس ، بل الأقسى من ذلك أنّ الجنرال هنري جيرو (Henri Giraud) ، أصدر أمراً عسكريّاً في ١٤ آيار ١٩٤٣ بخلع الباي محمد المنصف ، ونفيه إلى جنوب الجزائر ، وتنصيب محمد الأمين بايا على تونس ، كما فرض حظر العمل السياسي على حزب الحر الدستوري بفرعيه القديم والجديد (٤٦) .

وفي مواجهة ذلك ؛ نشطت المواجهات مع القوّات الفرنسيّة ، وحصلت انتفاضات في مناطق دوز والجبل ، وفي الوقت ذاته نشط فرعا الحزب الحر الدستوري في العمل السّرّي ، ونظّمَ مؤتمراً تنظيمياً له في شباط ١٩٤٥ ، إذ دعا الحزب الحرب الدستوري الجديد إلى تبنّي مشروع الاستقلال السياسي ، وبدأ ذلك بنشاط زعيم الحزب الحبيب بورقيبة بالتحرُّك الدبلوماسي تجاه الجامعة العربيّة الّتي شُكّلت ما بعد الحرب العالميّة الثانية ، وحاول الحصول على دعمها وتأييدها ، فضلاً عن ذلك ؛ فأنّ القضيّة التونسيّة بدأت تخرج من إطارها الوطني الداخلي إلى المحافل الخارجيّة العربيّة والدوليّة (٤٧) .

٢. الثورة التونسيّة وتحْقيق الاستقلال عام ١٩٥٦ :

حاولت الحُكومة الفرنسيّة تقديم بعض الإصلاحات على المُستوى الإداري والتنظيمي ، إلّا أنّ تِلكَ الإجراءات وجدتها الحركة الوطنيّة التونسيّة غير جادّة ، ولا سبيل إلّا في توحيد الجهود الوطنيّة وتصعيد حِدّة المُقاومة ، وبذلك عُقد مؤتمر استثنائي في ٢٣ آب ١٩٤٦ للقوّات الوطنيّة عُرِفَ بمؤتمر (ليلة القدر) ، وشارك فيه كل من صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد ، وكذلك ممثلون عن الحزب الدستوري القديم ، وممثل عن الاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة فرحات حشّاد (٤٨) ، وممثلون عن عدد من المُنظّمات التجاريّة والصناعيّة والزراعيّة والثقافيّة في تونس ، وانتهى المؤتمر بإعلان ميثاق وطني أُعلِنَ فيه الحد من نظام الحماية والمُطالبة باستقلال تونس ، وانضمامها إلى الجامعة العربيّة ، وأشار بخصوص نظام الحِماية إلى أنّه لا يتفق سياسيّاً واقتصاديّاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه ، وهو نظام استعماري ، وأنّ الشعب التونسي عازم على استرجاع جميع حقوقه المشروعة (٤٩) .

بعد ذلك عمّت المُظاهرات والاحتجاجات المُدن التونسيّة ، وحاولت الحُكومة الفرنسيّة امتصاص غضب الشارع التونسي ، فأصدرت أوامر بتغيير المُقيم العام الفرنسي في تونس الجنرال ماست ، وإبداله بالمُقيم العام الجديد جون مونس (Jean Mons) ، والّذي قدّم برنامج إصلاحات إلى رئيس الحُكومة مصطفى الكعّاك [٥٠] ، ولكن الموقف الشعبي ظلّ رافضاً لذلك ومُصرّاً على الاستقلال ، وأدّى فرحات حشّاد الزعيم النقابي دَوراً نشطاً في إدامة زَخم الحركة الوطنيّة التونسيّة [٥١] .

وتزامن ذلك مع عودة الحبيب بورقيبة من مصر في ٩ أيلول ١٩٤٩ ، وكان ذلك بداية التحوّل الخطير في تاريخ الحزب الحر الدستوري ، إذ أعلن بورقيبة زعيم الحزب ضَرورَة أخذ الاستقلال التام ، عبر سِلْسلة مراحل (خذ وطالب) ، ثُمَّ بدء حوارات التفاهم مع فرنسا ، وفي ضَوء ذلك ؛ يتم استخلاص حقوق تونس ، وبرّر ذلك بسبب أنَّ موقف المُنظّمات الدوليّة (الجامعة العربيّة والأُمم المتحدة) وقفتا عاجزتين عن تقديم المُساعدة للشعب التونسي ، ولكن يبدو أنَّ هذا التبرير غير مُقنع ، وبعيد عن الواقعيّة ، إذ إنَّ الجامعة العربيّة ومكتب المغرب العربي في القاهرة [٥٢] ، كانوا على تواصل مع زعامات الحركة الوطنيّة التونسيّة ومن المُساندين لها ، ولكن يُفهم أنَّ موقف بورقيبة من هذا التحوّل يعود إلى رغبته في تزعُّم توجُّهات الحركة الوطنيّة بأسلوبٍ قائم على الإسناد الفرنسي ، إلّا أنَّ ذلك يجب أنْ لا يكون على حِساب المصلحة الوطنيّة [٥٣] ، وفي ١٥ نيسان ١٩٥٠ ، سافر الحبيب بورقيبة إلى باريس ، حامِلاً معه مشروعاً مؤلّفاً من سبع نقاط ، هي الآتية [٥٤] :

١. إحياء السُّلطة التنفيذيّة إلى تُمثّل جوهر السيادة التونسيّة .
٢. تأسيس حُكومة تونسيّة خالصة يرأسها وزير تونسي يعيّنه الباي .
٣. إلغاء منصب المُقيم العام الّذي يُسيطر عمليّاً على البلاد .
٤. إلغاء مناصب المُراقبين المدنيين .
٥. حل الجندرمة الفرنسيّة المُرتبطة بوزارة الدفاع .
٦. تأسيس مجالس بلديّة مُنتخبة .
٧. تشكيل مجلس وطني عن طريق الانتخابات ، ثُمَّ وضع دستور وطني ديمُقراطي لتونس .

وفي ضوء ذلك ؛ يتم تحْديد مُستوى العلاقات بين تونس وفرنسا ، ويلزم أنْ تكون مُعزّزة للسيادة والمصالح لكِلا الطرفين ، ويظهر أنَّ مشروع بورقيبة هذا عُرِف بسياسة (المساومة المشرفة) [٥٥] ، وبالنتيجة درست الإدارة الفرنسيّة المشروع ، وقرّرت أنْ تكون هي المُبادِرة فيما تطرحه من مشاريع لها

صِلة بمُستقبل تونس ، وجاء ذلك بما صرّح به وزير الخارجيّة روبير شومان (Robert Schuman) في حزيران ١٩٥٠ : " **إنّ الاستقلال الداخلي هو الأساس الّذي تسعى له فرنسا إلى تحْقيقه بالنسبة إلى جميع الدول الّتي تؤلّف الاتحاد الفرنسي ومن بينها تونس** " ، وهذا مضمونه أنّ فرنسا قد وافقت من حيث المبدأ سير تونس نحو الاستقلال ، وبعد شهر من هذا التصريح ، عاد وزير الخارجيّة شومان بتصريحٍ آخر مفاده : " **إنّ حُكومة فرنسا تسعى لأنْ تضع نهاية لإدارتها لتونس** " [٥٦] ، وهذا الأمر لا شكّ يتوافق مع مطالب الحركة الوطنيّة التونسيّة .

إلّا أنّ وقائع الأحداث أثبتت سوء نوايا فرنسا وعدم جدّيتها في التخلّي عن نظام الحِماية لتونس ، وكل ما قامت به هي مُناورات هدفها ؛ احتواء الحركة الوطنيّة التونسيّة ، وبالنتيجة أجبرت حُكومة محمد شنيق ، وقد تعثّرت مُفاوضاته مع الحُكومة الفرنسيّة ، وأبدت الأخيرة تراجعها عن مسألة منح الاستقلال الذاتي ، ومن هُنا عادت الحركة الوطنيّة إلى تنظيم صفوفها ، ووجدت أنّ الأُسلوب السياسي السلمي غير قادر على تحْقيق أهدافهم ، ولذلك يلزم تصعيد المواجهة ، وجاء ذلك على لِسان بورقيبة : " **انتهت صفحة من تاريخ الشعب التونسي وبدأت صفحة جديدة ، فخداع الشعب التونسي وصل إلى حدوده ، وسوف يعطي هذا الشعب الدليل بأنّه قد بلغ مرحلة من النضوج لحصوله على حُريّته** " [٥٧] .

وعلى أثر ذلك ؛ انطلقت الاحتجاجات والإضرابات العامّة ، وشاركت فيها مُعظم الأحزاب والقِوى السياسيّة ، فكانت ردّة فعل الإدارة الفرنسيّة قاسية وعنيفة ، بسبب الأوامر الّتي أصدرها المُقيم العام الجديد دوهوتكلوك (de Hauteclocque) ، في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، واعتقال مُعظم قادة الحركة الوطنيّة وفي مُقدّمتهم الحبيب بورقيبة ، إلّا أنّ الحركة الوطنيّة تصاعدت بشكلٍ سريع ، وأخذت طابع المواجهة المُسلّحة الّتي قادها الطاهر الأسود [٥٨] .

أمّا الحُكومة الفرنسيّة فكعادتها صعّدت الموقف في تونس ، وزادت من عمليّات القمع والتنكيل ، ففي ٢٦ آذار ١٩٥٢ ، أصدرت أوامر باعتقال كُل الوزراء التونسيين ، ونفيهم خارج البلاد ، كما دعت عز الدين بن الباي محمد الأمين ، وهدّدت الباي بعزله إذا لم يشكّل حُكومة جديدة موالية لفرنسا ، وفي ضوء هذه التهديدات والضغوط على الباي ، شكّل الأخير حُكومة جديدة برئاسة صلاح الدين البكوش ، وهو من الشخصيّات المعروفة في توجُّهاتها مع الحُكومة الفرنسيّة [٥٩]، أمّا الباي محمد الأمين فقرّر الاعتزال عن العمل السياسي ، وبقي على موقفه المُساند للشعب التونسي ، لذلك صدر أمر عزله وتعيين ولده عز الدين بايا على تونس [٦٠] ، الّذي لم يمضِ على تعيينه سِوى أشهر حتّى أُغتيل على يد

المُقاومة الوطنيّة التونسيّة الّتي واصلت نشاطها بشراسة في مواجهة القوّات الفرنسيّة ، وعلى هذا الأساس قامت القوّات الفرنسيّة بإعداد عصابة أُطلِقَ عليها اسم (عصابة اليد الحمراء) ، المعروفة بالانتقام وأساليب الترهيب ، ومُهِمّتها اغتيال العناصر الوطنيّة ومنها جماعة لجنة الأربعين ، وكان أوّل ضحاياها الزعيم العُمّالي المعروف فرحات حشّاد ، الّذي أُغتيل في ٥ كانون الأوّل ١٩٥٢ [٦١] ، والّذي كان يخطّط للذهاب إلى الأُمم المتحدة لعرض قضيّة بلاده على مجلس الأمن .

وأمام تصاعد ثورة الشعب التونسي الّذي أصرَّ على الحُصول على الاستقلال ، حاولت الإدارة الفرنسيّة إعادة النظر في سيادتها تجاه تونس ، فعيّنت مُقيماً جديداً هو بيار فوازار (Pierre Voizard) في أيلول ١٩٥٣ ، وبيّن أنّه جاء من أجل تسهيل طريق الحُصول على الاستقلال ، ثُمَّ بدأ بإجراءات التخفيف عن المعتقلين والتقرّب إلى الباي محمد المنصف ، وشكّل وزارة جديدة برئاسة محمد الصالح مزالي ، وعزل وزارة صلاح الدين البكوش ، ثُمَّ تهيّأ لمشروع الإصلاح في ١٤ آذار ١٩٥٤ ، الّذي تضمّن أنَّ الغالبيّة من الوزراء هم من التونسيين ، وإلغاء المجلس الكبير ، وشعرت الحُكومة التونسيّة بنوع من التحرُّر من السيطرة الفرنسيّة على الرغم من سُلطاتها المحْدودة ، ولكن ظلَّ المُقيم العام يحتفظ بصلاحيّاته الواسعة ، فهو يشرف على الجيش والبحريّة والأمن والإذاعة [٦٢] .

ويظهر أنَّ الحركة الوطنيّة شعرت بأنَّ هناك لعبة جديدة من ألاعيب الإدارة الفرنسيّة ، ولم تكن جادّة وعليه ؛ فأنَّ الثورة التونسيّة يلزمها الاستمرار والمواصلة ، وأنَّ إيقاع المزيد من الخسائر في صفوف القوّات الفرنسيّة هي السبيل في الوصول إلى تحْقيق الاستقلال ، وأثبت صِحّة هذا التوجُّه فيما بعد عندما أظهرت القوّات الفرنسيّة عجزها في إيقاف الثورة التونسيّة ، وسقوط المزالي في ١٥ حزيران ١٩٥٤ ، وبعد زيارة رئيس الحُكومة الفرنسيّة بيير منديس فرانس (Pierre Mendès France) ، ولقائِه مع الباي محمد الأمين في ٣١ تموز ١٩٥٤ ، منح تونس الاستقلال الداخلي ، وقال : " **نحن على استعداد الآن بأنْ ننقل إلى التونسيين المؤسسات الإداريّة ، لكي يتولوا إدارتها بأنفسهم** " ، ومن ثُمَّ السعي لإجراء مفاوضات لعقد اتفاقيّة بين الطرفين لحسم مستقبل تونس ، وتنظيم المصالح الفرنسيّة فيها [٦٣] .

كُلّف طاهر بن عمار بتشكيل الحُكومة التونسيّة في ٤ أيلول ١٩٥٤ ، وبدأت المُفاوضات بين الطرفين في المُدّة (٤ ــ ١٣ أيلول ١٩٥٤) ، وفي هذه الأثناء ؛ تمَّ نقل الحبيب بورقيبة من منفاه إلى باريس في ١٧ تموز ١٩٥٤ ، لمتابعة سير المُفاوضات والإشراف عليها ، والّتي تعثّرت بينهما بسبب طلب الحُكومة الفرنسيّة بحل جيش التحرير التونسي ، إلّا أنَّ تسارع الأحداث في عموم منطقة المغرب

العربي ، وقيام الثورة المُسلّحة في المغرب ، وإندلاع الثورة في الجزائر ، قد أسهمت إلى حدٍ كبير في تشريع القرار بين الجانبين الفرنسي في موضوع تحْقيق الاستقلال لتونس [٦٤] ، إلّا أنَّ مسيرة المُفاوضات بين الجانبين الفرنسي والتونسي ظلّت متواصلة ، وأدّى الحبيب بورقيبة دَوراً فاعلاً في كُل المراحل ، لا سِيَّما أنَّه مثّل دور الاعتدال في التفاهم مع فرنسا بخلاف صالح بن يوسف الّذي تبنّى سياسة المواجهة المُسلّحة ، وعلى أي حال ؛ اقتنعت حُكومة غي موليه (Guy Mollet) ، الّتي خلفت حُكومة إدغار فور (Edgar Faure) ، بعقد مُفاوضات مع الوفد التونسي في مقر وزارة الخارجيّة في ٢٩ شباط ١٩٥٦ ، وترأس الجانب التونسي الطاهر بن عمار ، ووقّعت المُعاهدة بين الطرفين وعُرِفت باسم (مُعاهدة الاستقلال) في ٢٠ آذار ١٩٥٦ [٦٥] ، وبموجبها تمَّ تنظيم العلاقات المُشتركة بين فرنسا وتونس ، فضلاً عن تنظيم شؤون الدفاع والخارجيّة ، إلّا أنَّ هذا الاستقلال ظلَّ في الواقع منقوضاً ، إذ احتفظت فرنسا بكثير من المواقع الاقتصاديّة والثقافيّة والعسْكريّة ومنها قاعدة (بنزرت ـ رمادة) ، فضلاً عن ذلك ؛ ضمان مصالح المستوطنين الفرنسيين والأجانب في تونس [٦٦] ، ولكن مع ذلك كانت خطوة إستراتيجيّة في مُستقبل البلاد السياسي .

د. الجمهوريّة التونسيّة في عهد الحبيب بورقيبة (١٩٥٦ ـ ١٩٨٧) :

بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس ، كُلِّف من قِبل الباي بتشكيل الحُكومة في ١٧ نيسان ١٩٥٦ ، واحتفظ بورقيبة لنفسه بحقيبتي الدفاع والخارجيّة ، وعيّن (١٦) وزيراً من حزبه الدستوري الحر الجديد من أصل (١٧) وزيراً ، وبذلك أصبحت تونس ما بعد تاريخ ٢٠ آذار ١٩٥٦ ملكيّة دستوريّة على رأسِها الباي محمد الأمين ، والحبيب بورقيبة رئيساً للوزراء (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) ، وبعدها كرّست أجهزة الدولة في جميع الميادين الاقتصاديّة والصحيّة والإداريّة والتعليم والخدمات [٦٧] ، وفي ٢٥ تموز ١٩٥٧ أُلغيت الملكيّة ، وتمَّ إعلان جمهوريّة تونس ، وأُجريت انتخابات عامّة في البلاد ، وفاز الحبيب بورقيبة بمنصب رئيس الجمهوريّة (١٩٥٧ ـ ١٩٨٧) ، وأعلن النظام الجمهوري في ١٥ آب ١٩٥٧ ، إذ صدر مرسوم جمهوري تمَّ بموجبه مُصادرة جميع أملاك العائلة المالكة ، ومنع التعاون مع رجال النظام الملكي ، مع صدور مرسومٍ آخر في ١٧ آب ١٩٥٧ ، يقضي بمصادرة كل ثروات النظام الملكي وعُدَّ الحزب الدستوري هو الحزب الحاكم في تونس [٦٨] .

بعد تسلُّم بورقيبة مقاليد إدارة الدولة ، اتخذت سِلْسلة من الإجراءات الإداريّة الداخليّة ، فقد صدر الدستور في الأوّل من حزيران ١٩٥٩ ، وبموجبه تمتّع رئيس الجمهوريّة بصلاحيّاتٍ واسعة ، فهو رئيس الحُكومة (رئيس الوزراء) كذلك ، فضلاً عن الصلاحيّات التشريعيّة ، وفي الوقت ذاته هو زعيم الحزب الحاكم (حزب الحر الدستوري الجديد) [٦٩] ، وجاء في نصّ الدستور أنَّ انتخاب رئيس الجمهوريّة لمُدّة خمس سنوات ، وهناك إمكانيّة إعادة انتخابه لثلاث دورات متتاليّة ، وهو يرسم سياسة البلاد الداخليّة والخارجيّة ، وقيادة الجيش العليا ، فضلاً عن اختياره الوزراء وأعضاء الحُكومة [٧٠] .

كانت رؤية بورقيبة أنَّ البلاد في المرحلة الأولى ما بعد الاستقلال تحتاج إلى دولة عصريّة ، وتوعية الجماهير ، كما وجد أنَّ التعدُّديّة تفتت الوحدة الوطنيّة ، ويجد فيها تضارباً للمصالح ، وتخلق صراعات بين طبقات المُجتمع التونسي ، إلّا أنَّ ذلك في الواقع كرّس التوجُّهات الفرديّة والحُكم الاستبدادي ، كما شهدت البلاد في السنوات الّتي أعقبت الاستقلال تراجع الوضع الاقتصادي ، ولذلك طرح فلسفة إدارة الدولة بهذا الخصوص (الليبراليّة الاقتصاديّة) [٧١] ، وكانت الخطوة المُهِمّة في سياسة بورقيبة تصفيته للوجود الفرنسي وذلك بإخراج آخر القوّات الفرنسيّة من قاعدة (بنزرت ـ رمادة) وذلك عام ١٩٦٣ ، وفي ١٩ تشرين الأوّل ١٩٦٤ تمَّ تعديل اسم الحزب الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري ، وذلك لتأكيد النهج الاشتراكي في إدارة الدولة ، وفي ضوء ذلك ؛ وضِعت خُطط للتنمية عُرِفت باسم (الخُطط الرباعية) ، وكانت الخُطّة الأولى (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) ، والثانية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٨) ، والثالثة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٢) ، والرابعة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٦) ، مع الإشارة إلى أنَّ التجربة الاشتراكيّة انتهت في بداية عام ١٩٧٠ [٧٢] ، وتطوّرت فِكرة وضع برامج التنمية ، واُستحُدثت الخُطط العُشريّة ، فبدأت من (١٩٧١ ـ ١٩٨٠) إذ عملت هذه الخُطّة على زيادة مستوى الإنتاج المحلّي ومُساندة الدولة في تنمية الحركة الاقتصاديّة في البلاد [٧٣] ، وتعزيز الخدمات ، ورفع مُستوى التعليم بكل تخصُّصاته بما فيها التعليم الأوّلي والجامعي والمِهني وخُصِّصت نسبة (٢٥%) من الميزانيّة العامّة لها ، فضلاً عن ذلك ؛ اهتمّت الحُكومة في المشروعات الصّحيّة ولا سِيَّما في مناطق القرى والأرياف [٧٤] .

وفي ١٣ آذار ١٩٧٥ ، صادق مجلس الأُمّة على ترشيح بورقيبة رئيساً مدى الحياة [٧٥] ، ويظهر أنَّ هذا التوجُّه استغلتّه الأطراف المُعارِضة لسياسته ، والّذي تزامن مع تراجع الوضع الاقتصادي في البلاد ، مع تصاعد المُطالبة بنظام التعدُّديّة الحزبيّة ، فضلاً عن ذلك ؛ تغلغل بعض الشخصيّات ولا سِيَّما القريبة من بورقيبة في استغلال نفوذها وموقعها في إدارة الدولة ، وقرّبت العناصر الفاسِدة ، فقد استغلّت زوجته (وسيلة بن عمار) وولده بورقيبة الابن الّذي كان مُستشاراً لوالده [٧٦] ، ولذلك تفاقمت الأزمة الاقتصاديّة في ٢٤ كانون الأوّل ١٩٨٣ ، واضطرّت الحُكومة إعلان برنامج التقشُّف ، ورفع أسعار الخبز ، وهذا الأمر ولّد ردود فعل غاضِبة في تونس ، وانطلقت على أثرها انتفاضة شعبيّة واسعة عُرِفت باسم (انتفاضة الخبز) في كانون الثاني ١٩٨٤ ، إذ انطلقت من مدينة دوز بالجنوب ، وبعدها في مدينة قبلي ، ثُمَّ مدينة سوق الأحد ، ووصلت إلى مناطق الشمال والوسط الغربي في كاف والقصرين ، ومناطق الجنوب في قفصة وقابس ، لذلك تدخّلت قوّات الجيش في هذه المُدن [٧٧] ، وأدّت المواجهات إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى ، فتطوّرت الأحداث إلى خروج مُظاهرات حاشِدة في المُدن التونسيّة الأُخرى شارك فيها الطلبة والعُمّال ، وبعدها أعلنت الحُكومة حالة الطوارئ ، ومنع التجمُّعات بالطرق والساحات العامّة ، ولم تتوقّف تِلكَ الأعمال إلّا بعد أنْ تراجعت الحُكومة عن القرارات ، وأصدرت أوامر بإلغائِها [٧٨] .

أسّست هذه الانتفاضة إلى مزيد من التصعيد الداخلي ، ولا سِيَّما أنَّ الأحزاب المُعارِضة استغلّت ذلك ، فعمل بورقيبة على اتخاذ بعض الإجراءات منها ؛ إقالة الحبيب بورقيبة الابن (ابنه) من موقعه الوظيفي في ١٩ حزيران ١٩٨٦ ، وإقالة رئيس الحُكومة محمد مزالي ، وتعيين رشيد صفر بدلاً عنه ، وكان هدفه من ذلك أنَّ رشيد صفر باستطاعته إيقاف نشاط التيار الإسلامي المُعارِض ، إلّا أنَّه فشل ، ولذلك أقاله هو الآخر ، وعيّن بدلاً عنه زين العابدين بن علي في ١٦ آيار ١٩٨٧ بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخليّة ، ثُمَّ تولّى رِئاسة الوزراء بدلاً من رشيد صفر في ٣ تشرين الأوّل ١٩٨٧ [٧٩] ، واستغلّ زين العابدين ارتباك الوضع الداخلي ، وتشتُّت سُلطة القرار ، وتدخُّل زوجة الرئيس بورقيبة (وسيلة بن عمار) في شؤون إدارة الدولة ، وكُل ذلك تزامن مع مرض الرئيس بورقيبة ، فقاد العقيد زين العابدين انقلابه الّذي أطاح بحُكم الرئيس بورقيبة ، وأصدر في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ قرار عزله ، وتسنّم هو منصب رِئاسة الجمهوريّة (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ ـ ١٤ كانون الثاني ٢٠١١) [٨٠] .

واستكمالاً لوحدة الموضوع في إطاره التاريخي ، لا بُد من الإشارة بصورة مُختصرة إلى معالم السياسة الخارجيّة للرئيس الحبيب بورقيبة ، إذ كان يعتقد بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكيّة قوّة قادرة على حِماية العالم من سُلطة الأنظِمة الاستبداديّة ، ولذلك عزّز أواصر التعاون معها ، على النقيض من ذلك كان حَذِراً في التعامل مع الاتحاد السوفيتي ، وأنّه رفض إقامة علاقات اقتصاديّة أو عسكريّة معه [٨١] ، وحذّر كذلك من أنَّ الاتحاد السوفيتي قد يُصدِّر الأفكار والاتجاهات الهدّامة حسب وصفه ، وعلى مُستوى علاقاته العربيّة فكانت جيّدة مع الأنظِمة الملكيّة ودول الخليج العربي ، وبشأنْ علاقاته مع عبد الناصر فكانت إلى حدٍ ما مُتشنّجة ، ومُختلفاً معه في طبيعة الخِطاب والإيديولوجيا ، وبخصوص قضيّة فلسطين فكان يعتقد بأنَّ لُغة الحوار والنشاط الدبلوماسي هي طُرق سليمة في الوصول إلى بعض النتائج ، وأمّا علاقاته مع دول المغرب العربي ؛ فيرى بضَرورَة تعزيزها بما يتوافق مع مصلحة شعوبها ، ودعوته جميع الأطراف إلى التفاهم بلُغة الحوار بعيدة عن وسائل التصعيد والمواجهة [٨٢] ، ولذلك عُرِفَ عنه سياسة التوازن ، وظلَّ على خطّها العام حتّى تنّحيته عن الحُكم عام ١٩٨٧ .

ثانياً : ليبيا :

أ. الاحتلال الإيطالي في ليبيا :

١. التغلْغل الإيطالي في ليبيا حتّى عام ١٩١١ :

خضعت ولاية طرابلس الغرب للحُكم العُثماني على مرحلتين ؛ الأولى تُعرف بالعهد العُثماني الأولى (١٥٥١ ـ ١٧١١) ، ثُمَّ بدأت مرحلة حُكم الأُسرة القرمانليّة (١٧١١ ـ ١٨٣٥) ، ثُمَّ مرحلة الحُكم العُثماني الثاني (١٨٣٥ ـ ١٩١١) ، وتناوب على حُكم الولاية في المُدّة الأخيرة ثلاثة وثلاثون والياً ، وصُنّفت البلاد في عهدهم بأنّها غير مُستقرّة ، ولم تنفّذ مشروعات عمرانيّة أو إصلاحيّة مطلوبة ، بل أنَّ سرعة تبدّل هؤلاء الحُكّام لم تتح لهم الفرصة في تنفيذ الأعمال الإصلاحيّة ، فضلاً عن ذلك ؛ تصاعد حِدّة هذه الانتفاضات والثورات المحلّيّة والّتي عرقلت هي الأُخرى المشروعات الإصلاحيّة [٨٣] .

وعلى صعيدٍ آخر ؛ فأنَّ ليبيا أصبحت مثار الصراعات الأوربيّة لا سِيَّما بعد أنْ فرضت فرنسا وجودها في الجزائر عام ١٨٣٠ ، وتونس عام ١٨٨١ ، إلّا أنَّ فرنسا أرادت أنْ لا تصطدم بمصالح الدول الأوربيّة الأُخرى (إيطاليا وألمانيا) اللّتين أظهرتا أهدافاً وطموحات استعماريّة في ولاية طرابلس الغرب ، لذلك ابتعدت عن ولاية طرابلس الغرب ، بخلاف إيطاليا الّتي بذلت جهودها في تحْقيق طموحاتها الاستعماريّة في ليبيا ، ولعلَّ سياسة الأحلاف والاتفاقيّات الأوربيّة (١٨٩٨ ـ ١٩٠٤) ، والّتي تبنّت مبدأ (أنْ تعطي أعطيك) ، مهّدت الطريق أمام إيطاليا لاحتلال ليبيا [٨٤] ، وفي عام ١٩٠٢ وقّعت اتفاقيّة سِرّيّة بين إيطاليا وفرنسا ؛ تضمّنت إطلاق يد فرنسا في مراكش مقابل تصرُّف إيطاليا في ولايتي برقة وطرابلس [٨٥] .

عزّزت إيطاليا من نشاطها الاقتصادي في طرابلس الغرب ، فقد أنشأ (بنك دي روما) فرعاً له في طرابلس الغرب ، وآخر في برقة عام ١٩٠٥ ، وأخذ يقدّم القروض والتسهيلات المصرفيّة واستثمار الأموال في ليبيا ، كما أنشأت إيطاليا مكتباً للبريد والبرق في بنغازي ، وفي الوقت ذاته فتحت قنصليّة إيطاليّة في برقة وطرابلس ، كما أسّست مجموعة من المدارس الإيطاليّة في ليبيا التي أخذت على عاتقها نشر اللُّغة والثقافة الإيطاليّة ، فضلاً عن ذلك ؛ وصلت العديد من البعثات الاستكشافيّة الإيطاليّة هدفها البحث عن الفوسفات والمعادن الأُخرى ، لذلك وضعت هذه البعثات العديد من الخرائط والمصوّرات الجغرافيّة لليبيا [٨٦] .

سارعت إيطاليا في محاولة الحصول على استملاك مساحات من الأراضي عن طريق مصرف دي روما ، الّذي أعطى قروضاً عالية المبالغ بفائدة محدودة شريطة رهن أرض أو عقار ، وبما أنّ المقترضين من أصحاب الأراضي كانوا غير قادرين على دفع مُستحقّات المصرف ، لذلك وضعت إدارة المصرف يدها على تِلكَ الأراضي الليبيّة [٨٧] ، وكانت هذه واحدة من الوسائل الإيطاليّة في تكريس وجودها في طرابلس الغرب [٨٨] .

وفي عام ١٩١١ ؛ وصلت بعثة إيطاليّة عسكريّة إلى ليبيا ، وعملت على جمع معلومات جغرافيّة واجتماعيّة ونظّمت تقارير موسّعة عنها ، ومن ضمنها الإشارة إلى حالة التخلُّف والإهمال الّذي تعانيه البلاد ، وبيّنت أنّ حُكومة الاتحاد والترقي لم تقدّم أيّة خدمات للولاية ، وبعد ذلك بدأت تنشر هذه المعلومات في الصحافة الإيطاليّة ، وكان الهدف منها ؛ الترويج لتدخُّلها في الولاية ، ومحاولة كسب الرأي العام الإيطالي من أنّها تريد عمليّات الإصلاح والتغيير في الولاية [٨٩] .

٢. الاحتلال الإيطالي لليبيا (١٩١١ ــ ١٩١٢) :

احتلّت فرنسا فاس عام ١٩١١ ، وهذا الأمر قد حفّز إيطاليا على الإسراع في تحقيق أطماعها في ليبيا ، فأرسلت في ٢٧ أيلول ١٩١١ إنذاراً إلى الحُكومة العُثمانيّة ، أدّعوا فيها بأنّهم يعرقلون مصالحهم الاقتصاديّة ويضطهدون الإيطاليين في ولاية طرابلس الغرب ، وهم غير قادرين على المُحافظة على الأمن والاستقرار في الولاية ، وكان ردّ الحُكومة العُثمانيّة حينها ردّاً ضعيفاً متخاذلاً مفاده ؛ أنّ أسباب الضعف والتراجع فيها يعود إلى مخلّفات الأُسرة القرمانليّة السابقة ، وتبرأت من تهمة عرقلتها للمصالح الاقتصاديّة في ليبيا ، وأبدت استعدادها لتقديم تسهيلات وامتيازات جديدة إلى إيطاليا [٩٠] .

كانت إيطاليا مُصمّمة على الشروع بالعمل العسكري ضِدّ ليبيا ، فبدأت الحملة في ٣٠ أيلول ١٩١١ ، بعمليّات قصف على مدينة درنة ، ثُمّ احتلّتها في المُدّة (١١ ــ ١٣ تشرين الأول ١٩١١) ، وبعدها هاجمت مدينتي طبرق ، وبنغازي ، واحتلّتهما بعد أنْ خلّفت خسائر جسيمة من المدنيين ، كما تعرّضت قوّاتها هي الأُخرى لخسائر مماثِلة [٩١] .

عِلماً أنّ قوام الحملة الإيطاليّة على ليبيا (٤٠,٠٠٠) جندي ، ومنهم (٦,٠٠٠) من سلاح المدفعيّة ، أمّا القوّات العُثمانيّة فلم تكن تبلغ أعدادها (٥٠٠٠) جندي فقط ، رغم ذلك قاومت القوّات المُهاجِمة ، ويعود سبب ذلك إلى مُشاركة الأهالي مُشاركة فعّالة إلى جانبهم في الدفاع عن ولايتهم هذا أوّلاً ، وثانياً ؛ وجود مجموعة من الضبّاط الأكفّاء في الجيش العُثماني أمثال أنور بك ، ومصطفى كمال وعزيز علي المصري ، فضلاً عن ذلك مُساندة الرأي العام الإسلامي ودعمهم للمقاومة الوطنيّة [٩٢] .

استطاعت القوّات العُثمانيّة بمُساندة القِوى الوطنيّة الليبيّة من إيقاف زحف القوّات الإيطاليّة إلى داخل المُدن ، والبقاء فقط في المُدن الساحليّة ، وظلّت العمليّات العسكريّة متواصِلة بين الطرفين حتّى نهاية عام ١٩١٢ ، ومن ثُمّ توصّل الطرفان الإيطالي والعُثماني إلى توقيع مُعاهدة (أوشي) في ١٨ تشرين الأوّل ١٩١٢ ، وتضمّنت المُعاهدة بنوداً منها ؛ اعتراف الحُكومة العُثمانيّة باحتلال إيطاليا لليبيا ، على أنْ تُبقي للسلطان العُثماني صلاحيّاته في السيادة الدينيّة ، ومن ثُمّ سحبت الحُكومة العُثمانيّة قوّاتها وموظّفيها من طرابلس وبرقة ، وأصدر ملك إيطاليا مرسوماً في ٢٥ شباط ١٩١٣ أعلنَ فيه ؛ وضع الولايتين طرابلس الغرب وبرقة تحت السيادة الإيطاليّة [٩٣] ، وعليه فأنّ أبناء ليبيا أدركوا أنّ الجهد الأكبر في تحْقيق أهدافهم قائم على المُقاومة في مواجهة قوّات الاحتلال الإيطالي ، وبذلك بدأت المُقاومة الجهاديّة لأبناء ليبيا [٩٤] .

ب. التقسيم الإيطالي لليبيا وبداية بروز المُقاومة الوطنيّة :

تصاعدت عمليّات المُقاومة الليبيّة في سنوات الحرب العالميّة الأولى ، وتحْديداً في مدينة برقة ، وحظيت هذه المُقاومة بدعم وإسناد من ألمانيا والدولة العُثمانيّة ، ولا سِيّما أنّ زعيم المُقاومة الليبيّة أحمد الشريف السنوسي ، كان يمرُّ بظروفٍ في غاية الصعوبة منها ؛ نقص التمويل ، وانتشار الأوبِئة والأمراض ، ولذلك بدأ بمهادنة إيطاليا ، فدخل معها في سِلْسلة مُفاوضات في منطقة الزويتينة على خليج سرت (شمال غرب مدينة إجدابيا) في شرق ليبيا ، وذلك في عام ١٩١٦ ، ولم يتوصّل الطرفان إلى نتائج حاسمة لاختلاف وجهات النظر بينهما [٩٥] ، ولكن مشروع المُفاوضات تواصل مرّة أُخرى ، فعقدت جولة جديدة في بداية عام ١٩١٧ ، وتوصّل الجانبان إلى عقد (مُعاهدة عكرمة) ، على وفق شروط مُحدّدة منها الآتية [٩٦] :

١. يقف الإيطاليون عند النقاط الّتي كانوا يحتلّونها في نيسان عام ١٩١٦ ، ويتعهّدون بأنْ لا يجددوا مراكز عسكريّة لهم .
٢. الاعتراف الإيطالي بالإمارة السنوسيّة للسيد محمد السنوسي ، على أنْ تشمل مُدن (جاول ، وأوجله ، والجغبوب ، والكفرة) .
٣. تعهّدت إيطاليا بإبقائها على المحاكم الشرعيّة ، وتوليتها عُلماء تثق بهم على أمر .
٤. وافقت إيطاليا على فتح مدارس علميّة ومِهنيّة في برقة ، وأنْ تُعنى بتعليم القرآن على يد أبناء البلد .
٥. وافقت إيطاليا على إعادة فتح الزوايا السنوسيّة والأراضي الخاصّة بها ، مع إعفائهم من الضرائب .
٦. تدفع الحُكومة الإيطاليّة رواتب إلى مشايخ الزوايا التابعة لها ، على أنْ يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السُلطات الإيطاليّة وأهل البلاد .

٧. تسمح إيطاليا بالتبادل التجاري بين الداخل ، والتبادل بين ثلاثة موانئ وهي طبرق وبنغازي ودرنة ، ويتم شمول كُل الموانئ الأُخرى شريطة تحسين الوضع العام .
٨. تجريد السكّان من السلاح لِمُدّة أقصاها عامٍ واحد ، وتحلّ جميع المُعسكرات السنوسيّة .

على الرغم من خروج إيطاليا منتصرة في الحرب العالميّة الأولى ، إلّا أنّها كانت منهوكة القِوى على المُستويين العسْكري والاقتصادي ، ولذلك أظهرت عجزها في إدامة زخم وجودها في ليبيا ، وبذلك فكّرت بضَرورَة إعادة النظر في سياستها هناك ، بحيث تتماشى مع ما أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) في بنوده الأربعة عشر ، ومنها ؛ مبدأ تحْقيق المصير ، ولإرضاء الليبيين بالحُكم الذاتي ، صرّح وزير الخارجيّة الإيطالي كارلو شانزر (Carlo Schanzer) : " **حان الوقت لحكومتنا التعاون المباشر مع أبناء البلاد من حيث الحقوق السياسية والمدنية** " [٩٧] .

وعلى أساس هذا التوجُّه ؛ أصدرت الحُكومة الإيطاليّة في ٣١ تشرين الأوّل ١٩١٩ مرسوماً يقضي بوضع قانونين أساسيين مُختلفين ، واحد في برقة ، والثاني في طرابلس ، ويكون لكل ولاية برلمانها الخاص ومجلس حُكومتها ومجالسها المحلّيّة [٩٨] ، أمّا بخصوص الإدارة ؛ فحدّدت في بعض الولايات إدارة عسْكريّة ، وبعضها الآخر إدارة مدنيّة ، بحسب طبيعة الوضع العام في الولاية ، وتضمّنت هذه القوانين الإشارة إلى موضوع الحُرّيّات بما فيها ؛ النشر ، والعبادة ، واحترام المِلكيّة الخاصّة ، واحترام اللُّغة العربيّة وحقوق التعليم وغيرها .

وفي ضوء الانفتاح الإيطالي ، عملت الأخيرة على تجديد التفاوض مع محمد السنوسي ، وتمّ التوصُّل إلى عقد اتفاق الرجمة (مدينة شرق بنغازي) في ٢٥ تشرين الأوّل ١٩٢٠ ، واقتضى هذا الاتفاق بتقسيم برقة على قسمين هُما ؛ القِسم الشمالي ويضم الجهات الساحليّة وجزءاً من منطقة الجبل الأخضر ، ووضع هذا القِسم تحت السيطرة الإيطاليّة ، وأمّا القِسم الجنوبي ويضم واحة جغبوب وواحة جبلة وجالو والكفرة ، وتكون تحت إمرة السيّد محمد السنوسي ، ويكون لقب الأمير وراثيّاً في أُسرته ، وعليه ؛ فقد اتخذ من إجدابيا عاصمة له وللإمارة ، وبموجب اتفاق الرجمة ؛ حصل الأمير السنوسي على حقوق منها ؛ التنقل والإقامة في أيّ مكان يشاء في برقة ، وله الحق أنْ يميّز جماعته بعَلَم خاص به ، وتؤدّى له التحيّة عند مروره في الأراضي المُحتلّة ، بل له الحق التدخُّل في الأراضي المُحتلّة عند الضرورة في ذلك [٩٩] .

حاولت إيطاليا بهذا الاتفاق أنْ تضمن السنوسي من جهة ، وتعمل على فصل طرابلس عنها من جهةٍ أُخرى ، وعليه ؛ فأنَّ الاتفاق كان مثاراً لانتقاد كثير من زعماء الحركة الوطنيّة ، وفي مُقدّمتهم الشيخ المجاهد عمر المختار ، الّذي رفض مُعاهدة (بومريم) الّتي وضعت مُعسْكرين من مُعسْكرات المُختار تحت إشراف عدد من الضبّاط الإيطاليين والسنوسيين ، ومن هُنا تصاعدت مواقف المُختار الوطنيّة إلى جانب رفاقه أمثال صالح العوامي وخالد الحميري وآخرين [١٠٠] .

أمّا في طرابلس ؛ فقد عُقِد مؤتمر وطني في تشرين الثاني ١٩١٨ ، وأعلن قيام الجمهوريّة الطرابلسيّة ، وأُختير أربعة أعضاء لتولّي الأمر (سليمان الباروني ، ورمضان اشتيوي ، وأحمد المريض ، عبد النبي بلخير) ، ووافقت الحُكومة الإيطاليّة على الجمهوريّة انطلاقاً من تطبيق سياستها المسالمة بعد الحرب الّتي أنهكتها (الحرب العالميّة الأولى) ، وتمَّ الاتفاق على توقيع (صلح بنيادم) في ١٩ حزيران ١٩١٩ [١٠١] ، ومع ذلك بقيت المُعارَضة قائِمة لدى الشعب الليبي في مواجهة إيطاليا ، فعقدت عِدّة مؤتمرات هدفها تنظيم حركة المُقاومة الشعبيّة ، وتنظيم العمل الإداري في طرابلس ، وعلى هذا الأساس ؛ جاء مؤتمر (غريان) في ٢٠ تشرين الأوّل ١٩٢٠ ، انتخب المؤتمر لجنة وطنيّة عُرِفت باسم (هيئة الإصلاح المركزيّة) ، وأصبح (أحمد المريض) رئيساً لها ، وعبد الرحمن عزام مُستشاراً ، وعرضوا على إدريس السنوسي قيادة المُقاومة الوطنيّة بدلاً من أحمد شريف ، وتكون قيادته موحّدة في طرابلس وبرقة ، وبهذا الخصوص أكّد (اجتماع سرت) في كانون الأوّل ١٩٢١ توحيد الجهود كذلك ، وفي (مؤتمر إجدابيا) في تشرين الثاني ١٩٢٢ قبل إدريس السنوسي البيعة [١٠٢] .

تحرّكت إيطاليا ؛ وحاولت إنهاء كُل أشكال المُقاومة في طرابلس الغرب في أواخر أيلول عام ١٩٢٣ ، وأخرجت رجالات المُقاومة منها على مدار أكثر من اثني عشر عاماً ، فلجأ عدد منهم إلى مصر وسوريا ولبنان وتونس ، ومنهم من آثر البقاء وكان في مُقدّمتهم المُجاهد عمر المُختار [١٠٣] .

ج. ثورة عمر المُختار (١٩٢٣ ـ ١٩٣١) :

تحمّل عمر المُختار شرف مسؤوليّة المواجهة مع إيطاليا بعد أنْ تخلّى عنها السيّد السنوسي بذهابه إلى مصر ، وكان أمام المُختار مُشكلات ومُعضلات عِدّة في مُقدّمتها ؛ قِلّة الإمكانيّات ومحدوديّتها ، فعدد مُقاتليه لا يتجاوز (١٠٠٠) مقاتل ، وسلاحهم البنادق القديمة ، ولذلك خطّ لنفسه أُسلوب حرب العصابات (الكرّ والفر) ، مُنطلقاً من معقله الجبل الأخضر [١٠٤] ، ولذلك حرص

المُختار على عدم الدخول في معارك مُباشِرة مع الإيطاليين ، وأشار إلى هذا التكتيك العسكري القائد الإيطالي ومحافظ مستعمرة برقة أتيليو تيروزّي (Attilio Teruzzi) عن ذلك بقوله : " **إننا نحارب عدواً ليس له شكل متماسك مما جعلنا على أهبة الاستعداد للمواجهة ، وكان الثوار مثل النار يمكن أن يظهروا اليوم في هذا المكان وغداً في مكانٍ آخر ، وعليه فأنَّ خمسة عشر ألف من مقاتلينا غير قادرين على مواجهة مائتين أو خمسمائة من الثوّار** " (١٠٥) .

وفي خُطط العسكريّة ، عمل عمر المُختار على تنظيم قوّاته على أساس تصنيف القبائل ، فجعل لكل قبيلة فرقة باسمها ، يساعدها عدد من القادة الآخرين ، وعلى رأس كُلّ فرقة قائد عسكري وآخر مدني ، وقاضٍ للشؤون الدينيّة والقانونيّة ، ولها عَلَم يمثّل السنوسيّة (١٠٦) .

حاولت الإدارة الإيطاليّة اختراق منظومة المُقاومة الوطنيّة الّتي تزعّمها عمر المُختار ، وذلك عن طريق التقرّب من زعماء القبائل ، ومُحاولة استمالتهم إلى جانبها ، وتقديم الإغراءات لهم ، أو إثارة الخلافات الداخليّة بين زعماء القيادة ، ناهيك عن استعمالها الحرب الدعائيّة والمنشورات الّتي كانت توزّعها عن طريق نشرها من الطائرات ، وأوعدت الثوّار بأنّها ستوقع بهم أقسى العقوبات ، وحدّدت مُهلة أسبوع لاستسلامهم ، ولكن ذلك لم يضعف من عضد الثوّار ، وظلّوا على تواصل في عمليّاتهم العسكريّة حتّى استخدمت إيطاليا ثقل قوّاتها العسكريّة في مواجهة الثوّار وفي مُختلف الأسلِحة ، وهذا ما حصل في معركة الرحيبة ، والّتي أُسِرَ فيها عددٌ من الجنود الإيطاليين (١٠٧) .

إلّا أنّ القوّات الإيطاليّة أدامت زخمها العسكري ، فاحتلّت واحة الجغبوب في عام ١٩٢٦ ، وكذلك جالو وأوجلو عام ١٩٢٧ ، وحاصرت المُقاومة في منطقة الجبل الأخضر ، وهي آخر معاقل المُقاومة المُسلّحة ، وحاولت إيطاليا استعمال ورقة التفاوض مع عمر المُختار في ٢٠ نيسان ١٩٢٩ ، إذ خيَّرَ المفاوضون عمر المُختار بثلاثة خيارات وهي ؛ أمّا الذهاب إلى الحجاز ، أو إلى مصر ، أو البقاء في برقة ، وإذا رَضِيَ بذلك فأنّ الحُكومة الإيطاليّة تخصّص له راتباً ضخماً ، وتعامله باحترام ، وبالنتيجة يعني انتهاء حركة المُقاومة ، إلّا أنّ المُختار رَفَضَ كُلّ ذلك ، مؤكّداً أنّه ليس من طراز الأشخاص الّذين يتهالكون على الدنيا ، ثُمّ جدّدت إيطاليا مُحاولاتٍ أُخرى معه ، وأشارت إلى إمكانيّة تطبيق الحُكم الذاتي في إطارة الحماية الإيطاليّة ، إلّا أنّه رفض ، وكان الهدف الأسمى له هو تحْقيق الاستقلال الكامل ، وإنهاء الوجود الاستعماري (١٠٨) .

تواصلت المواجهات بين القوّات الإيطاليّة ، وقوّات المُجاهدين بقيادة عمر المُختار ، ودخلت مرحلة عنيفة ، حتّى أنَّ الحُكومة الإيطاليّة اضطرّت لتعيين الجنرال رودولفو غرزياني (Rodolfo Graziani) المعروف بشِدّته وقسوته والّذي تعهّد بالقضاء على حركة المُقاومة الّتي يقودها المُختار ، فطبّق القائد غرزياني أُسلوب الحصار على المُقاومة ، فضلاً عن تطبيقات سياسته في نزع السّلاح ، وإخراج السكّان من منازلهم ، وتشكيل محاكم صوريّة ، وإغلاق العديد من الزوايا ، وزجّ كثير من رؤساء القبائل في السجون ، كلّ ذلك بهدف أنْ تكون أوراق ضغط على عمر المُختار الّذي وصفه بأنّه عدوّ عنيد [١٠٩] ، زادت هذه الأساليب العدوانيّة الّتي مارسها غرزياني من تمسُّك المُقاومة بروح المواصلة ، وفعلاً دخلوا بعد ذلك في معارك قاسية مع الطليان ، ولعلَّ معركة الفايدية في ١١ نيسان ١٩٣٠ قد وصفها القائد غرزياني " **بأنّها أثخنت جروحهم وتركت آثاراً في قلوبهم** " [١١٠] .

لا شكَّ أنَّ سياسة فرض الحصار على الثوّار الّتي طبّقها القائد غرزياني قد أثّرت بشكلٍ كبير على إدامة زخم المعارك ، بسبب قِلّة وصول الإمدادات من الأسلحة والذخيرة إلى المقاومين ، فضلاً عن سقوط العديد من المُدن بيد الإيطاليين ومنها ؛ واحة كفرة في بداية عام ١٩٣١ [١١١] .

شكّلت حادثة سقوط واحة كفرة ضربة قاصمة لحركة المُقاومة الليبيّة ، وهي بداية تراجع خطّ المُقاومة المُسلّحة في ليبيا ، وأطبقت عليه القوّات الإيطاليّة من كُلّ الجهات ، ولم تكن إلّا جهة مصر مفتوحة فأغلقها الإيطاليون بالأسلاك الشائِكة، ولكن مع ذلك ؛ ظلَّ عمر المُختار يقاوم القوّات الإيطاليّة بعمليّات الكرّ والفر ، حتّى سقط أسيراً هو ومجموعة من رِفاقه البالغ عددهم بين (٤٠ ـ ٥٠) مُقاتلاً في ١١ أيلول ١٩٣١ ، بمنطقة سلنطة في الجبل الأخضر [١١٢] ، وأودع في السجن ، وعندما بلغ الجنرال غرزياني الخبر وهو في إجازة في إيطاليا متوجّهاً إلى باريس للاستجمام ، عاد على جناح السرعة وأمر بتشكيل المحْكمة الطائرة بالانعقاد في ١٥ أيلول ١٩٣١ ، وعقدت المحْكمة لمُدّة ساعة وربع تقريباً وأصدرت حكمها بعد ذلك بإعدام عُمر المُختار ، فأُعدِم رغم كبر سِنّه الّذي تجاوز الثالثة والسبعين ، وجرت مراسيم الإعدام في منطقة سلوق بعد أنْ اتخذت إيطاليا تدابير عسْكريّة غير مسبوقة ، وحضرها الآلاف من السكّان لتوديع زعيم من زعماء الحركة الجهاديّة في تاريخ ليبيا المعاصر ، ونطق الشهادتين ونُفّذ فيه حُكم الإعدام[١١٣]، فرثاه فحول الشعراء وفي مُقدّمتهم أحمد شوقي قائِلاً [١١٤]:

رَكَزُوا رُفاتَكَ في الرّمـال لِـواءَ ... يَستنـهضُ الـوادي صباحَ مَسـاءَ

يـا وَيْحَـهم ! نصبوا مَناراً من دمٍ ... تُوحِـي إلى جيـل الغـدِ البَغْضاءَ

د. التطوّرات الداخليّة في ليبيا حتّى الاستقلال (١٩٣١ ـ ١٩٥٢) :

بعد إجهاض حركة المُقاومة الوطنيّة في ليبيا ، باستشهاد المُجاهد عمر المُختار ، حاولت الإدارة الإيطاليّة تكريس وجودها الاستعماري البغيض في ليبيا ، في الوقت الّذي كان يعاني فيه البلد الفقر والمجاعة ، ناهيك عن المُشكِلات الاجتماعيّة ، وزادت من فِكرة تشجيع المُهاجرين إلى ليبيا وسنّت العديد من القوانين لذلك ، والهدف استعماري ـ استيطاني مع نزع المِلْكيّة من أبناء البلد ، فضلاً عن ذلك ؛ خلقت الفوارق الطبقيّة المقيتة بين المستوطنين وأبناء البلد في جميع المجالات ، حتّى أنّها فرضت اللُّغة الإيطاليّة لغة رسميّة في البلاد ، وبذلك سارت على الخُطى ذاتها الّتي سبقتها فرنسا في الجزائر وتونس ، ولعلّ واحداً من أهم مشاريعها الاستيطانيّة ؛ تنفيذ المستوطنات الزراعيّة (١٩٣٨ ـ ١٩٤٠) ويهدف إلى تهجير الفلّاحين الطليان واستقرارهم في ليبيا بموجب البرنامج الّذي وضعه جهاز الأنتي (ENTE) ، وهو جهاز إداري أُنشِئَ عام ١٩٣٢ ، لتعمير برقة والجبل الأخضر ، ثُمَّ شمل مناطق طرابلس [١١٥] ، وحظي هذا البرنامج بموافقة موسوليني ، والّذي تمَّ بموجبه توطين (١٠٠) ألف إيطالي في ليبيا في خمس سنوات (١٩٣٣ ـ ١٩٣٨) بمُعدّل (٢٠) ألف مزارع لكل سنة [١١٦] .

هكذا تعاملت إيطاليا على وفق سياسة الحديد والنار ، وعدّتها ولاية تابعة لها ، وأُطلِق عليها اسم (الشاطِئ الرابع) ، وفي ١١ نيسان ١٩٣٥ ، أصدرت قانون توحيد برقة وطرابلس تحت اسم (ليبيا) ، تُشرِف عليها حُكومة واحدة مقرّها طرابلس ، وأنّ حاكمها الإيطالي يجمع بين السُّلطتين العسكريّة والمدنيّة ، فضلاً عن مجلس عام يتولّى شؤون الإدارة ، ومجلس حُكومي للشؤون الماليّة ، مع تقسيم البلاد إلى خمس مناطق إداريّة [١١٧] .

وأمّا بخصوص وضع ليبيا في أثناء الحرب العالميّة الثانية ، فقد أصبحت البلاد ساحة حرب بين (ألمانيا وإيطاليا) من جهة ، و (بريطانيا وفرنسا) من جِهةٍ ثانية ، إذ استطاعت القوّات البريطانيّة دخول طرابلس في ٧ شباط ١٩٤٣ ، بعد خسارة دول المحور ، فأصبحت ليبيا تحت الاحتلال البريطاني وطرد القوّات الإيطاليّة منها ، أمّا القِسم الجنوبي (ولاية فزان) فخضع للاحتلال الفرنسي [١١٨] ، ومن هُنا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا .

كانت مُشاركة القوّات الليبيّة إلى جانب بريطانيا ودول الحلفاء في الحرب العالميّة الثانية فاعِلة ، وقدّموا تضحياتٍ كبيرة ، لذلك فأنَّ إدريس السنوسي وضع آمالاً على بريطانيا لكي تكافِئه على موقفه هذا ففي ١٨ حزيران ١٩٤٥ ، أجرى اتصالاً مع الإدارة البريطانيّة المُشرِفة على العمليّات في ليبيا ، وبيّن طموحاته في تحْقيق استقلال برقة ، وقد تجاوب معه الجانب البريطاني ، وتوصّلوا إلى اتفاقٍ تضمّن النقاط الآتية [١١٩] :

١. وافقت بريطانيا على تنصيب السنوسي أميراً على برقة .
٢. توافق بريطانيا على استقلال برقة مع تشكيل حُكومة مُرتبطة بالمُستشارين البريطانيين لإدارة البلاد .
٣. لبريطانيا الحق في بقاء قوّاتها في برقة لمُدّة محدودة .
٤. تكون حُكومة برقة حليفة لبريطانيا .

أمّا بخصوص الأوضاع في ولاية طرابلس ، فقد أصبحت تحت السيطرة والإدارة البريطانيّة ، إذ تمّ تقسيمها على ثلاث مناطق إداريّة هي ؛ طرابلس ، ومصراته ، وغريان ، أمّا ولاية فزان فأصبحت تحت إدارة وإشراف فرنسا مُرتبطة مع الإدارة الفرنسيّة في الجزائر وتونس ، لذلك حاولت فرنسا أنْ تفصل فزان عن بقيّة الولايات الليبيّة الأُخرى حتّى أنّها عملت حدوداً مع طرابلس وفتحت حدودها مع الجزائر ، بهدف تنشيط التبادل التجاري بينهما [١٢٠] .

وأمّا على الصعيد السياسي الداخلي ، فقد ظهرت تنظيمات من جمعيّات وروابط ونوادٍ متعدّدة ، تهدف إلى وضع خُطط وبرامج لتحْقيق الاستقلال ومنها ؛ اللجنة الطرابلسيّة [١٢١] ، ونادي عمر المُختار الّذي أصبح فيما بعد جمعيّة عمر المُختار [١٢٢] ، والجمعيّة الوطنيّة ، ورابطة الشباب ، ففي عام ١٩٤٦ أسّس إدريس السنوسي (الجبهة الوطنيّة) ، الّتي طالبت بالاعتراف به وبحُكومته على برقة ، وموقف هذه الجبهة يتعارض مع موقف جمعيّة عمر المُختار، وفي طرابلس شُكّلت أحزاب وجمعيّات كذلك منها ؛ الحزب الوطني ، والكتلة الوطنيّة الحرّة ، والجبهة الوطنيّة المتحدة ، والاتحاد المصري الطرابلسي ، وفي عام ١٩٤٧ تشكّل حزب العمّال ، فضلاً عن الحزب الحر الّذي تأسّس عام ١٩٤٨ ، وكان شعاره ليبيا الموحّدة المستقلّة بقيادة إدريس السنوسي [١٢٣] .

اتفقت كُل هذه التجمُّعات السياسيّة على هدف واحد ، وهو تحْقيق الاستقلال السياسي لليبيا ، إلّا أنّها في الحقيقة لم تستطع أنْ تؤثّر بشكلٍ مُباشر على خُطط بريطانيا وفرنسا في إدارة ولايات (برقة وطرابلس وفزان) ، وبقيت الإدارة الاستعماريّة هي الطاغية .

نشبت خلافات بين الأطراف السياسيّة في ليبيا حول مسألتين رئيستين ، المسألة الأولى ؛ الموقف من الأُسرة السنوسيّة ، إذ عارضت عدد من الأحزاب زعامة هذه الأُسرة ، ودعت إلى قيام نظام جمهوري في ليبيا ، أو إقامة اتحاد بين ليبيا ومصر ، وهناك من يتفق مع الأُسرة السنوسيّة ، ولكن باتجاهين الأوّل ؛ الاتفاق معها من دون قيد أو شرط ، والثاني ؛ متفق معها ولكن على وفق آليّات دستوريّة ، والمسألة الثانية ؛ المرتبطة بوحدة ليبيا واستغلالها ، وهل يقترن الأمر ما بين الوحدة والاستقلال ، أو تمضي كُل ولاية على حِدة ، ثُمَّ الوصول إلى الاستقلال ، وهو هدف الجميع [١٢٤] .

تدخّلت شخصيّات ليبيّة لمُحاولة إنهاء الخلافات بين الأطراف السياسيّة وتوحيد الجهود من أجل مُستقبل البلاد ، وكان لبشير السعدواي دَورٌ مميّز في ذلك [١٢٥] ، فضلاً عن تدخُّل الجامعة العربيّة في ذلك ، بعدها توجّهت أنظار أقطاب الحركة الوطنيّة الليبيّة صوب المُنظّمة الدوليّة (الأُمم المتحدة) بعد تعثّر المُفاوضات البريطانيّة مع إدريس السنوسي ، وفعلاً وصلت مُذكّرات ورسائل إلى المُنظّمة الدوليّة بهذا الخصوص ، وعملت من جانبها (المُنظّمة الدوليّة) على إرسال لجنة لمعرفة وتقصّي الحقائق في ليبيا ، ووصلت اللجنة في ٦ آذار عام ١٩٤٨ ، وظلّت تجمع المعلومات ، وتدوّن التقارير في المُدّة (٦ آذار ــ ٢٠ آيار ١٩٤٨) ، وأجرت اتصالات عِدّة من ضمنها ؛ اتصالات مع الإدارتين البريطانيّة في برقة وطرابلس ، والفرنسيّة في فزان [١٢٦] ، وبعد انتهاء مُدّة عملها ، قدّمت تقريراً إلى الأُمم المتحدة ، تضمّن الآتي [١٢٧] :

١. أجمعت الأحزاب والحركات السياسيّة الليبيّة على وِحدة البلاد واستقلالها ، ومن ثُمَّ الدعوة إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربيّة .
٢. الليبيّون يرفضون رفضاً قاطِعاً عودة إيطاليا إلى بلادهم .
٣. رغبة السكّان الأكيدة في إنهاء الوجود البريطاني والفرنسي في بلادهم .

وفي ٥ نيسان ١٩٤٩ ، طُرِحت القضيّة الليبيّة في الأُمم المتحدة ، إذ عارَضت فرنسا منح استقلال لليبيا ، وطالبت بإلحاح بعودتها إلى إيطاليا ، أمّا الولايات المتحدة الأمريكيّة فوجدت في موضوع الوصاية هو الحل الأمثل للقضيّة الليبيّة ، إلّا أنّ بريطانيا أصرّت على منح ليبيا الاستقلال التام ، واستطاعت الأخيرة أنْ تنسّق جهودها مع الولايات المتحدة الأمريكيّة [١٢٨] ، أمّا إيطاليا فبدأت تسعى للعودة إلى ليبيا ، وبدأت مفاوضات سِرّيّة بين وزير خارجيّة بريطانيا إرنست بيڤن (Ernest Bevin) ووزير خارجية إيطاليا الكونت كارلو سفورزا (Count Carlo Sforza) والّذي عُرِفَ لاحقاً باسم اتفاق بيڤن ـ سفورزا [١٢٩] ، إلّا أنّ المُنظّمة الدوليّة وبعد مُناقشات مُستفيضة في القضيّة الليبيّة ، واختلاف وجهات النظر ما بين الدول الكبرى ومجموعات الدول العربيّة والآسيويّة ، اتخذت قرارها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ ، ونصّ على إعلان ليبيا دولة مُستقلّة ذات سيادة مؤلّفة من برقة وفزان وطرابلس ، وتحْقيق استقلالها التام في مُدّة لا تتجاوز الأول من كانون الثاني ١٩٥٢ ، وكلّفت مندوبها في مُتابعة تطوّرات قضيّة الاستقلال [١٣٠] .

شكّل مندوب المُنظّمة الدوليّة لجنة تحضيريّة من سبعة أشخاص يمثّلون الولايات الليبيّة الثلاث (برقة وطرابلس وفزان) ، مُهِمّة هذه اللجنة الإعداد لتشكيل جمعيّة وطنيّة مؤلّفة من (٦٠) عضواً ، يمثّلون الولايات الثلاث لكل ولاية (٢٠) عضواً ، وكُلّف بمُهِمّة اختيار الأعضاء إدريس السنوسي باختيار ممثّلي ولاية برقة ، وأبو أسعاد العالم (مفتي طرابس) باختيار ممثّلي طرابلس ، وأحمد سيف النصر باختيار ممثّلي فزان ، وفي الوقت ذاته عملت اللجنة التحضيريّة على إعداد مسودّة الدستور ، الّذي سيقرّر شكل نظام الحُكم في ليبيا ، وكان (نظاماً ملكياً وراثياً نيابياً) ، ومنح الملك صلاحيّاتٍ تنفيذيّة وتشريعيّة وقضائيّة [١٣١] .

في ٢٤ كانون الأوّل ١٩٥١ ، أُعلِن استقلال ليبيا بأقاليمها الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) ، وأصبح محمد إدريس السنوسي ملكاً عليها (١٩٥١ ـ ١٩٦٩) [١٣٢] ، وفي نهاية كانون الأوّل ١٩٥١ أصبحت ليبيا عضواً في الأُمم المتحدة ، كما أعلن محمد السنوسي في ٢ كانون الثاني ١٩٥٢ قيام الملكيّة الدستوريّة في البلاد ، وبعد إعلان الاستقلال ، عُقِدت اتفاقيّة ليبيّة ـ فرنسيّة ، تضمّنت استمرار فرنسا بمتابعة وجودها في فزان لمُدّة لا تتجاوز الستة أشهر ، وفي آب ١٩٥٥ عُقِدت مُعاهدة بين ليبيا وفرنسا ، تقرّر بموجبها جلاء الأخيرة عن ولاية فزان بصورة نهائيّة [١٣٣] .

هـ. قيام المملكة الليبيّة حتّى انقلاب عام ١٩٦٩ وإعلان النظام الجمهوري :

أصبحت ليبيا دولة كاملة السيادة بنظام ملكي دستوري ، وأعتلى العرش محمد إدريس السنوسي ، وبموجب الدستور المؤلّف من (٢١١) مادّة موزّعة على (١٢) فصلاً ، عدَّ الملكية هي نظام الدولة ، وحقوق الشعب والاختصاصات والأُمّة هي مصدر السُّلطات ، وسُلطات الملك وتحْديد السُّطلة التشريعيّة (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) والقضاء والشؤون الخارجيّة وأحكام انتقاليّة [١٣٤] ، وبموجب الصلاحيّات المخوّلة للملك محمد إدريس السنوسي فقد كلّف محمود المنتصر بتشكيل أوّل حُكومة في ليبيا [١٣٥] .

كان أمام رئيس الحُكومة محمود المنتصر مهام جسيمة منها ؛ ما يتعلّق بموضوع نقل السُّلطات الإداريّة ، والتحضير لإجراء انتخابات برلمانيّة ، وتنسيق سياستها الخارجيّة على المُستويين العربي والدولي [١٣٦] ، فضلاً عن مُعالجة القضايا الاقتصاديّة ، ويأتي في مُقدّمتها موضوع استثمار النفط ، وكيفيّة توظيف وارداته لخدمة المشاريع التنمويّة والإصلاحيّة في البلاد [١٣٧] ، فضلاً عن إجراءات عِدّة في مجال تطوير التعليم ، وتحْديد نسبة من واردات ميزانيّة الدولة لهذا الميدان ، وإصدار العديد من التشريعات التعليميّة بهذا الخصوص ، كما أولى اهتماماً لموضوع إعادة بناء الجيش الليبي ، وتطوير مُستوى التحصيل الأكاديمي التخصّصي له ، إذ سمح لعدد من الطلبة بإكمال تعليمهم في الكُلّيّة العسْكريّة العراقيّة ، وكان لهؤلاء دورٌ في بناء المؤسّسة العسْكريّة في ليبيا [١٣٨] .

وعلى مُستوى العلاقات الخارجيّة ؛ انضمّت ليبيا إلى جامعة الدول العربيّة في ٢٨ آيار ١٩٥٣ ، وعقدت معاهدة مع بريطانيا في ٢٩ تموز ١٩٥٣ ، وجاء في مضمون تِلكَ المُعاهدة ؛ أنْ تبقى ليبيا في فلك السياسة البريطانيّة ، وتسهيل مُهِمّة إيجاد قواعد بريطانيّة في ليبيا مع استعمال أراضيها ومياهها الإقليميّة ، بل حتّى استغلال مواردها ، فضلاً عن ذلك ؛ أخضعت في بعض موادها الجيش الليبي تحت تصرُّفها من حيث التجهيز والتسليح ، كما أنَّها ربطت الاقتصاد الليبي بعُملة الإسترليني ، وتحوّلت ليبيا إلى سوق لتصريف البضاعة البريطانيّة [١٣٩] ، ولذلك واجهت المُعاهدة ردود فعل غاضِبة سواء في الأوساط الوطنيّة الليبيّة أو على المُستوى الإقليمي .

لا شكَّ أنَّ هذه المُعاهدة حرّكت أطرافاً دوليّة أُخرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكيّة للتوجُّه في عقد مُعاهدات واتفاقيات مع الحُكومة الليبيّة بذات الاتجاهات ، إلّا أنَّ التدخُّل البريطاني والموقف الشعبي حدَّ من هذه التوجُّهات .

وعلى الصعيد الداخلي ؛ وفي المُدّة (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦) واجهت الحُكومة مُشكلة وراثة العرش في داخل الأُسرة السنوسيّة الحاكِمة ، إذ شعر فرع السيّد أحمد شريف السنوسي بأنَّه مُبتعد عن الحُكم من دون وِجه حق ، كما زاد الأمر تعقيداً هو عدم وجود وريث للملك محمد شريف السنوسي ، ولذلك لم يكن أمامه سِوى طريقتين ؛ الأولى ينتخب وريثاً من الأُسرة السنوسيّة ، والثانية أنْ يعلن النظام الجمهوري ، ولكن حُسِمت الأُمور بتعيين ابن أخيه الحسن الرضا ولياً للعهد في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ [١٤٠] .

لم تستقر التشكيلات الحُكوميّة في ليبيا وظلّت في تبدُّلٍ دائم ، بسبب الصراع بين البلاط الملكي والحُكومة الاتحاديّة ، ولذلك تعاقبت تسع حُكومات ما بعد استقالة حُكومة المنتصر الأوّل في ١٩ شباط ١٩٥٤ ، آخرها حُكومة ونيس القذافي الّتي استقالت في ٣١ آب ١٩٦٩ ، قبل قيام الانقلاب العسْكري الّذي قاده العقيد معمّر القذافي [١٤١] .

أسهمت توجُّهات الملك بتعديل النظام الإداري في المملكة من النظام الاتحادي اللّا مركزي إلى النظام المركزي في تنظيم الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والّتي تزامنت مع تصاعد وتائر استثمار الثروات النفطيّة في البلاد ، لذلك جرى تعديل الدستور في ٢٥ نيسان ١٩٦٣ ، الّذي ألغى كُل المُصطلحات ذات الصِّلة بـ (الاتحاد ، والاتحاديّة ، واتحاديّة ، والمتحدة) ، وإبدالها باسم المملكة الليبيّة [١٤٢] .

أمّا بخصوص الاستثمار للاقتصاد الليبي ؛ فظلّت توجُّهات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة وإيطاليا ؛ قائِمة تجاه ليبيا ، وتعمل على تنظيم ذلك مع المملكة الليبيّة [١٤٣] ، ولا سِيَّما في موضوع الاستثمار في مجال النفط ، والّتي تصاعدت نسبة استخراجه في المُدة (١٩٦١ ـ ١٩٦٩) [١٤٤] ، ومع ذلك فأنَّ الشعب الليبي لم يشهد تطوّراً ملموساً تجاه وضعه الاجتماعي ، وهو يمتلك تِلكَ الثروات النفطيّة ، وهي كافية ومن المفترض أنْ تنقله نقلات نوعيّة ، بل بخلاف ذلك كانت تِلك الثروات موظّفة لخدمة المصالح الدوليّة وفي مُقدّمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة ، ومن هنا استغلّت مجموعة من ضبّاط الجيش يقودهم العقيد معمّر القذافي في قيادة انقِلاب عسْكري في الأوّل من أيلول ١٩٦٩ ، والّذي استغلَّ سفر الملك محمد السنوسي إلى تركيا لغرض العلاج ، فتمّت مُحاصرة القصر الملكي

بقيادة الخويلدي محمد الحميدي [١٤٥] ، وأجبر وليّ العهد على التنازل ، وتمّ خلع الملك الّذي بقي مع أُسرته خارج ليبيا ، وقرّر الذهاب من تركيا إلى مصر ، وظلّ فيها حتّى وفاته في ٢٥ آيار ١٩٨٣ .

بدأ العهد الجمهوري في ليبيا بقيادة معمّر القذافي (١١ أيلول ١٩٦٩ ـ ٢٠ تشرين الأوّل ٢٠١١) وعدّل تسمية نظام الحُكم الليبي ، إذ وردت باسم (الجمهوريّة الليبيّة) في المُدّة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٧) ، ثُمَّ (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) للمُدّة (١٩٧٧ ـ ٢٠١١) ، وبعد سقوط القذافي ، تولّى حكم المجلس الوطني الانتقالي (٢٠١١ ـ ٢٠١٢) ثُمَّ المؤتمر الوطني العام (٢٠١٢ ـ ٢٠١٦) وبعدها حُكومة الوفاق الوطني (٢٠١٦ وإلى الآن ٢٠٢٠) .

شهدت مُدّة حُكم الرئيس معمّر القذافي والبالغة (٤٢) عاماً تحوّلاتٍ عديدة ؛ اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة ، فضلاً عن ذلك ؛ مواقف مُشابِهة في السياسة الخارجيّة وعلى جميع المُستويات سواء مع دول الجوار الجغرافي ، أو بلدان المغرب العربي ، أو المحيط الإقليمي العربي والدولي ، وجمع القذافي طروحاته في إدارة الدولة وفلسفتها على الصعيد الداخلي والخارجي في مؤلّفه (الكتاب الأخضر) ، الّذي أصدره عام ١٩٧٥ [١٤٦] ، فعلى الصّعيد الداخلي (عملت الحُكومات المُتعاقِبة على وضع الخُطط الهادِفة إلى تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للشعب الليبي ، لذلك سمح للعديد من الشركات العالميّة للاستثمار والإعمار ، وتوظيف عائِدات النفط بصورةٍ مُتكامِلة ، وعلى صعيد علاقات ليبيا الخارجيّة ؛ فكانت متواصلة على مُستوى المُنظّمات الدوليّة ومنها ؛ مُنظّمة الوحدة الإفريقيّة ، وحركة عدم الانحياز ، ومُنظّمة المؤتمر الإسلامي ، وهيئة الأُمم المتحدة ، كما كانت لليبيا علاقات اقتصاديّة وتعاون مُشترك مع العديد من بُلدان العالم ، وظلّت على تواصل حتّى نِهاية حُكم القذافي واغتياله في ٢٠ تشرين الأوّل ٢٠١١ .

الفصل الثّامن :

التطوّرات السّياسيّة المُعاصِرة في المغرب العربي :

أوّلاً : الجزائر :

أ. التطوّرات الداخليّة في الجزائر حتّى نهاية الحرب العالميّة الأولى :

ظلّت الجزائر خاضِعة للحُكم العُثماني منذ عام ١٥٢٩ وحتّى عام ١٨٣٠ ، على الرغم من تمتّع الدايات بنوع من الاستقلال عن الدولة العُثمانيّة ، فإنّ التبعيّة القانونيّة ظلّت قائِمة حتّى في ظروف الاحتلال الفرنسي لها [١] ، إذ استطاعت فرنسا احتلال الجزائر في ٥ تموز ١٨٣٠ ، مدفوعة بعوامل داخليّة ، ومبرّرات سطحيّة خارجيّة معروفة منها (حادثة المروحة) ، ثُمَّ توالت بعد ذلك خطوات تكريس الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر ومنها ؛ إصدار القوانين والأنظِمة الّتي تساعدها في ذلك كتطبيقات الأنظِمة العسْكريّة الّتي استمرّت حتّى عام ١٨٧١ [٢] ، وبعدها بدأت بالحُكم المدني الّذي توافق مع مُمارَسة سياسة الاضطهاد والتهجير والإفقار طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فأصدرت قانون (الحُكم الذاتي) في ٢٩ كانون الأوّل ١٩٠٠ ، إذ أعطى حقوقاً واسعة للمستوطنين على حِساب أبناء البلد الّذي حُرِم من أبسط حقوقه [٣] .

واصل الشعب الجزائري سياسة مقاومة المُحتل بطرقٍ وأساليب مُختلفة ، انتهت بالمُقاومة المُسلّحة وفتح جبهاتٍ عِدّة لمُقاومة قِوى الاحتلال الفرنسي ، إذ بدأت بمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري الّذي ألحقَ بقوّات الاحتلال الفرنسي خسائر جسيمة وبمراحل مُتعدّدة حتّى عام ١٨٤٧ [٤] ، ثُمَّ أعقبتها انتفاضات كل من واحة الأغواط عام ١٨٥٤ ، وقبائل بني سفايين عام ١٨٥٩ ، وقبائل أولاد سيدي الشيخ عام ١٨٦٤ ، وصولاً إلى الثورة الوطنيّة الكُبرى الّتي قادها الشيخ محمد المقراني عام ١٨٧١ ، الّذي اتخذ من صحراء غربي الجزائر ساحة لمقاومة القوّات الفرنسيّة [٥] .

واصلت المُقاومة الوطنيّة أساليبها في مواجهتها القوّات الفرنسيّة الاستعماريّة ، وبدأ تنامي الوعي القومي في الجزائر قبيل الحرب العالميّة الأولى ، ففي عام ١٩١٢ ، قدّم أربعة من الشباب الجزائري المثقّف عريضة إلى الحُكومة الفرنسيّة ، طالبوا فيها برفع القوانين الاستثنائيّة ، وإعطاء الجزائريين

حقوقهم ، وتزعّم هذا التوجُّه خالد محي الدين ، من أحفاد عبد القادر الجزائري ، إذ كان ضابطاً في الجيش الفرنسي ، والّذي أسّس تنظيماً سرّياً سياسيّاً عُرِف باسم (وحدة النواب الجزائريين) ، وأصدر جريدة ناطقة بلسانه هي (جريدة الإقدام) [٦] .

في عام ١٩١٢ ، أقرّت الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة قانون الخدمة العسكريّة الإلزاميّة على الجزائريين ، بصفتهم رعايا فرنسيين ، ومع أنّها أخذت بالبدل المالي إلّا أنّه لم ينتفع منه سوى عدد قليل من الجزائريين بسبب سوء وضعهم الاقتصادي ، لذلك شهدت مدن الجزائر هِجرة إلى بلاد الشام ، ووظّف هذا القانون لصالح فرنسا عشيّة قيام الحرب العالميّة الأولى ، ولذا جنّدت فرنسا ما يزيد على (٤٠٠) ألف جزائري لِمُحاربة ألمانيا ، قتل منهم ما يقارب (٨٠) ألفاً في الحرب ، فضلاً عن استغلال أكثر من (٨٠) ألفاً آخرين لتشغيلهم في المعامل الحربيّة الفرنسيّة والمعامل المدنيّة [٧] .

وعلى الرغم من ظروف الحرب هذه وانشغال أبناء الجزائر ، فإنّ مسار الانتفاضات والمواجهة الوطنيّة ظلّت قائِمة ، ففي عام ١٩١٦ اندلعت ثورة الأوراس وبعدها بعامٍ واحد ثورة الطوارق عام ١٩١٧ في منطقة الهار ، ولم تتوقف حتّى عام ١٩٢٠ ، مع الإشارة إلى أنّ الثورات والانتفاضات الجزائريّة المُسلّحة قامت في مناطق الأرياف والمراكز البعيدة عن المُدن ، إلّا أنّ الشعب الجزائري وقف إلى جانبهم ماديّاً ومعنويّاً ، على أنّ التحوّل الّذي شهدته الحركة الوطنيّة في الجزائر في أعقاب الحرب العالميّة الأولى هو انتقال مركز ثقل المواجهة في الكِفاح الوطني من الأرياف إلى المُدن ، ومع بداية عقد العشرينيات ؛ برزت الحركة الوطنيّة باتجاهٍ جديد تمثّل بالأُسلوب السلمي السياسي ، عن طريق تشكيل الأحزاب ، والجمعيّات السياسيّة الّتي وضعت برامج مُختلفة هدفها تحْقيق المطالب الوطنيّة [٨] .

ب. تنامي الحركة الوطنيّة في الجزائر بين الحربين العالميتين (١٩١٨ ــ ١٩٣٩) :

في المُدّة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ ــ ١٩٣٩) ، نشطت حركة التنظيمات السياسيّة في الجزائر ، واتخذت حِراكاً نشطاً وأفكاراً ذات توجُّهات وطنيّة ، تدعو إلى وِحدة الصف ، وتوحيد جهود المُقاومة باتجاهٍ فِكري سياسي إلى جانب المُقاومة المُسلّحة [٩] ، وعلى هذا الأساس ؛ ظهرت مجموعة من الأحزاب والحركات السياسيّة ، نُشير إلى عدد منها :

١. الحزب الإصلاحي :

شكّله الأمير خالد الجزائري ، ويُعد أوّل حزب أُسّسَ على المُستوى التنظيمي ، وضع الحزب برنامجاً إصلاحيّاً (١٩١٩ ـ ١٩٢١) قائِماً على أساس المُساواة بين الجزائريين والفرنسيين وإلغاء القوانين الاستثنائيّة ، والسماح للجزائريين بالدخول في عضويّة الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة [١٠] ، واستغلّ زعيم الحزب فرصة زيارة الرئيس الفرنسي ألكسندر ميلران (Alexandre Millerand) إلى الجزائر في آذار ١٩٢٣ ، وعرض عليه المطالب ذاتها ، وعلى الرغم من أنّ طابع هذه الزيارة كانت مُعتدلة إلّا أنّ الرد الفرنسي كان عنيفاً ، إذ قرّرت نفي الأمير خالد خارج الجزائر إلى فرنسا ، لكنه واصل نشاطه السياسي في داخلها ، واستطاع أنْ يستقطب تيّارات عديدة لصالح القضيّة الجزائريّة ، وتوافق ذلك مع اتجاهات اليسار السياسي في فرنسا [١١] ، إلّا أنّ تواصل الضغوط الفرنسيّة على الأمير خالد ، أدّت إلى مُحاكمته بتهمة ترك مكان منفاه بجواز سفر مزوّر ، ولذلك صدر قرار بعدم دخوله إلى الجزائر نهائيّاً ، وقرّر الذهاب إلى منفاه دمشق ، وبقي فيها حتّى وفاته عام ١٩٣٦ [١٢] .

٢. اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين :

بدأت أفكار هذا التوجُّه عام ١٩١٢ الداعية إلى المُساواة بين الجزائريين والفرنسيين والمُستوطنين الأجانب ، والتقى هذا التوجُّه مع قادة اتحاد المُسلمين الجزائريين المنتخبين ، ومثّلهم فرحات عباس والدكتور بن جلول والدكتور الأخضري ، كانت توجُّهات هذا الاتحاد تمثل مصالح الطبقة الوسطى من المثقفين والدراسين في فرنسا وكبار الملّاكين والإقطاعيين [١٣] ، وكان الاتحاد يدعو إلى الاندماج التدريجي في الحياة الفرنسيّة ، وتتلخص مطالبه بالآتي [١٤] :

١. تمثيل الجزائريين في الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة .
٢. إلغاء القوانين الّتي تخدم المُستوطنين فقط .
٣. تنظيم عمليّة سفر العمال الجزائريين إلى فرنسا .
٤. المُساواة في الأُجور والمُنح .
٥. تطبيق القوانين الاجتماعيّة الّتي يتمتّع بها الأوربيّون على حِساب الجزائريين .

لم تلقَ دعوات هذا الاتحاد تجاوباً من الجانب الفرنسي ، وكذلك مُعارضته الرأي الشعبي في الجزائر لتوجُّهاتهم السياسيّة ، لذلك انحسر نشاطهم في الحركة الوطنيّة الجزائريّة إلى ما بعد الحرب العالميّة الثانية ، إذ انشقّ على نفسه ، والبعض منهم توجّه إلى الخط الوطني بقيادة فرحات عباس [١٥] .

٣. حزب نجم شمال إفريقيا :

كانت فِكرة هذا الحزب قائِمة على أساس برنامج وأهداف جمعيّة شمال إفريقيا ، وضمّت العمّال الجزائريين في فرنسا ، والّتي طالبت بحقوق اجتماعيّة ومطالب سياسيّة ، وهي ذات توجُّهات اشتراكيّة ، لا تعارض إقامة روابط بين فرنسا وشمال إفريقيا [١٦] ، ومن أبرز قادتها مصالي الحاج [١٧] ، والحاج علي عبد القادر ، ولكن سرعان ما حصل انشقاق بين قادتها عام ١٩٢٨ ، وفي عام ١٩٣٠ تحوّلت هذه الجمعيّة إلى حزب سياسي عُرِف باسم حزب نجم شمال إفريقيا [١٨] ، الّذي أكّد أهدافه السابقة وهي الهويّة الوطنيّة الجزائريّة ، ومنح الجزائر الاستقلال ، والدعوة إلى وِحدة الصف المغاربي ، وتشكيل جبهة ضِدَّ قِوى الاستعمار ، هذه المطالب وجدتها الإدارة الفرنسيّة محرِّضة على وجودها في المغرب ، ولذا أصدرت أوامرها بإيقاف نشاطه السياسي ، إلّا أنَّ قادة الحزب عاودوا النشاط السرّي ، وشكّلوا حزب نجم إفريقيا الشماليّة المجيد عام ١٩٣٢ ، ثُمَّ اُتهموا بأنَّهم أسّسوا حزباً محظوراً يهدف إلى التحريض ضِدَّ الفرنسيين ، وينشر دعايات الفوضى ، ولذلك أُصدرت أحكام متعدّدة ما بين النفي والسجن لقادة الحزب [١٩] ، إلّا أنَّ قائد الحزب مصالي الحاج استطاع الهروب إلى سويسرا ، ومن هناك تواصل في مسار عمله في الحركة الوطنيّة الجزائريّة [٢٠] .

وبعد إجراء التغييرات السياسيّة في فرنسا بوصول حكومة الجبهة الشعبيّة إلى الحُكم عام ١٩٣٦ سمحت لمصالي الحاج العودة إلى فرنسا ومنها إلى الجزائر ، وصادف في أثناء عودته إلى الجزائر موجة من الاضطرابات والمُظاهرات الّتي قادتها الطبقة العُمّاليّة والّتي دخلت في مُصادمات مع القوّات الفرنسيّة ، وكان لوجود مصالي الحاج معها هو دعم لمطالبها الوطنيّة ، إلّا أنَّ الإدارة الفرنسيّة أمرت بحلّ الحزب في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٧ [٢١] .

٤. جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين :

تعود فِكرة تأسيس الجمعيّة إلى عام ١٩١٣ ، على أثر لقاء الشيخ عبد الحميد بن باديس [٢٢] ، في الحجاز بالشيخين محمد بشير الإبراهيمي والطيب العقبي ، فتباحث معهما بشأن أوضاع الجزائر ، ووضع الحلول لخروج البلاد من أزمتها تِجاه الإدارة الفرنسيّة ، إذ كان ابن باديس مؤمناً بالعمل الجماعي المُنظّم ، والنهضة الإصلاحيّة ذات الأهداف والاتجاهات الإسلاميّة [٢٣] ، وفي عام ١٩٣٠ وبمُناسبة

مرور مائة عام على احتلال فرنسا للجزائر ، أُعلِنَ تأسيس الجمعيّة لتنادي بالمعروف وتنهي عن المنكر وتجمع الشعب الجزائري على هدفٍ واحد ، وفي عام ١٩٣١ ، أصدرت جريدة عُرِفت باسم (الشهاب) ، وفي الخامس من آيار ١٩٣١ ، شُكّلت الهيئة التأسيسيّة والإداريّة لجمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين ، وكان برنامجها قائماً على مُحاربة البُدع والمُنكرات ، ولا سِيَّما البدع الّتي كانت تفشيها الطرق الصوفيّة ، وشجّعت على التعليم وعدّته من أهم الوسائل في تحْقيق أهدافها وبرامجها ، ومُحاربة الظواهر الاجتماعيّة ومنها البطالة والجهل واحتساء الخمور ، ولخّص ابن باديس أهداف الجمعيّة عام ١٩٣٥ بقوله : " **القرآن إمامُنا ، والسُّنّة سبيلُنا ، والسّلف الصالح قدْوتنا ، وخِدمة الإسلام والمُسلمين وإيصال الخير لجميع سُكّان الجزائر غايتنا** " [٢٤] .

وعموماً ، أنّ هدف الجمعيّة يتلخّص بأمرين أساسيين ، الأوّل ؛ تصفية الإسلام مِمّا عُلّقَ به من شوائب ، ومُحاربة جحود الزوايا ، وإحياء اللُّغة العربيّة ، وهذا يتم عن طريق التعليم الديني وفصل الدين عن إدارة الدولة ، والثاني ؛ تحْقيق استقلال الجزائر وفك ارتباطها عن فرنسا ، وتكون دولة عربيّة ذات هويّة إسلاميّة [٢٥] ، إلّا أنّ هذه الجمعيّة تراجعت بعد وفاة مؤسّسها عبد الحميد بن باديس عام ١٩٤٠ .

٥. الحزب الشيوعي الجزائري :

ضمّ الحزب الأعضاء السابقين في اتحاد العُمّال الجزائريين الّذي تأسّس عام ١٩٠٢ في فرنسا ، وفي الحرب العالميّة الأولى نشطت اتجاهات هذا الحزب ، وضمّت قيادته شخصيّاتٍ عملت بالحركة العُمّاليّة ، أمثال عمار أوزيغيان ومحمد بن الأكحل ، وتتبنّى أفكار الحزب الشيوعي الفرنسي ، وفي عام ١٩٢٠ ، شكّلت ثلاثة تنظيمات ما يُعرف باسم (اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري) ، ثُمّ تغيّر الاسم إلى (الاتحاد الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي) ، وأصدر جريدة باسمه (النضال الطبقي باللُّغة الفرنسيّة [٢٦] ، وواصل الحزب مساراته السياسيّة فوضع برامج اقتصاديّة واجتماعيّة مُتعدّدة ، إلّا أنّه لم يؤدّ دَوراً واضحاً في مسار الحركة الوطنيّة الجزائريّة ، كما لم يحظَ بتأييد جماهيري واسع ؛ وذلك بسبب خضوعه للحزب الشيوعي الفرنسي ، وتواجد عدد كبير من الأعضاء من الأوربيين ، ولكن مساره الوطني تحوّل في عقد الخمسينيّات من القرن الماضي في الجزائر [٢٧] .

٦. حزب الشعب :

أُسّسَ هذا الحزب في أعقاب حل حزب نجم شمال إفريقيا، إذ دعا إليه مصالي الحاج ، الّذي انتخب زعيماً له في ١١ آذار ١٩٣٧ ، ثُمَّ نقل نشاطه السياسي داخل الجزائر ، وفي خطابه ضمن جلسات المؤتمر الأوّل للحزب في السابع عشر من آيار ١٩٣٧ ، أكّد مصالي الحاج أنَّ الحزب رفع شعاراً (لا اندماج ولا انفصال ولكن العودة إلى التحرر والتطور) [٢٨] ، مع الإشارة إلى أنَّ المبادِئ والأهداف الّتي جاء بها هي امتداد وتواصل لما ورد من أهداف وبرامج حزب نجم شمال إفريقيا الّذي أوقف نشاطه السياسي كما تمّت الإشارة إلى ذلك .

تنوّعت أهداف وبرامج الحزب على الصعيد السياسي ومنها ؛ إلغاء القوانين الاستثنائيّة ، وتعزيز الحريّات الديمُقراطيّة كحريّات الصحافة ، وتكوين الجمعيّات والأحزاب والعمل النقابي والمساواة العسْكريّة بين الفرنسيين والجزائريين وتحويل المجالس الماليّة إلى المجالس البلديّة [٢٩] ، وعلى المُستوى الاجتماعي ؛ طالب بتخفيض نِسبة الضرائب وحدّدها على مُستوى الدخل ، وتوفير فرص العمل ، والحد من البطالة ، وإعادة الأراضي إلى الفلّاحين الّذين أُنتزعت منهم بالقوّة ، وقبول الجزائريين في المِهن والوظائف مثل الفرنسيين بدون تمييز ، ومن ثُمَّ المُطالبة بأي نظام كمركي يحمي الإنتاج الوطني [٣٠] .

شارك الحزب في الانتخابات البلديّة في حزيران ١٩٣٧، وحصل على خمسة مقاعد في العاصمة الجزائر ، وتصاعدت نشاطات الحزب ، وأصبحت لديه قاعدة جماهيريّة متصاعدة ، الأمر الّذي دعا السُّلطات الفرنسيّة في أنْ تحكم المراقبة على قيادة الحزب ، ونشاطاته المُختلفة حتّى وجّهت إليه أصابع الاتهام بأنّه يتعامل مع النازيّة ، وعليه ؛ اعتقلت العديد من أعضاء الحزب بما فيهم مصالي الحاج ومعروف بومدين وخليفة بن عمار وغيرهم ، وذلك في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٩ [٣١] .

ج. التطوّرات الداخليّة منذ قيام الحرب العالميّة الثانية حتّى عام ١٩٧٨ :

١. مُقدّمات الثورة الجزائريّة وإعلانها ثُمَّ تحْقيق الاستقلال :

بعد إعلان الحرب العالميّة الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩، وجدت الإدارة الفرنسيّة فرصة في القضاء على قادة الأحزاب والحركة الوطنيّة الجزائريّة ، والعمل على إنهاء دَورهم في المواجهة ، ولذلك أصدرت حُكومة فيشي أمراً بسجن مصالي الحاج لِمُدّة خمسة عشر عاماً ، ونفيه إلى إحدى واحات الجزائر الجنوبيّة [٣٢] ، وردّت على مُطالبات فرحات عباس وحزبه اتحاد المسلمين ، وبيان الشعب الجزائري في ١٠ شباط ١٩٤٣ الّذين طالبوا بالاشتراك في إدارة البلاد ، إلّا أنَّ الفرنسيين ردّوا عليهم بأنَّ الجزائر

فرنسيّة ، وهذا الأمر لا يتحمّل المُناقشة [٣٣] ، وفي محاولة منها لامتصاص ردّة غضب الشارع الجزائري عزمت الحُكومة الفرنسيّة على إجراء إصلاحات وهي في حقيقتها لا تخرج عن مشروع الدمج ، إلّا أنّ الشعب والحركة الوطنيّة رفضوا هذه التوجُّهات ، واتفقوا على توحيد الصّف الوطني ، لِذا ألّفت الأحزاب جبهةً وطنيّة تحت اسم (أصدقاء البيان والحريّة) في ١٤ آذار ١٩٤٤ ، وحدّدت مطلباً معتدلاً قائماً على (إنشاء جمهوريّة جزائريّة ذات استقلال ذاتي تتوحّد في اتحاد فيدرالي مع الجمهوريّة الفرنسيّة معادية للاستعمار) ، ولها مطالب اجتماعيّة واقتصاديّة أُخرى [٣٤] .

يبدو أنّ الموقف الوطني الموحّد للقوى السياسيّة الجزائريّة قد تمخّض عن تشكيل حركة تدعى (أحباب البيان والحريّة) ، وهو ما أغاض الإدارة الفرنسيّة كثيراً ، لذلك خطّطت للمؤامرة عليه والانتقام ، وهذا ما حصل ، بمناسبة احتفالات الشعب الجزائري بانتصار الحلفاء في ٨ آيار ١٩٤٥ ، لتنفيذ مُخطّط التصفية ، بعد إدراكها أنّ شعب الجزائر في طريقه إلى الاستقلال والسيادة [٣٥] ، فكانت مذابح سطيف الّتي راح ضحيّتها الآلاف قدّرت بأكثر من (٤٥) ألف شهيد على مدار أسبوع من الاجتياحات الفرنسيّة للقرى والمُدن الجزائريّة [٣٦] ، وأبدى الجنرال دوفال (Duval) مُمارساتٍ قمعيّة تِجاه المُتظاهرين ، ومنح صلاحيّات مُطلقة في ذلك ، مع توافر جميع الإمكانيّات له قِبل الإدارة الفرنسيّة [٣٧] ، رافق ذلك قيام القوّات الفرنسيّة بحملة اعتقالات واسعة بين صفوف الحركة الوطنيّة الجزائريّة ولا سِيّما من المُفكّرين والسياسيين ، واستمرّت لغاية شهر تشرين الثاني ١٩٤٥ [٣٨] .

وفي ضوء تقييم نتائج هذه الواقعة المؤلِمة ، لا بُد من الإشارة إلى تقييمها من حيث مُستوى الخسائر والتضحيات الجزائريّة ، فهي كبيرة جداً ، سواء كان ذلك بالتضحيات البشريّة أو المادّيّة وتدمير القُرى والبُنى التحْتيّة ، ولكن على المدى المُستقبلي أنّ هذه الواقِعة أسّست لرسم مُستقبل الجزائر السياسي ، وعبّرت حقيقة عن مُستوى الوعي الوطني لأبناء شعب الجزائر المُجاهِدة ، كما أنّها كانت رسالة بليغة إلى الإدارة الفرنسيّة مفادها ؛ بأنّ كُلّ ما شرّعت به لا يقف حائِلاً أمام طموحات الشعب الجزائري التوّاق إلى الحُرّيّة ، وفي الوقت ذاته جعلت قادة الحِراك الوطني في الجزائر يعيدون حساباتهم وتنظيم صفوفهم ، مع وضع الخُطط والإستراتيجيّات المُناسِبة ، وهذا ما حصل واقعاً فيما بعد ، ولعلّ من أهم مُخرجات هذه الحادِثة أنّها أخرجت القضيّة الجزائريّة من طابعها الداخلي إلى النطاق العالمي والدولي ، وأصبحت تتداول في أوساط المُنظّمات الدوليّة كالجامعة العربيّة والأُمم المتحدة .

أسهمت التحوّلات السياسيّة الداخليّة في فرنسا عام ١٩٤٦ ، والّتي دعت إلى عودة الحياة الطبيعيّة للبلاد بعد الحرب على أوضاع الجزائر ، فأصدرت الحُكومة الفرنسيّة عفواً عن المُعتقلين والزعماء الجزائريين ، وأعادت النشاط السياسي ، فأسّس فرحات عباس (حزب الاتحاد الديمُقراطي للبيان الجزائري) والّذي استهدف التحوّل في إستراتيجيّة الحزب من الاندماج إلى الاعتدال والاستقلال الذاتي ، والحزب الثاني (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمُقراطيّة) برئاسة مصالي الحاج ، وهو في الواقع واجِهة من واجِهات حزب الشعب السابق ، واستمرّ نشاط بقيّة الأحزاب الأُخرى [٣٩] .

وفي ٢٠ أيلول ١٩٤٧ ، أُسست الجمعيّة الجزائريّة كي تمثّل الشعب الجزائري ، إلّا أنّها في الحقيقة كانت صوريّة ، تمثّل الإرادة الفرنسيّة ، وأنّ عمليّات التزوير والتدخُّل الفرنسي هي الّتي أوصلت أعضاءها إلى الجمعيّة ، ولذلك فأنّ قادة الحركة الوطنيّة الجزائريّة وجدوا ضَرورَة إعادة التعامل مع الإدارة الفرنسيّة بما يضمن حقوقهم المشروعة ، ولذلك بدأت مرحلة جديدة من الكِفاح الوطني في عموم المغرب العربي ، وليست الجزائر فقط [٤٠] ، أمّا الجانب الفرنسي ، فصعّد من عمليّات المواجهة مع الحركة الوطنيّة الجزائريّة للمُدّة (١٩٤٨ ـ ١٩٥١) ، فقامت بحملات إرهابيّة ضِدّ شعب الجزائر ، ولذلك كانت ردّة الفعل الوطنيّة الجزائريّة أنْ اتخذت قراراً حاسِماً في المواجهة ، ففي ٢٠ تموز ١٩٥١ ، صدر بيان بتوحيد جميع الأحزاب الجزائريّة تحت اسم (الجبهة الجزائريّة للدفاع واحترام الحريّات) [٤١] .

كانت مطالب الجبهة البدء بانتخابات نزيهة ، وضمان الحُرّيات الديمُقراطيّة ، وإيقاف جميع أنواع الاضطهاد والتدخُّل في الشؤون الدينيّة ، والعمل على فصل الدين عن السياسة ، والإفراج عن المُعتقلين السياسيين ، واختيار الجزائريين طريقاً جديداً لبناء مُستقبلهم ، وهو طريق الثورة والكِفاح المُسلّح وتطوّرت هذه الجبهة لتشكّل فيما بعد (جبهة التحرير الوطني الجزائري) [٤٢] ، الّتي فجّرت ثورة الكِفاح المُسلّح في الجزائر عام ١٩٥٤ ، الّذي عُدَّ مُنعطفاً جديداً في مسيرة الحركة الوطنيّة الجزائريّة على الصعيدين السياسي والكِفاح المُسلّح ، وبالنتيجة انطلقت نظريّة التوافق بين السياسي والعسْكري ، والأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، كي تكون مُرتكزاً لتحْقيق الهدف الوطني الكبير الاستقلال التام ، فكانت الثورة الجزائريّة الّتي تواصلت حتّى عام ١٩٦٢ .

انفجرت ثورة الأوّل من تشرين الثاني عام ١٩٥٤ في طول البلاد وعرضها ، إذ شملت أكثر من (٦٤) مدينة وقرية في الجزائر ، وكان الهدف استعادة الحُرّيّة والحقوق المُغتصبة ، وأصدرت قيادة الثورة بياناً إلى الشعب الجزائري أوضحت فيه أنّ هدف الثورة هو تحْقيق الاستقلال الوطني ، والتخلُّص من الاستعمار الفرنسي إذ توافرت لهذه الثورة كُل سُبل النجاح في مُقدّمتها إرادة الشعب الجزائري في المواصلة والاستمرار [٤٣] ، مع إدراك القِوى السياسيّة وفي مُقدّمتها الأحزاب الجزائريّة الّتي توحّدت في جبهة التحرير الجزائريّة .

وبذلك تواصلت انتصارات الثوار على القوّات الفرنسيّة في أكثر من موقع ، وحاولت الإدارة الفرنسيّة التقليل من قيمة هذه العمليّات ، وعدّتها مُجرّد أعمال تمرُّد وعصيان ، لكن حقيقة الأمر أنّها اعترفت فيما بعد أنّ الأمر أخذ مساراً آخر يهدف إلى تحْقيق طموحات الحركة الوطنيّة في الجزائر ، لذلك شدّدت الإدارة الفرنسيّة من إجراءاتها ، ففي نيسان عام ١٩٥٥ أعلنت حالة الطوارئ بهدف إجهاض الثورة الجزائريّة ، ففرضت الإقامة الجبريّة على المواطنين ، والحدّ من تنقُّلاتهم ، وإصدار أوامر الاعتقال الجماعي ، ومنع التجمُّعات العامّة ، وأسّست المحاكم العسْكريّة بدلاً من المحاكم الجنائيّة المدنيّة [٤٤] ، هذه الإجراءات زادت من الحركة الوطنيّة وثوّار الجزائر صلابة ، فتصاعدت عمليّات المُقاومة ، واضطرّت الإدارة الفرنسيّة إلى المُهادنة ، والدعوة إلى إجراء إصلاحات منها الآتية [٤٥] :

١. زيادة عدد المُحافظات من (٣) إلى (٨) ، بهدف التنظيم الإداري ، وإعطاءها حُكماً ذاتياً .
٢. زيادة نسبة عدد العاملين الجزائريين في الدوائر الحُكوميّة .
٣. جعل اللُّغة العربيّة لُغةً رسميّة وإلزاميّة في مدارس المُسلمين .
٤. تشريع قانون الإصلاح الزراعي ، وتوزيع الأراضي على الفلّاحين .
٥. إنشاء مدارس جديدة .
٦. تحْقيق سياسة الإدماج بشروطٍ حقيقيّة وأحياناً مُغرية .

ومع ذلك ؛ فأنّ عمليّات جيش التحرير الوطني الجزائري ظلّت متواصلة حتّى نهاية عام ١٩٥٥ ثُمّ تطوّرت أساليب المواجهة في اتجاهين ؛ مواصلة العمليّات العسْكريّة من جهة ، وترصين الوضع السياسي لنشاط الجبهة الوطنيّة الجزائريّة من جِهةٍ أُخرى ، لذلك عُقد (مؤتمر الصومام) ، الّذي أوضح الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة للثورة الجزائريّة إلى جانب أهدافها السياسيّة ، فعُقد مؤتمر الصومام في المُدّة (١٤ ـ ٢٣ آب ١٩٥٦) لقادة الثورة الجزائريّة في وادي الصومام بقرية أيفري بولاية بجاية شمال الجزائر ، وتوصّل المؤتمر إلى نتائج تنظيميّة لقيادة الثورة منها ؛ توحيد النظام العسْكري والسياسي إذ وضعت الرتب العسْكريّة والعلامات ، وخارطة عمل للقِوى الوطنيّة الجزائريّة ، وإدامة التعاون والتنسيق بين القِوى الوطنيّة ، فضلاً عن ذلك حدّدت مهام العمل المُستقبلي للثورة في إضعاف الجيش الفرنسي ، والإخلال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي داخل فرنسا ، ومواصلة رفع المعنويّات ، وشد أزر الشعب الجزائري ضِدّ وسائل البطش والتنكيل الفرنسي ، وتمّ اتخاذ قرار بتشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائريّة وكان عدد أعضاء هذا المجلس (٣٤) عضواً ، ولجنة للتنسيق ، وعُدّ هذا المؤتمر هو الأول لجبهة التحرير الوطني الجزائري [٤٦] .

عاودت الإدارة الفرنسيّة مرّةً أُخرى تصعيد عمليّات المواجهة ضِدّ الثوّار الجزائريين ، ومحاولة إيقاف المد الوطني ، فشرّعت بعمليّات الاختطاف ، وفي مُعظم المُدن الجزائريّة ، نفذتها مجموعات متخصّصة من أفراد الجيش الفرنسي والشرطة ، ومِمّا يُذكر أنّ عدد حالات الاختطاف في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٧ بلغت أكثر من (٣٠٠٠) حالة ، مع إشاعة حالات تعذيب المُعتقلين بأساليبٍ بشعة هدفها التأثير على مسار الحركة الوطنيّة الجزائريّة (٤٧) .

ومع ذلك ؛ لم تقلل هذه الإجراءات من عزيمة الثوار وتواصلوا مع جِهات المقاومة المسلّحة ، إذ أُقيمت قواعد جديدة لجيش التحرير في إقليم قسنطينة هدفها تخفيف الضغط عن بقيّة الجبهات الأُخرى ولا سِيّما في منطقة جبال الأوراس ، حتّى اضطرّت القوّات الفرنسيّة استعمال الطائِرات والمدفعيّة الثقيلة وقنابل النابالم الحارِقة (٤٨) .

وفي نهاية عام ١٩٥٨ ، تبلورت فِكرة تشكيل كيان سياسي يمثّل الحُكومة الجزائريّة المؤقّتة ، والّذي أصبح فيما بعد الممثّل الشرعي المُعترف به دوليّاً للشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني الجزائريّة (٤٩) ، وفي أيلول ١٩٥٨ ، أُعلِن تشكيل الحُكومة الجزائريّة المؤقّتة ، وأُسنِدت رئاستها لفرحات عباس (٥٠) ، وكان ذلك بمثابة التمهيد للتفاوض مع الحُكومة الفرنسيّة (٥١) .

أسندت الأُمم المتحدة موقف الحُكومة الجزائريّة المؤقّتة عندما صوّتت في ١٠ شباط ١٩٥٨ بضَرورَة إيجاد حل سلمي عادل وديمُقراطي في الجزائر ، ولذلك حظيت الحُكومة المؤقّتة باعتراف أكثر من ثلاثين دولة وبلداً في إفريقيا وآسيا وفي مُقدّمتهم الاتحاد السوفيتي (٥٢) .

وبعد سقوط حُكومة الجمهوريّة الرابعة في فرنسا ، وتولّي مقاليد السُّلطة الجنرال شارل ديغول (Charles de Gaulle) في آيار ١٩٥٨ ، لم يتغيّر الموقف الفرنسي تجاه الجزائر بوصفها مُستعْمرة فرنسيّة ، ولذلك أعلنت الحُكومة الجزائريّة المؤقّتة في ٢٨ أيلول ١٩٥٨ بأنّها في حالة حرب مع فرنسا ، بالمقابل عرض الجنرال ديغول في ٢٣ تشرين الأوّل ١٩٥٩ على الثوار الجزائريين ما عُرِف باسم (سلام الشجعان) ، إلّا أنّه لم يغيّر من الموقف الفرنسي المُعلن ، ولذلك لم يلقَ استجابة من القِوى الوطنيّة ، وبخلاف ذلك ازدادت العمليّات العسْكريّة طيلة عام ١٩٥٩ ، وفي المُدن الجزائريّة عامّة ، وبنواحٍ مُختلفة اقتصاديّة وعسْكريّة (٥٣) ، وعليه غيّر ديغول من موقفه تِجاه الجزائر بعد زيارته لها في آب ١٩٥٩ ، وقام بجولات للقوّات الفرنسيّة في الجزائر ، ووصل إلى قناعة مفادها بأنّه لا يُمكِن تحْقيق النّصر العسْكري ، والتغلُّب على الثورة الجزائريّة ، لذلك طرح في ١٦ أيلول ١٩٥٩ برنامجاً من ثلاثة خيارات هي الآتية (٥٤) :

١. الاندماج مع فرنسا .
٢. الاستقلال التام .
٣. الاستقلال الذاتي مع الارتباط بفرنسا .

كان ردّ الحُكومة الجزائريّة المؤقّتة هو الاستقلال التام ، وكانت له ردود أفعال مُساندِة على المُستويين العربي والدّولي ، وظلّ هاجس حقّ تقرير المصير هو الحاضر في كُل مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائريّة ، مع الدّعوة إلى تصعيد المواجهة ضِدَّ فرنسا ، ولم يكن أمام ديغول إلّا الموافقة في ١٤ حزيران ١٩٦٠ على إجراء التفاوض مع الحُكومة الجزائريّة المؤقّتة للوصول إلى حل للمُشكِلة الجزائريّة ، وضمان الحقوق الفرنسيّة كذلك [٥٥] ، وبدأت مرحلة المُفاوضات الجزائريّة ـ الفرنسيّة .

وفي حُزيران ١٩٦٠ ، بدأت المُفاوضات بين الطّرفين ، وانتهت إلى طريقٍ مسدود ، وعدم الوصول إلى اتفاق بينهُما ، وفي العام التالي ١٩٦١ ، أُستؤنِفت المُفاوضات ، ولم تصل إلى نتائج حاسِمة ، ولكنّها قرّبت من وجهات النظر بينهما حتّى حصول المُفاوضات في ٧ آذار ١٩٦٢ ، في مدينة إيفيان الفرنسيّة ، وعلى أثرها وقّعت مُعاهدة إيفيان ، وبموجبها أوقِفَ إطلاق النار في الجزائر بدءاً من ١٨ آذار ١٩٦٢ ، ثُمَّ الدّعوة إلى إجراء استفتاء في الجزائر في مُدّة مُحدّدة ما بين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ، ويكون الاستفتاء على الاستقلال وهو الحاكم ، بعدها تنسحب القوّات الفرنسيّة تدريجيّاً من الجزائر ، ويُخفّض عددها في السنة الأولى إلى (٨٠) ألف جندي ، ثُمَّ يتم سحب بقيّة القوّات الأُخرى في العام التالي [٥٦] .

وعالجت المُعاهدة كذلك موضوع المُستوطنين الفرنسيين في الجزائر ، إذ مُنِحوا مُهلة أمدها ثلاث سنوات يحصلون بعدها على الجنسيّة الجزائريّة أو البقاء في الجزائر ، بوصفهم رعايا أجانب ، وفي هذه المُدّة تؤمّن لهم ظروف معيشتهم واحترام لغتهم وثقافتهم ، ويُسمح لهم بمزاولة نشاطهم السياسي ، مع المُحافظة على أملاكهم ، ولا يتمّ التجاوز عليها ، كما تضمّنت المُعاهدة استمرار التعاون بين فرنسا والجزائر [٥٧] ، وعلى جميع الصُعُد الاقتصاديّة والعسْكريّة بما فيها رعاية المصالح الفرنسيّة في استثمار النفط والغاز الجزائري ، ومنحها قاعدة بحريّة في المرسى الكبير باتفاق أمده خمسة عشر عاماً ، فضلاً عن استِئجار مواقع عسْكريّة أُخرى مُهِمّة في الجزائر ، وعموماً ؛ فقد جرى الاستفتاء الشعبي في الجزائر في الأوّل من تموز ١٩٦٢ ، وكانت النتائج ساحِقة تجاه الاستقلال بنسبة (٩٩,٧ %) ، وبذلك أُعلِنَ الاستقلال رسميّاً في ٥ تموز ١٩٦٢ ، لتولد الجمهوريّة الجزائريّة [٥٨] .

٢. الجزائر ما بعد الاستقلال حتّى عام ١٩٧٨ :

واجهت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال صعوباتٍ عديدة ، سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة وخدميّة ، وانعكس ذلك على الأداء السياسي ، إذ تولّت طبقة قليلة الخِبرة ، ولم تستطع مُعالجة الوضع الاقتصادي المُرتبك ، كما أنّ الفرنسيين تركوا ميزانيّة البلاد خاوية ، فضلاً عن خروج رؤوس الأموال والخبرات الغنيّة العديدة [٥٩] ، أمّا الحياة الاجتماعيّة فهي فقيرة ، مع شيوع حالات المرض والبطالة ، وهذه الإشكاليّات ورثتها حُكومة الرئيس أحمد بن بلّة المؤقّتة ، الّذي حاول تجاوزها بالاستعانة بالخبرات من أبناء الجزائر ، ومن ذوي الثقافات الفرنسيّة (الفرانكوفونيون) ، واتجه نحو خطوة مُهِمّة هي ثقافة التعريب في الجزائر ، فأقدم على استقدام خبرات من المدرّسين في اللُّغة العربيّة من العراق ومصر وسوريا [٦٠] ، ومن مشروع التعريب هذا ؛ انطلقت إلى تطبيقات مفاهيم الاشتراكيّة ، وحاول تحْديث الجهاز الإداري الجزائري الّذي كان في أغلبه قائم على نظام التبعيّة الفرنسيّة .

على أنّ المُهِمّة العسيرة الّتي واجهت حُكومة أحمد بن بلّة ، هي الصّراع السياسي الداخلي بين النخبة السياسيّة الّتي قادت الثورة ، وتوزّعت على ثلاث مجموعات ؛ الأولى تضم أحمد بن بلّة ، وقادة الجيش وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين ، والثانية ضمّت فرحات عباس وجماعة وجده ، والثالثة الّتي اطلقت على نفسها جماعة تِيزِي وَزُّو ، وضمّت كُلاً من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف [٦١] ، ولذلك تدخّل الرئيس جمال عبد الناصر ، لحل الخِلاف ما بين الحُكومة المؤقّتة ، وبين جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج ، فضلاً عن تدخُّلات الجامعة العربيّة وأمينها العام عبد الخالق حسونة ، واستطاع في النهاية تحالف بومدين مع ابن بلّة من السّيطرة على الوضع السياسي في الجزائر ، والّذي مهّد إلى عزل كُل الخصوم السياسيين ، والوصول إلى قيادة الدولة برئاسة أحمد بن بلّة [٦٢] ، ووزير الدفاع هواري بومدين الّذي شكّل المُحرّك الأساس في هذه المرحلة في تاريخ الجزائر ، بعد تصفية المُعارِضين ، وفي مُقدّمتهم بوضياف الّذي تمّ اعتقاله عام ١٩٦٣ في منطقة الصحراء جنوب الجزائر ، وَوُضِعَ تحت الإقامة الجبريّة [٦٣] .

بدأت مرحلة الرئيس أحمد بن بلّة في إدارة الجزائر في المُدّة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥) بوضع برنامج لإدارة الدولة قائم على وضع دستور للبلاد والّذي أصبح ساري المفعول في ٨ أيلول ١٩٦٣ ، ويُعد أبرز إنجاز يُحسب للرئيس بن بلّة [٦٤] ، وكان من بين أهم فقرات الدستور اعتماد اللُّغة العربيّة لغة رسميّة في الجزائر ، وأمّا اللُّغة الفرنسيّة فهي اللُّغة الثانية في البلاد ، واعترف الدستور بالحريات العامّة

وحقوق الإنسان ، كما أعطى صلاحيّات واسعة لرئيس الجمهوريّة ، وتصاعد نشاط الحزب الواحد على حِساب بقيّة الأحزاب الأُخرى وهو حزب جبهة التحرير الوطني الّذي وصفه بن بلّة بأنّه : " **حزب الطليعة المتميزة بعقيدتها الاشتراكيّة القائِمة على الإيمان بالقيم الدينيّة وتبنّي التوجُّه القومي** " [٦٥] .

أمّا بخصوص سياسة بن بلّة الخارجيّة ، فقد توجّه إلى بناء علاقات متوازنة مع الدول الاشتراكيّة كالاتحاد السوفيتي وكوبا ويوغسلافيا ، فضلاً عن علاقاته على المُستوى العربي ، فقد زار كُلاً من العراق وسوريا ومصر ، إذ كانت له علاقات مميزة مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وحاول بن بلّة القيام بمشاريع اقتصاديّة وتنمويّة في الجزائر منها ؛ الاهتمام بالقطاع الزراعي ، وتأميم البنوك ، ومُحاولة مُعالجة الوضع الاجتماعي ، والتخفيف من البطالة [٦٦] ، ولكن كُل هذه الإجراءات لم تُخفّف من حِدّة المُعارَضة المُتصاعدة لنظام حُكمه ، لا سِيَّما أنّه اتُّهِم بالتفرُّد بالقرار ، والتوجُّه نحو الاستبداديّة والدكتاتوريّة ، وتصدّى لذلك جماعة المُعارَضة الإسلاميّة الّتي تزعّمها الشيخ البشير الإبراهيمي [٦٧] ، فاستغلّ ذلك وزير الدفاع هواري بومدين ، إذ قاد انقلابه العسكري في ١٩ حزيران ١٩٦٥ ، الّذي أطاح بالرئيس أحمد بن بلّة ، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر المعاصر وهي حُقبة حُكم الرئيس هواري بو مدين (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨) ، الّذي اعتمد على المؤسّسة العسكريّة في تعزيز سُلطتهِ في إدارة الدولة [٦٨] ، وفي ٥ تموز ١٩٦٥ ، شكّل مجلس قيادة الثورة ، وتكوّن من (٢٥) عضواً ، أُسنِدت إليه إدارة مؤسّسات الدولة ، وأصبح بديلاً عن حزب جبهة التحرير الوطني ، لذلك خطّط للسياسة العامّة لإدارة الدولة [٦٩] .

شهدت الجزائر في عهد الرئيس بومدين نهضة تنمويّة واقتصاديّة شامِلة ، في مُقدّمتها القطاع الزراعي ، فقد أصدر قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٦٦ ، وتضمّن الأمور الرئيسة الآتية [٧٠] :

١. القضاء على جميع أنواع المِلْكيّة الّتي تتعارض مع أهداف الثورة ، وإعادة توزيع الأراضي على الفلّاحين .
٢. توزيع سندات مِلْكيّة الأراضي على مُستحقّيها من الفلّاحين .
٣. إعادة النظر في توزيع الأراضي على وفق الأولويّات ، ومنها ؛ الفلّاحون المُعدمون الّذين ساهموا في حرب التحرير ، ومن ثُمَّ أرامل ويتامى الحرب ، والعمّال والفلّاحون الّذين لا يملكون أرضي ، مع إعطاء الأسبقيّة لأصحاب الأُسر الكبيرة .
٤. توسيع العمل في المجال التعاوني .

كما أمر بتوسيع دائرة الاستثمار الزراعي عن طريق منح الفلّاحين القروض الماليّة طويلة الأجل فضلاً عن ذلك ، تزويدهم بالمكننة والآلات الزراعيّة المتطوّرة [٧١] ، وأصدر في ٨ تشرين الثاني ١٩٧١ القرار الّذي يُعرف باسم الثورة الزراعيّة ، مؤلّفاً من (٢٨٠) مادّة ، احتوى على تفصيلات عديدة في

مجال نهوض وتطوير الزراعة في الجزائر [٧٢] ، كما شهدت أنشِطة القطاع الصناعي تطوّراتٍ مُهِمّة في عهد الرئيس بومدين ، إذ وضع مُخطّطاً للنهوض الصناعي وفي مُقدّمته تحْديد ميزانيّة عالية له قدّرت في المُدّة (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩) بملياري دينار جزائري ، مع تأمين العديد من المنشآت الصناعيّة للشركات الأجنبيّة في قطاعات البناء والميكانيك والكهرباء والأسمدة [٧٣] ، وأمّا في ميدان السياسة النفطيّة وتأمين المحروقات ، فقد ألغى كثيراً من امتيازات الشركات الأجنبيّة العامِلة في الجزائر ، وفي ١٣ آيار ١٩٦٧ ، أصبح الاستثمار النفطي في الجزائر وطنيّاً بالكامل [٧٤] ، وهكذا أسهمت الاستثمارات النفطيّة في تسارع البناء والتنمية في الجزائر وعلى مُختلف القطاعات الأُخرى .

وعلى صعيد الاهتمام بالمؤسّسة العسْكريّة ، فقد حرص بومدين على ضَرورَة إقامة توازن داخل هذه المؤسّسة وعلى اتجاهين ، الأوّل مِهني بحت ، أبعده عن السياسة ، وعهد إليه في تيسير أُمور الوزارة والدفاع وقيادة الوحدة الاشتراكيّة ، والأمر الثاني لا يخلُ من الصبغة العسْكريّة ، إذ حدّد فِئتين الأولى ضبّاط جيش التحرير الوطني الّذين أُعيد تكوينهم في مَدْرَسة شرشال العسْكريّة ، والفِئة الثانية هي الفِئة المُرتبطة بين الجيش كمؤسّسة عسْكريّة ، والمؤسّسة الاجتماعيّة ، أي المُرتبطون بالخِدمة الوطنيّة في الجزائر [٧٥] ، كما خصّصت ميزانيّات عالية لتطوير الجيش ، إذ كانت تحت إشراف بومدين نفسه ، كما أولى الأخير اهتماماً بالحركة الثقافيّة في الجزائر في ضوء تعزيز اللُّغة العربيّة ، واستلهام تاريخ الجزائر الوطني [٧٦] ، وفي ميدان التعليم ، ركّز على برنامج التعريب ، ففي كانون الأوّل ١٩٦٩ ، أنشأ ما يُعرف باسم اللجنة الوطنيّة لتعريب نِظام التعليم في الجزائر [٧٧] ، وبعد ذلك شهدت البلاد طفراتٍ نوعيّة في تأسيس المدارس والتّعليم الجامعي ولا سِيَّما بعد تواصل حركة التعريب في البلاد ، وفي ميدان الصحافة والإعلام ، شهدت تطوّراً كمّيّاً ونوعيّاً ، وصدرت قوانين نظّمت ذلك [٧٨] .

وأمّا على صعيد السياسة الخارجيّة ، فقد أولى الرئيس هواري بومدين اهتماماً واضحاً بالقضيّة الفلسطينيّة ، ودَعمه للحقّ العربي في العودة وتحْقيق المصير ، ولا أدلّ من ذلك ما جاء في مقولته : " **نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة** " [٧٩] ، كما كانت للجزائر مواقفها القوميّة تِجاه حروب العرب مع الكيان الصهيوني في حزيران ١٩٦٧ ، وتشرين الأوّل ١٩٧٣ ، فقد أبدت الجزائر على لِسان الرئيس هواري بومدين ، أنّ الجزائر تقف بكل طاقاتها وإمكانيّاتها مع العرب [٨٠] ، كما كانت علاقات بومدين متوازِنة مع كُل البلدان العربيّة ، إذ قام بدور الوساطة المعروفة بين العراق وإيران لعقد اتفاقيّة الجزائر في

٦ آذار ١٩٧٥ [٨١] ، لتسوية مشاكل الحدود بينهُما ، فضلاً عن نشاطاته الواسِعة في المحافل الدوليّة والإقليميّة وفي مُقدّمتها ؛ حركة عدم الانحياز ، ومُنظّمة الوحدة الإفريقيّة ، والمؤتمر الإسلامي ، إذ كان للجزائر دَور فاعل في مؤتمراتها التنظيميّة ، ولم تكن الجزائر في عهد بومدين بعيدة عن مُشكِلة الصحراء الغربيّة ، ووجد أنّ الحلّ الأمثل لهذه المُشكِلة هو تقرير المصير في ضَوء تحْكيم المُنظّمات الدّوليّة وفي مُقدّمتها الأُمم المتحدة ومُنظّمة الوحدة الإفريقيّة [٨٢] .

في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، رشّح بومدين في انتخابات الرئاسة الّتي تزامنت مع الانتخابات التشريعيّة ثُمّ أجرى كذلك الاستفتاء على الدستور ، وإعلان تاريخ العمل به بدءاً من ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، وعدل اسم الجمهورية الجزائريّة إلى (جمهوريّة الجزائر الديمُقراطيّة الشعبيّة) [٨٣] ، كما جرت انتخابات المجلس الوطني الجزائري في ٢٥ شباط ١٩٧٧ ، لتحْديد أعضاء السُّلطة التشريعيّة ، وحصل حزب جبهة التحرير الجزائريّة على أعلى نسبة من المقاعد ، وبذلك أُنتخب رابح بيطاط رئيساً للمجلس الوطني [٨٤] ، وفي بداية عام ١٩٧٨ أُعلن إصابة الرئيس هواري بومدين بمرض تطلّب منه إجراء سفراتٍ علاجيّة عديدة إلى الاتحاد السوفيتي ، إلّا أنّه دخل في غيبوبة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، وبعد عشرة أيّام ، وتحْديداً في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٨ فارق الحياة [٨٥] ، ثُمّ بدأت مرحلة جديدة من التطوّرات السياسيّة الداخليّة في الجزائر لها آثارها وتداعياتها على المُستويين الداخلي والعلاقات العربيّة والإقليميّة والدوليّة .

ثانياً : المغرب :

أ. المغرب وبدايات تكْريس الوجود الأوربّي الفرنسي ـ الإسباني :

شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر تصاعداً استعمارياً أوربّياً تِجاه مراكش المغرب الأقصى لا سِيَّما بين فرنسا وإسبانيا ، اللّتين حاولتا السّيطرة على الشؤون السياسيّة والاستعماريّة في المغرب ، وقد اعتلى العرش مولاي السُّلطان الحسن الأوّل (١٨٧٣ ـ ١٨٩٤) ، الّذي أجمعت عليه كتابات المؤرّخين بأنّه كان سلطاناً مميّزاً في تاريخ الدولة العلويّة ولا سِيَّما في مرحلة ما قبل الاحتلال ، لِذا عُرِف بنبله ونظرته الثاقبة للأُمور ، وعُمْق خبرته بالشؤون الدوليّة [٨٦] ، على الرغم مِمّا ورثه عن والده من مُشكِلات في إدارة الدولة ، ولذلك شرع في تحْديث جيش المغرب الّذي واجه انكسارات في عهد والده مع الجيش الإسباني في تطوان ، وأيّام جده كذلك أمام الفرنسيين في آسلي ، وكانت في مُقدّمة إصلاحاته إدخال نظم التجنيد الإجباري ، ومن هُنا بدأ الجيش المغربي في إطاره التنظيمي المؤسّساتي [٨٧] ، بعدها توجّه إلى إشاعة الأمن والاستقرار الداخلي ولا سِيَّما موضوع القبائل المُتصارِعة مع بعضها البعض ثُمَّ الاتجاه نحو التَّحْديث بإدخال سِكك الحديد والتلغراف والبحث عن الثروات المعدنيّة ، والاهتمام بالتعليم فأرسل البعثات إلى الدول الأوربيّة ومنها إلى فرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتّحدة ، كما طوّر جهاز الحُكم المعروف باسم (المخزن) أي الإدارة الداخليّة ، ووضع نواة لمؤسّسة مجلس الوزراء ، كما عُرِف عنه قدرته في توجيه السياسة الخارجيّة وإقامة أكثر من توجُّه مع فرنسا وإسبانيا في مواجهة مُخطّطاتها في استغلال الأوضاع الداخليّة في بلاده ، ولذلك تعامل بحرفيّة عالية في موضوع الامتيازات الأجنبيّة ، وأدّت القنصليّات المغربيّة دَوراً كبيراً في ذلك حتّى مهّدت إلى عقد مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ الّذي أوضح فيه مساوئ الامتيازات الأجنبيّة [٨٨] ، وحاول إعادة تنظيم الصف الإسلامي بالتعاون مع السُّلطان العُثماني الّذي قرّبه وشدّ على جهوده في ذلك ، إلّا أنّ هذا الأمر لم يكتمل لوفاته في عام ١٨٩٤ .

جاء بعد وفاة الحسن ابنه عبد العزيز (١٨٩٤ ـ ١٩٠٨) [٨٩] ، وكان صغير السّن قاصراً ، لِذا وضِعَ تحت وِصاية أحد الوزراء ، حتّى بلغ سِنّ الرشد عام ١٩٠٠ ، فباشر سُلطاته الدستوريّة ، ولِقلّة خِبرته وتجربته جعلته يواجه بعض المُشكِلات ، ولكن مع ذلك شرّع ببعض الإصلاحات منها ؛ إكمال مشاريع والده في موضوع تطوير البعثات العِلميّة ، وإنشاء مصانع الذخيرة ، وتوطيد الحُكم المركزي ولا سِيَّما حركات القبائل ، ولكن كُلّ هذا لم يصمد أمام حركة التغلغل الأوربيّة تِجاه المغرب ،

كاختراق منظومة قصره حتّى قدّموا له الإغراءات ، وبعض الملذّات والمظاهر البرّاقة ، لذلك بدأ بتبذير أمواله ، وانعكس ذلك على النّظام الإداري ، وأوصل البلاد إلى مرحلة الاقتراض [٩٠] ، وكان قرضه الأوّل من فرنسا عام ١٩٠٣ ومقداره (٧,٥) مليون فرنك ، وفي العام التالي حصل على قرض مماثل بحدود (٦٣) مليون فرنك ، وهكذا تراكمت المبالغ والفوائد على مراكش ، ولا شكّ أنّ تِلكَ الأُمور عزّزت خُطّة فرنسا باحتلال مراكش [٩١] ، وتزامن ذلك مع ظهور توجُّهات ألمانيا فيها ، إذ حصلت من السُّلطان عبد العزيز على امتيازات الاستثمار التجاري بقيمة (٢,٥) مليون مارك عام ١٩٠١ ، وفي عام ١٩٠٥ تعزّزت هذه الاستثمارات ، ولا شكّ أنّ هذه المُتغيّرات أسرعت في حِدّة الخِلاف بين القِوى الاستعماريّة تِجاه مراكش ، فعُقِدَ مؤتمر لتسوية الخِلافات بينهما في عام ١٩٠٦ ، عُرِفَ باسم (مؤتمر الجزيرة الخضراء) ، حضرته وفود كُل من فرنسا ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، وروسيا ، والنمسا ، وهنگاريا ، والبرتغال ، والسويد ، وهولندا ، وبلجيكا ، فضلاً عن ألمانيا والمغرب ، ودارت مُناقشات مطوّلة ، تمسّكت المغرب فيها باستقلاله ووحدة مصيره ، وأقرّ بإدخال الإصلاحات [٩٢] ، ثُمّ قضى المؤتمر بالوصول إلى المُقرّرات الآتية [٩٣] :

١. الاعتراف الظاهري الشكلي باستقلال مراكش .
٢. إعطاء امتياز خاص لكل من فرنسا وإسبانيا في الجوانب الاقتصاديّة والعسكريّة .
٣. خضوع الكمارك للإشراف الدولي .
٤. الإقرار بمبدأ تطوير الاقتصاد المغربي .

أبدت ألمانيا موقفها إلى جانب المغرب بهدف الحصول على الامتيازات في ظِل هذا التنافس المحموم ، فهي تطمح بالحصول على شاطِئ المغرب الأطلنطي ، كي تستعمله قاعدة للتموين والمواصلات بين القارّة الإفريقيّة وأمريكا الجنوبيّة ، وعندما حصلت على تنازلات فرنسيّة لها في إفريقيا ، تراجعت ألمانيا عن مطالبها في المغرب [٩٤] .

لم تُرضِ نتائج المؤتمر أبناء مراكش ، فعمّت المُظاهرات والاحتجاجات في جميع المُدن المغربيّة وبدأت من جنوب مراكش بقيادة الشيخ ماء العينين ، وهو زعيم ديني له مكانته الاجتماعيّة بين سُكّان المغاربة ، وأسفر هذا التصعيد على عقد مؤتمر سياسي طالب بخلع السُّلطان عبد العزيز بن الحسن ؛ لعدم قدرته على حِماية التراب الوطني ، ونودي بأخيه عبد الحفيظ بن الحسن ، سُلطاناً على المغرب (١٩٠٨ ـ ١٩١٢) [٩٥] .

لم يستطِع السُّلطان الجديد التخلُّص من الضغوط الفرنسيّة ، فعرضت عليه قروض جديدة ، لتجاوز أزمة البلاد الاقتصاديّة ، ولكن بشروطٍ قاسية ، ثُمَّ حصلت إسبانيا هي الأُخرى على امتيازات مماثِلة ، وبالنتيجة كرُست الإرادة الاستعماريّة في مراكش ، وأمام هذه التنازلات تصاعدت الحركة الوطنيّة ونظّمت الثورات والانتفاضات ضِدَّ حُكومة السُّلطان ، ولعلَّ من أهم هذه الثورات ثورة بني شرارة وبني مطير ، الّتي بايعت المولى الزين في مكناس ، ثُمَّ اتّبعتها انتفاضات وثورات أُخرى [٩٦] ، واتخذت فرنسا ذلك مبرّراً للدخول في حِماية السُّلطان فاحتلّت قوّاتها العاصمة فاس في ٢١ آيار ١٩١١ ، وفي الوقت ذاته استغلّت إسبانيا الموقف ذاته ، فاحتلّت العرئاش والقصر الكبير في ١٠ حزيران ١٩١١ [٩٧] .

وفي ظِل هذه الأوضاع المُضطربة ، اضطرَّ السُّلطان عبد الحفيظ بن الحسن ، القبول بالحماية الفرنسيّة بموجب مُعاهدة فاس في ٣٠ آذار ١٩١٢ ، وكان مُرغماً على توقيعها ، على الرغم من الإطار الشكلي لبنودها مثل تعهُّد فرنسا بحماية السُّلطان وخلفائه من بعده ، وللسُلطان الحرّيّة في إجراء بعض التعديلات شرط موافقة الحُكومة الفرنسيّة ، وضمنت فرنسا بموجب المُعاهدة مواد أساسيّة منها : الحق على إشراف إدارة الدولة مُباشرة بواسطة مُقيم عام في المغرب لدى السُّلطان وله صلاحيّات واسعة يمثّل فرنسا في المغرب ، وفي الوقت ذاته أنَّ المُعاهدة أعطت تخويلاً لفرنسا للتصرُّف في الجزء الشمالي من المغرب وجنوبه بالاتفاق مع إسبانيا بمعزلٍ عن السُّلطان ، وإعطاء طنجة مركزاً دولياً [٩٨] .

خلقت هذه المُعاهدة ردود فعل غاضِبة ، إذ انطلقت الثورات والانتفاضات لمواجهة قوات السُّلطان والقوّات الفرنسيّة في كُل مناطق المغرب الشمال والجنوب والأطلس المتوسط [٩٩] ، وأمام هذا الضغط الشعبي العارم ؛ تنازل السُّلطان عبد الحفيظ عن العرش لأخيه يوسف بن الحسن (١٩١٢ ـ ١٩٢٨) ، وهذا السُّلطان كان ضعيفاً وأداة طيّعة في أيدي الإدارة الفرنسيّة ، وبالمُقابل ؛ عيّنت فرنسا الجنرال لوي ليوتي (Louis Lyautey) الّذي جمع بيده كُل السُّلطات العسكريّة والإداريّة والسياسيّة والاقتصاديّة وعمل على استقطاب الأوربيين ، ودعوتهم إلى المجيء إلى المغرب [١٠٠] ، بهدف إضعاف المواجهة الوطنيّة المغربيّة ، والسّيطرة على مرافق الدولة الإداريّة ، ولذا كان من الطبيعي جدّاً أنْ تتصاعد عمليّات المواجهة مع قوّات الاحتلال الفرنسي والإسباني للأراضي المغربيّة ، فحصلت ثورة فاس عام ١٩١٢ ، الّتي امتدّت إلى منطقة جبال أطلس مع قبائل الشاوية ، فضلاً عن ذلك ؛ انتفاضة أهل السوس ، وانتفاضة قبيلتي صنهاجة وزناتة [١٠١] .

ومِمّا يؤشّر على مسارات الحركة الوطنيّة هذه ، ضعف التنسيق بين قياداتها ، فضلاً عن إشاعة الروح القبليّة والعصبيّة ، وإسقاط بعض الزعامات الإقطاعيّة في مناطق الجنوب من أطلس الكبير ومنها أُسر آل الجبلاوي ، والجندافي ، في إطار التعاون مع القوّات المُحتلّة [١٠٢] .

استمرّت وتائر المقاومة الوطنيّة المُتصاعِدة حتّى بعد الحرب العالميّة الأولى ، ولا سيّما في مناطق الأطلس الأوسط ، تتزّعمها قبائل بني وارين ، الّتي كبّدت الفرنسيين خسائر جسيمة ، وعشائر زايات ، وفي الوقت ؛ ذاته نشطت المقاومة الوطنيّة في مناطق الريف ضِدّ القوّات الإسبانيّة في شمال المغرب (إقليم الريف وجبالة) ، إذ كانت مدينة مليلة بقيادة الشريف أمزيان ، متواصلة في مُقاتلة الإسبان ، إلّا أنّ ضعف هذه المُقاومة كان بسبب الخِلافات الداخليّة بين زعامات هذه القبائل ، أدى إلى الفوضى في إقليم الريف ، ولكن مجيء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ، الّذي نظّم صفوف الثوار وعزّز طبيعة المواجهة مع الإسبان [١٠٣] ، قد أعطى زخماً جديداً للحركة الوطنيّة المغربيّة .

وعلى صعيدٍ آخر ، شهد الجناح الغربي من الشمال المغربي ، حركة كِفاح مُسلّحة في مواجهة الإسبان بقيادة الشريف أحمد بن الريسوني ، الّذي قاد معارك عديدة مع الإسبان ، ومن أهمّها معركة (عين الحمرا) ، واستمرّت هذه المنطقة في مواجهة الإسبان حتّى عام ١٩٢٤ [١٠٤] .

إلّا أنّ الصفحة المؤثّرة في تاريخ المواجهة الوطنيّة المغربيّة هي صفحة الكِفاح المُسلّح الّذي قادها زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي ، والّذي دخل في معارك شرسة مع الإسبان ، ولعلّ معركة (أنوال) في ٢١ تموز ١٩٢١ كانت أنموذجاً في ذلك ، إذ تكبّدت القوّات الإسبانيّة بحسب الإحصائيّة الرسميّة أكثر من (٢١) ألف قتيل وجريح على مدار استمرار المواجهات بينهُما (١٩٢١ ـ ١٩٢٥) ، وحرّرت قوّات الريف مناطق عديدة من السّيطرة الإسبانيّة [١٠٥] .

استغلّ الخطابي فرصة انتصاره في مناطق الريف ، فدعا إلى تنظيم شؤون الإدارة الداخليّة عن طريق تأسيس أجهزة إداريّة مُنظّمة ، هدفها تقديم الخدمات ، وتحسين الأوضاع الاجتماعيّة ، لذلك أُطلِق على حُكومته هناك اسم (جمهوريّة الريف) [١٠٦] ، وحظيت هذه الخطوة بدعمٍ داخلي وخارجي واسع ، وشعرت فرنسا بخطورة الموقف ، الأمر الّذي دعاها لتنظيم إسناد القوّات الإسبانيّة ، ومُساعدة من بريطانيا في مجال الأُسطول البحري ، فقامت تِلكَ الأطراف بهجومٍ واسع النطاق على قوّات الخطابي ، استعملت فيه الوسائل الهجوميّة بما فيها الأسلِحة السامّة الكيمياويّة ، ورُفِعت مذكّرات شكاوى إلى

عصبة الأُمم ، أكّدت أنَّ هذه القوّات استعملت الأسلِحة المُحرّمة دوليّاً ، وعدّتها جزءاً من حرب الإبادة الجماعيّة [١٠٧] ، ولكن التدخُّلات الفرنسيّة ردّت على تِلكَ الاتهامات ونفتها ، ولم تحقّق تِلك الشكاوى نتائج تذكر ، واستمرَّ الضغط العسْكري على قوّات الخطابي ومحاصرته ، حتّى اضطرَّ إلى تسليم نفسه إلى القوّات الفرنسيّة في ٢٣ آيار ١٩٢٦ ، بعد أنْ حوصِرَ بقوّة عسْكريّة زادت على النصف مليون جندي من الإسبان والفرنسيين ، لذلك تمَّ نفي الخطابي إلى جزيرة لارينيون في المحيط الهندي ، وبقي فيها منفيّاً حتّى عام ١٩٤٧ [١٠٨] .

تراجعت المقاومة الداخليّة في إقليم الريف ، وبقيت محْدودة بقيادة أحمد البقار ، الّذي سعى لتنظيم حركته مع حركة الشمال في منطقة جبالة بقيادة أحمد الخريرو حتّى أواخر عام ١٩٢٧ [١٠٩] ، بعدها أحكمت القوّات الإسبانيّة سيطرتها الاستعماريّة في مُختلف المجالات ، ثُمَّ بدأت بتسهيل الهجرات الإسبانيّة إلى المغرب ، لغرض الاستيطان والسّيطرة على الأراضي الزراعيّة ، كما تدفّقت رؤوس الأموال لاستثمار اقتصاديّات المغرب ، فقد أصدرت السُّلطات الإسبانيّة مراسيم عُرِفت باسم (مراسيم خليفية) أي باسم الخليفة الحسن بن المهدي بن إسماعيل ، يقرُّ فيها على حمايتهم وسياستهم في بلاده [١١٠] .

ب. تنامي الوعي الوطني في المغرب حتّى تحْقيق الاستقلال عام ١٩٥٦ :

انتقل مركز الثقل في الحركة الوطنيّة في المغرب من الأرياف إلى المدن ، واتّسمت بالطابع السياسي والتنظيم لغرض استحْداث التنظيمات السياسيّة على مُستوى الأحزاب والجمعيّات الّتي تهدف إلى استقلال المغرب ، لذلك تأسّست أحزاب (الإصلاح الوطني ، الوحدة المغربيّة) ، وكانت لهذه الأحزاب ارتباطات مع الأحزاب السياسيّة في الجنوب ، الّتي كانت تواجه السياسة الاستعماريّة الفرنسيّة [١١١] ، وبالنتيجة الدعوة لتوحيد الجهود الوطنيّة في مقاومة القِوى الاستعماريّة سواء أكانت فرنسيّة أم إسبانيّة .

انطلقت إستراتيجيّة الحركة الوطنيّة المغربيّة بعد إصدار السُّلطات الفرنسيّة ما يُعرف باسم مشروع (الظهير البربري) ، ومضمونه إبعاد العرب عن البربر ، وهو ذو أهداف دينيّة وعُنصريّة ، وعملت على زيادة نسبة الفوارق بينهما ، وفي الوقت ذاته شرّعت في محاولة التبشير بين البربر [١١٢] ، وعدّتهم الأقرب إلى الاندماج مع المُجتمع الفرنسي من النواحي السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة [١١٣] .

تصدّت زعامات الحركة الوطنيّة وفي مُقدّمتها مناطق الجنوب إلى المشاريع الفرنسيّة ، فقد شكّل علّال الفاسي ومحمد اليزيدي ومحمد الحسن الوزاني وآخرون ، كتلة العمل الوطني ، لتعبّر عن آمال وطموحات الشعب المغربي السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة ، وبدأت بالخطوات الأولى وهي التقرّب من السُّلطان محمد بن يوسف (١٩٢٧ ـ ١٩٦١) وإظهار الولاء له وكسبه لصالحهم ، وقدّمت هذه الكتلة في عام ١٩٣٤ برنامج إصلاح شاملاً تحت عُنوان (دفتر المطالب المغربيّة إلى الحُكومة الفرنسيّة في باريس وإلى السُّلطان في الرباط) [١١٤] .

أتاح نشوب الحرب الأهليّة في إسبانيا ١٩٣٦ ، وقيام الجنرال فرانسيسكو فرانكو ، بتمرُّدٍ ضِدَّ الحُكومة الإسبانيّة ، الفرصة أمام قادة الحركة الوطنيّة في المغرب من التحرُّك بهدف الاستجابة إلى مطالبهم ، ووعدهم فرانكو بأنّه سيلبّي المطالب إذا ما ساندوا قوّاته ضِدَّ الحُكومة الإسبانيّة [١١٥] ، إلّا أنّ الحركة الوطنيّة المغربيّة وجدت أنّه من الصعوبة استمرار العمل المُشترك في مواجهة قِوى الاستعمار في المغرب الإسباني والمغرب الفرنسي ، لذلك استقرَّ الرأي على تشكيل حزبين منفصلين يعمل كُلّ واحد منهما في تحْقيق أهدافه وطموحاته وبرامجه ، ولكن على شرط عدم الإخلال بالمبادِئ الرئيسة لتحْقيق الاستقلال وصيانة وِحدة التراب المغربي ، والمُحافظة على الولاء للملك [١١٦] .

وفي عام ١٩٣٧ ، حصل انشقاق داخل كتلة العمل الوطني ، إذ انفصل محمد الحسن الوزاني وأسّس حزب الحركة القوميّة ، أمّا الكتلة الوطنيّة فواصلت نشاطها بقيادة علّال الفاسي ، أمّا السُّلطات الفرنسيّة فشدّدت من إجراءاتها تِجاه هذه الأحزاب ، وأصدرت أوامر باعتقال قادتها ، لذلك حصلت مُصادمات عديدة معهم ، فقد نفي علّال الفاسي إلى الغابون في غرب إفريقيا الاستوائيّة ، وبقي هناك قرابة التسع سنوات من تشرين الأوّل ١٩٣٧ ولغاية حزيران ١٩٤٦ [١١٧] ، وإبعاد محمد حسن الوزاني إلى الصحراء الغربيّة جنوب المغرب ، ولم يعد إلّا بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية [١١٨] .

وعندما أُعلِنت الحرب العالميّة الثانية ، وقف السُّلطان محمد بن يوسف إلى جانب فرنسا ، بهدف الحصول على المكاسب الوطنيّة ، وظلّ الموقف المغربي بالرغم مِمّا حصل لفرنسا من نكبة عسْكريّة عام ١٩٤٠ ، كما أنّ المغاربة لم يظهروا أيّ شكلٍ من أشكال التعاون مع حُكومة فيشي الفرنسيّة الموالية لألمانيا النازيّة ، وظلّوا على تعاونهم مع حُكومة فرنسا الحُرّة (١٩٤٠ ـ ١٩٤٤) بزعامة الجنرال شارل ديغول [١١٩] .

وعلى الرغم من هذه المواقف الموالية لفرنسا ، إلّا أنَّ حُكومتها الحُرّة لم تغيّر من مواقفها وسياساتها السّابِقة ، رغمَ المُطالبات المُتعدّدة بضَرورَة إجراء تعديلات بإلغاء بعض الأحكام والقرارات ، ومنح خطوات الأمل في تحْقيق الاستقلال ، لذلك وضعت الحركة الوطنيّة في المغرب في حساباتها تغيّر الخُطط في المواجهة القادمة .

غيّرت إسبانيا من سياستها تِجاه الحركة الوطنيّة في المغرب بدءاً من عام ١٩٤٦ ، إذ سمحت لوفد من المغرب الإسباني بزيارة القاهرة للمُشاركة في أعمال اللجنة الثقافيّة التابعة لجامعة الدول العربيّة وفي العام ذاته رفعت الإدارة الإسبانيّة الحظر عن نشاط حزب الإصلاح ، فضلاً عن إقدامها على إجراء بعض الإصلاحات الإداريّة والاقتصاديّة في حدود إدارتها للمغرب الإسباني [١٢٠] ، ولكن مع ذلك فأنَّ هذه الإجراءات لم تُلبّ طموحات الحركة الوطنيّة في المغرب الإسباني ، وعلى صعيدٍ آخر ؛ يُلاحظ أنَّ الملك محمد الخامس تقرّب كثيراً من طروحات حزب الاستقلال والحركة الوطنيّة ودعمها سِرّاً ، ففي نيسان ١٩٤٧ ألقى الملك محمد الخامس خِطاباً تحدّث فيه عن مُستقبل المغرب والإسلام والجامعة العربيّة ، وأعلن حقوق الشعب المغربي في الحُريّة والسيادة التامّة [١٢١] .

ولاقى هذا الخطاب التعاطف الشعبي والجماهيري الواسع ، لذلك خرجت مُظاهرات واحتجاجات عديدة في المُدن المغربيّة ؛ نددت بالسياسة الاستعماريّة الفرنسيّة والإسبانيّة ، وطالبت بالحقوق المشروعة وردّاً على ذلك ، عزمت الحُكومة الفرنسيّة على تغيير مُقيمها السياسي في المغرب وأرسلت الجنرال جوان في ١٥ آيار ١٩٤٧ ، المعروف عنه بشدّة تطرُّفه ، على أنْ يعيد صيغة التعامل مع القوّات الوطنيّة المغربيّة [١٢٢] ، مع تنفيذ سِلْسلة من الإجراءات الإداريّة والتنظيميّة في المغرب ومنها ربطه بالاتحاد الفرنسي ، وتشكيل مجلس اقتصادي في المغرب تحت الإشراف الفرنسي بهدف استثمار رؤوس الأموال الفرنسيّة في المغرب [١٢٣] ، إلّا أنَّ الحركة الوطنيّة المغربيّة رفضت كُل هذه الطروحات ، كما وجدت أنَّ الملك محمد الخامس متوافق مع توجُّهات الحركة الوطنيّة من جهة ، وزيادة حِدّة نفوره من الجنرال جوان من جِهةٍ أُخرى ، لذلك وجّهت دعوة إلى الملك لزيارة باريس في تشرين الأوّل ١٩٥٠ ، بهدف تعزيز ما اسمته (الوحدة المغربيّة الفرنسيّة في إطار الاتحاد الفرنسي) ، والحقيقة أنَّ الهدف من ذلك ؛ إيجاد شرخ في العلاقة ما بين الملك والحركة الوطنيّة [١٢٤] ، ولكن هذه الزيارة لم تحقّق أهدافها لا للحُكومة الفرنسيّة ، ولا إلى المُعارَضة الوطنيّة المغربيّة رغم أنّها قوبِلت بارتياح من قادة الحِراك الوطني المغربي ، بعد أنْ وجدت أنَّ السُّلطان أظهر صلابة في المطالب والحقوق الوطنيّة ، ولم يتراجع عنها ، لذلك حظيت مواقفه بالدعم والإسناد ، وأصبح رمزاً للحركة الوطنيّة المغربيّة [١٢٥] .

بالتأكيد أنَّ هذا الوِئام بين السُّلطان محمد الخامس والحركة الوطنيّة المغربيّة لم يرضِ الإدارة الفرنسيّة ، لذلك بدأت خطوات الجنرال جوان الإطاحة بحزب الاستقلال عام ١٩٥١ ، ومن ثُمَّ التفكير بموضوع السُّلطان والإطاحة به إذا لزم الأمر ذلك ، وقد بدأ ذلك فعلاً في مُمارَسة الضغوط على السُّلطان محمد الخامس بإدانة تصرُّفات حزب الاستقلال تِجاه الإدارة الفرنسيّة ، وكذلك تنفيذ الإجراءات الفرنسيّة والّتي أطلق عليها اسم الإصلاحات ، وإلّا فأنَّه سيعمل على خلْعهِ بالقوّة [١٢٦] .

وقد جاء في نصّ قول الجنرال جوان : " **إمّا أنْ تتبرّأ من حزب الاستقلال ، أو تتنازل عن العرش ، وإلّا خلعتك بنفسي** " [١٢٧] ، وتابع في قوله : " **إنّي ذاهب إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة مع رئيس الحُكومة الفرنسيّة ، وهذا الأمر يعطيك وقتاً كافياً للتفكير والتأمّل فيما طلبته منكم ، وبعد عودتي سنرى ما يجب عمله** " [١٢٨] .

ردَّ الملك محمد الخامس برسالة وجّهها إلى رئيس فرنسا فينسنت أوريول (Vincent Auriol) أوضح فيها طبيعة تدخُّلات الجنرال جوان غير المسؤولة ، وعمله على إجهاض الحركة الوطنيّة ، إلّا أنَّ الرئيس الفرنسي لم يرد على هذه الرسالة وتجاهلها كما أنَّ الملك محمد الخامس حاول تجنُّب إراقة الدماء وتشتيت الجهود ، فعمل ببعض التغييرات الإداريّة والتنظيميّة لكي تتوافق مع التوجُّهات الفرنسيّة ، كما أنَّ حزب الاستقلال المغربي أراد تفويت الفرصة على الجنرال جوان والتزم بالتوجُّهات الصادرة إليه [١٢٩] .

وفي ٩ نيسان ١٩٥١ ، انعقد مؤتمر في طنجة ، لتوحيد الرؤى والتوجُّهات لِقادة الحركة الوطنيّة في المغرب ، وأصدر قراراتٍ عِدّة منها ؛ توحيد الجهود من أجل استقلال المغرب ، ورفض الانضِمام إلى الاتحاد الفرنسي ، والتمسُّك بالسُّلطان محمد الخامس ، والتعاون مع الجامعة العربيّة [١٣٠] .

أجرت الحُكومة الفرنسيّة تعديلاً في ٢٨ آب ١٩٥١ ، غيّرت بموجبه الجنرال جوان ، وأبدلته بالجنرال جيوم ، ويظهر أنَّ هدف الحُكومة هو زيادة الضغط على السُّلطان محمد الخامس ، ومحاولة خلْعهِ ، وتحْجيم خطوات الحركة الوطنيّة المغربيّة المُتصاعدة ، ونفّذت مجزرة وحشيّة في الدار البيضاء ضِدَّ عدد من الوطنيين المغارِبة الّذين قادوا مُظاهرة طالبت بالاستقلال ، وتكرّرت مثل هذه الإجراءات التعسُّفيّة الّتي قام بها الجنرال جيوم في ٨ كانون الأوّل ١٩٥٢ ، الّذي قمع تظاهرة خرجت لإحياء ذِكرى استشهاد الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد [١٣١] ، فأوقع فيهم العشرات من القتلى ، ثُمَّ أعقب ذلك إجراء تحرُّكات هدفها السُّلطان محمد الخامس ، ومحاولة عزله عن العرش ، وذلك عن طريق عدد من أصحاب الطُّرُق الصوفيّة من أمثال الجبلاوي والكتاني ، الّذين بدأوا بالتحريض ضِدَّ السُّلطان ، مُدّعين أنّه يمثّل حزب الاستقلال ولا يُمثّل المغرب ، وبدأت مُحاولاتهم بتجميع الطلبات

وعلى الرغم من هذه المواقف الموالية لفرنسا ، إلّا أنّ حُكومتها الحُرّة لم تغيّر من مواقفها وسياساتها السّابقة ، رغم المُطالبات المُتعدّدة بضَرورَة إجراء تعديلات بإلغاء بعض الأحكام والقرارات ، ومنح خطوات الأمل في تحْقيق الاستقلال ، لذلك وضعت الحركة الوطنيّة في المغرب في حساباتها تغيّر الخُطط في المواجهة القادمة .

غيّرت إسبانيا من سياستها تِجاه الحركة الوطنيّة في المغرب بدءاً من عام ١٩٤٦ ، إذ سمحت لوفد من المغرب الإسباني بزيارة القاهرة للمُشاركة في أعمال اللجنة الثقافيّة التابعة لجامعة الدول العربيّة وفي العام ذاته رفعت الإدارة الإسبانيّة الحظر عن نشاط حزب الإصلاح ، فضلاً عن إقدامها على إجراء بعض الإصلاحات الإداريّة والاقتصاديّة في حدود إدارتها للمغرب الإسباني [١٢٠] ، ولكن مع ذلك فأنّ هذه الإجراءات لم تُلبّ طموحات الحركة الوطنيّة في المغرب الإسباني ، وعلى صعيدٍ آخر ؛ يُلاحظ أنّ الملك محمد الخامس تقرّب كثيراً من طروحات حزب الاستقلال والحركة الوطنيّة ودعمها سِرّاً ، ففي نيسان ١٩٤٧ ألقى الملك محمد الخامس خِطاباً تحدّث فيه عن مُستقبل المغرب والإسلام والجامعة العربيّة ، وأعلن حقوق الشعب المغربي في الحُريّة والسيادة التامّة [١٢١] .

ولاقى هذا الخطاب التعاطف الشعبي والجماهيري الواسع ، لذلك خرجت مُظاهرات واحتجاجات عديدة في المُدن المغربيّة ؛ نددت بالسياسة الاستعماريّة الفرنسيّة والإسبانيّة ، وطالبت بالحقوق المشروعة وردّاً على ذلك ، عزمت الحُكومة الفرنسيّة على تغيير مُقيمها السياسي في المغرب وأرسلت الجنرال جوان في ١٥ آيار ١٩٤٧ ، المعروف عنه بشدّة تطرُّفه ، على أنْ يعيد صيغة التعامل مع القوّات الوطنيّة المغربيّة [١٢٢] ، مع تنفيذ سِلْسلة من الإجراءات الإداريّة والتنظيميّة في المغرب ومنها ربطه بالاتحاد الفرنسي ، وتشكيل مجلس اقتصادي في المغرب تحت الإشراف الفرنسي بهدف استثمار رؤوس الأموال الفرنسيّة في المغرب [١٢٣] ، إلّا أنّ الحركة الوطنيّة المغربيّة رفضت كُل هذه الطروحات ، كما وجدت أنّ الملك محمد الخامس متوافق مع توجُّهات الحركة الوطنيّة من جهة ، وزيادة حِدّة نفوره من الجنرال جوان من جِهةٍ أُخرى ، لذلك وجّهت دعوة إلى الملك لزيارة باريس في تشرين الأوّل ١٩٥٠ ، بهدف تعزيز ما اسمته (الوحدة المغربيّة الفرنسيّة في إطار الاتحاد الفرنسي) ، والحقيقة أنّ الهدف من ذلك ؛ إيجاد شرخ في العلاقة ما بين الملك والحركة الوطنيّة [١٢٤] ، ولكن هذه الزيارة لم تحقّق أهدافها لا للحُكومة الفرنسيّة ، ولا إلى المُعارَضة الوطنيّة المغربيّة رغم أنّها قوبِلت بارتياح من قادة الحِراك الوطني المغربي ، بعد أنْ وجدت أنّ السُّلطان أظهر صلابة في المطالب والحقوق الوطنيّة ، ولم يتراجع عنها ، لذلك حظيت مواقفه بالدعم والإسناد ، وأصبح رمزاً للحركة الوطنيّة المغربيّة [١٢٥] .

بالتأكيد أنَّ هذا الوِئام بين السُّلطان محمد الخامس والحركة الوطنيّة المغربيّة لم يرضِ الإدارة الفرنسيّة ، لذلك بدأت خطوات الجنرال جوان الإطاحة بحزب الاستقلال عام ١٩٥١ ، ومن ثُمَّ التفكير بموضوع السُّلطان والإطاحة به إذا لزم الأمر ذلك ، وقد بدأ ذلك فعلاً في مُمارَسة الضغوط على السُّلطان محمد الخامس بإدانة تصرُّفات حزب الاستقلال تِجاه الإدارة الفرنسيّة ، وكذلك تنفيذ الإجراءات الفرنسيّة والّتي أطلق عليها اسم الإصلاحات ، وإلَّا فأنَّه سيعمل على خلْعهِ بالقوّة [١٢٦] .

وقد جاء في نصّ قول الجنرال جوان : " **إمّا أنْ تتبرّأ من حزب الاستقلال ، أو تتنازل عن العرش ، وإلّا خلعتك بنفسي** " [١٢٧] ، وتابع في قوله : " **إنّي ذاهب إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة مع رئيس الحُكومة الفرنسيّة ، وهذا الأمر يعطيك وقتاً كافياً للتفكير والتأمُّل فيما طلبته منكم ، وبعد عودتي سنرى ما يجب عمله** " [١٢٨] .

ردَّ الملك محمد الخامس برسالة وجّهها إلى رئيس فرنسا فينسنت أوريول (Vincent Auriol) أوضح فيها طبيعة تدخُّلات الجنرال جوان غير المسؤولة ، وعمله على إجهاض الحركة الوطنيّة ، إلَّا أنَّ الرئيس الفرنسي لم يرد على هذه الرسالة وتجاهلها كما أنَّ الملك محمد الخامس حاول تجنُّب إراقة الدماء وتشتيت الجهود ، فعمل ببعض التغييرات الإداريّة والتنظيميّة لكي تتوافق مع التوجُّهات الفرنسيّة ، كما أنَّ حزب الاستقلال المغربي أراد تفويت الفرصة على الجنرال جوان والتزم بالتوجُّهات الصادرة إليه [١٢٩] .

وفي ٩ نيسان ١٩٥١ ، انعقد مؤتمر في طنجة ، لتوحيد الرؤى والتوجُّهات لِقادة الحركة الوطنيّة في المغرب ، وأصدر قراراتٍ عِدّة منها ؛ توحيد الجهود من أجل استقلال المغرب ، ورفض الانضِمام إلى الاتحاد الفرنسي ، والتمسُّك بالسُّلطان محمد الخامس ، والتعاون مع الجامعة العربيّة [١٣٠] .

أجرت الحُكومة الفرنسيّة تعديلاً في ٢٨ آب ١٩٥١ ، غيّرت بموجبه الجنرال جوان ، وأبدلته بالجنرال جيوم ، ويظهر أنَّ هدف الحُكومة هو زيادة الضغط على السُّلطان محمد الخامس ، ومحاولة خلْعهِ ، وتحْجيم خطوات الحركة الوطنيّة المغربيّة المُتصاعدة ، ونفّذت مجزرة وحشيّة في الدار البيضاء ضِدَّ عدد من الوطنيين المغارِبة الّذين قادوا مُظاهرة طالبت بالاستقلال ، وتكرّرت مثل هذه الإجراءات التعسُّفيّة الّتي قام بها الجنرال جيوم في ٨ كانون الأوّل ١٩٥٢ ، الّذي قمع تظاهرة خرجت لإحياء ذِكرى استشهاد الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد [١٣١] ، فأوقع فيهم العشرات من القتلى ، ثُمَّ أعقب ذلك إجراء تحرُّكات هدفها السُّلطان محمد الخامس ، ومحاولة عزله عن العرش ، وذلك عن طريق عدد من أصحاب الطُّرُق الصوفيّة من أمثال الجبلاوي والكتاني ، الّذين بدأوا بالتحريض ضِدَّ السُّلطان ، مُدّعين أنّه يمثّل حزب الاستقلال ولا يُمثّل المغرب ، وبدأت مُحاولاتهم بتجميع الطلبات

لخلْع السُلطان ، وبالفعل عقدوا مؤتمراً في ٤ نيسان ١٩٥٣ بمدينة فاس ، بموافقة حُكومة الإدارة الفرنسيّة ومن دون عِلم الملك محمد الخامس ، لتنصيب محمد بن عرفة بديلاً عنه والّذي حكم للمُدّة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٥) [١٣٢] ، وفي ٢٠ آب ١٩٥٣ تمّ خلْع الملك محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة كُورَسِيكَا الفرنسيّة ، ثُمَّ إلى مدغشقر ، واعترفت الحُكومة الفرنسيّة بمحمد بن عرفة ملكاً على المغرب في ١٠ أيلول ١٩٥٣ [١٣٣] .

زادت حادِثة خلْع الملك من تصاعُد حِدّة الصّراعات الداخليّة في المغرب ، كما احتدمت المواجهات مع القوّات الفرنسيّة ، وزيادة نِسبة إنفاقها إذ أصاب الميزانيّة الفرنسيّة العجز والإفلاس ، أمّا الأوضاع في الشمال ، فأنّ الحركة الوطنيّة هناك لم تعترف بمحمد بن عرفة ملكاً ، وظلّت مُتمسّكة بالملك محمد الخامس ، وعدّته الملك الشرعي للبلاد ، وبقيت على هذا الموقف حتّى الاستقلال [١٣٤] .

أدرك قادة الحركة الوطنيّة المغربيّة أنّ الأُسلوب السياسي والتفاوضي غير مُجدٍ في التعامل مع الإدارة الفرنسيّة ، ولذا عملوا على تصعيد الكِفاح المُسلّح والمواجهة المُباشِرة مع الفرنسيين ، وعلى أثر ذلك تصاعدت العمليّات العسكريّة بشأنْ تصْفية العناصر المُتعاوِنة مع سُلطات الحِماية الفرنسيّة ، وتنفيذ أكثر من محاولة اغتيال للملك المُعيّن محمد بن عرفة ، ولذا شعرت الحُكومة الفرنسيّة بأنّها مُهدّدة بفقدان سيطرتها على المغرب ، لا سِيّما أنّ بن عرفة لم يكن بديلاً صالحاً للملك محمد الخامس ، ثُمَّ قرّرت تغيير الجنرال جيوم بالمُقيم الجديد فرانسيس لاكوست (Francis Lacoste) الّذي حاول تخفيف الضغط على الحركة الوطنيّة ، وإطلاق سراح السجناء والمُعتقلين ولا سِيّما عدد من قادة حزب الاستقلال ، وفي الوقت ذاته ؛ أنّ الشعب المغربي طالب بعودة الملك المخْلوع محمد الخامس ، وهو الملك الشرعي للبلاد [١٣٥] ، وتزامنت هذه المطالب مع قيام الثورة في الجزائر عام ١٩٥٤ ، ثُمَّ شكّلت قوّة جيش التحرير في المغرب العربي ، هذه المُتغيّرات فتحت أبواب المُفاوضات بين الجانب الفرنسي والحركة الوطنيّة المغربيّة تمثّلت بالخطوة الأولى ؛ وهي عودة الملك محمد الخامس [١٣٦] .

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، وصل الملك محمد الخامس إلى الرباط ، واستقبله الشعب المغربي بالحفاوة والتكريم ، وأعلن من جانبه القيام بِحُزمة إصلاحات منها ؛ تأسيس نِظام ملكي دستوري في المغرب وإعطاء حقّ التمثيل النقابي ، واُستُبدِلت كثير من الإدارات الفرنسيّة بإدارات مغربيّة [١٣٧] ، والتمهيد لإجراء مُفاوضات مع الحُكومة الفرنسيّة بشأنْ تحْقيق الاستقلال الكامل وذلك بموجب تصريح (لاسيل سان كلو) في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ [١٣٨] .

وهكذا بدأت المُفاوضات الفرنسيّة ـ المغربيّة في بداية شهر شباط ١٩٥٦ في باريس ، إذ توصّل الطرفان إلى إلغاء اتفاقيّة الحِماية الموقّعة في عام ١٩١٢ ، واستقلال المغرب بموجب اتفاق عُقِدَ في ٢ آذار ١٩٥٦ ، واحتفظت فرنسا لنفسها ببعض الامتيازات منها ؛ بقاء قوّاتها في عدد من المناطق المغربيّة ، وتأسيس قواعد عسكريّة فيها [١٣٩] .

أمّا ما يخص المنطقة الشماليّة الخاضِعة للنفوذ الإسباني ، فسارع الجنرال فرانكو رئيس الحُكومة الإسبانيّة بدعوة ملك المغرب لزيارة مدريد وحصلت في ٤ نيسان ١٩٥٦ ، وتمّ الاتفاق في ٧ نيسان من العام ذاته ، على إنهاء الاحتلال الإسباني للمنطقة الشماليّة من المغرب ، ولكّنها ظلّت مُحتفظة بوجودها في بعض المُدن الساحليّة مثل سبتة ومليلية وبعض الجزر الساحليّة [١٤٠] ، أمّا مدينة طنجة فعادت إلى السيادة المغربيّة ، بعد أنْ أعلن مجلس الإدارة الدوليّة إعادتها إلى الحُكم المغربي في ٢٩ تشرين الأوّل ١٩٥٦ ، وبذلك انتهت الحِماية الدوليّة الثانية ، وحقّق المغرب استقلاله ووحدة أراضيه [١٤١] .

ج. المملكة المغربيّة من الاستقلال حتّى وفاة الملك الحسن الثاني عام ١٩٩٩ :

حاول الملك محمد الخامس بعد الاستقلال ، الحدّ من نشاط الأحزاب السياسيّة ولا سِيّما أحزاب المُعارَضة ، على الرغم من أنّه يؤيّد التوجُّه الديمُقراطي ، وعليه ؛ فأنّ اختيار الحُكومة جاء متوافِقاً مع كُل الاتجاهات ، ولذا قرّر تأسيس مجلس تمثيلي ، وإقرار نظام الملكيّة الدستوريّة ، ومن ثُمّ تشكيل المجلس الوطني الاستشاري ، كُلّ ذلك طرحه في خطابه الّذي ألقاه في ٢٥ أيلول ١٩٥٦ في مدينة وجدة ورحّبت الأحزاب السياسيّة بهذا التوجُّه [١٤٢] .

حصل صراع بين الأحزاب السياسيّة بسبب التمثيل في تشكيلة الحُكومة الوزاريّة ، فقد اعترض حزب الاستقلال بما حصل عليه من حقائب ؛ لأنّها لا تتماثل مع ما حصل عليه من مقاعد نيابيّة ، وردّ على ذلك رئيس الحُكومة مبارك البكّاي قائِلاً : " **إنّ الأزمة هي ليست أزمة تمثيل بقدر ما هي أزمة ثقة بين المكوّنات السياسيّة** " [١٤٣] ، وعلى هذا الأساس ؛ أوعز الملك محمد الخامس باستقالة الحُكومة وشُكلّت حُكومة ثانية كُلّفَ بها البكّاي نفسه (٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ ـ ١٦ نيسان ١٩٥٨) [١٤٤] .

أصدر الملك محمد الخامس حُزمة من القرارات في إطار إصلاح أوضاع الدولة في مُقدّمتها ؛ تعيين الأمير الحسن في ٩ تموز ١٩٥٧ وليّاً للعهد ، وتفعيل دَور المجلس الوطني الاستشاري [١٤٥] ، إلّا أنَّ حزب الاستقلال واصل سياسة المُعارَضة لحُكومة البكّاي حتّى اضطرّت إلى تقديم استقالتها في آيار ١٩٥٨ [١٤٦] ، وعيّن أحمد بلفريج الأمين العام لحزب الاستقلال رئيساً للحُكومة ، الّذي حاول إجراء تعديلات منها ؛ إصدار قانون الحريّات العامّة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٩ ، وحدّد بموجبه الإجراءات القانونيّة لإنشاء الأحزاب السياسيّة ، والحالات الّتي يتم حلّها مع تأكيد مصادر تمويلها [١٤٧] .

ويبدو أنَّ هذا القانون وضع حدٍ لأي محاولة لفرض نِظام الحزب الواحد ، ولا سِيَّما من حزب الاستقلال الّذي شهد حالة انقسام داخلي ما بين التيّار التقدُّمي برئاسة المهدي بن بركة [١٤٨] ، والتيّار المحافظ برئاسة علّال الفاسي ، وقد أثّرت هذه المُتغيّرات على الأداء الحُكومي حتّى عام ١٩٦٠ إذ نجحت حُكومة عبد الله إبراهيم في وضع مُعالجات اقتصاديّة جيّدة عُرِفت باسم (السياسية التحرّريّة الاقتصاديّة) [١٤٩] ، إلّا أنَّ هذه الوزارة واجهت إشكاليّات الصّراع الداخلي ما بين أعضاء حزب الاستقلال حتّى أنّه اُتُّهِم بتدبير مُحاولة اغتيال وليّ العهد الأمير الحسن في شباط عام ١٩٦٠ ، ووجّهت أصابع الاتهام إلى مهدي بن بركة ، بسبب الصّراع على السُلطة ، بعدها شكّل الملك محمد الخامس نفسه الحُكومة في ٢٤ آيار ١٩٦٠ ، وعيّنَ وليّ عهده الحسن نائِباً له ، وقائِداً عامّاً للقوّات المُسلّحة [١٥٠] ، ولكن وفاة الملك الحسن الخامس أذِنَت بإجراء تحوّلات جديدة في المغرب ، وبدأت في عهد الملك الحسن الثاني (١٩٦١ ـ ١٩٩٩) .

في ٣ آذار ١٩٦١ ، تولّى الملك الحسن الثاني مقاليد الأُمور في المغرب ، وسار على النّهج ذاته الّذي كان عليه والده في السياستين الداخليّة والخارجيّة ، وبدأت خطوات الملك بتطبيق برنامج إدارة الدولة بدءاً من إقرار الدستور ، وإجراء الانتخابات البرلمانيّة في ١٧ آيار ١٩٦٣ [١٥١] ، وكانت الأحزاب المُجازة للعمل السياسي هي ؛ حزب الاستقلال ، وحزب الاتحاد الوطني للقوّات المسلّحة ، وحزب الأحرار المستقلّين ، وحزب الحركة الشعبيّة ، وحزب الدستور الديمُقراطي ، أمّا الحزب الشيوعي فكانَ محظوراً من العمل السياسي [١٥٢] ، وأسفرت نتائِج الانتخابات عن فوز حزب الاستقلال بـ (٤١) مقعداً ، والاتحاد الوطني بـ (٢٨) مقعداً ، والمستقلّين بزعامة أحمد رضا كديرة بـ (٧٦) مقعداً ، وألّف الأخير حزب جبهة الدفاع عن المؤسّسات الدستوريّة [١٥٣] ، وظلّلت الأحزاب السياسيّة في المغرب في حالة عدم التوافق ، وتكيل التهم بعضها إلى البعض الآخر ، ومن ثُمَّ تحوّلها إلى المحاكِم ،

الأمر الّذي دعا الملك الحسن الثاني في ٧ حزيران ١٩٦٥ بإعلان حالة الطوارئ [١٥٤] ، بعد تصاعد عمليّة الاغتيالات والاختطاف ، فقد اُختطف مهدي بن بركة واغتيل في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ ، لذلك فأنَّ السُّلطات التنفيذيّة حُصِرَت بيد الملك نفسه ، كما شهدت المغرب في الوقت ذاته حالة عدم استقرار اجتماعي ، فحصلت اضطرابات عُمّاليّة في نيسان عام ١٩٦٧ ، أدّت إلى اعتقال المحبوب بن الصدّيق رئيس الاتحاد العام للشغل ، فضلاً عن تصاعد نشاط الحركة الطُّلّابيّة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ ، ناهيك عن تحرُّكات القبائل عام ١٩٧٠ بخصوص حقوق المِلْكيّة [١٥٥] ، ثُمَّ ظهر الجيش على المسرح السياسي ، كُلّ هذه المُتغيّرات رافقها تعليق الدستور ، فقرّر الملك إنهاء حالة الطوارئ في البلاد وسن دستور جديد للبلاد في ٨ آذار ١٩٧٠ ، وبعدها توجّه الملك في المضي بصياغة التوجُّهات الديمُقراطيّة في البلاد مُتجاهِلاً مطالب المُعارَضة والشّروع بالانتخابات البرلمانيّة لتشكيل البرلمان [١٥٦] ، وأخذ على عاتقه وضع حلول ومُعالجات لمُشكِلات البلاد الداخليّة ، وظلّت تجرُبة الانتخابات البرلمانيّة متواصِلة في عهد الملك الحسن الثاني في الدورات : الأولى (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥) ، والثانية (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) والثالثة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣) ، والرابعة (١٩٨٤ ـ ١٩٩٢) ، والخامسة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥) [١٥٧] .

أمّا على صعيد السياسة الخارجيّة ، فحاول الملك الحسن الثاني إقامة علاقات متوازِنة مع دول المغرب العربي والدول العربيّة ، فضلاً عن نشاطه في إطار مُنظّمة المؤتمر الإسلامي ، إذ عُدَّ المغرب من الدول المتواصِلة معها ، فضلاً عن ذلك ؛ أقام الحسن الثاني علاقات اقتصاديّة مع بُلدان الخليج العربي ، ولا سِيَّما في مجال الاستثمار الاقتصادي ، وعمل الشّركات في مُعظم دول الخليج العربي ، وأمّا بخصوص موقفه من الملف الشائك وهو موضوع الصحراء الغربيّة ، فقد أعلنَ الملك حق بلاده المشروع فيها ، ولذلك قاد ما يُعرف باسم المسيرة الخضراء ، الّتي شارك فيها أكثر من (٥٣٠) ألف مغربي ، رافعين المُصحف الكريم ، والأعلام المغربيّة ، في تشرين الثاني ١٩٧٥ لعبور الصحراء الغربيّة [١٥٨] ، واتخّذت المسيرة العَلَم الأخضر رمزاً للسلام والتعايش مع الآخر ، وظلّت مُشكِلة قضيّة الصحراء الغربيّة مثار خِلاف بين الأطراف المُتنازِعة عليها ، رغم التدخُّلات الدوليّة فيها وفي مُقدّمتها الأُمم المتحدة [١٥٩] ، وهكذا واصل الملك الحسن الثاني إدارة شؤون بلاده على المستويين الداخلي والخارجي حتّى وفاته في ٢٣ تموز ١٩٩٩ ، ثُمَّ اعتلى العرش ولي عهده الملك محمد السادس (١٩٩٩ وحتّى الآن ٢٠٢٠) .

ثالثاً : موريتانيا :

أ. التوغل الفرنسي في موريتانيا :

في بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأت فرنسا بإنشاء مراكز تجاريّة عِدّة على نهر السنغال ، إلّا أنَّ هذه المراكز تعرّضت لهجمات القبائل الموريتانيّة ولا سيّما قبائل الترارزة ، والبراكنة ، وإدوعيش ، إذ أجبرت هذه القبائل الفرنسيين على دفع رسوم لهم ، مقابل السماح للقوافل التجاريّة الفرنسيّة المرور في نهر السنغال ، وهذا الأمر لا شكَّ أنّه دفع فرنسا للتفكير باحتلال موريتانيا ، لتأمين تجارتها ، ولكن وسائلها في فرض السيطرة كانت مُختلفة ، إذ استعملت الطابع السلمي ، وذلك عن طريق تقديم مبالغ ماليّة كبيرة إلى رؤساء تِلكَ العشائر ، مقابل تعهّدهم بعدم التعرّض للقوافل الفرنسيّة وتأمين حركة المستكشفين الفرنسيين في بلادهم [١٦٠] .

تابعت فرنسا مشروعها الاستعماري في موريتانيا ، وذلك عن طريق إرسال العديد من البعثات ، بهدف اكتشاف السواحل الموريتانيّة ، إذ واصلت هذه البعثات نشاطها من عام ١٨٦٠ وحتّى عام ١٩٠٠ وهي الآتية [١٦١] :

- بعثة فينيسنت (Vincent) ١٨٦٠ .
- بعثة بومقداد (Bou El. Mogdad) ١٨٦٠ .
- بعثة بورل (Bourrel) ١٨٦٠ .
- بعثة ماج (Mage) ١٨٦٠ .
- بعثة باول سليلط (Baul Soleillet) ١٨٧٩ .
- بعثة كاميل دوز (Camille Dous) ١٨٨٧ .
- بعثة ليون فابريت (Lion Fabert) ١٨٩١ .
- بعثة كاسون دونت (Caston Donnet) ١٨٩٤ .
- بعثة بلانشيت (Blanchet) ١٩٠٠ .

استغلّت فرنسا حالة الخلافات الداخليّة بين الزعامات القبليّة في موريتانيا ، فضلاً عن عدم وجود حُكم مركزي يجمع هذه القبائل ويوحّد كلمتها ، فكانت تِلكَ ثغرة أضعفت كثيراً من مستوى هذه القبائل ، وأثّرت في وِحدة كلمتها ، الأمر الّذي مهّد لفرنسا تنفيذ خطّتها الاستعماريّة [١٦٢] .

قدّمت بعثة كزافيي كبولاني (Xavier Coppolani) عام ١٨٩٠ معلوماتٍ مُهِمّة عن الأوضاع العامّة في موريتانيا إلى وزارة المُستعمرات الفرنسيّة ، وبيّنت أنّ هذه المنطقة ستُشكّل أهمّيّة كبيرة لفرنسا في إدارة مُستعمراتها في إفريقيا الغربيّة ، وعزّز كبولاني تقريره هذا بتقريرٍ آخر وذلك في عام ١٨٩٩ ، تضمّن تفصيلاتٍ دقيقة عن أوضاع موريتانيا ، منها الآتي [١٦٣] :

١. وضع مُخطّط شامل لتركيبة القبائل الموريتانيّة ، وكيفيّة التعامل معها .
٢. يبيّن السياسة المطلوب التعامل بها في الصحراء الغربيّة .
٣. دِراسة مُفصّلة عن المناطق الغربيّة .
٤. معرفة خواص ومُميّزات منطقة الساقية الحمراء .
٥. يبيّن أهمّيّة منطقة آدرار أو ما يُسمّى موريتانيا الغربيّة الفرنسيّة وهي منطقة تحت قيادة قبليّة واحدة .

وفي عام ١٩٠٢ ، أنضجَ كبولاني المشروع الفرنسي في السيطرة على موريتانيا ، وفرض نظام الحِماية ، وذلك عن طريق آليّات مُهِمّة وضعها لهذا الغرض ، ومنها الآتية [١٦٤] :

١. توحيد قبائل البيضان في مجموعة متجانسة ، هدفها تقديم الإسناد إلى الإدارة الفرنسيّة .
٢. تأمين المُستعمرات في إفريقيا الشماليّة والغربيّة ، وذلك عن طريق استمرار عمليّة التجار الفرنسيّة .
٣. تجنُّب الدخول في عِداء مع المغرب ، لا سِيَّما أنّ بعض الأطراف فيه تقدّم الدعم سِرّاً إلى الإدارة الفرنسيّة .
٤. تنظيم جِباية الضرائب مع القبائل الموريتانيّة .
٥. تعزيز الزوايا الدينيّة في منطقة آدارار في مُحاولة لكسبهم على الصعيد الاجتماعي الديني .
٦. استعمال سياسة فرّق تسُد .
٧. اتخاذ عمليّات عسْكريّة لسد المنافذ الخارجيّة على القبائل الموريتانيّة من طرف السنغال .
٨. اجتياح موريتانيا في مناطق الجنوب ، والبيست من المناطق الشماليّة .

وزّعت مراحل التغلغل الفرنسي في موريتانيا على أدوارٍ مُختلِفة ، تمثّل المرحلة الأوّلى ؛ الاحتلال غير المباشر ، بدمج السُّلطة التقليديّة مع التبعيّة الاقتصاديّة ، وإضعاف نفوذ القبائل الموريتانيّة بعد التدخُّل في شؤونها الداخليّة ، تمهيداً إلى فرض الحماية والتبعيّة السياسيّة والعسْكريّة ، ولذلك فأنّ فرنسا وضعت في حسابها أنّ القبائل الموريتانيّة ضعفت كثيراً بسبب صراعاتها الداخليّة ، ويمكن كسبها إلى جانبها في ضوء عقد الاتفاقيّات معهم [١٦٥] .

والمرحلة الثانية ؛ مرحلة الاحتلال المُباشر ، إذ بدأت بتطبيقات الاتجاه السلمي ، ففي حزيران ١٩٠٣ ، وقّعت الإدارة الفرنسيّة اتفاقاً مع شيوخ قبائل الترارزة ، تضمّن قبول أولاد أحمد بن دامان الواقع الفرنسي ، والامتثال لحُكومة الإدارة الفرنسيّة ، وعدم إبداء المقاومة ، وفي الوقت ذاته يتعهّد كبولاني باحترام الدين الإسلامي والعادات والتقاليد المُتّبعة لدى القبائل الموريتانيّة [١٦٦] .

ب. الكفاح المُسلّح الموريتاني ضِدَّ الوجود الفرنسي :

وفي عام ١٩٠٤ ارتبط أحمد ولد سيدي أعلي ، بعلاقاتٍ جيّدة مع الإدارة الفرنسيّة ، والّذي مثّل زعامة قبيلة البراكنة ، وهو على خلاف مع أمير (تكانت) الّذي أعلنَ الجهاد ضِدَّ الفرنسيين [١٦٧] ، وقد صدر في فرنسا مرسوم جمهوري عام ١٩٠٤ ، تضمّن الإشارة إلى إلحاق موريتانيا برمّتها كمنطقة تابعة للسنغال ومقرّها سانت لويس ، وأُنيطت مُهمّة حُكمها إلى كبولاني ، الّذي اتخذ لنفسه لقب (مفوّض حاكم إفريقيا الغربية الفرنسية العام في موريتانيا) ، ثُمَّ انتقل إلى منطقة تجكجة لتنظيم المُستعمرة [١٦٨] ، وحاول الفرنسيّون استكمال مراحل سيطرتهم على المُستعمرة الجديدة موريتانيا ، إلّا أنّها واجهت مقاومة من بعض القبائل الموريتانيّة الّتي لم تتوافق معها ، فقاد الشيخ ماء العينين وابنه أحمد الهيبة مقاومة عنيفة مع الفرنسيين ، إذ قُتِل كبولاني في إحدى هذه المواجهات في عام ١٩٠٥ [١٦٩] .

شكّل حادث مقتل كبولاني دافعاً للحركة الوطنيّة الموريتانيّة ، إذ تصاعدت عمليّات المقاومة ضِدَّ القوّات الفرنسيّة ، ففي ٢٠ شباط ١٩٠٥ ؛ انطلق الكفاح المسلح من إمارة تكانت ، الّتي نسّقت عمليّاتها الجهاديّة مع الشيخ ماء العينين في شمال موريتانيا وجنوب المغرب وإقليم وادي الذهب ، وشمل الكفاح مُختلف الفِئات المُجتمعيّة وألحقت خسائر جسيمة بالقوّات الفرنسيّة على مُستوى الأفراد والمُعدّات [١٧٠] ، كما رافق تِلك العمليّات التثقيف بالمواجهة مع الفرنسيين على مُستوى التعامل الثقافي والاجتماعي ، ومُقاطعة المدارس الّتي أنشأتها الإدارة الفرنسيّة لأغراضها الخاصّة ، فضلاً عن دعوة الكُتّاب والمُثقّفين ورجال الدّين في خطبهم وأحاديثهم إلى مواجهة وفضح أساليب ووسائل الإدارة الفرنسيّة الّتي استهدفت تكريس وجودها الاستعماري في البلاد [١٧١] ، لِذا واصلت عمليّات المواجهات مع الفرنسيين بقيادة الشيخ ماء العينين ، إذ استطاع استعادة عدد من المناطق من السيطرة الفرنسيّة ومنها ؛ آدرار عام ١٩٠٦ ، وعيّن نفسه حاكماً عليها ، وقلعة تكجكة عام ١٩٠٨ بعد فرض الحصار عليها إلّا أنَّ وصول النجدات الفرنسيّة السريعة أدّت إلى استعادة القلعة ، وبذلك دخل ماء العينين في مواجهات متواصلة طيلة المُدّة من (١٩٠٩ ـ ١٩١٢) ، إلّا أنَّ تكْتيك القوّات الفرنسيّة بقيادة الكولونيل موريه ، أرهقت تحرُّكات الشيخ ماء العينين في عام ١٩١٣ [١٧٢] .

بعدها تراجعت فعاليّات المقاومة الوطنيّة الموريتانيّة في أثناء الحرب العالميّة الأولى ، بسبب نقص الإمدادات للثوّار ، واستنزاف قوّاتهم بسبب مواصلة العمليّات ضِدَّ قوّات الاحتلال ، فضلاً عن سوء الأوضاع الاقتصاديّة المتدهورة [١٧٣] ، كما كان لوفاة الشيخ ماء العينين أثرٌ كبير في قيادة الحركة الوطنيّة على الرغم من تسلُّم ابنه الشيخ أحمد الهيبة زمام الأُمور من بعده [١٧٤] ، فاقتصرت العمليّات على عددٍ محْدود من فعاليّات الكرّ والفر في المُدّة (١٩١٦ ـ ١٩٢٠) ، إذ قامت قبائل الرقيبات بعدد من هذه العمليّات العسْكريّة في مواجهة القوّات الفرنسيّة [١٧٥] .

وفي عام ١٩٢٠ ؛ صدرَ مرسوم فرنسي ، نصّ على جعل موريتانيا مُستعمرة فرنسيّة قائمة بذاتها ، يديرها مقيم فرنسي عام ، وأصبح لها نائب يمثّلها في الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة [١٧٦] ، بعد ذلك خفّت حِدّة العمليّات العسْكريّة للمقاومة الموريتانيّة ، وجاءت في مُددٍ متباعِدة ، ففي أوائل عام ١٩٢٣ حصلت مواجهة بين مجموعة من القبائل البدويّة والقوّات الفرنسيّة ، وفي عام ١٩٣١ حصلت مناوشات مع القوّات الفرنسيّة بعد عودة مجموعة من المجاهدين في المغرب الّتي كانت خاضعة للسيطرة الإسبانيّة في مناطق الشمال ، وفي عام ١٩٣٢ حصلت مواجهات أُخرى بين أمير الآدرار والفرنسيين [١٧٧] ، ولم تتوقّف المواجهات حتّى عام ١٩٣٤ [١٧٨] ، ثُمَّ عُيّن المسيو بورغارال فرانس حاكماً على موريتانيا عام ١٩٣٦ [١٧٩] ، وبذلك انتهت صفحة الكفاح المسلح ، وبدأت مرحلة الكفاح السياسي التنظيمي القائم على تأسيس الأحزاب والاتحادات والجمعيّات السياسيّة الّتي طالبت باستقلال البلاد .

ج. الحركة الوطنيّة في موريتانيا وتشكيل الأحزاب السياسيّة :

اندلعت الحرب العالميّة الثانية في أيلول ١٩٣٩ ، فتأثّرت المُستعمرات الفرنسيّة بمجرياتها ، ولا سِيَّما مُستعمراتها في غرب إفريقيا ، وعليه ؛ قرّرت الحُكومة الفرنسيّة في مؤتمر برازافيل عام ١٩٤٤ في ضوء انتشار حركة التحرُّر الإفريقيّة ، بأنَّ الحُكومة الفرنسيّة ستعمل على إشاعة روح التعامل الديمُقراطي في الحياة السياسيّة في مُستعمراتها وتحْديداً في غرب إفريقيا ، وستعمل على تأسيس دوائر حُكوميّة وطنيّة منشدة حقّ الانتخاب العام ، وإقرار استخدام المحليين الّذين أثبتوا تمسكهم بالنفوذ والإدارة الفرنسيّة [١٨٠] .

تزامنت الطروحات الفرنسيّة هذه مع المتغيّرات الدوليّة الّتي شهدها العالم بعد الحرب العالميّة الثانية ومنها ؛ القضاء على النازيّة والفاشيّة في ألمانيا وإيطاليا ، وصراع القطبيّة الأمريكيّة ـ السوفيتيّة ، فضلاً عن تأسيس هيئة الأُمم المتحدة الّتي شجّعت الشعوب المظلومة للمطالبة بحقوقها وتقرير مصيرها ، وعلى الصعيد الداخلي ؛ تأثّرت الحركة الوطنيّة الموريتانيّة بالمُتغيّرات السياسيّة في المغرب العربي ، لا سِيَّما في المغرب والجزائر وظهور أحزاب تدعو للاستقلال السياسي والمُطالبة بالحقوق الوطنيّة [١٨١] .

وعلى هذا الأساس ؛ ظهرت المطالبات الوطنيّة في موريتانيا ، تمثّلت بتحْقيق الاستقلال الذاتي ، واحترام الهويّة الوطنيّة ، والعناية بالخدمات العامّة بما فيها الصّحّة والتعليم ، وعليه ؛ أصدرت فرنسا في عام ١٩٤٦ مرسوماً سمحت بموجبه تأسيس مجالس نيابيّة ذات سلطات محْدودة في المُستعمرات الفرنسيّة ينتخب أعضاؤها من السُّكّان ، وبموجب ذلك ؛ جرت انتخابات في موريتانيا على أساس قائمتين انتخابيتين منفصلتين إحداهما خاصّة بالفرنسيين المقيمين في موريتانيا ، والثانية خاصّة بالموريتانيين ، وحصل المُرشّح (أحمد بن حرمة ولد بابانا) على أغلب الأصوات ، وخسر منافسه الفرنسي المسيو (إيفون رازاك) حاكم منطقة الترارزة بأغلبيّة (٤٠٠٠) صوت ، على الرغم من أنّ السُّلطات الفرنسيّة تدخّلت في الانتخابات ، ومع هذا ظلّ أحمد بن حرمة نائباً نشطاً في الجمعيّة الفرنسيّة على مدى خمسة أعوام متتاليّة [١٨٢] ، ويمكن الإشارة إلى أهم الأحزاب الّتي تشكّلت في موريتانيا وعلى النحوِ الآتي :

١. حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني :

شُكّل في ٦ شباط ١٩٤٦ ، واستمرّ لغاية ٥ آيار ١٩٥٨ ، وأُسنِدت رئاسته الشرفيّة إلى الجنرال ديغول ، وكانت قاعدته الرئيسة من كبار الملّاكين والمزارعين وزعماء العشائر الكبيرة ، ومن المرتبطين بالإدارة الفرنسيّة ، ولذلك سعى الحزب لخدمة الأهداف الفرنسيّة ، ووقف بالند من تطلُّعات المُرشّح أحمد بن حرمة [١٨٣] ، الّذي اعتمد على جملة مرتكزات سياسيّة ، منها الآتية [١٨٤] :

- استنهاض روح الكفاح الوطني بالعودة إلى المرجعيّة الدينيّة ، والموروث الجهادي السابق ، ومُحاربة النزعة القبليّة .
- استعمال الورقة العروبيّة والدعوة إلى ربط موريتانيا بمحيطها المغاربي .
- الاهتمام بالقضايا القوميّة الكُبرى ، ورفض سطوة الكيان الصهيوني على فلسطين .
- تأكيد إنصاف المجموعات المضطهدة .

٢. الاتحاد العام لمنحدري ضفة النهر :

أسّسَ في أواسط عام ١٩٤٨ ، قاعدته العامّة من العناصر الزنجيّة ، لذلك كان هدفه الأساسي الدفاع عن حقوق المجموعات الزنجيّة في موريتانيا ولم يكن من الأحزاب المؤثّرة والنشيطة ، فتلاشى دوره عام ١٩٥١ (١٨٥) .

٣. حزب الوفاق الوطني :

أسّسَ في الأوّل من حزيران ١٩٥٠ ، برئاسة أحمد بن حرمة بن بابانا ، ومن أعضائه الأديب والمؤرّخ المختار الحامد ، وكان أسلوب الحزب قائماً على تقديم مطالب إصلاحيّة ، وتأكيد الوحدة الوطنيّة ، ومُحاربة النزعات القبليّة ، فضلاً عن ذلك ؛ دعوته إلى توحيد طروحات القِوى السياسيّة ، أمّا اتجاهه العام فكان مع القضايا القوميّة العروبيّة ، ودفاعه عن اللُّغة العربيّة وعدّها لغة التواصل والثقافة ، كما أكّد أهمّيّة الانتماء العربي والإسلامي إلى موريتانيا (١٨٦) ، ولذا فأنّ هذا الحزب وقائده أصبح في مواجهة مُباشرة مع الفرنسيين ، فحاولت الإدارة الفرنسيّة مُلاحقة أحمد بن حرمة وإبعاده ، الّذي ترك البلاد واستقرّ في القاهرة ، ومن هناك تواصل مع بقيّة قيادات حزبه والأحزاب الأُخرى ، مؤكّداً أنّه لا بديل غير مواصلة الجهاد ضِدّ الفرنسيين .

تعرّض حزب الوفاق الموريتاني إلى الانشقاق في داخله ، ووزّع على ثلاثة تشكيلات وهي ؛ مجموعة ألدي بن سيد بابة ، والثانية بزعامة أنجور صار ، والثالثة من زنوج الجنوب قرب السنغال ، وهؤلاء أسّسوا فيما بعد الكتلة الديمُقراطيّة لغورغول (١٨٧) .

٤. حزب الاتحاد التقدمي :

تأثّر هذا الحزب بالأفكار التحرُّريّة في المغرب العربي ، وكان برئاسة الزعيم الشاب مختار ولد داداهْ ، وهو المحامي المتنوّر الّذي يعي مُشكلات بلاده ، وكان يشغل منصب نائب رئيس المجلس الحُكومي في موريتانيا ، الّذي دافع على أنْ تكون لموريتانيا هويّتها المُستقلّة ووحدتها المتكاملة ، ويعارض الميول الانفصاليّة في الجنوب (١٨٨) .

٥. حزب التجمع الموريتاني :

أدركت قيادات الأحزاب الموريتانيّة ضَرورَة رص صفوفها ، وتوحيد كلمتها ، لا سِيَّما أنَّ المنطقة تشهد أحداثاً مُتسارِعة في بُلدان المغرب العربي الّتي حصلت عدد من بُلدانها على الاستقلال كالمغرب وتونس ، وعليه ؛ عُقِد في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٨ اجتماع حضره مُمثّلون عن الأحزاب السياسيّة الموريتانيّة ، وعلى أثر هذا الاجتماع تمَّ دمج حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني وحزب التفاهم الموريتاني في حزبٍ واحد أُطلِقَ عليه اسم حزب التجمع الموريتاني [١٨٩] .

٦. في عام ١٩٥٧ تشكّلت في موريتانيا مجموعة أحزاب ومنها ؛ (منظّمة الشباب الموريتاني) بزعامة حرمة بن سيد أمه ، وكان يدعو إلى نهضة البلاد وتقدّمها وازدهارها ، و (الشباب الموريتاني) الّذي يدعو إلى الاستقلال ، ونشر الثقافة العربيّة ، وتحْقيق المُساواة والرفاهيّة للشعب الموريتاني ، و (جمعية الشبيبة الموريتانية) الّتي أكّدت وِحدة الشعب الموريتاني ، وإنقاذه من النزاعات القبليّة ، ومن أهدافها ؛ مُحاربة الاستعمار ، وإظهار الشخصيّة الدوليّة لموريتانيا ، وكان من أبرز أعضائها ماء العينين بو أحمد [١٩٠] .

د. استقلال موريتانيا واِستكمال سيادة الدولة (١٩٥٨ ــ ١٩٦٠) :

وفي ١٣ آذار ١٩٥٨ ، شُكِّلت الجمعيّة الوطنيّة الموريتانيّة ، وعقدت أوّل اجتماعٍ لها في سان لويس في السنغال ، وبعدها في ٢١ حزيران ١٩٥٨ شكّلت أوّل حُكومة وطنيّة في موريتانيا ، وتمَّ نقل العاصمة بصورةٍ رسميّة من سان لويس إلى نواكشوط في ٢٤ تموز ١٩٥٨ [١٩١] .

جديرٌ بالإشارة ؛ أنَّ كُل هذه الأحزاب الّتي تشكّلت في موريتانيا في المُدّة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٨) اتفقت على تحْقيق الاستقلال والسيادة لموريتانيا وإنهاء الوجود الفرنسي ، كما أنّها ردّت بقوّة على كُل المشاريع الّتي كانت تدعو إلى حل القضيّة الموريتانيّة وهي ؛ المشروع الأوّل : القاضي بضم موريتانيا إلى المغرب ، والّذي وعّت إليه حُكومة المغرب ، ويؤيّد هذا الرأي أحمد بن حرمة ، والمشروع الثاني : الّذي أُطلِقَ عليه اسم (المشروع الإقليمي للصحراء) ، إذ حاولت فرنسا اقتطاع أجزاء من الصحراء الجزائريّة ولا سِيَّما الّتي فيها النفط والغاز ، وربطها مع موريتانيا تحت المظلّة الفرنسيّة ، إلّا أنَّ هذا المشروع رُفِضه قادة الحركة الوطنيّة الجزائريّة والموريتانيّة ، والمشروع الثالث : الفيدراليّة بين دول السنغال وموريتانيا ومالي [١٩٢] .

وفي آيار ١٩٥٨ ، أصدر الجنرال ديغول دستوراً لفرنسا ، وأعطى بموجبه الاختيار بين القبول بالدستور أو رفضه ، وأشار الدستور إلى أنَّ المُستعمرات الّتي توافق على الدستور تصبح عضواً في (الجماعة الفرنسيّة) ، وتُشكّل فيها حُكومات محلّيّة باستقلال ذاتي ، على أنْ تتولّى الحُكومة الفرنسيّة شؤون الدفاع والاقتصاد والعلاقات الخارجيّة ، وأمَّا المُستعمرات الّتي ترفض الدستور ، فتحصل فوراً على الاستقلال التام ، وعندها تقطع فرنسا المعونات والمساعدات ، وعلى هذا الأساس ؛ جرى استفتاء على الدستور الفرنسي في موريتانيا في أيلول ١٩٥٨ ، أسفرَ عن رفض العمل به ، فأسّست جمهوريّة موريتانيا المُستقلّة ، وأُلغيَ منصب الحاكم الفرنسي العام ، وشُكّلت وزارة فيها [١٩٣] .

وعلى الرغم من حصول موريتانيا على الاستقلال الذاتي ، إلّا أنَّ قادة الحركة الوطنيّة كانوا يطمحون بالحصول على الاستقلال التام ، والتمتّع بالسيادة الكاملة ، ولذلك فأنَّ الخطوات اللّاحِقة سارعت في هذا الاتجاه ومنها ؛ التصديق على الدستور في ٢٢ آذار ١٩٥٩ ، الّذي أشرف على إعداده المختار ولد دادّاهْ ، وأكّد الدستور أنَّ دين الدولة والشعب هو الإسلام ، واللُّغة العربيّة هي اللُّغة الوطنيّة ، وشِعار الدولة تضمّنت ثلاث كلمات هي : (الشرف ـ الإخاء ـ المساواة) [١٩٤] .

وبموجب الدستور الّذي كفل حريّة تأسيس الأحزاب ، تمَّ تأسيس حزبين ؛ الأوّل عُرِف باسم (الاتحاد الوطني الموريتاني) في الأوّل من تموز ١٩٥٩ ، برئاسة الحضرمي بن جفري ، ولم يستمر الحزب طويلاً ، إذ تعرّض قادته إلى المُلاحقة بما فيهم المختار ولد دادّاهْ ، أمَّا الحزب الثاني (اتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين) فتشكّل في ٢٥ شباط ١٩٦٠ برئاسة أحمد بن سالم بن بيوط ، وكان من ورائه مجموعة من العسكريين المتقاعدين الفرنسيين المؤيدين للمشروع الصحراوي [١٩٥] ، وحدّد الحزب أهدافه في استقلال موريتانيا ، وتوافق مع حزب اتحاد الاشتراكيين بعد الاستقلال .

سعت القِوى الوطنيّة الموريتانيّة في إيصال صوتها إلى الأُمم المتحدة ، وعرضت قضيّتها في الجلسة الرابعة عشرة عام ١٩٥٩ ، إلّا أنَّ المغرب حاول إفشال هذه الجهود ، وعدَّ موريتانيا جزءاً من المغرب فهي امتداده الجغرافي [١٩٦] ، لذلك واصلت الحركة الوطنيّة في مساعيها لنيل الاستقلال ، ورافق ذلك تصاعد العمليّات المُسلّحة في المواجهة مع الفرنسيين الّذينَ ردّوا بكلّ عنف ووحشيّة على الشعب الموريتاني ، واعتقلت العديد من رموز الحركة الوطنيّة المغربيّة ، لذلك فأنَّ الحُكومة الفرنسيّة أعادت النظر في موقفها تِجاه موريتانيا ، وسعت إلى تحْقيق إجراءات جديدة تؤدّي إلى التهْدِئة [١٩٧] .

وفي آذار ١٩٦٠ ، صوّت المجلس الوطني الموريتاني على اتخاذ قرار الاستقلال التام ، وعدم التراجع عنه مُطلقاً ، وكلّف المختار ولد دادّاهْ للذهاب إلى فرنسا ومُقابلة رِئاسة الحُكومة الفرنسيّة ، ونقل وِجهة نظر المجلس الوطني الموريتاني ، وعلى هذا ؛ تمَّ إبرام الاتفاق بينهما في ١٩ آذار ١٩٦٠ ، وقضى الاتفاق بنقل السُّلطات إلى الموريتانيين ، وإعلان استقلال البلاد في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠ ، بعد انفصالها عن المجموعة الفرنسيّة ، وأصبحت جمهوريّة مستقلّة ذات سيادة كاملة [١٩٨].

هـ. تحدّيات الجمهوريّة الموريتانيّة :

واجهت موريتانيا إشكاليّات عِدّة في موضوع قبولها عضواً في المُنظّمة الدوليّة (الأُمم المتحدة) ، بسبب اعتراض المغرب ، واستعمال الاتحاد السوفيتي حقّ النقض بشأنْ قبول عضويّة منغوليا ، وهكذا حصلت المساومة في قبول موريتانيا عضواً في الأُمم المتحدة مقابل قبول عضويّة منغوليا ، وبذلك رفع الاتحاد السوفيتي الاعتراض وحصلت الدولتان موريتانيا ومنغوليا على عضويّة الأُمم المتحدة في ٢٨ تشرين الأوّل ١٩٦١ ، بناءاً على توصية الجمعيّة العامّة الّتي صادقت على مشروع قبول الجمهوريّة الموريتانيّة ومنغوليا بـ (٦٨) صوتاً ، ضِدَّ (١٣) صوتاً ، وامتناع (١٣) دولة عن التصويت ، من بينها بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكيّة [١٩٩].

وفي ٢٠ آب ١٩٦١ ، كان المختار ولد دادّاهْ هو المُرشّح الوحيد لمنصب رِئاسة الجمهوريّة الموريتانيّة ، ولذلك تمَّ انتخابه لمُدّة خمس سنوات ، فهو شخصيّة تتمتّع بمكانة مُحترمة لدى الشعب الموريتاني الّذي منحه الثقة في إدارة الدولة ، واستمرَّ في منصبه للمُدّة (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦١ ـ ١٠ تموز ١٩٧٨) [٢٠٠] ، وكانت مُهمّته صعبة في ظل ظروف عانت فيها البلاد التراجع الاقتصادي ، والتركة الاستعماريّة الثقيلة ، ولذلك شرّع في وضع خُطط وبرامج متعدّدة منها ؛ النهوض بالواقع السيّء ، وتحْسين مُستوى الإنتاج الزراعي ، واستثمار الموارد المعدنيّة ، وبِناء عدد من المنشآت الصناعيّة ، لوجود مناجم للحديد والنحاس والرصاص والفوسفات فيها [٢٠١] ، كما أولى ولد دادّاهْ اهتمامه بقضايا التعليم والثقافة ، فأوعز بتأسيس عدد من المدارس الّتي تُدرّس باللُّغتين العربيّة والفرنسيّة ، وشجّع البعثات الدّراسيّة إلى مصر وفرنسا والسنغال [٢٠٢] ، وأمّا على صعيد العلاقات الخارجيّة ؛ فقد تحسّنت علاقات موريتانيا مع البُلدان العربيّة غي عهده ، ففي مؤتمر الرباط عام ١٩٦٩ ، التقى مع ملك المغرب الحسن الثاني ، واتّفقا على إعادة العلاقات المغربيّة ـ الموريتانيّة ، بحيث تمَّ تبادل السفراء بينهما عام ١٩٧٠ ،

ثُمَّ وقّعت اتفاقيّات عِدّة عزّزت أواصر الصّلات بين الشعبين الشقيقين ، لا سِيّما أنَّ موريتانيا عزّزت وجودها في المُنظّمات الدوليّة ومنها ؛ جامعة الدول العربيّة ، ومُنظّمتا المؤتمر الإسلامي والوحدة الإفريقيّة ، وأخذت دَورها على الصعيد الدولي [٢٠٣] .

وفي قِمّة نواذيبو (شمال غرب موريتانيا) في ١٤ أيلول ١٩٧٠ ، الّتي ضمّت الرئيس الموريتاني المختار ولد دادّاهْ ، وملك المغرب الحسن الثاني ، والرئيس الجزائري هواري بومدين ، أكّد الزعماء : ضَرورَة تصفية الاستعمار الإسباني في الصحراء الغربيّة ، وبعد ذلك بخمس سنوات أي عام ١٩٧٥ ، تقاسمت موريتانيا مع المغرب بموجب الاتفاق الثلاثي (الإسباني ـ المغربي ـ الموريتاني) في ١٤ تشرين الأوّل ١٩٧٥ المتضمّن خروج إسبانيا وتقاسم المغرب وموريتانيا ؛ فتكون الساقية الحمراء للمغرب ، ووداي الذهب لموريتانيا ، وتحالفت الدولتان (المغرب وموريتانيا) على التعاون العسْكري والدبلوماسي في مواجهة جبهة البوليساريو وحليفتها الجزائر إذ كرّست هذه الجبهة هجماتها على موريتانيا كونها الحلقة الأضعف في الصراع حتّى أنّها هدّدت العاصمة نواكشوط في تموز ١٩٧٧ [٢٠٤] ، كما أنّها استغلّت حالة التراجع الاقتصادي والأمني الّذي هيّأ الفرصة للجيش للقيام بانقلاب عسكري أطاحَ بالرئيس المختار ولد دادّاهْ في ١٠ تموز ١٩٧٨ [٢٠٥] . وبعدها شهدت البلاد سِلْسلة من التغيّرات السياسيّة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

الفصل العاشر :

تطوّرات القضيّة الفلسطينيّة : من اتفاقيّة سايكس ـ بيكو إلى اتفاقيّة أوسلو الثانية (١٩١٦ ـ ١٩٩٥) :

أوّلاً : المُنظّمة الصهيونيّة ودَورها في تشجيع الهِجرات اليهوديّة إلى فلسطين :

إمتازت أرض فلسطين بموقعٍ جغرافي وإستراتيجي بالغ الأهمّيّة ، فهي قلب العالم العربي ، ومهد الديانات اليهوديّة والمسيحيّة ، ثُمَّ أصبحت قبلة المسلمين بوجود ثالث الحرمين المسجد الأقصى وقبّة الصخرة [١] ، وازدادت اهمّيّتها الإستراتيجيّة بوجودها وسط قارات العالم الثلاث آسيا وأوربّا وإفريقيا ، إذ تتّصل بأوربّا عن طريق البحر المتوسط ، كما لها طرقٍ برّيّة تربطها بالشرق الأقصى ، وترتبط بإفريقيا عن طريق البحر الأحمر جنوباً ، وبذلك فأنَّ هذا الموقع جعلها تتحكّم بالسواحل الجنوبيّة الشرقيّة للبحر المتوسط وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي ، وأصبحت بوّابة رئيسة للمشرق العربي [٢] .

ونظراً لأهمّيّة هذه الخواص والميزات الإستراتيجيّة لموقع فلسطين ، أضحت هدفاً للصراعات الدوليّة ولا سِيَّما للقِوى الاستعماريّة ، الّتي نشّطت الحركة الصهيونيّة العالميّة أواخر القرن التاسع عشر ، ولأسبابٍ سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة ، وبالنتيجة ؛ كانت فلسطين من ضمن أهدافها المنشودة [٣] ، وأُسّس لذلك المؤتمر الصهيوني العالمي الأوّل الّذي عُقِدَ في مدينة بازل في سويسرا عام ١٨٩٧ ، وتضمّن في جدول أعماله الخطوات التحضيريّة على الصعيد الدبلوماسي من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولخّص المؤتمر أهداف اليهود بخلْق وطن للشعب اليهودي في فلسطين بضمانة القانون العام [٤] .

بدأت الخطوات الصهيونيّة بالتحرُّك تجاه فلسطين بعد أنْ وضع مُنظّر الحركة ثيودور هرتزل (Theodor Herzl) ، خطوطاً وإجراءات عمليّة لغرض التنفيذ ، أكّدها في انعقاد المؤتمر الثاني عام ١٨٩٨ ، وباشر في تعْزيز علاقاته مع القِوى الدوليّة الكُبرى وفي مُقدّمتها بريطانيا ، فشكّلت بموجب مقرّرات المؤتمر (لجنة الاستعمار) ، وإنشاء المصرف الاستعماري اليهودي ليكون بذلك الأداة الماليّة للحركة الصهيونيّة ومقرّها بريطانيا [٥] .

وفي عام ١٨٩٩ ، عرض هرتزل مشروع إقامة شركة مُرخّصة من القيصر الألماني بالتعاون مع شخصيّات صهيونيّة للعمل في فلسطين ، على أنْ تكون بإشراف ألماني ، إلّا أنَّ القيصر الألماني رفض الفِكرة ، فاتّجه هرتزل بعد ذلك إلى السُّلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨) ، مُستغلّا طبيعة الظروف الاقتصاديّة السيّئة الّتي تمرُّ بها الدولة العُثمانيّة ، وضائقتها الماليّة وتراجعها على المُستوى الدولي ، لذلك كان يُطْلق عليها مُصطلح (دولة الرجل المريض) ، فعرض على السُّلطان العُثماني مبلغاً من المال مقابل إطلاق يد اليهود في فلسطين ، وبعد مُفاوضاتٍ طويلة ؛ وافق السُّلطان على توطين اليهود في سوريا والعراق ، واستثنى فلسطين ، ولم يوافق على توطينهم فيها ، إلّا أنَّ هرتزل رفض عرض السُّلطان بحسب ما وَرَدَ في كتاب (يوميّات هرتزل) ، الجزء الرابع ، ص١٣٠٢ [٦] .

يبدو أنَّ ما وَرَدَ في هذه اليوميّات تلْفيق ومُجافاة إلى الحقائق ، إذ إنَّ السُّلطان عبد الحميد رفض هذه العروض المُرتبطة بالمشاريع الصهيونيّة في فلسطين ، بدليل قوله : " **لا أقدر أنْ أبيع ولو قدماً واحدة من البلاد ، لأنّها ليست لي ، بل لشعبي ، لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم ، وقد غذّوها فيما بعد بدمائهم وسوف نغذّيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منّا ، لقد حاربت كتيبتنا في سوريا وفي فلسطين وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر في بلغنة (شمال بلغاريا) ؛ لأن أحدًا منهم لم يرض بالتسليم وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال** " [٧] ، وسجّل هذا الموقف للسلطان عبد الحميد الثاني بإنصاف [٨] ، ولكن مع ذلك كان من الصعب الجزم بأنّه كان بالضدّ من موضوع الهِجرة اليهوديّة إلى البلاد العُثمانيّة ، كما أنّه لم يقف من مشاريع الاستيطان موقِفاً حاسِماً ، إذ أشارت بعض المصادر إلى أنَّ السُّلطان عبد الحميد قال فيما إذا جهّز الصهاينة القرض الأوّل وحدّد مبلغ (٢٦) مليون ليرة عُثمانيّة فأنّه سينظر بروح الود إلى مشروع الامتيازات الصهيونيّة المُقترحة [٩] .

وأمّل هرتزل جهوده من أجل كسب الأطراف الدوليّة في تحْقيق وطن قومي لليهود في فلسطين ، ووجد أنَّ بريطانيا هي داعمة ومُساندة له ، إلّا أنَّ وفاته عام ١٩٠٤ ، عطّلت المشروع الاستيطاني ، فانقسمت الحركة الصهيونيّة على كُتلتين ، عُرِفت الأولى باسم (كُتلة السياسيين)، الّتي تؤيّد وِجهة نظر هرتزل وهي الحصول على التأييد الدولي وإيجاد حل سريع للقضيّة الفلسطينيّة ، وأمّا الكُتلة الثانية فعُرِفت باسم (كُتلة العمليين) ، أو مجموعة مُحبّي التجمّع الثقافي لجمعيّات (محبّي صهيون) ، وهؤلاء رفضوا النظر في أيّ مُقترح يدعو لتأسيس الوطن القومي لليهود في غير فلسطين ، وجاء ذلك ردّاً على ما وَرَدَ في أنَّ هُناكَ أماكن بديلة لفلسطين طُرِحت على هرتزل منها ؛ أوغندا ، فشكّل أعضاء عمليّون وطناً قوميّاً لهم في فلسطين ، وهذا ما أكّده المؤتمر السابع للحركة الصهيونيّة عام ١٩٠٥ ، والّذي رسم خُطّته حاييم وايزمن ، المعروفة باسم الصهيونيّة التوفيقيّة [١٠] .

نشطت كُتلة العمليين في تنشيط الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين ، وأسرعت في إجراءات حصولهم على الأراضي وإنشاء المزارع وإقامة المصانع ، على وِفقَ خُطّة متدرّجة بشأن الحصول على الامتيازات فكانت الهجرة الأولى عام ١٩٠٥ ، والثانية عام ١٩٠٧ ، وكان من أبرز قادتها هم ديفيد بن غوريون ، وإسحاق بن زفي ، وعُرِفَ عن هؤلاء بالتشدّد ، فطالبوا بطرد العُمّال العرب ، وكذلك حرّاس المزارع اليهوديّة من الشركس والبدو ، وبعدها أقاموا مُنظّمة الهاغاناه (Haganah) [١١] ، الصهيونيّة [١٢] .

تصاعد مُستوى الهجرات الصهيونيّة إلى فلسطين ، ففي عام ١٨٩٧ كانت أعداد اليهود المُهاجرين (٥٠) ألف يهودي ، أصبحت في عام ١٩١٤ (٨٥) ألف يهودي منهم (١٢) ألف مهاجر سكنوا في المُستعمرات الزراعيّة [١٣] .

واجهت هذه الهجرات رفضاً واستنكاراً من أبناء فلسطين لا سِيَّما من طبقات الفلّاحين وملّاكي الأراضي ، لكونها اغتصبت حقوقهم واستولت عليها من دون شرعيّة ، لذلك تصاعدت المواجهات ، وكانت بأساليب مُتعدّدة منها المُباشِرة والاصطدام معهم ، وغير المُباشِرة عن طريق النوّاب الفلسطينيين في مجلس المبعوثان العُثماني إذ طالب كُل من (روحي الخالدي ، وسعيد الحسيني ، وشكري العسلي) بضَرورَة إيقاف تِلكَ الهجرات وسنّ القوانين لمواجهتها وعدم استمرارها [١٤] ، وانعكست مطالباتهم هذه على أبناء المُدن الفلسطينيّة الّذينَ سارعوا بتقديم مُذكّرات الاحتجاج تِجاه الهجرات اليهوديّة إلى أراضيهم .

نشطت النخب المثقّفة الفلسطينيّة ومارست دَورها المسؤول عن طريق عضويّتهم في العديد من الأحزاب والجمعيّات والمُنتديات الّتي حدّدت برامجها وأهدافها في تحْقيق الاستقلال ومنها الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ولا سِيَّما في جمعيّتي العهد والفتاة [١٥] ، وفي الوقت ذاته ؛ فأنَّ الصحافة الفلسطينيّة أدّت دَوراً فاعِلاً في الكشف عن خيوط المؤامرة الصهيونيّة ، ومدى ضعف وتراجع حُكومة الاتحاديين في الدفاع عن حقوق العرب المشروعة ، لا سِيَّما أنَّ نذر الحرب العالميّة الأولى كانت على الأبواب ، بعد أنْ تشكّل محوران ؛ الأوّل عُرِف باسم محور دول الوفاق الودي وعلى رأسه بريطانيا وفرنسا وروسيا والمحور الثاني دول الوسط وعلى رأسه ألمانيا والدولة العُثمانيّة ، فاستغلّت بريطانيا حالة النفور والنقمة لدى الشعوب العربيّة تِجاه الإدارة العُثمانيّة ولا سِيَّما شريف مكة الشريف حسين ، ودخلت معه في خطوط تفاوض ، ووعدته بالخلافة على العرب بعد إقامة دولة عربيّة إسلاميّة واسعة من الهلال الخصيب والجزيرة العربيّة [١٦] ، وبدأت سِلسلة من المُراسلات بينهما عُرِفت باسم مُراسلات حسين ـ مكماهون ، (تمّت الإشارة إليها في سياق التمْهيد من الكتاب) .

ويظهر أنَّ الجانب البريطاني لم يكن جادّاً في ذلك تجاه العرب ، إذ إنَّ هناك أطرافاً دوليّة مثّلت بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ، اتفقوا سِرّاً على توقيع اتفاقيّة في ١٦ آيار ١٩١٦ ، عُرِفت فيما بعد باسم اتفاقيّة سايكس ـ بيكو ، لاقتسام المشرق العربي [١٧] ، وأنَّ هذه المُناورة من الحلفاء تظهر بجلاء التناقض الصارخ في تعهُّدات بريطانيا للشريف حسين ، وهي جزء من سياسة الاحتواء البريطانيّة ـ الفرنسيّة في المشرق العربي ، إذ وضعت بريطانيا تصوّراتها لمُستقبل المنطقة ، وبدأت بالخطوة الأولى في سياسة الاحتواء مع الشريف حسين [١٨] ، الّذي تعامل بحسن نِيّة مع الجانب البريطاني ، ونفّذ كُلّ التزاماته ، وأعلن الثورة العربيّة الكُبرى في ١٠ حزيران ١٩١٦ [١٩] ، وبعد ذلك ؛ فُوجئ الشريف حسين بمؤامرة سايكس ـ بيكو ، الّتي قسّمت البلاد على وفق خارطة التجزِئة ، بهدف إرضاء المصالح البريطانيّة والفرنسيّة ، بل لم تكتفِ هذه الأطراف ، فعزّزتها بمؤامرةٍ جديدة وهي إعلان وعد بلفور في تشرين الثاني ١٩١٧ ، وبذلك وهب من لا يملك إلى من لا يستحق ، ومهّدت بريطانيا لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين ، وأظهرت دعمها وإسنادها لزعماء الحركة الصهيونيّة ، لتنفيذ مؤامرتهم تجاه فلسطين [٢٠] .

ثانياً : فلسطين في ظِل الانتداب البريطاني :

اكتشف العرب حقيقة المؤامرة التي خطّطت لها دول الوفاق الودي الممثّلة باتفاقيّة سايكس ـ بيكو ووعد بلفور ، بعد أنْ فضحتها ثورة أكتوبر الروسيّة عام ١٩١٧ ، ثُمَّ نشرت جريدة (برافدا) السوفيتيّة تفاصيل الاتفاقيّة ومُخطّط بلفور ، وهنا ثارت ثائِرة الشريف حسين ، وعدَّ ذلك خيانة للقضيّة العربيّة وطعنة في الظهر ، إذ إنّه حرمهم استقلالهم من جهة ، واقتطاع فلسطين من العرب من جهة ثانية [٢١] ، ولذلك أسرع الشريف حسين بإرسال رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في مصر ريجنالد وينجت (Reginald Wingate) ، يبيّن فيها تفسير مضمون الاتفاق السرّي ، وكان جواب المندوب السامي مُضلّلاً ، مع إعادة أساليب التهْدِئة والمُراوغة ، مُشيراً إلى أنَّ دول الوفاق لا يمكن أنْ يخالفوا اتفاقاتهم السابقة مع الشريف حسين [٢٢] ، فهدأ موقف الشريف ، وظلَّ على تواصل مع دول الوفاق بحسن ظن حتّى نهاية الحرب العالميّة الأولى وتوقيع هدنة مندروس في ٣٠ تشرين الأوّل ١٩١٨ ، والحقيقة أنَّ أساليب الخِداع والتخْطيط للمؤامرات ظلّت قائِمة ، واتضحت مصالحها في انعقاد مؤتمر الصلح في فرساي بمدينة باريس عام ١٩١٩ .

عرض الأمير فيصل بن الحسين في ٦ شباط ١٩١٩ أمام وفود الدول المُشارِكة في مؤتمر الصلح ، جهود العرب ومواقفهم تجاه دول الوفاق في مُدّة الحرب ، وبيّن أنّه يلزم هذه الدول الاعتراف بحقوق العرب المشروعة في الوحدة والاستقلال ، ولكن أدركَ الأمير فيصل فيما بعد أنّ نوايا دول الوفاق سيّئة ويضمرون مشروعات تهدف إلى تقسيم المشرق العربي ، وأظهرت له حقائق عدم اهتمام الدول المُشارِكة في المؤتمر بكل طروحاته ، وفي الوقت ذاته ؛ أظهرت بريطانيا تقاعسها ، وعدم الإيفاء بما الزمت به نفسها تِجاه العرب [٢٣] .

تصاعدت مشاريع التسويات الاستعماريّة البريطانيّة ـ الفرنسيّة ، ففي ١٥ أيلول ١٩١٩ عُقِدت اتفاقيّة بينهما عُرِفت باسم اتفاقيّة (لويج جورج ـ كليمنصو) ، وكانت من أهم بنودها بقاء فلسطين وشرق الأُردُن تحت الاحتلال البريطاني ، وبذلك مهّدت بريطانيا شيئاً فشيئاً لوضع يدها على فلسطين ، هذا بلا شكّ يتوافق تماماً مع تطلعات الحركة الصهيونيّة في فلسطين [٢٤] .

اجتمعت الدول المُنتصرة في الحرب العالميّة الأولى في مدينة سان ريمو (شمال غرب إيطاليا) للمُدّة (١٨ ـ ٢٦ نيسان ١٩٢٠) ، وأعلنت جُملة من القرارات تتعلّق بتوزيع الانتدابات ، إذ أُعطي الانتداب على العراق وفلسطين لبريطانيا ، وسوريا ولبنان إلى فرنسا [٢٥] .

بدأ تنفيذ قرار الانتداب البريطاني على فلسطين في أيلول عام ١٩٢٣ ، إذ ألغت بريطانيا الإدارة العسكريّة ، وأقامت بدلاً عنها إدارة مدنيّة على رأسها الصهيوني هربرت صموئل (Herbert Samuel) مندوباً سامياً ، وتمَّ تكليفه بتنفيذ مواد وعد بلفور ، وبذلك بدأت سياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين بعد أنْ وقعت تحت أيديهم مساحة مليوني دونم من أخصب الأراضي الزراعيّة في فلسطين ، وتمَّ تأسيس مُستعمرات الاستيطان عليها [٢٦] .

تزايدت أعداد المُهاجرين اليهود إلى فلسطين بعد أنْ أخذت صِفتها الشرعيّة تحت مُسمّى الوكالة اليهوديّة الّتي تعترف بها حُكومة الانتداب ، وأصبح للمهاجر اليهودي حقّ الحصول على جواز سفر ، وتوفير موارد ماليّة له لإعانة نفسه ، فضلاً عن الشروط الصحيّة [٢٧] .

أقدمت السُلطات الانتدابيّة على مشروع مفاده السماح لليهود الصهاينة بتأسيس تشكيلاتٍ عسكريّة تحت سِتار الأندية والمُنظّمات الرياضيّة والكشفيّة ، ثُمَّ أخذت بتزويد المُستعمرات الصهيونيّة بالأسلِحة ، تحت ذريعة الدفاع عن النفس ، فضلاً عن ذلك ؛ عملها على إنشاء المُستعمرات بحجّة حمايتها ، كما أرسلت ضبّاطها وخبرائها لتدريب الصهاينة ، ولذلك ظهرت مُنظّمات عسكريّة صهيونيّة

مثل ؛ (الهاغاناه ، والأرغون ، وشتيرن) ، وهذه المُنظّمات لا شكّ أنّها خلقت حالات الذعر والإرهاب في صفوف عرب فلسطين [٢٨] ، والّتي ولّدت ردود فِعل فلسطينيّة غاضِبة تِجاه تِلكَ الإجراءات ، ولغرض امتصاص نقمة الفلسطينيين أصدر وزير المُستعمرات ونستن تشرشل (Winston Churchill) ما يُعرف باسم الكتاب الأبيض عام ١٩٢٢ ، وهو تجسيد صارخ لسياسة التناقض المعروفة عن بريطانيا الّتي أنكرت فيه أنّها تنوي تحويل فلسطين إلى دولة يهوديّة [٢٩] ، ثُمَّ عزّزت ذلك بإصدار دستور لفلسطين في ١٠ آب ١٩٢٢ ، والّذي منح المندوب السامي البريطاني صلاحيّاتٍ واسِعة [٣٠] .

وبذلك عملت بريطانيا عن طريق سياستها الانتدابيّة على إيجاد فجوة واسعة بين يهود الصهاينة وبين عرب فلسطين ، لا سِيَّما أنّها كانت تمارس سياسة ملتوية بين الحين والآخر ، قائِمة على الادعاء بالحياد تارةً ، ثُمَّ الانحياز مع الصهاينة تارةً أُخرى ، ومع هذا ؛ نفّذت سياتها الانتدابيّة بصورة سافِرة إلى جانب الصهاينة [٣١] .

ثالثاً : موقف الشعب العربي الفلسطيني من سياسة الانتداب البريطاني :

رفض عرب فلسطين كُلّ تِلكَ السياسات الجائِرة الّتي عملت بريطانيا على تنفيذها وفي مُقدّمتها الدستور ، ومُقاطعة الانتخابات [٣٢] ، وبدأ الخطوات الأولى وهي تشكيل أحزاب وتجمُّعات سياسيّة ، أعلنت في برامجها مواجهة سياسة الاحتلال والاستيطان الصهيونيّة ومنها ؛ الحزب الوطني عام ١٩٢٣ وحزب الزرّاع عام ١٩٢٤ ، وحزب الأهالي عام ١٩٢٥ ، والحزب الحر الفلسطيني عام ١٩٢٧ ، وشكّلت اللجنة التنفيذيّة لقيادة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ، والّتي نظّمت مؤتمر القدس الّذي عُقِدَ في ٢٠ حزيران عام ١٩٢٨ ، برئاسة موسى الحسيني ، وبحضور زهاء (٢٥٠) مندوباً يمثّلون مُختلف الأحزاب والتجمُّعات الفلسطينيّة ، وأكّد المؤتمر وجوب الوقوف على الأوضاع العامّة في فلسطين إزاء مُحاولات التهويد ، وانحياز السُّلطات الانتدابيّة البريطانيّة لصالح اليهود [٣٣] .

وأمّا قادة الحركة الصهيونيّة ، فواصلوا سياستهم العنصريّة ، وشجّعوا الهجرات المُتتالية إلى الأراضي الفلسطينيّة ومن ورائهم سُلطات الانتداب البريطانيّة [٣٤] ، وكانت على حِساب عرب فلسطين وحقوقهم المشروعة في وطنهم وأرض أجدادهم الّتي توارثوها جيلاً بعد جيل .

وبسبب هذه الأعمال الصهيونيّة في السيطرة على الأراضي وتزايد أعداد المُهاجرين إلى فلسطين انطلقت العديد من الانتفاضات والثورات الفلسطينيّة بدأت في القدس عام ١٩٢٥ ، واستمرّت الإضرابات في مُدن أُخرى حتّى عام ١٩٢٩ ، عندها حصلت ثورة البراق في القدس ، ففي ١٥ آب ١٩٢٩ ، تجمّع عدد كبير من اليهود في تل أبيب ، ثُمَّ توجّهوا إلى القدس ، وكان بانتظارهم آلاف من اليهود ،

فقاموا بمُظاهرة كُبرى ودخلوا ساحة البُراق في المسجد الأقصى هاتفين (الحائِط حائِطُنا) ، أي المقصود بالحائِط المبكى ، ثُمَّ أطلقوا شِعارات ضِدَّ المُسلمين ، وفي اليوم التالي ١٦ آب ١٩٢٩ ، وافق يوم الجمعة ، وهو ذِكرى المولد النبوي الشريف ، وعليه ؛ جرت اشتباكات بين الطرفين ، وامتدّت إلى مُدن فلسطينيّة أُخرى مثل يافا ، والخليل ، والصفد ، ونتج عنها كثير من القتلى والجرحى [٣٥] .

تركت هذه الانتفاضة أصداء وردود فِعل مُساندة لها في سوريا وشرق الأُردُن ومصر والعراق ، الأمر الّذي دعا الحُكومة البريطانيّة للإسراع بتشكيل لجنة تحْقيق برئاسة والتر شو (Walter Shaw) ، الّذي زار القدس ، وقدّم تقريراً مُفصّلاً إلى الحُكومة البريطانيّة في ١٥ آذار ١٩٣٠ ، وبيّن التقرير أنَّ الحُكومة البريطانيّة يلزم بها توضيح اتجاهات سياستها العامّة تِجاه فلسطين ، إلّا أنَّ تقرير اللجنة أُهمِلَ ، ولم يحضَ بموافقة الحُكومة البريطانيّة [٣٦] ، وعلى أثر ذلك ؛ أصدرت في ٢٠ تشرين الأوّل ١٩٣٠ ما يُعرف بالكتاب الأبيض الثاني ، والّذي أكّد موضوع ضبط الهجرة وتحْديدها ، فضلاً عن تقييد عمليّات انتقال الأراضي إلى الصهاينة ، والدعوة إلى منح الفلسطينيين الحُكم الذاتي ، إلّا أنَّ الحُكومة البريطانيّة سُرعان ما تخلّت عن هذه الوعود ، واستبدلت بمضمون رسالة مكدونالد ، أو ما عُرِفَ فيما بعد باسم (الكتاب الأسود) في ١٣ شباط ١٩٣١ ، وهو في الواقع كان متناقض تماماً مع ما ورد في الكتاب الأبيض المُشار إليه ، لذلك فتحت أبواب الهجرة أمام الصهاينة ، بل تأكيد تواصلها [٣٧] ، وفِعلاً بلغت أعداد اليهود المهاجرين في المُدّة (١٩٢٤ ـ ١٩٣١) نحو (٨٥) ألف مهاجر ، معظمهم قدِمَ من بولندا وروسيا ورومانيا ، وعدد من بلدان الشرق الأوسط [٣٨] ، بعدها تواصلت الهجرات ففي الهجرة الخامسة (١٩٣٣ ـ ١٩٣٨) ، بلغ عدد المُهاجرين (٢٠٣,٩٧٥) مهاجراً يهودياً ، وأعقبها الموجة السادسة (١٩٣٩ ـ ١٩٤٨) وبلغ عددهم (١٤٩,٦٣٣) مهاجراً يهودياً [٣٩] .

وأمام تصاعد حركة المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، تصاعدت المقاومة الوطنيّة لعرب فلسطين فقامت مُظاهرات صاخِبة في القدس عام ١٩٣٣ ، حصل على أثرها تصادم مع الصهاينة فتدخّلت القوّات البريطانيّة وفضّت الاشتباك ، وسقط على أثرها أعداد من القتلى والجرحى [٤٠] ، ومهّدت هذه المواجهات لقيام ثورة الشيخ عز الدين القسّام الّتي قادتها المُنظّمة الجهاديّة للمُدّة (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥) ففي ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥ ، أصدر الشيخ القسّام أوامره الجهاديّة بإعلان الثورة في مدينة حيفا في مدينة جنين قرب موقع الغابة ، ومن هُناك بدأت المواجهات ضِدَّ قوّات الاحتلال ، سقط على أثرها الشيخ القسّام شهيداً في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٥ [٤١] ، ورفع يده إلى السماء قائِلاً : " **اللّهُمَّ لك الحَمْدُ والشُّكر رزقتني الشهادة** " [٤٢] .

شجّعت الإدارة البريطانيّة في فلسطين الصهاينة على التمادي والاستهانة بالحقّ الفلسطيني ، كما اتخذت سِلْسلة من الإجراءات ومنها ؛ رفع نسبة الضرائب ، وتسهيل عمليّات بيع الأراضي إلى الصهاينة مع منحهم صلاحيّات واسعة ، وتزايد أعداد المُهاجرين ، فضلاً عن ذلك ؛ استشهاد الشيخ عز الدين القسّام [٤٣] ، كُل تِلكَ عوامل مهّدت لقيام الثورة الفلسطينيّة العارمة عام ١٩٣٦ ، بقيادة اللجنة العربيّة العُليا برئاسة مفتي القدس الحاج أمين الحُسيني ، إذ عمَّ الإضراب أغلب المُدن الفلسطينيّة ، وانطلقت الثورة تطالب بإيقاف الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين ، وإنشاء حُكومة وطنيّة ، إلّا أنَّ الإدارة البريطانيّة استعملت أساليب العنف والقسوة لقمع الثوّار بعد أنْ عمل المُجاهدون الفلسطينيون على تعْزيز هجماتهم ضِدَّ القوّات المُحتلّة ، موقعين بهم خسائر ماديّة وبشريّة جسيمة ولا سِيَّما في منطقة جبال الخليل على وفق إستراتيجيّة حربيّة مُختلفة عن الأساليب السابقة المعروفة باسم حرب الأنصار [٤٤] .

في ٧ تموز ١٩٣٧ ، أرسلت الحُكومة البريطانيّة لجنة إلى فلسطين هدفها استقصاء المعلومات عن أسباب الثورة وتداعياتها ، وقدّمت اللجنة تقريراً جاء فيه ؛ توصيات وجوب إنهاء الانتداب على فلسطين وتقسيمها على دولتين عربيّة ويهوديّة وضم الأراضي المُخصّصة للعرب إلى إمارة شرق الأُردُن إلّا أنَّ عرب فلسطين رفضوا قرار التقسيم وعدّوه مشروع يُنهي أحقيّة وجودهم على أرضهم الوطنيّة [٤٥] .

وفي مؤتمر بلودان في سوريا ٨ أيلول ١٩٣٧ ، صدر قرار عنه ؛ أنَّ فلسطين جزء لا يتجزّأ من الوطن العربي ، ورفض تقسيم فلسطين ورفض إنشاء دولة يهوديّة فيها ، مع وقف الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين ، وحلّ مُشكِلة فلسطين على أساس قيام دولة مُستقلّة [٤٦] .

رفضت بريطانيا من جانبها قرارات مؤتمر بلودان ، الأمر الّذي صعّد من عمليّات المقاومة الفلسطينيّة الّتي نالت تأييد الرأي العام العربي في عددٍ من المُدن العربيّة ، وفي ٢٧ أيلول ١٩٣٧ ، تمكّن الثوّار الفلسطينيون من قتل نائب الحاكم البريطاني في مدينة الناصرة (شمال فلسطين) لويس أندروس (Lewis Andrews) وحارسه ، وهو من غُلاة الاستعمار البريطاني الّذين أوصوا بتقسيم فلسطين ، وعلى أثر ذلك ؛ قامت السُّلطات الانتدابيّة بحملة واسعة من الاعتقالات في صفوف الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة [٤٧] .

وفي ٧ آيار ١٩٣٩ ، أصدرت الحُكومة البريطانيّة الكتاب الأبيض الثالث ، والّذي جاء فيه فِكرة رفض التقسيم ، وذكر : " **ليس من سياستها أي بريطانيا أنْ تصبح فلسطين دولة يهودية ، بل قيام حُكومة وطنيّة فلسطينيّة يتقاسم فيها العرب واليهود السُّلطة الحُكوميّة ، وأنَّ الحُكومة البريطانيّة ترعى مصالح الطرفين** " [٤٨] .

رابعاً : القضيّة الفلسطينيّة في أروِقة الأُمم المتحدة :

شهدت الساحة الفلسطينيّة هدوءاً في سنوات الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) ، على أمل أنْ تسفر الحرب في نتائِجها عن تحْقيق أهدافهم في الحريّة والاستقلال [٤٩] ، إلّا أنّ المشاريع الاستعماريّة الفرنسيّة وفي مُقدّمتها بريطانيا الّتي واصلت خططها بشأنْ تعْزيز الوجود الصهيوني ، والعمل على قيام دولة " إسرائيل " على حِساب الحقّ الفلسطيني ، فجاء قرار التقسيم المُستند إلى الدعم الأمريكي ولا سِيّما بعد أنْ أصدر الرئيس هاري ترومان (Harry Truman) مشروعه الداعم لقيام الدولة اليهوديّة ، وبذلك بدأت العديد من المُنظّمات اليهوديّة نقل ثقلها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة [٥٠] ، وعليه ؛ رحّبت الأخيرة في شهر شباط ١٩٤٧ بنقل ملفات القضيّة الفلسطينيّة إلى أروِقة الأُمم المتحدة ، والهدف من ذلك امتصاص الغضب العربي ، فشُكّلت لجنة دوليّة عُرِفت باسم الأنسكوب أو اليونسكوب (UNISCOP) [٥١] . قدّمت هذه اللجنة تقريرها في ٣١ آب ١٩٤٧ ، وتضمّن التقرير التوصيات الآتية [٥٢] :

١. ضَرورَة إنهاء الانتداب في أقرب فرصة ، ومنح الاستقلال لفلسطين .
٢. يسبق قرار الاستقلال مرحلة انتقاليّة تحت إشراف الأُمم المتحدة .
٣. بقاء الصبغة اللّا دينيّة للأماكن المُقدّسة على أنْ يتبنّى النظام السياسي للدولة أو الدولتين .
٤. تسوية الخلافات بالطرق السلميّة ، وعدم اللجوء إلى القوّة .
٥. القبول بمبدأ المُحافظة على الوِحدة الاقتصاديّة في فلسطين .
٦. يكون الدستور على أساس ديمُقراطي تمثيلي يضمن حقوق الإنسان الأساسيّة مع المُحافظة على حقوق الأقليّات .
٧. يلزم تضمين المبادِئ الأساسيّة لميثاق الأُمم المتحدة في الدستور .
٨. مُعالجة مُشكلة اليهود المُشرّدين البالغ عددهم أكثر من (٢٥٠) ألفاً في أوربّا ، وعلى الأُمم المتحدة إلزام وضع حلول لهم .

إلّا أنّ خلافاً قد ظهر بين أعضاء اللجنة ، ولم يتوصّلوا إلى اتفاق بشأنها ، ولذلك صدر رأيان ؛ الأوّل وهو مشروع الأكثريّة ، والّذي يقضي بتقسيم فلسطين على قسمين ، دولة فلسطينيّة عربيّة ، ودولة يهوديّة شريطة أنْ تصبح الدولتان مُستقلّتين بعد مُدّة أمدّها سنتان ، أمّا القدس فتكون تحت الوصاية الدوليّة ، على أنْ تدخل في الاتحاد الاقتصادي المُشترك ، وأمّا القسم الثاني فأُطلِقَ عليه مشروع الأقليّة ، وطرح مسألة تأسيس دولة فدراليّة موحّدة مؤلّفة من القسمين ، يتمتّعان بالحُكم الذاتي على أنْ تكون القدس عاصمة لها ، ثُمّ انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور [٥٣] .

لا شكّ أنَّ تقرير اللجنة كان مخيّباً للآمال العربيّة سواء كان مشروع الأكثريّة أو الأقليّة ، ومع ذلك عقدت الجمعيّة العامّة للأُمم المتحدة جلستها في ٣١ آب ١٩٤٧ ، لِمُناقشة تقرير اللجنة وتوصياتها فطُرِح المشروع للتصويت ، فرفضته تسع عشرة دولة مقابل اثنتي عشرة دولة مؤيّدة ، وبسبب الضغوط الأمريكيّة على الأُمم المتحدة ، أُعيد طرح المشروع بعد إجراءات تعديلات طفيفة من قِبل لجنة اليونسكوب ، وعُرِضَ على التصويت ثانيةً في ٢٥ من تشرين الثاني ١٩٤٧ ، فوافقت عليه خمس وعشرون دولة ورفضته ثلاث عشرة دولة ، وامتنعت سبعة عشر دولة أُخرى عن التصويت [٥٤] .

رفضت الدول العربيّة هذا المشروع ، ودعت الأُمم المتحدة إلى تحويله إلى محكمة العدل الدوليّة إلّا أنَّ العديد من الأعضاء في الجمعيّة رضخوا للضغوط الموجّهة إليهم من اليهود الأمريكان ناهيك عن أساليب تقديم الرشاوي لعدد من أعضاء دول قارّة أمريكا الجنوبيّة وإفريقيا ، الّذين غيّروا مواقفهم ، وبالنتيجة ؛ صدرَ قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ [٥٥] ، وبموجب القرار المرقم (١٨١) ، تمَّ إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وقُسِّمت على دولتين ؛ يهوديّة وعربيّة ، مكوّنة من ستة أجزاء ثلاثة يهوديّة ، وثلاثة عربيّة مع الإبقاء على القدس والمناطق المُحيطة بها تحت السيطرة الدوليّة [٥٦] .

انعكس قرار التقسيم على ردود فعل محلّيّة داخل فلسطين ، إذ اندلعت ثورات وانتفاضات اجتاحت المُدن الفلسطينيّة ألهبت المشاعر العربيّة ، إذ خرجت مُظاهرات صاخبة في العديد من عواصم البُلدان العربيّة مُستنكِرة هذا القرار ، ففي بغداد خرجت مُظاهرات مُنددّة به ، ورفعت مُذكّرات الشجب ، بل أنَّ عدداً من المُتظاهرين هاجموا مكتب الاستعلامات الأمريكي والمعهد الثقافي البريطاني في بغداد ، وحطّموا واجِهات المباني ، فضلاً عن ذلك ؛ نشطت الصُحف العربيّة في مقالاتها ومُتابعاتها الإخباريّة المُنددّة بقرار التقسيم الجائر وفي مُقدّمتها جريدة لواء الاستقلال لسان حال حزب الاستقلال العراقي [٥٧].

وفي أواخر آذار عام ١٩٤٨ ، أعلن (ديفيد بن غوريون) نفسه رئيساً مؤقّتاً للدولة اليهوديّة المرتقبة ، وطلب من المُنظّمات والعصابات العسكريّة الصهيونيّة إعلان حالة التأهّب والتعبئة العامّة ، والاستعدادات للصراع مع العرب ، فقامت قوّات عصابات (الهاغاناه وأرغون تسفاي ليومي وشتيرن) بحملاتٍ إرهابيّة ، كانت غايتها بثّ الرعب والذعر في صفوف الفلسطينيين ، وإرغامهم على النزوح ، لذلك فأنَّ هذه العصابات ارتكبت أبشع جريمة هي (مذبحة دير ياسين) في ٩ نيسان ١٩٤٨ ، وهي قرية قريبة من القدس ، حيث قتلت أكثر من (٢٥٤) عربياً من النساء والأطفال والشيوخ ، والتمثيل الشنيع بهم ، وإلقاء جثثهم على قارِعة الطرق والآبار ، والمأساة ذاتها تكرّرت في قرية ناصر

القريبة من طبريا (شمال شرق فلسطين) ، إذ عملت هذه العصابات على محوها كُلّياً بعد أنْ أحرقت البيوت والمزارع ، وقتلت سُكّانها [٥٨] ، وأعقبت ذلك بطرد أكثر من (٤٠٠) ألف مواطن عربي من ديارهم على مرأى ومسمع السُلطات البريطانيّة والأُمم المتحدة [٥٩] ، هذه الأعمال الوحشيّة قادت للدخول في صراع مصيري بين العرب والكيان الصهيوني ، نتج عنه ثلاث حروب دامية .

خامساً : فلسطين والحروب العربيّة ـ " الإسرائيليّة " (١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) :

أ. الحرب الأولى ١٩٤٨ :

بعد إعلان انتهاء الانتداب البريطاني ومُغادرة المندوب السامي في ١٤ آيار ١٩٤٨ ، تمَّ إعلان تأسيس المجلس الوطني اليهودي وقيام دولة " إسرائيل " ، وجاءَ ذلك على لِسان ديفيد بن غوريون ، وسُرعان ما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكيّة برئاسة هاري ترومان اعترافها بدولة " إسرائيل " ، اعقبها مُباشرةً الاتحاد السوفيتي [٦٠] .

أمّا الموقف العربي المتمثّل بجامعة الدول العربيّة ، فقد اتخذت قراراً في ١٢ نيسان ١٩٤٨ وبالإجماع ؛ على المواجهة العسْكريّة مع قوّات الاحتلال الصهيوني ، وفي ١٥ من الشهر ذاته تحرّكت القوّات العربيّة المُشتركة والمؤلّفة من (مصر ، وسوريا ، ولبنان ، والأُردُن ، والعراق ، والسعوديّة) ، وبلغ إجمالي القوّات المُشارِكة (٢١,٥٠٠) مقاتل [٦١] ، إذ استطاعت هذه القوّات السيطرة على مناطق عديدة من فلسطين ، وأظهرت فعاليّات قتاليّة عالية ، وفي المُقابل تدخّلت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة إلى جانب الكيان الصهيوني [٦٢] .

اجتمع مجلس الأمن الدولي في ١٧ تموز ١٩٤٨ ، وطرحت الولايات المتحدة مشروع إيقاف إطلاق النار ، ودعوة أطراف دوليّة للتوسّط في ذلك ، وأيّدت لجنة الهدنة الدوليّة الأمر وطالبت بوقف إطلاق النار في مُدّة (٢٤) ساعة ، ووافق مجلس الأمن ، وحدّد قرار تنفيذ الهدنة في ١٨ آب ١٩٤٨ ، ومن جانبها وافقت جامعة الدول العربيّة على القرار الأُممي ، وبذلك ؛ انتهت هذه الحرب بتوقيع هدنة بين مصر و " إسرائيل " ثُمَّ اتبعتها لبنان والأُردُن وسوريا وكانت نتيجة هذه الحرب ؛ استيلاء " إسرائيل " على (٧٨%) من أراضي فلسطين [٦٣] ، ونزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين تجاه البُلدان العربيّة .

شعرت البُلدان العربيّة بمُعاناة المُهاجرين الفلسطينيين ، وطالبت بضَرورَة عودتهم إلى وطنهم فلسطين ، إلّا أنَّ " إسرائيل " رفض هذه الدعوات وبشِدّة ، على الرغم ممَّا كانوا يعانونه من شظف العيش وسوء أوضاعهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، وسجّلت ذلك (وكالة غوث اللاجئين) التابعة

للأُمم المتحدة [٦٤] ، ومع ذلك ؛ ظلّت مسألة اللّاجئين الفلسطينيين خاضعة للمُماطلة والتسويف في المُدّة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٦) ، واتخذت الأُمم المتحدة ستة عشر قراراً رسميّاً بحقّهم والضامن لحقوق عودتهم إلى بلادهم ، إلّا أنّ " إسرائيل " رفضت تنفيذ كُلّ تِلكَ القرارات انطلاقاً من نزعتها الاستيطانيّة والتوسّعيّة والعُنصريّة لا سِيَّما أنّها عدّت هؤلاء مواطنين من الدرجة الثانية واخضعتهم للتمييز والاضطهاد ، وأصدرت قوانين جائرة منها ؛ قانون استملاك الأراضي في ١٠ آذار ١٩٥٣ ، إلى جانب قوانين أُخرى تُحدّد من الحركة والتجوال [٦٥] ، فضلاً عن ذلك ؛ إجبارهم على الهجرة ، مقابل ذلك شهدت الساحة العربيّة في النصف الأوّل من الستينيّات توتّرات مُتصاعِدة على أثر الاعتداءات " الإسرائيليّة " على عدد من البُلدان العربيّة ، واستمرار التهجير " الإسرائيلي " للفلسطينيين ، فعُقِدَ مؤتمر القمّة العربيّة في القاهرة في (١٣ ـ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٤) ، وتمَّ الاتفاق على تأسيس قيادة عسكريّة عربيّة مُشتركة موحّدة لمواجهة التهديدات " الإسرائيليّة " [٦٦] ، والّتي مثّلت مشروعها بتمويل مجرى نهر الأُردُن من حوضه الطبيعي في وادي الأُردُن إلى منطقة النقب جنوب فلسطين لإفادة السكّان " الإسرائيليين " [٦٧] .

وفي هذه الأثناء ، أُعلِنَ تأسيس مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة في المؤتمر العربي ـ الفلسطيني الأوّل المُنعقد بمدينة القدس في ٢٨ آيار ١٩٦٤ ، وعُقِدَ المؤتمر الثاني بمدينة الإسكندريّة في ٥ أيلول ١٩٦٤ ، وكان من أبرز مُقرّراته ؛ تأييد تأسيس مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة وعدّها هي المُمثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني [٦٨] ، وبذلك أخذت بُعداً وإسناداً عربيّاً مدعوماً ، حفّزها على مواصلة الجهود للدفاع عن قضيّتهم المشروعة [٦٩] ، مع الإشارة إلى أنّ مؤتمر الإسكندريّة في ١٥ أيلول ١٩٦٤ قد ركّز في مُقرّراته على ثلاثة أمور أساسيّة ، وهي الآتية [٧٠] :

١. إعلان قيام مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة .
٢. إنشاء جيش تحرير فلسطين ، إذ اعترضت عليه بعض الوفود العربيّة وفي مُقدّمتها الأُردُن الّتي اعترضت على تجنيد الفلسطينيين في أراضيها ، في حين رحّبت البُلدان العربيّة الأُخرى بتأسيس قوّات فلسطينيّة ، وأبدت الاستعدادات لعملها في أراضيها ، فضلاً عن ذلك ؛ الموافقة على تأسيس كتائب فلسطينيّة مُسلّحة من أبناء فلسطين المُقيمين في مصر وقطاع غزة وسوريا والعراق ، على أنْ تخضع هذه الكتائب لقيادة موحّدة وتصبح جزءاً من جيش التحرير الموحّد .
٣. الدعم المادّي ، وافق المؤتمر بعد مُناقشاتٍ مُستفيضة ، على تقديم مبلغ بقيمة مليون دينار أُردني سنويّاً لتغطية نفقات إنشاء الكتائب المُسلّحة ، بالتنسيق مع القيادة العربيّة الموحّدة ، مع مليون آخر يُدفع للصندوق القومي الفلسطيني مُباشرةً لتغطية نفقات مُنظّمة التحير غير العسكريّة .

شكّلت مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة مُرتكزاً فاعِلاً في مُتابعة تطوّرات القضيّة الفلسطينيّة ، لا سِيَّما بعد تكليف أحمد الشقيري برئاستها ، ففي ٢٤ شباط ١٩٦٥ زار الشقيري الأُردّن والتقى الملك حسين بن طلال ورئيس الحُكومة آنذاك وصفي التل [٧١] ، وقدّم له مجموعة من المطالب الفلسطينيّة ، ومنها الآتية [٧٢] :

١. إنشاء جيش التحرير الفلسطينيّة ، وتسليح القِوى الأماميّة وتحصينها .
٢. فرض التجنيد الإلزامي ، مع إقامة المُعسكرات لتدريب الفلسطينيين والأُردُنيين .
٣. إنشاء فِرق الدفاع المدني .
٤. تطبيق نظام الجباية الشعبيّة لتمويل الكِفاح المُسلّح للشعب الفلسطيني .
٥. مَنْح المُنظّمة ومكاتبها جميع التسهيلات الّتي تمكّنها من القيام بواجباتها المطلوبة [٧٣] .
٦. مَنْح قادة جيش التحرير الفلسطيني التسهيلات والحصانات الّتي تيسّر لهم القيام بالمهام المطلوبة .
٧. الموافقة على البروتوكول المُتعلّق بتنظيم شؤون فلسطين ومنها ؛ موضوع السفر والإقامة والعمل .
٨. توفير الجو اللّازم لأبناء فلسطين لتمكينهم من إجراء انتخابات عامّة للمجلس الوطني المقبل .
٩. اعتماد ميزانيّة مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة ومُبادرة الدول العربيّة إلى أداء إسهاماتها الماليّة .

وعلى صعيدٍ آخر ، شُكّلت مجاميع أُخرى من فصائل المقاومة الفلسطينيّة إلى جانب مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة ، وهي الآتية [٧٤] :

١. **مُنظّمة فتح** : تأسّست في الأوّل من كانون الثاني ١٩٦٥ ، ومن أبرز مؤسّسيها (ياسر عرفات ، وعادل عبد الكريم ياسين ، وخليل الوزير ، وتوفيق سنديد) وظلّ ياسر عرفات يترأّس هذه المُنظّمة حتّى وفاته عام ٢٠٠٤ ، ثُمَّ أعقبه بعد ذلك محمود عبّاس .
٢. **الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين** : تأسّست في كانون الأوّل ١٩٦٧ ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وكانت لها إسهاماتها في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة فيما بعد .
٣. **الجبهة الديمُقراطيّة لتحرير فلسطين** : تأسّست في ٢٢ شباط ١٩٦٩ ، برئاسة نايف حواتمة ، وظلّت على هذا الاسم حتّى عام ١٩٧٤ ، بعد أنْ حصل انشقاق فيها باسم الشعبيّة ، قدّمت هذه الجبهة تصوّراتها الطويلة الأمد .
٤. **الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين (القيادة العامّة)** : بدايات نشاط هذه الجبهة يعود لعام ١٩٥٩ بقيادة أحمد جبريل ، وكان مقرّها آنذاك في سوريا ، وظلّت حتّى عام ١٩٦٧ ، شكّلت هذه الجبهة مع فصائل أُخرى ما يُعرف باسم (جبهة رفض الحلول الاستسلاميّة الفلسطينيّة) وذلك في أعقاب حرب تشرين الأوّل ١٩٧٣ .

٥. **طلائع حزب التحرير الشعبيّة (الصاعقة) :** تشكّلت في آيار ١٩٦٨ ، ونفّذت أولى عمليّاتها باسم الصاعقة ، ثُمَّ اتخذت عمليّاتها اسماً آخر وهو العاصفة ، كانت ترفع شِعار استمرار الكِفاح المُسلّح حتّى التحرير .

٦. **جبهة التحرير العربيّة :** كانت ذات توجُّهات قوميّة مُتبنّية الفِكر القومي العربي ، تأسّست في آب ١٩٦٩ ، وانضمّت إلى (جبهة رفض الحلول الاستسلاميّة) .

٧. **جبهة النضال الشعبي الفلسطيني :** أسّست بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وتزعّم هذه الجبهة صبحي غوشة ، وبدأت فعّاليّاتها عام ١٩٧١ ، وشاركت في مُعظم المؤتمرات التنظيميّة لمُنظّمة التحرير الفلسطينيّة .

٨. **الهيئة العامّة لتحرير فلسطين :** أسّست في القاهرة عام ١٩٦٨ ، وأعلنت الوقوف إلى جانب حركة المُقاومة المُسلّحة الفلسطينيّة ، وبدأ تعاونها مع قوّات العاصفة ، شاركت في العديد من المؤتمرات التنظيميّة الفلسطينيّة .

ب. الحرب الثانية حزيران ١٩٦٧ والقضيّة الفلسطينيّة :

تصاعدت حِدّة التوتُّر بين دول المواجهة العربيّة مع " إسرائيل " ، إذ قامت الأخيرة في ٧ نيسان ١٩٦٧ بهجومٍ جوّي على سوريا ، ثُمَّ أعقبتها بسِلْسلة تهديدات لها ومنها ؛ احتلال دمشق وإسقاط النظام السياسي فيها [٧٥] ، وعلى هذا الأساس ؛ تحرّكت مصر وردّت على هذه التصريحات على اعتبار أنَّ هُناكَ مُعاهدة دفاع مشترك في ١٦ آيار ١٩٦٧ ، لذلك دخلت القوّات العسْكريّة في كِلا البلدين في حالة طوارئ ، أمّا " إسرائيل " فمن جانبها بدأت العدوان في ٥ من حزيران ١٩٦٧ على مصر والأُردُن وسوريا بضربة استباقيّة على المطارات المصريّة ، ثُمَّ القيام بهجومٍ برّي على غزة وشبه جزيرة سيناء ، وبعد ثلاثة أيّام انسحبت القوّات المصريّة من سيناء ، وعلى الجبهة الأُردُنيّة تمكّنت القوّات " الإسرائيليّة " من فرض سيطرتها على القدس الشرقيّة وقلقيلية ونابلس وجنين وطولكرم ، وبذلك سقطت الضفة الغربيّة بيد " إسرائيل " [٧٦] ، وعلى الجبهة السوريّة ؛ احتلّت القوّات " الإسرائيليّة " هضبة الجولان ومدينة القنيطرة ، ووصلت إلى قِمم جبل الشيخ المشرف على مدينة دمشق [٧٧] .

وجديرٌ بالإشارة ؛ إلى أنَّ الجيش العراقي شارك في هذه الحرب ، إذ كانت هناك قوّة للمشاة في منطقة دهشور في مصر ، وقوّة مدرعة في هضبة الجولان الّتي استطاعت الصمود والمقاومة ، وظلّت تحتفظ بهضبة أم قيس ، فضلاً عن ذلك ؛ فأنَّ مشاركة العراقيين كانت صلبة في معركة الكرامة الّتي تصدّت للعصابات الصهيونيّة الّتي كانت تحاول عبور نهر الأُردُن ، والاعتداء على الأراضي الأُردُنيّة والفلسطينيّة في منطقة الأغوار [٧٨] .

وعلى الصعيد السياسي ، عُقِدَ في مدينة الخرطوم في ٢٩ آب ١٩٦٧ ، مؤتمر القمة العربيّة ، وحضرته ثماني دول ، وخرج المؤتمر بقرارات عُرِفت باسم (اللّاءات الثلاث) وتعني : (لا اِعتراف ، لا صُلح ، لا تفاوض) مع " إسرائيل " [٧٩] ، وأعقب ذلك إصدار مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ القرار المرقم (٢٤٢) ، ومن أهم بنوده ؛ عدم القبول بالاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب وانسحاب القوّات " الإسرائيليّة " من جميع الأراضي الّتي احتلّتها ، ومن ثُمَّ تحْقيق تسوية عادِلة لمشكلة اللّاجِئين الفلسطينيين [٨٠] ، فأعلنت كُلّ من مصر وسوريا والأُردُن قبولهم للقرار ، إلّا أنَّ مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة رفضته ، ومن هنا تجدر الإشارة إلى أنَّ العرب واجهوا نكْسة حطّت بتداعيّاتها على القضيّة الفلسطينيّة ، ولذلك عُدّت هزيمة عسْكريّة تعدّدت أسبابها ؛ منها ما لهُ صِلة بالإستراتيجيّة العسْكريّة ، والّذي تمثّل بعدم وجود تنسيق بين الدول العربيّة وتجاهل آراء المؤسّسات العسْكريّة المُشارِكة في الحرب لا سِيَّما في اتخاذ القرارات الحاسِمة [٨١] ، يزاد على ذلك ؛ الخُطط الإستراتيجيّة العسْكريّة العربيّة الّتي وصِفَت بأنّها تقليديّة ، حتّى أنَّ طبيعة المُشاركة كانت على شكل دفعات وليست دفعة واحدة ، مع دراسة تحْليل ضعف الجيش المصري المُشارِك في الحرب بسبب خروجه مَنْهُوكَ القُوَى لمشاركته في حرب اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) ، فضلاً عن الأسباب السياسيّة ، وتجاهل مواقف الرأي العام العربي .

هكذا كانت نتائِج الحرب وآثارها على المُستويين العسْكري والسياسي سلبيّة في تطوّر مسار القضيّة الفلسطينيّة ، بل على العكْس أتاحت الفرصة لـ " إسرائيل " في التواصل بتطبيق منهجها العدواني الاستيطاني في فلسطين ، متجاهلة المواقف العربيّة الّتي وصِفت بالضعف والتخاذل .

أمّا على المُستوى الفلسطيني ، فأنَّ حركة المقاومة الوطنيّة وجدت أنّه لا سبيل إلّا طريق الكِفاح المُسلّح ، وعلى هذا الأساس ؛ شُكّلت العديد من فصائل المقاومة الّتي تمّت الإشارة إليها ، وقامت هذه الفصائل بالعديد من الأنشِطة والفعّاليّات لمواجهة قوّات الاحتلال " الإسرائيلي " ، ولا سِيَّما أنَّ مُعظمها انطلقت من داخل الأراضي الأُردُنيّة للمُدّة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) ، الأمر الّذي أحرجَ الحُكومة الأُردُنيّة حتّى أنّها دخلت في خِلافٍ مع هذه الفصائل ، ووصلت إلى حد الاشتباكات بين القوّات الأُردُنيّة والفصائل المُسلّحة الفلسطينيّة ، وعُرِفت تِلكَ الأحداث باسم (أحداث أيلول الأسود) في ١٥ أيلول ١٩٧٠ ووجّهت أصابع الاتهام إلى وصفي التل ، وتحميله مسؤوليّة هذه الأحداث [٨٢] ، ومن ثُمَّ العمل على إخراج جميع الفصائل الفلسطينيّة من عمّان والمُدن الأُردُنيّة الأُخرى [٨٣] .

تعقّد الموقف بين الحُكومة الأُردُنيّة والفصائل الفلسطينيّة بعد أحداث أيلول الأسود بتدخّل سوريا العسْكري إلى جانب الفصائل الفلسطينيّة ، الأمر الّذي دعا الملك حسين ملك الأُردُن إلى طلب التدخّل الأمريكي بهذا الخصوص ، وحصلت ضغوط أمريكيّة ـ سوفيتيّة على النظام السوري ، جعلت الأخير يسحب قوّاته من الأراضي الأُردُنيّة ، ثُمَّ بعد ذلك عُقِدت اتفاقيّة القاهرة في ٢٧ أيلول ١٩٧٠ ، لغرض تسْوية المُشكِلة بين الأُردُن والفصائل الفلسطينيّة ، وتضمّنت الاتفاقيّة (١٤) مادّة ، من أهمّها إنهاء العمليّات العسْكريّة من جانب الطرفين ، وسحب القوّات العسْكريّة الأُردُنيّة إلى قواعدها ، وسحب الفصائل الفلسطينيّة المظاهر المُسلّحة من المُدن الأُردُنيّة ، وإطلاق سراح المُعتقلين لدى الجانبين ، وتشكيل لجنة عُليا لِمُتابعة تنفيذ بنود الاتفاقيّة برئاسة الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس [٨٤] .

استغلّت " إسرائيل " هذه الأحداث ، وكانت هي المُستفيدة الأولى من وقائِعها ، ونشطت في استمرارها ، كونها إضعاف لواحدة من أهم الجبهات الّتي تواجهها مع دول الصد العربي ، وعلى صعيد العلاقات الأُردُنيّة ـ الفلسطينيّة ، فقد أصابها الفتور والتراجع حتّى وصِفَت بالجمود ، وازدادت تعقيداً بعد حادث اغتيال رئيس الوزراء الأُردُني وصفي التل في أثناء حضوره اجتماع مجلس الدفاع العربي في القاهرة ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١ على يد مجموعة من الفدائيين المُنتمين إلى مُنظّمة أيلول الأسود [٨٥] ، ومن هُنا ؛ قرّرت الحُكومة الأُردُنيّة إنهاء وجود المُنظّمات الفدائيّة على أراضيها ، وفرض سيادة الدولة والقانون ، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الأُردُنيّة ـ الفلسطينيّة قائِمة على أساس الاتجاه السياسي ، وليست بالصيغ العسْكريّة ، الأمر الّذي جعل قادة الفصائل الفلسطينيّة تفكّر ببدائِل لأماكن تواجدها سواء في سوريا أو في لبنان .

ج. الحرب الثالثة تشرين الأوّل ١٩٧٣ والقضيّة الفلسطينيّة :

كانت من نتائج نكسة حزيران ١٩٦٧ ؛ احتلال " إسرائيل " أراضي من سوريا ، ومصر ، وبقيّة المُدن الفلسطينيّة الّتي كانت قد ضُمّت إلى المملكة الأُردُنيّة ، وتشريدها الآلاف من عرب فلسطين وبعدها سادت حالة (اللّا حرب واللّا سلم) بين الجانبين العربي و " إسرائيل " ، واستمرّت قرابة ست سنوات ، إلّا أنَّ هذه الحالة كُسِرت بعد أنْ ازدادت أعمال العدوان " الإسرائيلي " ، فأعلنَ كُل من أنور السادات وحافظ الأسد إعلان الحرب على " إسرائيل " وذلك في ٦ تشرين الأوّل ١٩٧٣ ، وكان شِعار الحرب (تحرير الأرض العربيّة) ، ومن ثُمَّ استعادة حقوق الشعب الفلسطيني ، وهذا التوجُّه زرع الأمل لدى الشعوب العربيّة ، وكان فرصة لوضع حد للانكسار ، والتراجع العربي في ضوء نتائج نكسة حزيران عام ١٩٦٧ ، فضلاً عن الموقف العربي الداعم ولا سِيَّما في الميدان الاقتصادي المتمثّل في استثمار النفط ، وعدّه سلاحاً فاعِلاً في المعركة [٨٦] .

حقّقت القوّات المصريّة في بداية الحرب انتصاراتٍ واسعة أهمّها عبورها خط بارليف في ٦ تشرين الأوّل ١٩٧٣ ، ونشرت قوّاتها في سيناء ، كما حقّقت القوّات السوريّة تقدُّماً في جبهة الجولان [٨٧] ، إلّا أنّ سياق العمليّات العسْكريّة سُرعان ما تراجع إلى صالح القوّات " الإسرائيليّة " ، بسبب مواقف بعض الحُكومات العربيّة المُتراجعة من مسارها في دعم القوّات العربيّة ، وبدأت الأجواء السياسيّة تؤثّر في العمليّات العسْكريّة ، ولذلك أبدلت تسمية الحرب عند بعض المحلّلين الإستراتيجيين من حرب التحرير إلى حرب التحريك ، وفي الوقت ذاته حصلت القوّات " الإسرائيليّة " على المزيد من الدعم والإسناد وتحْديداً من الولايات المتحدة الأمريكيّة ، حتّى استطاعت من استعادة الأراضي من القوّات العربيّة والّتي احتلّتها في حرب ١٩٦٧ [٨٨] .

وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المُرقم (٣٣٨) القاضي بإيقاف القتال والعودة إلى تطبيق قرار مجلس الأمن المُرقم (٢٤٢) ، ومن ثُمَّ الشروع بالتسوية السلميّة وهكذا وقفت الحرب ، ولعلَّ من مُعطياتها أنّها أكّدت أنَّ " إسرائيل " لا يمكنها المواصلة إلّا بالدعم والإسناد الخارجي ولا سِيَّما من الولايات المتحدة ، وعلى الجانب العربي يلزمه إعادة النظر في تسوية خلافاته الجانبيّة والعمل على ترسيخ التوجُّهات القوميّة المُشتركة ، أمّا الجانب المصري فقد عقد اتفاقيّة فصل القوّات عام ١٩٧٤ ، والثانية عام ١٩٧٥ ، وفي الحقيقة أنَّ هاتين الاتفاقيّتين تعدّان تنازلاً صارِخاً عن حقوق الشعب الفلسطيني الّذي يمثّل جوهر الصراع العربي ـ " الإسرائيلي " [٨٩] .

وعندما بدأت الحرب الأهليّة اللبنانيّة عام ١٩٧٥ ، والّتي شهدت المواجهات بين الميليشيات المُسلّحة التابعة لحزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار ، وبين فصائل المقاومة الفلسطينيّة ، إذ قامت مجموعة أشخاص تابعين لحزب الكتائب بإطلاق النار على حافلة ركّاب تقل (٤٥) شخصاً فلسطينياً إلى مخيّم الزعتر مروراً بمنطقة عين الرمانة ، وراح ضحيّتها (٢٦) فلسطينياً ، وعلى أثر هذه الحادِثة ؛ حصلت مواجهات مُستمرّة بين حزب الكتائب والمقاومة الفلسطينيّة ثُمَّ توسّعت بعد ذلك في مناطق لبنانيّة عديدة ، وازدادت وتائر الصدامات بين الطرفين وتكرّرت ، الاعتداءات على المُخيّمات الفلسطينيّة لا سِيَّما أنَّ المواقف العربيّة تباينت في دعم وإسناد ميليشيات حزب الكتائب كالأُردُن [٩٠] ، فضلاً عن ذلك ؛ الخلافات السوريّة مع قادة الفصائل الفلسطينيّة ، الأمر الّذي جعل ياسر عرفات يدعو الدول العربيّة والجامعة العربيّة للتدخّل لإنهاء الضغوط على فصائل المقاومة العامِلة في لبنان ، ولذلك عُقِدَ مؤتمر القمّة العربيّة الثامن في القاهرة في المُدّة (٢٥ ـ ٢٦ تشرين الأوّل ١٩٧٦) ، واتخذ المؤتمر قرارات عِدّة منها ؛ تخصيص مبالغ لإعادة إعمار لبنان ، وإنهاء الحرب بين الأطراف اللبنانيّة والفلسطينيّة [٩١] .

أمّا الكيان الصهيوني ؛ فاستغلّ من جانبه هذه الخلافات لصالحه ، فعزّز من عمليّاته العسكريّة الّتي استهدفت المُخيّمات الفلسطينيّة في الجنوب اللبناني ، كما قام بعمليّة عسكريّة واسعة النطاق اطلق عليها اسم (عمليّة الليطاني) ، وكان هدفه منها تحطيم قوّة المقاومة الفلسطينيّة ، إلّا أنّ أبناء المقاومة تصدّوا لهذه العمليّة وأبدوا مقاومة بطوليّة رغم قدراتهم المحْدودة [٩٢] .

تأثّرت حركة المقاومة الفلسطينيّة بالإجراءات الّتي أقدمت عليها حُكومة الرئيس أنور السادات ، عندما شرّع في مشاريع التسوية مع الحُكومة " الإسرائيليّة " ، وأبدى استعداده للذهاب إلى القدس ، والتفاوض معها بشأنْ عمليّة السلام ، ورحّب الجانب " الإسرائيلي " ودعمه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) لهذه المُبادرة [٩٣] ، وعُقِدَ الاجتماع بينهم في منتجع كامب ديفيد في ولاية ميريلاند في ١٧ أيلول ١٩٧٨ ، وأنتج هذا اللّقاء بتوقيع اتفاقيّة كامب ديفيد في ٢٦ آذار ١٩٧٩ [٩٤] .

لا شكّ أنّ هذه الاتفاقيّة وجّهت ضربة قاصمة للنشاطات الفلسطينيّة ، وأثّرت على فاعليّاتها لا سِيَّما خروج مصر كقوّة مؤثّرة في المُحيط الإقليمي على مُستوى الصراع العربي ـ " الإسرائيلي " .

أمّا الجانب الفلسطيني فرفض الاتفاقيّة ، ووزّع منشورات على المواطنين الفلسطينيين يدعوهم بضَرورَة الخروج بمظاهرات واحتجاجات واسعة في المُدن الفلسطينيّة لرفضها واستنكارها موقف الرئيس أنور السادات منها [٩٥] ، ولا يمكن أنّ يقرّ السلام من دون الموافقة الفلسطينيّة ، وأكّدت أنّ السادات لا يمتلك الحقّ في تقرير مصير الشعب الفلسطيني [٩٦] .

أمّا الجانب " الإسرائيلي " ؛ فواصل أعماله الاستفزازيّة ، والقيام بالمشاريع الاستيطانيّة ، وتهجير العرب الفلسطينيين ، فضلاً عن تِكْرار اعتداءاته على المُخيّمات الفلسطينيّة في الجنوب اللبناني إذ شرّع بعدوانٍ جديد واسع النطاق في حزيران عام ١٩٨٢ ، لفرض سيطرته واحتلاله مناطق جنوب لبنان ، مُستغلّاً حالة الجمود في الصف العربي وانتقال قيادة الثورة الفلسطينيّة من لبنان إلى تونس [٩٧] ، ولكن مع ذلك ظلّت مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة وبقيّة الفصائل الأُخرى متواصلة في مسيرة الكِفاح والمواجهة ، إلّا أنّ الأساليب اختلفت بين المواجهة المُسلّحة ، والعمل على الصعيد الدبلوماسي ، واحتواء المواقف الدوليّة لصالح القضيّة الفلسطينيّة .

سادساً : القضيّة الفلسطينيّة ومشروعات التسوية (١٩٨٢ ـ ١٩٩٥) :

١. مشروع فهد للسلام ١٩٨١ :

في ٧ آب ١٩٨١ ، أدلى ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز آل سعود ، بتصريحٍ لوكالة الأنباء السعوديّة (واس) ، تضمّن مشروعاً للسلام بين الفلسطينيين و " إسرائيل " ، وهو في جوهره لا يخرج عن جوهر ما وَرَدَ في قراري مجلس الأمن المرقمين (٢٤٢) و (٣٣٨) [٩٨] ، واحتوى المشروع على ثمانية بنود رئيسة وهي الآتية [٩٩] :

١. انسحاب " إسرائيل " من جميع الأراضي العربيّة الّتي احتلّتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف .
٢. إزالة المُستعْمرات الّتي أقامتها " إسرائيل " من الأراضي العربيّة بعد عام ١٩٦٧ .
٣. ضمان حُرّيّة العبادة ومُمارَسة الشعائر الدينيّة لجميع الأديان في الأماكن المُقدّسة .
٤. تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة .
٥. تخضع الضفة الغربيّة وقطاع غزّة لمُدّة انتقاليّة تحت إشراف الأُمم المتحدة لمُدّة بضعة أشهر .
٦. قيام دولة فلسطينيّة مُستقلّة وعاصمتها القدس .
٧. تأكيد حق دول المنطقة بالعيش بسلام .
٨. تقدّم الأُمم المتحدة أو بعض الدول ضمانات تنفيذ تِلكَ المبادِئ .

واجهت المبادرة ردود فعلٍ مُتباينة ، فعلى المُستوى الفلسطيني ؛ رفضت مُعظم الفصائل الفلسطينيّة المُبادرة ، وعدّتها بأنّها اعتراف ضمني بـ " إسرائيل " ، لِذا أعلنت مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة على لِسان رئيس الدائرة السياسيّة فاروق القدومي ، بأنّ المُنظّمة ترفض هذه المُبادرة ، وبيّن قائِلاً : **" أنّ الظروف غير مناسبة لوضع حل سلمي ، وأنّ الفلسطينيين يرفضون ما وَرَدَ في النقطة السابعة رفضاً قاطعاً "** ، إلّا أنّ ياسر عرفات دعم من جانبه هذه المُبادرة ، أمّا الجانب " الإسرائيلي " فقد رفضها وأصدرت وزارة الخارجيّة " الإسرائيليّة " بياناً جاءَ فيه : **" إنّ " إسرائيل " ترى في الاقتراح السعودي خُطّة لتدميرها ولكن على مراحل "** ، وبموجب هذا الاقتراح ؛ فأنّ الاعتراف بـ " إسرائيل " تبعاً لذلك ليسَ سِوى وهم ، وأنّ هذه الخُطّة تتناقض مع اتفاقيّة كامب ديفيد [١٠٠] ، كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة ومصر رفضتا المُبادرة وعدّوها مُخالِفة لِما وَرَدَ في اتفاقيّة كامب ديفيد ، وعليه ؛ قرّرت السعوديّة سحب المُبادرة وذلك في مؤتمر القمّة العربيّة الّذي عُقِدَ بمدينة فاس في المغرب في تشرين الثاني ١٩٨١ ، ويظهر أنّ هناك ضغوطاً وجّهت إلى المملكة السعوديّة من أجل سحبها ، وصدرَ بذلك بيان سعودي جاءَ فيه : **" نظراً لإيمان المملكة العربيّة السعوديّة التام بأنّ الإستراتيجيّة العربيّة يجب أنْ تُحظى بالتأييد الجماعي وبذلك يتم دفع الموقف العربي إلى الأمام ، وعليه فأنّ المملكة تسحب المُبادرة مع الترحيب بأيّ مشروعٍ عربي يتوحّد على قبوله الجميع "** [١٠١] .

٢. مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (البداية الجديدة) ١٩٨٢ :

أطلق الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan) المُبادرة في الأوّل من أيلول ١٩٨٢ تحت اسم (مُبادرة السلام الأمريكيّة لشعوب الشرق الأوسط) وتضمّنت المُبادرة النقاط الآتية [١٠٢] :

١. رفض الولايات المتحدة إنشاء دولة فلسطينيّة مُستقلّة إذ إنّ السلام لا يمكن أن يُعمّم عن طريق ذلك .
٢. رفض ضم " إسرائيل " للضفة الغربيّة وقطاع غزّة ، فالسلام لا يتحقّق بضم أراضٍ جديدة .
٣. تبنّي الحُكم الذاتي في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة عن طريق الارتباط بالأُردُن .
٤. إيقاف العمل ببناء المُستوطنات ، والمُحافظة على القدس مدينة موحّدة وعدم تقسيمها وترك مصيرها عن طريق المفاوضات .
٥. الولايات المتحدة الأمريكيّة ستقف بوجه كُلّ مشروعٍ يُهدّد أمن " إسرائيل " ويعرّضها للخطر .

تباينت مواقف الفصائل الفلسطينيّة تِجاه هذه المُبادرة ، فقد أيّدتها حركة فتح وعدّتها إيجابيّة لا سيّما في موضوعات إيقاف بناء المستوطنات ، ورفض سيطرة " إسرائيل " على الضفة والقطاع ، ولكن الجبهة الشعبيّة والجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين رفضتها وعدّتها غير مُناسِبة مع حقوق الشعب الفلسطيني ، أمّا الجانب " الإسرائيلي " فتجاوز هذه المُبادرة واستمرّ في بناء المستوطنات [١٠٣] ، وبذلك فشلت المُبادرة في تحْقيق غاياتها في السلام العربي مع " إسرائيل " .

٣. مبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف ١٩٨٢ :

ارتكزت أساس مُبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف ، على القرار الأُممي رقم (١٨١) في ١٩٤٧/١١/١٩ ، الخاص بالتقسيم ، وأشار إلى أنّ هذا القرار يدعو إلى إقامة دولتين ؛ عربيّة ويهوديّة على أرض فلسطين ، ولم يلغِ القرار أحداً منهما وحدّد لهذه المُبادرة ستة مبادِئ رئيسة وهي الآتية [١٠٤] :

١. تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين عن طريق العدوان ، وهذا يعني عودة الأراضي العربيّة المُحتلّة عام ١٩٦٧ ، وهي الجولان ، والضفة الغربيّة ، وقطاع غزّة ، والأراضي اللبنانيّة المحتلّة عام ١٩٧٨ ، مع تحْديد حدود ثابتة بين " إسرائيل " وجيرانها العرب .
٢. تأمين الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإقامة دولة الضفة الغربيّة وقطاع غزّة ، وعودة اللاجِئين وتعويضهم .
٣. عودة الجزء الشرقي من القدس (القدس الشرقية المحتلّة عام ١٩٦٧) إلى العرب ، وهو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينيّة ، على أنْ تؤمّن حُرّيّة العبادة لكل الأديان .
٤. وجوب تأمين حق جميع الدول في الوجود والتطوّر مع مُراعاة مبدأ التعامل بالمثل .
٥. وجوب إنهاء حالة الحرب ، وإحلال السلام بين الدول العربيّة و " إسرائيل " .
٦. وجوب ترك إقرار ضمانات دوليّة للتسوية من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن [١٠٥] .

ترك هذا المشروع صدىً واسعاً لدى الأطراف الفلسطينيّة والبُلدان العربيّة ، وبخلاف ذلك جوبِهَ بالرفض والاستنكار من " إسرائيل " والولايات المتحدة [١٠٦] ، ففشل هذا المشروع هو الآخر في تحْقيق السلام ، وشهدت عمليّة السلام حالة من الجمود في المُدّة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩) ، ففي عام ١٩٨٩ حصلت مُتغيّرات عديدة على المُستويين الدولي والإقليمي ، وفيما يتعلّق بالولايات المتحدة الأمريكيّة ؛ فقد وصل الرئيس جورج جورج الأب (George Bush) (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) إلى الحُكم ، وتبنّيه مشروع عمليّة السلام في الشرق الأوسط ، فضلاً عن انتهاء حرب الخليج الأولى وهي الحرب العراقيّة ـ الإيرانيّة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، واندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة عام ١٩٨٧ وما ألحقت بالصهاينة من خسائر ماديّة وبشريّة ، وعليه ؛ أطلق رئيس وزراء " إسرائيل " إسحاق شامير ، مُبادرة في نيسان عام ١٩٨٩ ، تضمّنت أفكاراً ومبادِئ واتجاهات لإحلال السلام في المنطقة .

٤. مُبادرة إسحاق شامير للسلام ١٩٨٩ :

في أثناء زيارة رئيس وزراء " إسرائيل " إسحاق شامير إلى واشنطن في نيسان ١٩٨٩ ، وعِند لِقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش ، طرح شامير مُبادرة للسلام ، مرتكزة في حيثياتها على اتفاقيّة كامب ديفيد وعدم الخروج عنها ، وقيام عمليّة مبدأ السلام مقابل السلام من دون مبدأ الأرض مقابل السلام ، فضلاً عن تخلّي الدول العربيّة عن فِكرة الحرب مُجدّداً ضِدّ " إسرائيل " ، وإنهاء المُقاطعة الاقتصاديّة ، ثُمّ الدعوة لعقد مؤتمر دولي لجمع المعونات إلى اللّاجِئين بهدف إنهاء مُعاناتهم ، وتطوير شؤونهم المعيشيّة [١٠٧] ، وفي ١٤ آيار ١٩٨٩ ، أقرّت الحُكومة " الإسرائيليّة " هذه المُبادرة ، وتضمّنت الأُمور الآتية [١٠٨] :

١. لا تفاوض مع مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة .
٢. عدم السماح بتكوين دولة فلسطينيّة مستقلّة .
٣. يجرى التفاوض مع وفد مُنتخب من الأراضي المُحتلّة ، ويكون أساس التفاوض الحُكم الذاتي .

رفضت القِوى والفصائل الفلسطينيّة هذا المشروع رفضاً تاماً ، وردّاً على هذا المشروع ؛ جرت اتصالات مُكثّفة بين الرئيس ياسر عرفات والرئيس المصري حسني مُبارك في ٢١ أيلول ١٩٨٩ ، نتجت عن مُبادرة طرحها الأخير تِجاه القضيّة الفلسطينيّة .

٥. مُبادرة الرئيس حُسني مُبارك ١٩٨٩ :

جاءت هذه المُبادرة ردّاً على مشروع رئيس الحُكومة " الإسرائيليّة " إسحاق شامير ، وتضمّنت مبادِئها البنود الآتية [١٠٩] :

١. تعهّد " إسرائيل " بقبول نتائج الانتخابات الفلسطينيّة .
٢. يكون لسكّان الضفة وغزّة والقدس الشرقيّة حقّ الترشيح والانتخاب ومنح حصانة للمُرشّحين .
٣. وقف عمليّات الاستيطان ، وانسحاب قوّات الاحتلال في أثناء عمليّة إجراء الانتخابات .
٤. إتاحة الحرّية الكاملة للناخب وللمُرشّح في تنظيم الدعاية الانتخابيّة على أنْ لا تزيد مُدّة الإعداد للانتخابات على شهرين ، وتكون تحت إشراف ومُراقبة دوليّة .
٥. تحل قضيّة فلسطين على مرحلتين ؛ الأولى حُكم ذاتي ، والثانية سلامٌ دائِم .
٦. قبول " إسرائيل " مبدأ الأرض مقابل السلام .

أمّا بخصوص ردود الفعل لهذه المُبادرة ؛ فأبدت مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة تحفّظها عليها ، وبيّنت أنّها لم تتطرّق إلى حق الفلسطينيين في تحْقيق مصيرهم ، أو اعتبار مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة المُمثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، أمّا على الصعيد " الإسرائيلي " فأنّ الحزبين الرئيسين (الليكود والعمل) اختلفا ، فحزب الليكود رفضها ، ودعا إلى التمسُّك بمشروع شامير ، في حين وافق عليها حزب العمل [١١٠] .

توقّفت مشاريع السلام في المنطقة ؛ بسبب المُتغيّرات سواء أكانت من الساحة الفلسطينيّة ، أو الساحة العربيّة وفي مُقدّمتها إعلان الملك حسين ملك الأُردُن في ٣١ تموز ١٩٨٨ إنهاء فك الارتباط الأُردُني بالضفة الغربيّة ، وبموجب ذلك ؛ تحمّلت مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة مسؤوليّة تمثيل الفلسطينيين سياسيّاً وعسْكريّاً واقتصاديّاً وماليّاً وإداريّاً ، وأوضح ياسر عرفات استعداد المُنظّمة لذلك [١١١] ، وكان لهذا آثاره وانعكاساته على الفلسطينيين أو الأُردُنيين ، فيما يتعلّق بالجانب الدبلوماسي والسياسة الخارجيّة ، أو الجوانب الماليّة ، فضلاً عن ذلك ؛ تحْسين مُستوى العلاقات الفلسطينيّة ـ الأُردُنيّة .

أمّا على مُستوى المُتغيّرات الإقليميّة ؛ فأنّ أزمة الخليج الثانية أزمة الكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) أظهرت موقف مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة الرافض للعدوان الدولي على العراق ، وهذا الأمر انعكس على اتخاذ موقف خليجي ضِدّ المُنظّمة ، فتمّ إيقاف المُساعدات الماليّة ، وطرد أعداد كبيرة من العُمّال الفلسطينيين العاملين في الكويت ، وفي الوقت ذاته ؛ بدأت بعض دول الخليج بالتطبيع غير المشروط مع " إسرائيل " [١١٢] ، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل تسْوية الصراع العربي ـ " الإسرائيلي " .

أمّا على الصعيد الدولي ؛ فكان لإنهيار الاتحاد السوفيتي وتفكيكه في عام ١٩٩١ ، والسماح للولايات المتحدة الأمريكيّة بزعامة العالم ، قد انعكس على جوانب مُختلفة ، وفي مُقدّمتها القضيّة الفلسطينيّة ، إذ أصبح أمام اليهود فُرصة لتحْقيق مكاسب جديدة سواء في ميدان الهِجرة ، أو مشاريع الاستيطان [١١٣] ، ثُمّ تجدّدت مُبادرات السلام ، وعُقِدت المؤتمرات بهدف تحريك عمليّة السلام في الشرق الأوسط ، فكان مؤتمر مدريد .

٦. مؤتمر مدريد والقضيّة الفلسطينيّة ١٩٩١ :

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ؛ عزمه في إقامة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، والعمل على جمع الأطراف المتخاصِمة ، مؤكّداً ضَرورَة العودة إلى تطبيق قراري مجلس الأمن المرقّمين (٢٤٢) و (٣٣٨) [١١٤] ، وتنفيذاً لهذا التوجُّه قام وزير الخارجيّة الأمريكي جيمس بيكر (James Baker) بجولاتٍ سريعة إلى منطقة الشرق الأوسط بلغ عددها ثماني جولات ، قدّم عن طريقها ضمانات للبُلدان العربيّة لحل القضيّة الفلسطينيّة في ضوء قرارات مجلس الأمن المُشار إليها ، وبداية الوقت للاعتراف بـ " إسرائيل " [١١٥] .

بعد أنْ أُستُكمِلت الإجراءات التحضيريّة لعقد المتمر ، وجّهت الدعوة إلى الحُكومة " الإسرائيليّة " في ١٨ أيلول ١٩٩١ ، وكذلك للأطراف العربيّة المعنيّة بالمُفاوضات ، وقبل البدء بأعمال المؤتمر ، اشترطت " إسرائيل " عدم مُشاركة مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة ، وعلى أنْ لا يجري الحديث عن قيام دولة فلسطينيّة مُستقلّة ، وفي الوقت ذاته ؛ اشترطت على أنْ لا يكون للمؤتمر أي صيغة إلزاميّة ، ولا تترتّب عليه أيّة مواقف أمريكيّة تِجاه " إسرائيل " [١١٦] ، ويبدو أنّها تنطلق من مَواطن القوّة ، وذلك بسبب الوضع العربي المُتراجع ، وتحطيم قوّة العراق الّذي كان فاعِلاً في المنطقة ، أمّا الدول العربيّة من جانبها فاشترطت أنْ تكون المُفاوضات مُتعدّدة الأطراف ، ولا تنفرد " إسرائيل " بأيّ طرفٍ عربي دون آخر ، كما حصل في اتفاقيّة كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ، إلّا أنّ دبلوماسيّة الولايات المتحدة كانت فاعِلة ، وأثّرت على الأطراف المُشارِكة ، وجعلتها تقدّم كثيراً من التنازلات سواء كان ذلك من الجانب " الإسرائيلي " أو الجانب العربي [١١٧] .

أمّا على الصعيد الدولي ؛ فكان لإنهيار الإتحاد السوفيتي وتفْكيكه في عام ١٩٩١ ، والسماح للولايات المتحدة الأمريكيّة بزعامة العالم ، قد انعكس على جوانب مُختلفة ، وفي مُقدّمتها القضيّة الفلسطينيّة ، إذ أصبح أمام اليهود فُرصة لتحْقيق مكاسب جديدة سواء في ميدان الهِجرة ، أو مشاريع الاستيطان [١١٣] ، ثُمَّ تجدّدت مُبادرات السلام ، وعُقِدت المؤتمرات بهدف تحريك عمليّة السلام في الشرق الأوسط ، فكان مؤتمر مدريد .

٦. مؤتمر مدريد والقضيّة الفلسطينيّة ١٩٩١ :

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ؛ عزمه في إقامة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، والعمل على جمع الأطراف المتخاصِمة ، مؤكّداً ضَرورَة العودة إلى تطبيق قراري مجلس الأمن المرقّمين (٢٤٢) و (٣٣٨) [١١٤] ، وتنفيذاً لهذا التوجُّه قام وزير الخارجيّة الأمريكي جيمس بيكر (James Baker) بجولاتٍ سريعة إلى منطقة الشرق الأوسط بلغ عددها ثماني جولات ، قدّم عن طريقها ضمانات للبُلدان العربيّة لحل القضيّة الفلسطينيّة في ضوء قرارات مجلس الأمن المُشار إليها ، وبداية الوقت للاعتراف بـ " إسرائيل " [١١٥] .

بعد أنْ أستُكمِلت الإجراءات التحضيريّة لعقد المتمر ، وجّهت الدعوة إلى الحُكومة " الإسرائيليّة " في ١٨ أيلول ١٩٩١ ، وكذلك للأطراف العربيّة المعنيّة بالمُفاوضات ، وقبل البدء بأعمال المؤتمر ، اشترطت " إسرائيل " عدم مُشاركة مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة ، وعلى أنْ لا يجري الحديث عن قيام دولة فلسطينيّة مُستقلّة ، وفي الوقت ذاته ؛ اشترطت على أنْ لا يكون للمؤتمر أي صيغة إلزاميّة ، ولا تترتّب عليه أيّة مواقف أمريكيّة تِجاه " إسرائيل " [١١٦] ، ويبدو أنّها تنطلق من مَواطن القوّة ، وذلك بسبب الوضع العربي المُتراجع ، وتحطيم قوّة العراق الّذي كان فاعِلاً في المنطقة ، أمّا الدول العربيّة من جانبها فاشترطت أنْ تكون المُفاوضات مُتعدّدة الأطراف ، ولا تنفرد " إسرائيل " بأيّ طرفٍ عربي دون آخر ، كما حصل في اتفاقيّة كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ، إلّا أنّ دبلوماسيّة الولايات المتحدة كانت فاعِلة ، وأثّرت على الأطراف المُشارِكة ، وجعلتها تقدّم كثيراً من التنازلات سواء كان ذلك من الجانب " الإسرائيلي " أو الجانب العربي [١١٧] .

عُقِدَ المؤتمر في العاصمة الإسبانيّة مدريد في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ ، وكان برعاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ، ورئيس الاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف ، فضلاً عن رئيس الوزراء الإسباني فيليبي ماركيث (Felipe Márquez) ، وبحضور وفود كُلّ من مصر والأُردُن وسوريا ولبنان ، أمّا الوفد الفلسطيني المفاوض فضمّ كُلّ من ؛ صائب عريقات وفيصل الحسيني وحنان عشراوي ، إلى جانب الوفد الأُردُني ، وممثّل عن مجلس التعاون الخليجي ، وممثّل عن دول المغرب العربي ، فضلاً عن الوفد " الإسرائيلي " ، ومُراقب من الأُمم المتحدة [١١٨] .

بدأ المؤتمر بتقديم الكلمات ، فقد عرض الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب مشروع السلام ، مؤكّداً ضَرورَة مُشاركة " إسرائيل " مُحيطها العربي بعقد اتفاقيّات اقتصاديّة وأمنيّة ودبلوماسيّة ، وإشاعة السلام في المنطقة والّذي سينعكس على أمنها واستقرارها ، أمّا الرئيس السوفيتي غورباتشوف ؛ فأكّد إمكانيّة إجراء التطبيع بين الدول العربيّة و " إسرائيل " ، إلّا أنّ الجانب " الإسرائيلي " أصرّ على أنْ لا تكون المُباحثات الثنائيّة في مدريد ؛ خوفاً من تشكيل جبهة بين الفلسطينيين والدول العربيّة المُشارِكة في المؤتمر ، واقترحت أنْ تكون المُفاوضات بالتناوب مرّة في " إسرائيل " ومرّة أُخرى في إحدى العواصم العربيّة ، أمّا الوفد السوري ؛ فقد أصرّ على إجراء المُفاوضات في مدريد ، إلّا أنّ الوفد الأمريكي قدّم مقترحاً وسطاً وهو إجراء المُفاوضات في واشنطن على أنْ تبدأ في شهر كانون الأوّل ١٩٩١ وبذلك قاطعت كُلّ من سوريا ولبنان جلسات المؤتمر ، وغابت عنه كذلك المُشارَكة الفلسطينيّة [١١٩] ، إلّا أنّ الدبلوماسيّة الأمريكيّة نشطت واستطاعت احتواء هذه التناقضات ؛ وبدأت مسيرة المُفاوضات وكانت على مسارين ؛ الأوّل التفاوض بين الدول العربيّة الّتي لها مساس مباشر مع " إسرائيل " ، ثُمّ التفاوض مع أطراف متعدّدة اشتركت فيه مُعظم الدول الّتي لها نفوذ وتأثير عالمي وإقليمي [١٢٠] ، وأمّا المسار الثاني من المُفاوضات فتضمّن مُناقشة جوانب عِدّة منها ؛ اللّاجِئون والمُستوطنات ، وقضايا المياه ، والشؤون الاقتصاديّة ، والتسليح [١٢١] .

وبعدها بدأ مارثون الجولات التفاوضيّة بين الأطراف المُشارِكة والّتي بلغت تسع جولات ، ما بين الجولة الأولى ١٣ كانون الثاني ١٩٩٢ ، وحتّى الجولة التاسعة في ١٧ كانون الأوّل ١٩٩٢ ، إذ إنّ هذه الجولات لم تحقّق نتائج مُهِمّة ملموسة ، ولم تصل إلى إحلال الثقة بين الطرفين ، ولكن مع ذلك يمكن الإشارة إلى أهم انعكاسات ذلك على القضيّة الفلسطينيّة بالأُمور الآتية [١٢٢] :

١. أكّدت تمسّك الفلسطينيّين بالثوابت الوطنيّة ، ولم يقبلوا بالمُقترحات والحلول " الإسرائيليّة " .
٢. فَضَحَ الفلسطينيّون التعنُّت " الإسرائيلي " ، وأظهروا للعالم أنّها غير جادّة في مسيرة المُفاوضات .
٣. بيّن الوفد الفلسطيني للرأي العام أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة لم تكن عادِلة ونزيهة في توجيه سَير المُفاوضات ، وتعرّضت لضغوط اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة .
٤. أكّد سَير المُفاوضات أنّ مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة هي المُمثّل الشرعي في مسار القضيّة الفلسطينيّة ولا بديل عنها .
٥. أسهمت المُفاوضات في تجريد الطرف " الإسرائيلي " ، وكشف أوراقه أمام الرأي العام " الإسرائيلي " نفسه ، إذ سبّبت له أزمة سياسيّة ولا سِيَّما بين الأحزاب الحاكِمة (العمل والليكود) .

أمّا على الصعيد الأمريكي الطرف المُشرف على المؤتمر ؛ فأنّها حقّقت وِجهة نظر بنتيجة مُهِمّة وهي حصول اعتراف كُلّ من شارك في المؤتمر ومنهم العرب في " إسرائيل " ، حتّى وإنْ كانَ بصورة غير مُباشِرة ، إذ إنّ مُجرّد قبول التفاوض هو اعتراف بالطرف الآخر [١٢٣] ، المقصود " إسرائيل " .

٧. اتفاقيّة أوسلو الأولى ١٩٩٣ :

بعد فشل المُفاوضات الرسميّة بين الجانبين الفلسطيني و " الإسرائيلي " في سِلْسلة الجولات الّتي نتجت عن مؤتمر مدريد ، بدأت خُطط جديدة في إجراء الحوارات ، ولكن هذه المرّة كانت باتفاق أنْ تكون بعيدة عن الأضواء والإعلام وعبر قنوات سِرّيّة ، وبدأت الخطوة الأولى بهذا الاتجاه باللّقاء الّذي حصل بين رئيس حُكومة " إسرائيل " إسحاق رابين ، ووزير خارجيّة النرويج يوهان يورغن (Johan Jørgen) ، الّذي مثّل وِجهة نظر النرويج الهادِفة في حل القضيّة الفلسطينيّة بالوسائل السلميّة الدبلوماسيّة [١٢٤] ، ووافق الجانب الفلسطيني على إجراء هذه الحوارات .

بدأت المُفاوضات بين الطرفين في مدينة ستراسبورغ القريبة من أوسلو عاصمة النرويج ، وذلك في ١١ شباط ١٩٩٣ ، ثُمَّ جرت بعد ذلك سِلْسلة من الجولات التفاوضيّة السِرّيّة في المُدّة من كانون الثاني إلى أيلول ١٩٩٣ ، بحضور ياسر عرفات ممثّلاً عن الشعب الفلسطيني الّذي قدم من تونس إلى واشنطن ، ورئيس وزراء " إسرائيل " إسحاق رابين (Yitzak Rabin) ، وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون (Bill Clinton) [١٢٥] ، وتضمّن الاتفاق النقاط الآتية [١٢٦] :

١. نبذ مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة الإرهاب والعنف ، ومنع المقاومة المسلّحة ضِدَّ " إسرائيل " ، وحذف البنود الّتي تتعلّق بها في ميثاقها كالعمل المُسلّح وتدمير " إسرائيل " .

٢. تعترف " إسرائيل " بمُنظّمة التحرير الفلسطينيّة على أنّها هي الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني .

٣. تعترف مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة بدولة " إسرائيل " .

٤. في مُدّة خمس سنوات تنسحب " إسرائيل " من أراضي الضفة الغربيّة وقطاع غزّة على مراحل ؛ أوّلها من مدينتي أريحا وغزّة وهاتان المدينتان تشكّلان نسبة (١,٥ %) من أراضي فلسطين .

٥. تقرُّ " إسرائيل " بحق الفلسطينيين في إقامة حُكم ذاتي والّذي أصبح يُعرف فيما بعد باسم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ، واستكملت هذه البنود بشروطٍ لاحِقة منها الآتية [١٢٧] :

أ. إقامة مجلس تشريعي مُنتخب للشعب الفلسطيني في الأراضي الخاصّة للسلطة الفلسطينيّة .

ب. إنشاء قوّة شرطة محلّيّة فلسطينيّة في الأراضي الخاصّة للسلطة الفلسطينيّة .

ج. تكون " إسرائيل " هي المسؤولة عن حفظ أمن منطقة الحُكم الذاتي من أيّ عدوان خارجي .

د. بعد أربع سنوات تبدأ المُفاوضات لوضع حلول دائِمة يتمّ فيها إجراء مُفاوضات بين الطرفين ، وتشمل هذه المُفاوضات أُموراً تتعلّق بالقدس واللّاجِئين ، والمُستوطنات والترتيبات الأمنيّة .

واجهت هذه الاتفاقيّة ردود فعل مُختلفة بين مؤيّدٍ لها ورافض ، سواء كان على المُستوى الفلسطيني أو " الإسرائيلي " ، وكذلك الحال للولايات المتحدة والدول العربيّة ، وبالنتيجة ؛ لم تحسم هذه الاتفاقيّة الصراع العربي ـ " الإسرائيلي " ، لكنّها وجّهت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة وجعلها تؤمن بأنّ هُناك حلولاً مُمكِنة ؛ ولا سِيَّما الحل السلمي ، والابتعاد عن الحلول العسْكريّة والمُصادمات المستمرّة ، لذلك فتحت الأبواب لإجراء اتفاقات لاحِقة ومنها اتفاق غزّة أريحا .

٨. اتفاق غزّة أريحا ١٩٩٤ :

وقّعت هذه الاتفاقيّة في القاهرة في ٤ آيار ١٩٩٤ ، وعُرِفت رسمياً باسم اتفاقيّة (غزّة أريحا) ، تضمّن الاتفاق (٢٣) مادّة ، فضلاً عن الديباجة الّتي تناولت سَير المُفاوضات السابقة والاعتراف المتبادل بين ياسر عرفات وإسحاق رابين ، وبمراجعة التسويات العائِدة إلى مضمون القرارين المرقمين (٢٤٢) و (٣٣٨) [١٢٨] ، وتضمّن الاتفاق جوانب مُتعدّدة ، يمكن إجمالها في الجوانب الأمنيّة والسياسيّة والإداريّة :

أ. الجانب الأمني : وتضمّن الآتي [١٢٩] :

١. انسحاب الجيش " الإسرائيلي " من غزّة وأريحا في ٢٥ آيار ١٩٩٤ ، ودخول قادة مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة إليهما .

٢. انسحاب القوّات " الإسرائيليّة " من التكنات داخل غزّة وأريحا ، واحتفاظها في السيطرة على الطرق المؤدّية للمُستوطنات والمعابر الحدوديّة .

٣. عدم السماح لأيّ شخص بحيازة السلاح عدا الشرطة الفلسطينيّة الّتي تسلّمت مهام حفظ الأمن في داخل مناطق الحُكم الذاتي .

٤. التعاون بين جهاز المخابرات " الإسرائيلي " وجهاز الأمن الوقائي في جميع الأراضي الفلسطينيّة بعد توقيع الاتفاق .

ب. الجانب السياسي والإداري : وتضمّنت الآتي [١٣٠] :

١. تحوّل القيادة الفلسطينيّة من قيادة مُنظّمة التحرير إلى قيادة سلطة الحُكم الذاتي .

٢. تكون السُلطات القضائيّة والتشريعيّة والتنفيذيّة داخل منطقة الحُكم الذاتي بيد السُلطة الفلسطينيّة .

٣. عدم سن القوانين الّتي تخالف اتفاق غزّة أريحا ، ولسلطات الاحتلال الحق في رفض القوانين الّتي لا تتلاءم مع توجُّهاتها بموجب الاتفاق ولا سيَّما في الجوانب الاقتصاديّة ، وأنَّ السُلطة الفلسطينيّة يلزمها الرجوع إلى الحُكومة " الإسرائيليّة " في حالة إصدار أيّ قانون .

ج. الجانب الاقتصادي :

أمَّا على المُستوى الاقتصادي ؛ فتضمّن اتفاق غزّة أريحا مواد تتعلّق بموضوع المياه والطاقة ، ويظهر أنَّ الاتفاق أعطى شرعيّته وقانونيّته لـ " إسرائيل " في السيطرة على الموارد المائيّة الفلسطينيّة ، وبذلك واجه الاقتصاد الفلسطيني مُشكِلة تمثّلت بتبعيته لـ " إسرائيل " الّتي تتحكّم فيه ، ويظهر أنَّ هذا الأمر في غاية الخطورة حتّى أنّه جعل الفلسطينيين مُلزمين بالتطبيع الاقتصادي مع " إسرائيل " [١٣١] .

وهكذا ؛ فأنَّ هذا الاتفاق منح الفلسطينيين سلطة شكليّة ظاهريّة مقابل التزامها بالتصدّي لكل الحركات المُناوِئة للسياسة " الإسرائيليّة " ، وبالنتيجة فأنَّ فحوى هذا الاتفاق هو إذعان السُلطة الفلسطينيّة لـ " إسرائيل " [١٣٢] ، وبذلك عدّته أطرافاً " إسرائيليّة " عديدة بأنّه نصرٌ كبير للسياسة " الإسرائيليّة " ، وبلا شكّ أنَّ هذا الأمر يعود إلى ضعف المُفاوض الفلسطيني ، أمَّا على المُستوى الفلسطيني فعدّته العديد من الفصائل بـ (الاتفاق المُر) ، لذلك أدانته حركة الجهاد الإسلامي ، وحركة حماس ، وطالبتا بضَرورَة الانسحاب منه ، وأنَّ حقيقة الحُكم الذاتي الفلسطيني في واقعه محكوم هو بالإرادة " الإسرائيليّة " [١٣٣] ، ونظراً لاختلاف مُعطيات هذا الاتفاق ؛ فقد مهّد إلى إجراء مسار جديد من المُفاوضات الفلسطينيّة ـ " الإسرائيليّة " عُرِفت باسم اتفاقيّة أوسلو الثانية عام ١٩٩٥ .

٩. اتفاقيّة أوسلو الثانية ١٩٩٥ :

استمرّت اتجاهات التفاوض الفلسطيني ـ " الإسرائيلي " ما بعد أوسلو الأولى ، إذ جرى اتفاق باريس الاقتصادي في تموز ١٩٩٤ ، والّذي حدّد مُستوى العلاقات الاقتصاديّة والماليّة بين الطرفين ، فجاء اتفاق القاهرة في آب ١٩٩٤ ، لوضع أُسس إجراءات نقل السُّلطة المدنيّة من الجانب " الإسرائيلي " إلى الجانب الفلسطيني ، ثُمَّ بعد ذلك دخل الطرفان في مُفاوضاتٍ جديدة تتعلّق بانسحاب القوّات " الإسرائيليّة " من المُدن الفلسطينيّة ، فضلاً عن ذلك ؛ الإفراج عن الأسرى والمُعتقلين الفلسطينيين في السجون " الإسرائيليّة " ، وتنظيم الانتخابات التشريعيّة في الأراضي الفلسطينيّة [١٣٤] .

جرت المُفاوضات بين الطرفين في مدينة طابا (جنوب سيناء) المصريّة ، وعُرِفت باسم اتفاقيّة أوسلو الثانية ، وأحياناً ترد باسم اتفاقيّة طابا ، وقد جرى التوقيع الرسمي لها في ٢٨ أيلول ١٩٩٥ ، في واشنطن ، بين رئيس مُنظّمة التحرير الفلسطينيّة ياسر عرفات ، ورئيس الوزراء " الإسرائيلي " إسحاق رابين ، وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون الّذي وقّعها عن الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وروسيا والاتحاد الأوربّي والنرويج ومصر ، وتضمّنت الاتفاقيّة خمسة فصول تحتوي على (٣١) مادّة ، وسبعة ملاحق تخص ؛ إعادة الانتشار والترتيبات الأمنيّة ، والانتخابات ، والشؤون المدنيّة والقانونيّة والاقتصاديّة والتعاون " الإسرائيلي " ـ الفلسطيني والأسرى والمُعتقلين والموظّفين ، وعدد من البروتوكولات وبحسب أهمّيّتها [١٣٥] . ويمكن الإشارة اختصاراً إلى أبرز مضامين الاتفاقيّة وهي الآتية [١٣٦] :

١. تنظيم الانتخابات الفلسطينيّة لاختيار (٨٢) عضواً للمجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة وغزّة ، ومنح فلسطينيي القدس حقّ المُشاركة في الانتخابات .
٢. إعادة انتشار القوّات العسكريّة " الإسرائيليّة " على مرحلتين من ست مُدن عربيّة رئيسة و (٤٠٠) قرية في بداية عام ١٩٩٦ ، مع وضع الترتيبات وتحْديداً لمدينة الخليل تتعلّق بحماية (٤٠٠) مستوطن يهودي فيها [١٣٧] .
٣. تقسّم أراضي الضفة الغربيّة على ثلاث مناطق مع احتفاظ " إسرائيل " بسيطرتها على الحدود والأمن الخارجي ، والأمن الشامل " للإسرائيليين " والقدس والمُستوطنات ، والمناطق الثلاث هي منطقة (أ) تخضع إداريّاً بالكامل للسلطة الفلسطينيّة ، والمنطقة (ب) تخضع إداريّاً للسيطرة الفلسطينيّة وأمنيّاً لـ " إسرائيل " ، والمنطقة (ج) تخضع إداريّاً وأمنيّاً بالكامل للسيطرة " الإسرائيليّة " فقط .
٤. الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون " الإسرائيليّة " وعلى ثلاث مراحل تبدأ من توقيع الاتفاقيّة ، على أنْ يتم إطلاق سراح المُعتقلات والسجينات كافّة في المرحلة الأولى .
٥. الاتفاق على أنَّ الفلسطينيين الّذين أقاموا صِلات مع السُّلطات " الإسرائيليّة " لن يكونوا عُرضة لأعمال المُضايقة ، أو العنف ، أو الانتقام ، أو التعسّف ، أو إجراء مُحاكمات لهم فيما بعد .

تباينت ردود الفعل على مُستوى الرأي العام سواء أكان " الإسرائيلي " أو الفلسطيني ؛ فقسم أيّد ما وَرَدَ فيها من بنود ، والقِسم الآخر رفضها ولم يتوافق مع ما وَرَدَ فيها من مضامين ، وكذلك الحال مع مواقف الدول العربيّة منها ، أمّا على المُستوى الدولي فحظيت بتأييدٍ ودعم ومنها الأُمم المتحدة وعلى لِسان أمينها العام الدكتور بطرس بطرس غالي ، الّذي وصفها بأنّها البوّابة الّتي يمكن بواسطتها تنفيذ كُلّ الالتزامات بين الطرفين ، أمّا الولايات المتحدة الأمريكيّة على لِسان رئيسها بيل كلنتون بأنّ الاتفاقيّة نقطة تحوّل مُهِمّة لإحلال السلام في الشرق الأوسط ، ثُمّ وجّهَ دَعوته إلى كُلّ من سوريا ولبنان للإسراع في الانضمام إلى عمليّة السلام ، وإنهاء حالة الحرب [١٣٨] ، ومن ثُمّ إشاعة الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط .

إلّا أنّ ما يُشكِل على اتفاقيّة أوسلو الثانية ، أنّها تركت أُموراً وقضايا عديدة مُعلّقة وصفتها بأنّها مؤجّلة مثل ؛ قضيّة مدينة القدس ، وأوضاع المُستوطنات واللّاجِئين [١٣٩] ، وهي من المسائل الأساسيّة في مسار المُفاوضات الفلسطينيّة ـ " الإسرائيليّة " ، وبقيت هذه المسائل مُعلّقة وفي دائِرة الخِلاف بين الطرفين ، مع تأكيد أنّ اتفاقيّة أوسلو الثانية أفرزت انعكاساتٍ مُهِمّة ؛ سياسيّة ، وأمنيّة ، واقتصاديّة ، على مُستقبل القضيّة الفلسطينيّة [١٤٠] ، وما زالت تبعاتها قائِمة إلى اليوم .

إجمالاً ؛ يمكن القول إنّ كُلّ مشاريع التسوية الّتي تمّت الإشارة إليها ، لم تقدّم حلولاً ناجعة وعمليّة ، بل أغلبها جاءت على حساب التنازلات عن الحق العربي للشعب الفلسطيني من جِهة ، وتآمر القوى الدوليّة وفي مُقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكيّة على ترجيح الكفّة " الإسرائيليّة " ومنحها صلاحيّات وامتيازات جديدة من جِهةٍ أُخرى ، وبذلك تأكّدت حقيقة مقولة : **(أنّ الحقّ يؤخذ ولا يُعطى)** وهذا ما ينطبق على واقع القضيّة الفلسطينيّة الّتي شهدت حلقات من التآمر والخِداع من سايكس ـ بيكو إلى أوسلو الثانية عام ١٩٩٥ ، وما زالت .